

تتويين مقالة العلماء في
الأمر والنهي والاستقها م

لسيدنا
الأستاذ الدكتور
محمود توفيق سعد
رضي الله عنه

وهي محاضرات أرسلها
مكتوبة لطلاب الفرقة الثانية
قسم البلاغة والنقد
سنة ١٤٤٢هـ

الجزء الأول

من المحاضرات

في فقه خصائص الأساليب الانشائية تركيباً ودلالة
لطلاب السنة الثانية تمهيدي ماجستير تخصص البلاغة والنقد
الإستاذ المحاضر محمود توفيق محمد سعد

طليعة القول

فريضة على كل طالب أن يكون على بينة وذكر فتى من أن الذي هو مرسل إليه من هذه المحاضرات ليس هو كل ما هو مكلف بمدارسه وأنه ليس كل ما ساقطه فيه نهاية العلم جامعي إن شاء الله تعالى ، كلاً ، ليس الأمر على ذلك.

الأمر على أن الذي على كل طالب فريضة لازمة لازمة لا أتسامح فيه بته هو مدرسة خصائص الأساليب الإنشائية التركيبية والدلالية سواء كان الأسلوب إنشاء طلبياً أو غير طلبياً .

وما ينكر هنا إن هو إلا بعض يسترشد به ولا يستغني به، بل ولا يكفي به . عليك طالب علم بل طالب زلفى إلى ربك بالعلم النفع أن تمارس بنفسك لنفسك ما بقي من الأساليب الإنشائية الطلبية وغير الطلبية، والتي لن أرسل إليك قولاً فيها ، فطالب الدراسات العليا يمارس رسالة تلقى العلم بمنهجي التعليم والتعلم الذاتي والجماعي (التعاوني التشاركي مع أقرانه) ويصنع بنفسه لنفسه مدونة علمية عمادها أمران :

= التصور النظري المنهجي لمذاهب العلماء وآرائهم في القضايا والمسائل المتعلقة بالخصائص التركيبية والدلالية لأساليب الإنشاء الطلبي وغير الطلبي

= التبصر المتدبر والتدقيق المستعذب ما في البيان البليغ عليا وعاليا من دقيق المعاني ولطيفها، ويتخذ من تلك المعاني طعمة وزاداً طيناً في سفرة إلى مرضاة ربه سبحانه وبخمه عليك طالب زلفى إلى ربك بالعلم الصحيح النصيح النفع فريضة مدرسة أساليب الآتية : الأمر والنهي ، والاستفهام ، والنداء ، والتمني ، والرجاء بلعل وعسى ، والمدح والذم والتعجب والقسم وتكون مدارسك لما يتعلق بخصائصها التركيبية والدلالية من حيث التصور النظري المنهجي ، ومن حيث التأويل البياني لما في البيان البليغ سواء كان بياناً علياً معجزاً قرآناً وسنة أو بياناً إبداعياً شعراً ونثراً .

وعليك في باب (التطبيق) أن تمارس بنفسك تحليل جميع الخصائص التركيبية والدلالية لكل الأساليب الإنشائية الطلبية وغير الطلبية القائمة في سورة "الكهف" وتصنفها ، من حيث أنواعها أولاً ثم من حيث معانيها سواء المعاني الأولى أو المعاني الثانوية أو ما يعرف بالمعاني الحقيقية الوضعية أو المعاني غير الحقيقية (مستتبعات التراكيب) فهذا فريضة حذار أن تقصر في الوفاء بحقها فمن قصر فكأنما وتر أهله وماله .

المدارس التي هي واجب عليك القيام بحققها لا يستغنى فيها بقول عن قول، ولا يستغنى فيها بعرض المذاهب والأراء في القضية والمسألة بل عليك تحليل تلك ومناقشته واصطفاء ما هو العلى عندك اصطفاء موضوعيًا معلا .

والمدارس التي عليك فريضة لا يستغنى فيها بكتاب عن كتاب ما لإذل ما كان ذلك الكتاب قد أضاف إلى غيره ، وأنت في حرية تامة مكفولة أن تقر ما شئت المهم أن توفي القول العلمي في المسألة حقاً عليك. وهناك مصادر فريضة أن يكون منطلقك منها ، ثم لك أن تضيف إليها ما تشاء ، وليس لك أن تهمل إيا من هذه المصادر التي أنكرها لك الآن المصادر التي هي الأساس والمنطلق:

المطول ومعه حاشية السيد عليه، وحاشية عبد الحكيم عليه ومعها فيض الفتح المصباح شرح المفتاح للسيد الشريف
دلالات الإعجاز (مسألة التقديم في حيز الاستفهام)

شروح التلخيص (عروس الأفراح للسبكي)، و(مواهب الفتح لليعقوبي) ، و(حاشية الدسوقي على المختصر)

الأطول للعصام الاستفريائي
شرح الفوائد الغيائية لطاشكبرى زادة
دلالات التراكيب لشيخنا أبي موسى
الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم للدكتور صباح دراز
الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية للدكتور عب العزيز أبو سريع
الترجي في القرآن للدكتور إبراهيم الهدد
المدح والذم في القرآن الكريم للدكتور إبراهيم الهدد
القسم في اللغة والقرآن لمحمد المختار السلامي نشر دار الغرب الإسلامي

يمكن للطلاب أن يضيف إلى ذلك ما يشاء من خلال مواقع البحث الالكتروني ففيه من الأسفار والدراسات القيمة في أسلوب الإنشاء الطلبي وغير الطلبي ما يمكنك أن تتضلع منه وأنصح أن تكون لك صُحبة بما اسداه إلينا شيخنا أبو موسى والتي عمد إلى تحليل البيان وتوثقه، وهي مبنولة بين يديك منها:

كتابه سورة الأحزاب دراسة تحليلية
وكتاب البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري
وكتاب شرح أحاديث من صحيح البخاري
وشرح أحاديث من صحيح مسلم
وكتاب الشعر الجاهلي
وكتاب قراءة في أدبنا القديم
وكتاب أستاذنا عبد العظيم المطعني " التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الكريم " بجزأيه

والأمر إليك .

وَكُنْ عَلَى تَذَكُّرٍ دَائِمًا مِنْ قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) (آل عمران : ١٥٣) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) (التوبة : ١١٩) (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ) (النحل : ١٢٨)
ومما رواه مسلم في كتاب القدر من صحيحه بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- « الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٍ آخِرُ مَنْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَتْ كَذَا وَكَذَا . وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ . »

أَمَّا قَبْلُ انقسام البيان إلى خبر وإنشاء

جمعة القول وزيدته لمن أراد اقتصاذا

إذا ما كان من بَيَّنَّ الله سبحانه وَبِحَمْدِهِ على الإنسان أن علمه البيان (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الرَّحِيمِ الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) (الرحمن : ١ - ٤) وكان البيان الذي علمه سبحانه وتعالى ضربين :

بيان فهم المرء لما يسمع من غيره .

وبيان إفهام المرء لغيره ما يريد إفهامه له ؟

وهو لن يُحسن إفهام غيره ما يريد إلا إذا ما كان هو مُحسنًا فهم ما سمع من غيره ، فإن الكلام من الكلام ، فامتلاك مهارة حسن "الإصغاء" سبيل إلى إحسان مهارة حسن "الإفهام" ، فحق على كل ذي ولاية أن يجتهد في تعليم من ابتلي بنعمة الولاية والقوامة عليه رعاية وحماية مهارة "الإصغاء" .

ولعل هذا يبرز لك وجهًا من وجوه المعنى القرآني المتعددة المتنوعة التي لا تتناهى في قول الله تعالى في خاتمة سورة "الأعراف" : (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (الأعراف : ٢٠٤) أرايت إلى جمعه بين الأمرين (فَاسْتَمِعُوا لَهُ) وَ(أَنْصِتُوا)

وقد أطلق على ذلك "البيان" الذي امتن الله تعالى على الإنسان بتعليمه مصطلح "الكلام" فلدينا مصطلحان : "البيان" و"الكلام" ولكل من المصطلحين : "البيان" و"الكلام" دلالة تتميز عن دلالة الآخر : "البيان" مصطلح يُرمى به إلى ما يتحقق للمقصود به الجلاء والظهور ، فكل قول كان المقصود منه بيانا ظاهرا واضحا ، فهو بيان ، فهو مصطلح يلحظ أثر الفعل في معنى القول ؟ و"الكلام" مصطلح يُرمى به إلى ما يتحقق به التأثير في من يُخاطب به أو يُصغى إليه ؛ لأنه من "الكلم" وهو "الجرح" ، يقال : كلمته كلما : أي جرحته ، فهو مصطلح يلحظ القيمة التأثيرية للفعل في من يتلقاه أو يقع عليه . ولا يكون كذلك إلا إذا كان بيانا ، فكل "كلام" هو بيان " وليس بلام أن يكون كل بيان كلاما . والقول سواء كان بيانا أو كلاما لا يتحقق له شيء من ذلك إذا كان كلمة مفردة ، فالألفاظ المفردة لا تفيد مقصودا ، فما وضعت لذلك ، بل وضعت إلى أن تكون لها بأختها علاقة تأنس ومودة يتولد من هذه العلاقة "الشرعية" معنى ، ومن ثم كان ما يحقق للقول معنى هو اجتماع كلمتين بينهما علاقة مانسة (نسبة: إسناد) وفي اصطفاء أهل العلم مصطلح "نسبة" و

إسناد" لعلاقة بين الكلمتين يتولد بها منهما معنى إشارة إلى أن ما بين هاتين الكلمتين إنما هو نسبٌ ورحمٌ ، يستوجب أن تكون موصولة . ولهذه النسبة بين ركني البيان "الكلام" شأنٌ عظيمٌ في انقسام هذا البيان إلى خبر وإنشاء .

جمعة القول وزيدته لمن أراد اقتصادا:

أدنى ما يفيد من الكلام ما سمي اصطلاحًا بالجملة . ولا تكون جملةً إلا إذا كان بين ركنيها نسبةٌ "علاقة" فإذا ما كان القصد الرئيس من البيان هو الإعلام بثبوت هذه النسبة أو نفيها، فالبيان حينئذٍ "خبر" وإن لم يكن ثبوت هذه النسبة أو نفيها هو مناط القصد الرئيس ، فالأسلوب "إنشاء" ذلك هو أيسر وأقرب معيار تفصيل به بين ضربَي البيان . فتحريرُ مناطِ القصد الرئيس من البيان هو معيار التفريق بين ما هو خبرٌ وما هو إنشاء . وهذا هو الأليق بعلم البيان لأنه ناظرٌ إلى مقصدية المبين ، والمقصدية ركنٌ مكينٌ .

وهذا يبين لك وجه إعراضي عن ما ذهب إليه بعض أهل العلم من التفريق بينهما بأن "الخبر" ما احتمل الحكم عليه بالصدق أو الكذب لذاته ، و"الإنشاء" ما لم يحتمل الحكم عليه بالصدق والكذب لذاته . وهو الذي اتخذته المناطق معيارًا للتفرقة بين الضربين

الذي مضى بيانٌ وجيز لمعيار التفرقة بين ضربَي البيان، فإن شئت شيئًا من التفصيل ، فإليك: أدنى ما يكون به البيان إنما هو "الجملة" وأدنى ما تكون به "الجملة" كلمتان : أحدهما "مسند إليه والأخرى" مسند" : وبين الكلمتين علاقةٌ "نسبة" .

وهذه الجملة في العربية من جهة المقصد الإعلامي بها تنقسم قسمين كليين: القسم الأول هو القسم الرئيس ، وهو الجملة الخبرية . وبها يُقصد إلى الإعلام بنسبة ثبوت أمرٍ لأمرٍ أو انتقائه عنه . ومن ثمَّ يكون مضمون هذه الجملة قد كان قبل النطق بالجملة ، أو يكون في حال النطق بها ، أو سيكون بعد النطق بها : حضر محمدٌ ، يحضر محمد الآن – سيحضر محمد غدًا..

والقسم الآخر لا يكون القصد الإعلامي منه ما قصد من الجملة الخبرية . بل القصد إلى تصوير رغبة في شيءٍ أو شعورٍ إزاء شيءٍ . وهذا ما يُسمى جملةً إنشائيةً . والإنشاء في عرف اللغة هو الابتداء والإبتداع ، ومن ابتداء أمرًا فقد أنشأه . والأسلوب الإنشائي في الاصطلاح : ما لم يُقصد به الإعلام بثبوت أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه . وهو الكلام الذي يتوقف تحقق مدلوله على النطق به ، كالأمر والنهي والنداء والاستفهام، والتمني والرجاء وصيغ التقليل وصيغ التكثر، وصيغ العقود، وصيغ المدح والذم، والقسم، ونحو ذلك.

وهذه الجملة الإنشائية قسمان: طلبِي وغير طلبِي (إفصاحي) الإنشاء الطلبِي : ما يكون القصد الرئيس به طلب أمرٍ غير كائنٍ سواء كان على سبيل الإثبات أو الانتفاء .

والإنشاء غير الطلبِي هو ما يكون القصد الرئيس به الإفصاح عما يعتلج في النفس من شعور ، كالتعجب أو مدح أو ذم قد تبين لك مما مضى حال الجملة من حيث الإنشاء والخبر ، وكلُّ

جملة من هذه الأنواع الثلاثة: الخبر والإنشاء غير الطلبي (الإفصاح والإنباء والتنبية)، والإنشاء الطلبي، تحمل معنى يقصد إيصاله إلى قلب السامع، ويجري هذا المعنى في سياق، وهذا يجعله ذا علاقة بما صاحبه في هذا السياق (١)

شُرحا معاني الهدى في بيان الوحي

لكل علم مجال يعمل فيه بمنهجه وأدواته، وله من العمل فيه مغزى وغاية عظمت. وعلم البلاغة العربي واحد من علوم العربية، ومجال عمله إنما هو البيان بالعربية وهو ضربان:

الأول: البيان العلي المعجز ببيان الوحي قرأنا وسنة.

والآخر: البيان العالي البديع: شعرا ونثرا.

والقصد الرئيس من نشأة علم البلاغة العربي وغاية العظمى إنما هي تحقيق حسن الفهم عن الله سبحانه وبخمده، وعن رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تحقيقا للعرفان بالطريق القويم إلى مرضاة الله جل جلاله. وهو يتخذ الاعتناء بالبيان العالي البديع: شعرا ونثرا إذا إلى حسن تحقيق المأمم الأنفس والمخج الأقدس المشار إليه قبل، وقدر الاعتناء بالوسيلة من قبيل الاعتناء بالغاية والمغزى مما يحقق للكلمة الإنسان إبداعا أدبيا شعرا ونثرا من العقل البلاغي العربي ما لا يتحقق له من غيره.

ومعاني الهدى في بيان الوحي قرأنا وسنة ضربان كليان: معان تكليفية، ومعان تنقيفية: الضرب الأول: المعاني التكليفية هي الطلبة الرئيسة للعقل الأصولي: أصول العقيدة وأصول التشريعة من بيان الوحي قرأنا وسنة وهي تقوم ببيان ما يريد الله تعالى من عباده أن يفعلوه اعتقادا يملأ القلب ويقعده، وببيان ما يريد الله تعالى من عباده أن يفعلوه سلوكا في علاقتهم بالله تعالى والحياة كونًا وإنسانًا. وهذه المعاني التكليفية تتمثل في طلب فعل أو ترك فعل. وهو ما يعرف بالأمر والنهي، فالعلم بهما من أولى ما يجب على المرء العلم به.

يقول شمس الأنمة السرخسي الحنفي (ت: ٤٨٣ هـ): "أحق ما يبدأ به في البيان الأمر والنهي، لأن معظم الإبتلاء بهما وبمعرفة ما تتم معرفة الأحكام ويتميز الخلل من الحرام" والضرب الآخر: المعاني التنقيفية هي الطلبة الرئيسة للعقل البلاغي من بيان الوحي قرأنا وسنة. وهي تقوم بتهيئة الأفئدة لتلقي ما تحمله المعاني التكليفية من إلزام عقدي أو سلوكي، فبهذه المعاني التنقيفية يتيسر إيجاد التكليفية أمرا ونهيا على الوجه المسترضى من الحق سبحانه وتعالى.

وكلما كان حضور المعاني التنقيفية في الفؤاد المكلف بأمر أو نهى حضورا فاعلا دائما كان إيجاد ما كلف به إيجادا مسترضى من المكلف به سبحانه وتعالى، فالله تعالى يحب منا أن نعبدَه محبة وتزلفا، فمن عبده لذاته، فهو الأعلى مقامًا ممن يعبدَه طمعا في نواله أو خوفا من عقابه. وقد جاء أن سيدنا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في شأن سيدنا "صهيب" رضي الله عنه: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»

(١) إذا ما شئت بسطة من التضميل فإنك واجده في كتابي "مسالك الطيف بين الإنشاء والخبر في الذكر الحكيم". نشر مكتبة وهبة (١٤٠١-١٤٠٢ هـ) شارع الجمهورية - القاهرة

ولذا كان مستفتح سورة "أم الكتاب" : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) إعلامًا بأنه تعالى مستحق للحمد لذاته ، والحمد عبادة ، فكيف إذا ما كان مُستحقًا الحمد (العبادة) لذاته ولأنه رَبُّ الْعَالَمِينَ وَالرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَمَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ؟

المعاني التَّنْظِيفِيَّةُ هي التي تستقرُّ المرء إلى الإقبال على العبادة تشوقًا وتشرفًا واستشرفًا لنوال محبة الله سبحانه وبخمده .

والسُّنَّةُ البَيَانِيَّةُ لبيان الوحي قرأنا وسنَّه أنه لا يأتي الإعرابُ عن المعاني التَّكْلِيفِيَّةِ عقيدةً وشريعةً خلاً من المعاني التَّنْظِيفِيَّةِ إمَّا ممزوجة بها ، أو مسبوقه بها أحايين ، أو متلو به أحايين آخر .

لو أنك نظرت في قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ) (أم الكتاب) لتجلى لبصيرتك أن قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) يحمل معنى تكليفيًا هو الأمر بحمد (عبادة) الله تعالى لذاته ، وهذا معنى تكليفي فريضة لازمة على كل عبد من عباد الله سبحانه وتعالى بيننا قوله تعالى بعد (رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ) يحمل إلى فؤادك تنقيفًا يثوره ويستقره ويغريه بأن يقوم بهذه الفريضة قيام محبة وتزلف وتشرف وتشوف ، فربوبيته تعالى للعالمين تقيم في فؤادك أنه المقدر على تربيتك بالعطاء والمنع ، وعلى تربيتك بكل ما ياتيك به ، فما عليك إلا أن تستقبل ما ياتيك منه على أنه جاء به ليربيك ويزكك ، فتصاعد في مقامات القرب الأقدس : ينقلك من مقام : "الذين آمنوا" الذين لهم جنة عرضها كعرض السماء والأرض إلى مقام "المتقين" الذين لهم جنة عرضها السموات والأرض ، إلى مقام "الذين أحسنوا" الذين قال فيهم : (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهُهُمْ قُتْرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (يونس: ٢٦) إلى مقام "المحسنين" الذين قال فيهم : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) (الأعراف: ٥٦) (وَالَّذِينَ جَاءُوا فِينَا لِنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ) (العنكبوت: ٦٩) (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (البقرة: ١٩٥)

وإذا ما سمعت الله تعالى يقول : " إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ كَذًا " فالزم ، واستحضر في فؤادك مُستبصرًا ومُتدبرًا مستطعمًا ما جاء في الحديث القدسي الذي رواه البخاري في كتاب " الرقاق " من صحيحه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ - « إِنَّ اللَّهَ قَالَ مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيَنَّهُ ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاعَتَهُ » .

أرايت كيف تربيته وعطاؤه لمن يحب ؟ فاستحضر في فؤادك أن كل ما ياتيك به أمرًا بفعل أو نهيًا عن فعل أو ابتلاء بنعمة تحبها نفسك أو ابتلاء بمضرة تكرها نفسك أنه سبحانه وبخمده إنما يربيك ؛ لأنه يريد أن يعطيك محبته إن رضيت ببلانه .

هو إذن يربيك بالأمر والنهي بالعطاء والمنع بالصحة والمرض بالغنى والفقر . المهم أن تنظر في ما ياتيك منه ما يستوجب حمدك إياه سبحانه وبخمده . فإذا جاءك ما تكره نفسك ولم تحمده

على ما جاءك حمداً له على ما تحب نفسك ، فما أنت بالذي حمده (عبده) لذاته ، أي أنك لم تستجب لقوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) معاني الهدى في بيان الوحي قرأنا وسنة لا تخرج عن أن تكون معاني تكليفية عقيدة أو شريعة أو معاني تنقيفية . وهذه المعاني إما أن تأتيك مُعرباً عنها بأسلوب خبري أو بأسلوب إنشائي طلبي أو غير طلبي ، فحسب فقهك لهذه الأساليب يُعينك على أن يكون لك النصيب الأوفى من كريم تربية الله تعالى ، فتكون مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً

نوعا الإنشاء وما بينهما من اتغاي واقتراق .

■ إذا ما كان الإنشاء في عرف اللغة هو الابتداء والابتداع ، فإن أهل العلم بالبيان على أن القصد بالبيان إما أن يكون إلى الإنشاء بأمر قد وقع وثبوت نسبة أمرٍ لأمرٍ أو نقي ثبوته قصداً رئيساً أو قصداً أوزلياً كما يقول العلماء ، وهذا الضرب هو ما يسمى بالأسلوب الخبري ، ولنا هنا للقول فيه .

وإما أن يكون القصد الرئيس الأولي إلى تصوير رغبة في حدوث شيء أو إلى تصوير شعور إزاء شيء أو إفصاح عما هو في داخلك وهذا كله يُسمى أسلوباً إنشائياً ، وإن فهم ضمناً الإنشاء والإخبار بشيء ، فذلك غير مسوقٍ له البيان سوقاً رئيساً .
أي أنه بيان لا يُقصد به الإعلام بثبوت أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه . وهو بيان يتوقف تحقق مدلوله على النطق به .

وهذا البيان (الأسلوب) الإنشائي عندهم قسمان

الأول : ما يكون القصد الرئيس به طلب أمرٍ غير كائنٍ سواء كان على سبيل الإثبات أو الانتفاء والآخر : ما يكون القصد الرئيس به إلى تصوير شعورٍ إزاء شيء وإن تضمن إنشاءً بأمرٍ ما ، فذلك الإنشاء "الإخبار" غير مقصود لذاته ، والاعتبار بمقصودية المتكلم ، وما سبق له البيان سوقاً أصلياً .

وهم يسمون الأول "إنشاءً طلبياً" ، ويسمون الآخر "إنشاءً غير طلبي" (إفصاح وتنبيه) والقسم الأول : الإنشاء الطلبي يسعى أهل العلم إلى بينما يتضمنه من الأساليب ، ولم تتفق الكلمة ، وإن كان جمهرة أهل العلم على أنه خمسة أساليب : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنداء ، والتعني .

وثلاثة أضافت سادساً "الرجاء" وثلاثة قصرتَه على "الأمر" و"النهي" تذهب إلى أن "التعني" و"الرجاء" و"النداء" و"الاستفهام" لا يدلُّ شيء على طلب فعل بالذات بل ذلك الطلب يفهم بطريق غير مباشر

والذي هو أعلى عندي أن الإنشاء الطلبي في البيان العلي : بيان الوحي ، والبيان العالي : شعراً ونثراً أدبياً أحق به أسلوباً "الأمر" و"النهي" ، أما "الاستفهام" و"النداء" و"التعني" و"الترجي" فهي في البيان العلي والبيان العالي أقرب إلى الإفصاح والتنبيه منها إلى أن يطلب به أمراً ما .

بينما الإنشاء غير الطلبي الذي هو إعراب عما يعتلج في النفس إزاء أمرٍ وقع أو سيقع أي هو تصوير لموقف نفسي إزاء شيء ما ، فلم يعد أهلاً للعلم إلى حصره ، فكل أسلوب ذي صبغة قصد

بها الإفصاح عما هو مكنون في النفس ، والتنبية إلى أمر ، وإن فهم منه لزوماً طلباً أو خبراً فهو إلى الإنشاء غير الطلبي ، كالقسم وصيغ العقود وصيغ الحمد والذم (نعم وحبذا) وصيغ الذم (بس ولا حبذا) وصيغ التعجب (ما أفعله وأفعل به) هو إلى الإفصاح (الإنشاء غير الطلبي)

عناية البلاغيين بإنشاء الطلبي أكثر من عنايتهم بالإنشاء غير الطلبي.

البلاغيون في عصر التدوين العلمي للأساليب البلاغية ولا سيما بلاغيو مدرسة "المفتاح" كانت لهم عناية بالإنشاء الطلبي ذي الأساليب الخمسة: "التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء" وكانت عنايتهم بالإنشاء غير الطلبي لا تكاد تعدو ذكر أنه قسم الإنشاء الطلبي ، وهم يذهبون في هذا إلى أن "الإنشاء غير الطلبي لا يبحث عنها ههنا" لقلة المباحث المناسبة المتعلقة بها ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء "على ما قال السمع التفتازاني في مختصره. تراه قد علل عدم البحث عنها بعلمتين:

الأولى : قلة المباحث المناسبة المتعلقة بها

والأخرى : أن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء

أما العلة الأولى يفهم من قوله "المناسبة المتعلقة بها" أن المباحث التي يتكلم فيها في باب "الإنشاء الطلبي" المتمثلة في خروج هذه الأساليب في الدلالة عما وضعت له إلى معانٍ آخر يقتضيها السياق ، كخروج الاستفهام إلى التعجب ، والانكار والاستبطاء ونحو ذلك ، وخروج "الأمر" إلى "التعجيز" والتهديد ونحوه ، وذلك تعليل قريب غير مدفوع من هذا الوجه ، فأساليب الإنشاء غير الطلبي لا يتحقق فيها عدول عن دلالتها عما وضعت له كمثال الذي يتحقق في الأساليب الطلبية ، إلا أن ذلك يؤخذ عليه أن الجهة التي تكلم فيها في مبحث "الإنشاء الطلبي" في "علم المعاني" كان حقها ألا تكون فيه ، بل تكون في "علم البيان" لأنه متعلقة بالعدول والتحول في الدلالة ، ولذا كان خلافهم في توجيه هذا العدول أحو من قبيل "المجاز" أم الكتابة "أم" مستتبعات التراكيب وهذا اليقن به القول في "علم البيان" وهم لم يدرسوا أساليب الإنشاء الطلبي من حيث خصائص التراكيب كالذي فعلوا في باب الخبر من دراسة أحوال ركني الجملة ، وما تعلق بالأفعال وما كان إليها، وقل التفاتهم إلى "الإنشاء الطلبي" في دراسة أحوال تركيب الجملة إلا ما كان من قول في اجتماع التقديم والاستفهام ... ومن القول في الفصل والوصل بين الجملة الخبرية والإنشائية ، وبين الإنشائيتين . ونحو ذلك وكأنهم لما رأوا أنه لا أثر لنوع الجملة من حيث الخبرية والإنشائية في مدارس أحوال تركيب الجملة لم يلتفتوا إلى ذلك .

وأمر آخر يؤخذ عليهم أنهم جعلوا القول في الإنشاء الطلبي بعد باب "القصر" وقبل "الفصل والوصل" ولا وجه لتقديمه على باب "الفصل والوصل"

ولو شئنا حسن تصنيف الأبواب لجعلنا القول في خصائص التركيب في الجملة الإنشائية الطلبية وغير الطلبية ممزوجاً في القول في خصائص الجملة الخبرية سواء بسواء أي نتكلم عن خصائص تعريف المسند إليه أو المسند أو متعلقات الفعل في الجملة أو حذفه أو تأخيرها أو تقديمها .. جامعا لما كان جملة خبرية أو إنشائية طلبية أو غير الطلبية .

ثم نجعل القول في عدول الجملة الإنشائية عن ما وضعت له إلى معان اقتضاها السياق في باب من أبواب علم البيان ، كما فعلوا مع الجملة الخبرية سواء بسواء .

فهم إذا ما كانوا قد قصّروا في رعاية حقّ الأساليب الإنشائية من مدارس خصائص تراكيبيها عدل مدارس خصائص تراكيبي الجملة الخبرية دون تفرقة ، فإنهم أيضًا يؤخذ عليهم أنهم تكلموا في ما هو من مباحث " علم البيان " في باب " علم المعاني " وما كان لهم أن يفعلوا .

أما العلة الأخرى المتمثلة في أن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء فإن الإنشاء الطلبي له نصيب من ذلك ، ولو أنهم اقتصروا على العلة الأولى لكان أعلى ، فهي أكثر تحققًا من العلة الثانية .

وفوق هذا فإن نقلها من الأخبار إلى الإنشاء لا يمنع من مدارس ما ترتب على ذلك النقل من أثر في تركيبها أو في سياقات استعمالها ، وفي مقتضياتها الإعراب بها عن بعض المعاني ، وأنها لا يكون غيرها بديلاً عنها ، فليس ثم أسلوب أو تركيب يكون بديلاً عن الآخر ، فكما أنه لا تكون كلمة ما بديلاً كاملاً عن كلمة أخرى ، وإن كانت المفارقة في حركة حرف مبني ، فليست كلمة " جهد " بضم "فاء" الكلمة يكون بديلاً عنها كلمة " جهد " بفتح "فاء" الكلمة ، على ما نصّ عليه أبو هلال العسكري في فواتح كتابه العمدة في باب " الفروق اللغوية " فذلك التراكيب لا لا يكون بديلاً عن تركيب آخر .

وهذا يحمل البلاغي إلى أن يمنح كل تركيب اقتضاه المقام حقّه من التبصر المتنبّر ومن التدقّق والاستطعام^(٢) ، ولا يستغني بصنيعه مع ما قاربه من التراكيب في سياق عما يجب عليه أن يصنعه مع ذلك التركيب في سياقه ، فإذا ما كان علماء القرآن - وقد صدقوا - على أن كل قراءة في كلمة هي بمثابة آية أخرى عطانها ، فتعدد القراءات من اتساع المعنى القرآني الذي لا تطبق حمله قراءة واحدة ، فإن الأمر كمثله كل تركيب في سياقه هو تركيب آخر في عطائه ، مما يوجب أن يكون الاعتناء به عديلاً للاعتناء بما قاربه في سياق آخر ، وهنا ندرك القيمة الدلالية لتنوع صور التراكيب لأصل واحد من المعاني غير المصورة ، وهذا ما يوجب أيضًا علينا أن نبسّط فسطاط القول في " علم الأسباب والنظائر التركيبية " ، فنُدخل فيه التراكيب التي تنوّعت صورها عن أصل المعنى ، ونكشف عن مقتضيات كلٍّ ، ومدى مطابقتها تركيبًا ودلالة وتعبيرًا لمقتضياتها ، وعن أثر ذلك في المعنى وتمكينه في الأفئدة ثم في تفعيل تلك المعاني فيها ، ومنحها فتوة في بعث أصحابها إلى الاستجابة الحميدة لما يراود منها . وتلك رسالة النظر البلاغي في الأساليب .

الباب الأول أساليب الإنشاء الطلبي .

(٢) أريد به " الاستطعام " هنا إحالة المعنى الماجد الذي يحمله التركيب في سياقه من قوة علمية في الفؤاد إلى قوة عملية تنجز بها الأعمال الصالحات التي تمر بها الحياة كونه وإنسانًا لصير آخرتك ، هذا ما أريده بالاستطعام المعاني المكثورة في الأساليب البليغة . وهذا الاستطعام هو طليّة البلاغي من مدارس الأساليب البليغة في سياقاتها ، فن لم يستطع فإن مدارسه الأساليب عمل عقيم يستعاض بالله تعالى منه .

توطئة: بيّنت قبل أن الإنشاء الطلبي إنما هو طلب إنشاء أمر غير حاصل وقت طلبه في اعتقاد المتكلم ، سواء كان ذلك طلب إيجاد فعل أو طلب ترك إيجاد أو الكف عن إيجاد على ما سيأتيك تبينه . إن شاء الله تعالى

ولهذه الأسلوب موقع رئيس لا يقل بته عن موقع "الاسلوب الخبري" فالعناية به عناية بشطر البيان، وبكفيك الآن الإشارة إلى أن أسلوب "الأمر" و"النهي" وهما عندي عمود الأساليب الإنسانية الطلبية عليهما يقوم الإعراب عن المعاني التكليفية عقيدة وشريعة ، وهي شطر معاني الهدى في بيان الوحي، وعديلهما المعاني "التثقيفية" التي هي بمثابة القائمة بخدمة المعاني التكليفية عقيدة وشريعة على ما سيأتيك بيانه قريباً إن شاء الله تعالى .

والإنشاء الطلبي لم تجتمع كلمة أهل العلم على ما يدخل فيه ، وما لا يدخل.

يذهب بعض أهل العلم كالقطب التحتاني إلى أن الطلبي منحصر في الأمر والنهي ، وما عدا ذلك فهو إلى " التمني " (الإنشاء الطلبي) ذلك أن الطلب الحقيقي ما دل على طلب الفعل دلالة أولية أي أولاً وبالذات ، إن كان المطلوب غير طبع ، فامر ، وإن كان كفاً فنهى وما دل على الطلب دلالة غير أولية فليس بإنشاء طلبي بل و تنبيه (إنشاء غير طلبي)

وجمهرة البلاغيين على أنه جامع خمسة أساليب هي " التمني " ، و " الاستفهام " ، و " الأمر " ، و " النهي " ، و " النداء " ووجه ذلك عندهم أن المطلوب إما أن يكون ممكناً أو غير ممكن . إن كان غير ممكن ، فذلك هو " التمني " .

وإن كان ممكناً ، فإن كان المطلوب حدوثه في داخل ذهن الطالب ، فذلك هو " الاستفهام "

وإن كان المطلوب به حصوله خارج ذهن الطالب ، فهذا إما أن يكون المطلوب انتفاء حدوثه ، فذلك هو " النهي "

وإن كان المطلوب حدوثه فإن كان ذلك بواسطة حرف استدعاء "نداء" فذلك هو " النداء " وإلا فهو " الأمر "

هذا الحصر غير محكم ، فهو مبني على أن غير الممكن يقع عليه الطلب ، وهذا لا يكون على الحقيقة إذ كيف يطلب غير الممكن أن يكون على الحقيقة ، والتقسيم إنما ينظر إلى الأمور في حقيقتها . وإلا لما أمكن ضبط التقسيم ، فما ليس على الحقيقة لا يمكن ضبطه .

وبهذا يمكن أن ينازع في عد " التمني " من الطلب إذا ما قيدناه بطلب غير الممكن ، ولو في اعتقاد الطالب ، لا في حقيقة المطلوب ، فقد يظن الطالب أن مطلوبه غير ممكن ، فهو يطلبه لا ليكون بل ليصور تعلقه به ، ورغبته في أن يكون ، فهو من الإفصاح عما هو معتلج في صدره . أما إن جعلناه في طلب محبوب غير متيسر أو غير مظنون وقوعه لعارض أو لأمر فيه ، فهو يحمل معنى الطلب ، ومن ثم لا يكون تقسيم المطلوب إلى ممكن وغير ممكن تقسيماً قوياً .

والذي إليه أذهب أنه لما كان العقل البلاغي إنما مجال عمله من البيان البليغ وحياً كان أو إبداعاً ومنه نشر أهل العلم الأعيان كان الإنشاء الطلبي عندي منحصراً في ثلاثة : الأمر والنهي ، والنداء ، أما الأمر والنهي ، فظاهر أنهما يأتيان في بيان الوحي مراداً طلب فعل إثباتاً أو نفياً على الحقيقة كما في قول الله تعالى (وَاغْبِثُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً) (النساء : ٣٦) وأما النداء ،

فحقيقته عندي غير منحصرة في طلب الإقبال الحسي من المنادى إلى المنادي، بل من حقيقته الإقبال القلبي . واليعقوبي في " مواهب الفتح " يذهب في تعريف " النداء " إلى أنه " طلب الإقبال حساً أو معنى بحرف نائب مناب أدعو، سواء كان ذلك الحرف ملفوظاً كـ "يا زيد"، أو مقدرًا كـ (يوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) (يوسف: ٢٩)

وهو الأكثر حضوراً في البيان البليغ وحياً، وإبداعاً . (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة: ٢١) (قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ) (النمل: ٢٩):

روى البخاري في كتاب " العلم " من صحيحه بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وَمُعَاذُ رَبِّفَهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ « يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ » . قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ . قَالَ « يَا مُعَاذُ » . قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ . ثَلَاثًا . قَالَ « مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » . قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا أَخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا قَالَ « إِذَا تَكَلَّمُوا » . وَأَخْبِرُ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ ثَأْمًا . وكثيراً ما ينادي المرء من هو بين يديه ، وما ذاك إلا طلباً لإقبال قلبه عليه ليعي ما يُقال . لذا ذهبت إلى أن طلب فعلٍ غير كف بمعناه الحقيقي يتحق في " الأمر " و " النهي " و " النداء " في البيان البليغ . وما عدا ذلك من أنواع البيان التي لم يكن القصد الرئيس فيها الإنباء بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفي عنه إنما هو الإنباء غير الطلبي (التنبيه، والإفصاح، والإشعار) واشترط في " الخبر " أن يكون الإخبار بالقصد الأولي أو بالذات كما يقول العلماء أي بالقصد الرئيس، لأن جمهرة الأساليب الإنشائية الطلبية وغير الطلبية يفهم منها الإخبار ، ولكنه ليس بالقصد الرئيس ، ألا ترى أنك إذا قلت لآخر: " ما اسمك ؟ " إنما تخبره بأنك تطلب أن يُعلمك باسمه، ولكنه هذا الإخبار ليس بالقصد الرئيس.

تثوير القول في أسلوب الأمر

مدلول كلمة " أمر " في لسان العربية .
أهل العلم بالعربية على أن لهذه الكلمة " أمر " وجوه من المعاني يعرف كل وجه بحسب موقعها من السياق وقرائن البيان . والذي يعني هنا المدلول الاصطلاحي لكلمة " الأمر " المقابل لمصطلح " النهي "

حقيقة المعنى الأمر عند العلماء :

اشتجرت مقالات أهل العلم في تحرير المدلول الاصطلاحي لكلمة " الأمر " وفقاً للمذهب العقدي ونحوه، ويمكن أن نجعلها في أربعة مذاهب أنسقها بحسب الإطلاق والتقييد في حال الطالب :

(المذهب الأول) :
يذهب أهله إلى أن حقيقة " الأمر " قائمة في الطلب القولي لفعلٍ غير كفٍ دونما تقييد ذلك الطلب بتقييد يرجع إلى علاقة الطالب بالمطلوب منه أو كيفية أداء الطلب ، فكان حده عندهم : " القول المُقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به "

(المذهب الثاني) : يذهب أصحابه إلى تقييد حقيقة الأمر بأن يكون الأمر أعلى منزلة من المأمور في نفس الشأن والواقع سواء كان وجه العلو في هذا معتبراً عند الله - سبحانه وبحمده - ، كعلو التقى على الجاهل والحاكم العادل على قومه ، فإن لكل حق الطاعة في المعروف ، أو كان العلو معتبراً عند الناس كعلو الغني على الفقير والحسيب على غيره ، فالأمر عندهم : " استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه "

وهم إذ يشترطون علو الطالب على المطلوب منه في الواقع إنما ينظرون إلى " أن الاستدعاء من النّظير ، وممن هو أعلى منه لا يسمى أمراً على الحقيقة ، وإن كانت صيغته صيغة الأمر ، وإنما يسمى طلباً ومسألة وإن استعمل فيه لفظ الأمر فعلى سبيل المجاز " .

(المذهب الثالث) : يذهب أهله إلى تقييد حقيقة الأمر بقيود هيئة الأمر وأدائه ، وذلك بأن يصدر الطلب من صاحبه على هيئة الاستعلاء أي من غير تدلل أو خضوع ، وعادة نفسه عالياً على المطلوب منه سواء كان كذلك في نفسه عالياً أم مستعلياً ، المهم أن يظهر الطالب حالة العلو " يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على جهة التواضع والانخفاض ، وهذا ما يقول به جمهور البلاغيين وجمهور الحنفية والرازي ، وابن الحاجب والأمدي وأبو الحسين البصري المعتزلي ، ومن ثم جعلوا حدّ حقيقته في أنه " طلب فعل غير كف بالقول على جهة الاستعلاء " (الرابع) : يذهب أصحابه إلى تقييد حقيقة الأمر بالقيدين معا : العلو والاستعلاء ، فهو عندهم : استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الاستعلاء

فإذا كان الطلب من الأعلى على سبيل الإرشاد ، فإنه لا يكون أمراً حقيقة ، وإن كان ممن هو الأدنى أو النّظير لا يكون كذلك أمراً .

وغير خفي أن اشتراط علو الطالب وحده كما هو المذهب الثاني إنما هو اشتراط أمر خارج عن صيغة الأمر وصوريته وبناء الأسلوب نفسه بل هو أمر راجع إلى من يصدر عنه البيان والنظم ، ولا شك في أن حاله رافد من روافد فقه دلالة هذا النظم ، وهذا يدخل في حقيقة الأمر ما لا إلزام فيه كالأمر الإرشادي وما شاكله .

وأن يكون طالبه عالياً في نفسه أيًا كانت هيئة طلبه ذلك من المطلوب منه ، فدائرة حقيقة معني الأمر عندهم هيحة متيناً ما .

واشتراط استعلاء الطالب وحده دون اشتراط علوه ، كما هو المذهب الثالث إنما هو أخذ بأمر راجع إلى صفة الكلام وهيئته دونما نظر إلى واقع منشئه ، ومن يصدر عنه ذلك الطلب وعلاقته بالمطلوب منه ، والأخذ بحال الكلام وأداء النظم أقرب إلى الإدراك من الأخذ بحال المتكلم إذ أن حال الكلام قرينة مشهودة بينما حال المتكلم قرينة حالية قد لا تشاهد ولا تنقل ، وما كان مشهوداً أقرب إدراكاً وأسرع استحضاراً ، وبناء المعنى لا يعتمد على واحد منهما دون الآخر ، وإن اختلفا قريباً وبعداً في الإدراك والاستحضار .

والاكتفاء بطلب العلو " الاستعلاء " دون اشتراط تحقق العلو في الواقع يخرج من حقيقة الأمر ما كان طلباً على غير صورة الغلظة .

تحرير ما اذهب إليه في تحرير مدلول اسلوب "الأمر" .

اذهب إلى أن نفرّق بين مفهوم اسلوب الأمر في البيان البشري ، زمفهومه في بيان الوحي .
مفهوم الأمر في البيان البشري عندي :

"القول الطالب صاحبه استعلاء إيجاد فعل ممكن مراد غير حاصل وقت طلبه على الحال التي طلب عليها فعلاً غير كفّ مدلولاً عليه بصيغة "افعل" ونحوها :
مفهوم الأمر في بيان الوحي :

"القول الطالب إيجاد فعل ممكن مراد غير حاصل وقت طلبه على الحال التي طلب عليها ، فعلاً غير كفّ مدلولاً عليه بصيغة "افعل" ونحوها " .

تفصيل المختار : جلي غير خفي أتى صرحاً بأنه "قول" ، إشارة إلى أنني بلاغياً انظر إلى الأمر من حيث هو قول مبين عن مراد المتكلم ، وزقلت "إيجاد فعل" نزولاً على أن عدم الفعل ليس بإيجاد ، بل هو ترك إيجاد ، ومن أهل العلم من يذهب إلى أن ترك الفعل فعل ، ولذا هو يحتاج إلى نية وعزيمة فالكف عن الفعل وتركه عندهم إنما هو إيجاد فعل .

وكذلك اشترط "الاستعلاء" والأصل في عرف أولي الأبواب أن المرء لا يستعلي على غيره إلا إذا كان عالياً في نفسه ، ومن استعلي على غيره ، وهو غير أهل لذلك ، فإنما هو مدخول ، وجعلت المطلوب ممكناً لأخرج ما كان للتعجيز ونحوه ، فليس من معني الأمر في شيء ، وجعلته مراداً لأخرج ما كان غير مراد ، كما في قول الله - سبحانه وبخمده - : (إِنْ الَّذِينَ يُلْجُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (فصلت : ٤٠)

وشرطت أن يكون غير حاصل وقت الطلب ، لأن ما كان حاصلأ وأريد الثبات عليه دون زيادة وترق ، كالأمر بفعل حاصل لا يقبل الزيادة ، فهو حينئذ أمر بالثبات عليه ، فهو في قوة قولك : أثبت عليه .

وزدت على هذا قولي " على الحال التي طلب عليها " لأدخل في حقيقة معني "الأمر" الأمر بفعل حاصل وقت الطلب ، وهو من الأفعال التي تقبل الزيادة والارتقاء كالأمر بالإيمان والتقوى والعلم إلخ .

فمثل هذه الأفعال لا تنتهي لمقاماتها ومدارجها ، فإذا أمر من هو متلبس بها ، فهو مأمور بما هو أعلى وأرقى ، فقول الله - سبحانه وبخمده - للنبي - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم : (اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ) (الأنعام : ١٠٦)
وقوله - جلّ جلاله - (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) (الأحزاب : ١)

ونحو ذلك إنما هو داخل في حقيقة الأمر ؛ لأنه ليس أمراً بالثبات على اتباع ما يوحي إليه ، وبالأعراض عن المشركين وبتقوى الله تعالى . فذلك كائن - لا ريب - ولن ينقطع التبعة من أنه المعصوم - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - ولكنه أمر بالارتقاء في مقامات تلك الأفعال ومدارجها ، فانها لا تنتهي .

وجعلتُ الفعل مدلولاً عليه بصيغة "أفعل" ونحوها، ليدخل فيه طلبُ الكفِّ بما دُلَّ عليه بمادته ونحوها ، كقولنا : كفَّ عن كذا ، ودَغَ وذَرَّ ، وليدخل فيه ما دُلَّ عليه التَّركيبُ في سياقِ دُونِ سياقِ كِبافَةِ بعضِ التَّراكيبِ الخبريةِ أو الاستفهاميةِ معني "الأمر" ، فقولى : "ونحوها" يشملُ ما دُلَّ بصيغته الإفراديةِ أو التَّركيبيةِ السَّباقيةِ .

وإذا ما كنْتُ قد أدخَلْتُ تلكَ القيودَ الكاشفةَ الضَّابطةَ في صياغةِ حقيقةِ معني الأمرِ ، فإنَّ الشُّروطَ والقيودَ المحقَّقةَ المُحرَّرةَ حقائقَ المعاني ممَّا يقتضيها الحدُّ والتَّعريفُ ، ذلك أنَّ " الغرضَ من الحدِّ الإشعارُ بالحقيقةِ التي بها قيامُ المسؤولِ عن حدِّه وبه تميُّزه الدَّائِي عَمَّا عداه " فكلُّ ما دُلَّ على ماهيةِ الشَّيءِ هو ضرورةٌ في تعريفِ ذلك الشَّيءِ ، فنكرتُ تلكَ القيودَ ضرورةً ، ولم أذكرَ قيدَ العلوِّ والاستعلاءِ في بيانِ حقيقةِ معني الأمرِ في الذكرِ الحكيمِ ؛ لأنَّهما متحقَّقانِ ضرورةً وما كان كذلك لا يُنصُّ عليه .

المعنى الأمر صيغة ؟ . أهل العلم ليسوا سواء في القول بأنَّ لمعني الأمر صيغة وضعت له بحيثُ بحيثُ إذا ما أُطلقتُ فهم منها معني الأمرِ ، فتكون دلالتها على ذلك المعني دلالةً وضعيةً (حقيقيةة) يتساوى أولو البيان بالعربية في إدراك ذلك المعني ، فيكون ذلك من قبيل دلالة "المنطوق" أو دلالة " العبارة" .

جُمهور أهل العلم من علماء اللغة ، والنحاة والأصوليين والبلاغيين على أنَّ لمعني "الأمر" صيغة وضعت لدلالة على ذلك المعني ، فحيثُ حلت مجردة من القرائن دُلَّت على ذلك المعني .
وذهب أصحاب أبي الحسن الأشعري إلى أنَّه ليس لمعني الأمر صيغة وضعت له ، ووجه ذلك عندهم إنما هو متمثل في حقيقة الكلام عندهم إنما هو أنَّ الكلام معني قائم بالنفس ، وهو مجرد عن الألفاظ ، فالأمر قسمان :

أمرٌ نفسي قائم في نفس الأمر ، وكل واحدٍ منا يجد ذلك من نفسه ، فهو يفكر ثم ينطق .

وأمرٌ لفظيٌّ وهو ما ينطق به اللسان على وفق ما هو قائم في النفس .

وعلى ذلك فالأمر النفسي عند أولئك هو : اقتضاء الفعل بذلك المعني القائم بالنفس المجرد عن أي صيغة ، بينما الأمر اللفظي هو : المنطوق اللساني الدال عليه باللفظ الدال عليه كصيغة : "أفعل" .

والذي إليه أذهب مستبصرًا أنَّ القول النفسي أمرٌ متحقِّق في حقِّ البشر أمَّا في حقِّ الله سبحانه وبِحَمْدِهِ ، فلا أقولُ به ، فليست أعلمُ نصًّا من كتاب أو سنة ، وكل ما كطأن من شأنِ الله سبحانه وتعالى لا أقول به إلا بنصٍّ صريح من الكتاب أو السنة النبوية .

مذاهب أهل العلماء في موجب معني الأمر .

لأهل العلم بالبيان رُؤى ومذاهب في ما وضعت له صيغة الأمر ، ومذاهبُ أهل العلم في ذلك ، وجه عدم القطع بما وضعت له .

يذهب شمسُ الأئمة السرخسي إلى أنَّ للفقهاء قاعدة كلية تتمثل في أنَّ " هذه الكلمة إذا خاطب المرء بها من هو مثله أو دونه فهو أمر وإذا خاطب بها من هو فوقه لا يكون أمرًا ؛ لأنَّ الأمر يتعلَّق بالمأمور ، فإنَّ كان المُخاطب مِمَّن يجوز أن يكون مأمور المُخاطب كان أمرًا ، وإنَّ كان

مِمَّنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورُهُ لَا يَكُونَ أَمْرًا ،، قَوْلُ الدَّاعِي اللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي يَكُونُ سَوْأَلًا وَدُعَاءً لَا أَمْرًا"

جعلوا منزلة المخاطب (بالفتح) من مخاطب (بالكسر) هي التي ينظر إليها في إطلاق مصطلح "الأمر" على ذلك طلب إيجاد الفعل، فجعل صلاحية المخاطب أن يؤمر من غيره مصححاً لإطلاق مصطلح "الأمر" على صيغة الطلب. ومثل هذا مخرجه مراعاة العلاقة بين طرفي البيان المتكلم والمخاطب

والسعد الثفازاني في كتابه "المختصر" يقرر أن العلماء اختلفوا في الحقيقة الموضوعية لها للأمر اختلافاً كثيراً دون تفصيل ، وفي كتابه "المطوّل" كان قد أبان شيئاً من اختلاف الأصوليين فذكر سبعة آراء رآيان منهما حررت ما وضع له على الانفراد ، وخمسة آراء جعلته بين شينين أو أكثر

الرأيان اللذان حدّدا ما وضعت له الصيغة ناظران إلى مستوى الإلزام "الوجوب" أو "النّدب".
الأول : استوجب الإلزام، فهو مأخوذ من الصيغة ، وعلى ذلك لا تكون الصيغة في تركيبها موضوعاً للطلب وحده بل غلبه وعلى مستوى الاستجابة أيضاً : "الإلزام" فالدلالة على "الإلزام" في هذا المذهب دلالة وضعية ، وليست دلالة سياقية ، بل غير الإلزام هو الدلالة السياقية .
والآخر : ذهب إلى أن الصيغة يؤخذ منها الطلب ، ولا يؤخذ منها الإلزام ، وقد يؤخذ الإلزام من خارج الصيغة .

و"النّدب" الذي قيل به مأخوذ من الطلب ، فإنه لا يطلب إلا ما كان مندوباً إليه في أدنى درجاته . وما فوق ذلك ، فيفهم من السياق والقرائن .

وهذا نظراً في تحقيق مخرج الدلالة ، وتحريرها . وهذا أمر بالغ الأهمية لا للعقل الأصولي المهموم بالحلال وما إليه ، والحرام وما إليه ، بل العقل البلاغي ذو اهتمام بالغ أيضاً .
ألا تسمع إل قول عبد القاهر (ت: ٤٧١هـ) : "واعلم أنك لا تشفي الغلة ولا تنتهي إلى تلج اليقين، حتى تتجاوز حدّ العلم بالشيء مجملاً، إلى العلم به مفصلاً، وحتى لا يُقْبِعَكَ إِلَّا النّظَرُ فِي زَوَايَاهُ، وَالتَّغْلُغُ فِي مَكَامِنِهِ، وَحَتَّى تَكُونَ كَمَنْ تَتَّبِعُ الْمَاءَ حَتَّى عَرَفَ مَنَبَعَهُ، وَانْتَهَى فِي الْبَحْثِ عَنْ جَوْهَرِ الْعُودِ الَّذِي يُصْنَعُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَغْرِثَ مَنَبَتَهُ، وَمَجْرَى عُرْوِ الشَّجَرِ، الَّذِي هُوَ مِنْهُ ، وَإِنَّا لَنَرَاهُمْ يَقِيسُونَ الْكَلَامَ فِي مَعْنَى الْمَعَارِضَةِ عَلَى الْأَعْمَالِ الصَّنَاعِيَّةِ ، كَنَسْجِ الدِّبَاجِ وَصَوِّغِ الشَّنْفِ وَالسَّوَارِ وَأَنْوَاعِ مَا يُصَاعُ ، وَكُلِّ مَا هُوَ صَنْعَةٌ وَعَمَلٌ يَدٌ ، بَعْدَ أَنْ يَبْلُغَ مَبْلَغاً يَقَعُ التَّفَاضُلُ فِيهِ ، ثُمَّ يَعْظُمُ حَتَّى يَزِيدَ فِيهِ الصَّانِعُ عَلَى الصَّانِعِ زِيَادَةً يَكُونُ لَهُ بِهَا صَيِّتٌ، وَيَدْخُلُ فِي حَدِّ مَا يَعْجَزُ عَنْهُ الْأَكْثَرُونَ."

تبصر قوله : "وحتى لا يُقْبِعَكَ إِلَّا النّظَرُ فِي زَوَايَاهُ ، وَالتَّغْلُغُ فِي مَكَامِنِهِ ، وَحَتَّى تَكُونَ كَمَنْ تَتَّبِعُ الْمَاءَ حَتَّى عَرَفَ مَنَبَعَهُ ، وَانْتَهَى فِي الْبَحْثِ عَنْ جَوْهَرِ الْعُودِ الَّذِي يُصْنَعُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَغْرِثَ مَنَبَتَهُ، وَمَجْرَى عُرْوِ الشَّجَرِ، الَّذِي هُوَ مِنْهُ" فكلّام الأصوليين إنما هو في حقيقته نظراً في مخرج دلالة "الحكم" "الوجوب" أو "النّدب" وهذا ما يلتقي عليه العقلاّن : الأصولي والبلاغي ،

فليس الأهم وحده أنتعرف دلالة الكلام على معناه، بل أن تعرف أيضًا مخرجه الدلالة ، ومستواها .

وقد يحسبُ بعض طلاب العلم - ولاسيما طلاب علم الأصول أن هذا أمرٌ ليس الاشتغال به بالغ النفع ، فهو كالنافلة، ولكن لو أنه التفت إلى قيمة العرفان بمخرج الدلالة حين تتعارض الرؤى أيها المقدم . ما بني على ما كان مخرجه الصيغة وضعا أم ما بني على ما كان مخرجه السياق دون وضع الصيغة.

ويأتي القسم الثاني الذي لم يفرد موضوع صيغة الأمر بحكم. وهم خمسة:

= الأول يذهب إلى أنه موضوعٌ للقدر المشترك بين الوجوب والندب ، وهو "الطلب"، ونظرية الاعتداد بالأصل الذي تدور عليه المعاني المتنوعة بتنوع المفردات المشتقية من أصل لفظي واحد قريب من هذا، وهو ما بني عليه ابن فارس كتابه "مقاييس اللغة" ولعل القول بأن الأمر موضوع للقدر المشترك بين الوجوب والندب له علاقة بهذا الذي بني عليه ابن فارس كتابه "المقاييس" وقد كان ابن درستويه يذهب إلى تضيق مفهوم المشترك ، فيجعل كل ما أمكن رد معانيه إلى معنى عام يجمعها خارجا من المشترك اللفظي

= والثاني يذهب إلى أنها صيغة مشتركة بين "الوجوب" و"الندب" لفظًا فهو لايجعل الصيغة للقدر المشترك بين الوجوب والندب كالذي قبله ، بل جعل كلا منهما معادلا للآخر في استحقاق الوضع الأول. أي أن الفرق بين المذهبين أن الأول جعل الموضوع له هو المعنى الجامع بين "الوجوب" و"الندب" وفسره بالطلب . والآخر جعل الصيغة موضوعه لكل من "الوجوب" و"الندب" على سبيل الاشتراك اللفظي، والقارئ تقضي لأحدهما بحسب سياق ورود القول بالاشتراك مما عليه أهل العلم، والشافعي يذهب إلى القول بالاشتراك اللفظي.

= وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك ، وبين الاشتراك اللفظي

= وقيل هي مشتركة بين ثلاثة: الوجوب والندب والإباحة ، موضوعة لكل منها ، فدالتها على أي منها دلالة حقيقية .

= وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة، وهو "الإن" وهذا المذهب يتفق مع الأول من الخمسة في القول بالاشتراك إلا أن الأول دهل الاشتراك بين اثنين: الوجوب والندب، ولذا جعل القدر المشترك هو "الطلب" وهذا المذهب أضاف "الإباحة" ولما لم يكن في الإباحة طلب جعل القدر المشترك بين الثلاثة "الإن" وليس الطلب كما فعل الأول .

وأكثر على أنها حقيقة في الوجوب غذا ما تجردت الصيغة من القرائن أي أنك غذا سمعت صيغة الأمر فاحمله على الوجوب لا غذا كانت هنالك قرائن تدعوك لصرفه عن الوجوب إلى غيره، فالطاعة هنا لما تقضيها القرائن

والخطيب القريني لما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يقطع بشيء. وأشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوة أمارته ، فقال: " والأظهر أن صيغته من المقترنة بـ "اللام" نحو " ليحضر زيد " وغيرها نحو "أكرم عمرا" و"رويد بكرا" . وهو الذي جرى عليه جمهرة البلاغيين .

صورة معنى الأمر

لمعنى الأمر في العربية عامة وفي بيان الوحي قرآنا وسنة خاصة صور عديدة وهي على ضربين :

الضرب الأول : الذال على ذلك المعنى صراحة عند تجرده من القرائن الصارفة عنه إلى غيره من المعاني ، وهو ما يمكن أن تطلق عليه الصورة الوضعية للمعنى أو الصورة الصريحة والضرب الآخر : الذال على ذلك المعنى تلويحا بمعونة السياق والقرائن ، وهو ما يمكن أن تسميه الصورة غير الصريحة .

الصور الوضعية الصريحة محدودة شأن التراكيب الوضعية بينما الأخرى غير محدودة وغير متفق عليها ، فتعديدها وتحقيقها يرجع إلى لقائية المتدبر والباحث المنقب

الضرب الأول من صور الأمر

صيغ الأمر : مما هو جلي لا يخفى أن "الأمر" معنى إضافي ، والمعاني الإضافية الأصل فيها أن يدل عليها بصيغة لا بمادة الكلمة ، والأصل فيها أيضا أن يدل عليها بأداة معنى ، والأداة الأصل فيها أن تكون حرفا لا اسما أو فعلا ، فإذا رايت أهل العلم يقولون عن اسم أو فعل إنه أداة معنى ، فاعلم أن ذلك إنما يتضمنه معنى الحرف ، وليس بأنه موضوع لذلك المعنى الإضافي ، كما تراه في حديث العلماء في أدوات "التشبيه" فالتشبيه ليس له إلا أداة واحدة هي "الكاف" ، وما عداها مما ذكره البلاغيون إنما هو بالتضمنين ، وكذلك "الاستفهام" ، له أداة واحدة هي "الهمزة" وما عداها مما عد أدوات استفهام إنما هو بتضمنها معنى "الهمزة" ، وليس لأنها وضعت لمعنى "الاستفهام" ... وهكذا

وهنا يطرح أهل العلم سؤالا : أوضع لمعنى الأمر صيغة تدل عليه ؟

جمهور أهل العلم على أن للأمر صيغة وضعت للذلالة عليه إذا ما تجردت من القرائن الصارفة عما وضعت له تلك الصيغة ، وهذا الذي وضعت له هو طلب فعل غير كف .

وذهب جمع إلى أن "الأمر" لا صيغة له ، وينسب هذا إلى الأشاعرة انطلاقا من قولهم بالمعنى النفسي ، فالكلام عندهم على الحقيقة ما قام بالنفس من المعاني لا صورها التي ينطق بها اللسان وتسمعها الأذان ، فلك الصورة المنطوقة المسموعة كلام على المجاز ، و"الأمر" معنى قائم بالنفس ، وما هو قائم بالنفس لا صيغة له .

وأولئك على أن ما زعم أنه صيغة للأمر إنما يدل عليه بالقرينة لا بالوضع ، ومن ثم إذا خلا البيان من القرينة فإن الصيغة لا تدل عليه ، أولا ترى أن صيغة "افعل" في قوله تعالى : (اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور (سبا : ١٣) وفي قوله تعالى : (وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (التوبة: ١٠٥) دلت القرينة على الأمر اللازم إنفاذه بينا هي في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ غَلَّتْنَا أْفَمَّنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (فصلت : ٤٠) لا تفيد طلب فعل الأمر ، بل هي للتهديد ، والقرينة هي التي دلت على هذا المعنى ، وليست الصيغة ، وإلا لكانت الصيغة حيث وردت أفادة معنى "الأمر" : "طلب فعل غير كف" ، فلما لم تعد ذلك حيث حلت لم تكن موضوعا له بنفسها .

وكذلك الأمر ما تراه في ما رواه البخاري في صحيحه من كتاب "الجهاد" بسنده عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ من حديث سيدنا علي في شأن الكتل الذي كان مع الظعينة من حاطب بن أبي بلتعة إلى قريش، وإقرار حاطب بإرساله ، فاستأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أن يضرب عنق حاطب رضي الله عنه قائلا: " يَا رَسُولَ اللَّهِ ، دَعْنِي أَضْرِبَ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ . قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ « إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ » .

قوله " اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ " لا يدل على أمر أهل بدر أن يفعلوا ما شاؤوا من خير أو غيره ، بل هو للتكريم ، فالقرينة هي الدالة على معنى الأمر وغيره. فالقرائن هي التي تحرر معنى الكلام . ومخرج الخلاف على ما ترى بين القائلين بأن لمعنى "الأمر" صيغة موضوعة تدل على عليه . والمانع من ذلك متمثل في هذا التساؤل :

أثم بيان مفيد مجرد من القرائن المقالية أو الحالية ؟

من ذهب إلى أن ذلك قائم حاضراً في بيان الناس قال بأن للأمر صيغة إذا قيلت ولم يكن في الكلام قرينة تصرف عن ذلك المعنى الوضعي ، فإن هذه الصيغة تدل على معنى الأمر: طلب فعل غير كفي .

ومن ذهب إلى أنه ليس هناك صيغة للأمر مخرجه عندهم أنه ليس ثم بيان يخلو من سياق وقرائن ، وفقاً للبصر بهذا السياق وتلك القرائن يفاد معنى البيان ، فالصيغ والكلم والتراكيب لا تفيد بذاتها بل بقرائنهما ، وبما تقوم فيه من السياق ، وما يحيط بها من القرائن .

أولئك السياقيون يذهبون إلى وجوب رعاية الأحوال والسياقات التي يقوم فيها البيان ، ولا يفهم منه المعنى بمجرد سماعه دون التفات إلى سياقه وقرائنه المقالية والحالية. فهم يوجبون الحيطه في التلقي ، والتألبث في الفقه والفهم، حتى لا يفقه السامع البيان على غير مراد المتكلم ، فيؤتى المتكلم من قبل السامع، فيكون ظلماً من السامع للمتكلم.

وفات أولئك أن من القرائن حال المتكلم ، وحال المخاطب ، فإذا لم يكن في حالهما ما يصرف صيغة "الأمر" : افعل "و" لتفعل" عما وضعت له، فهي دالة عليه بقرينة التجرد من القرائن الصارفة.

ومما يحسن توكيده أن قول من قال إنه لا يكون كلام مجرداً من القرائن اللفظية أو المقامية صحيح إذا أردنا أنه لا يكون مجرداً من جميع أنواع القرائن ، لأن كل كلام له قائل ومخاطب ، ولكل حال في أثناء القول ، فهذه الحال تصلح أن تكون قرينة ، فعند الاقتران بقرينة لفظية هو قرينة أيضاً ، فالتجرد من القرينة اللفظية قرينة حالية ألا ترى أن قولك : "مُحَمَّدٌ كَرِيمٌ" فيه قرينة التجرد من القرائن اللفظية كأدوات التوكيد ، فدل هذا التجرد على أن نسبة "الكرم" إلى "مُحَمَّدٍ" مما لا ينزع فيه ولا يتردد ولا يتوقف، فهو لتمكن نسبة "الكرم" إليه لم يفتر إلى قرينة لفظية .

والذي إليه أذهب أنه لما كان الأمر معنى من المعاني الإضافية كان له صيغة تدل عليه ، شأن المعاني الإضافية وضعت لها صيغ أو حروف تسمى حروف المعاني أو أدوات المعاني .

ونريد بالمعاني الإضافية المعاني المتحققة من غير طريق الإسناد بأنواعه .فقولك : " أكرم محمد جاره " فيه معنى تحقق بإسناد الكرم إلى محمد وإيقاعه على جاره ، وإذا قلت : " قد يكرم محمد جاره " فإن " قد " بدخولها على " المضارع " افادة التقليل " ، وهو معنى إضافي لم يتولد من الإسناد ، بل دللت عليه " قد " وهي تدل عليه حيث وقعت موقعاً صحيحاً بدخولها على المضارع إلا إذا اقترن بها ما يصرفها عن ذلك سواء كان الصارف قرينة لفظية كما في قول الله تعالى : (أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (النور : ٦٤) فـ " قد " هنا دالة على التثبوت والتوكيد على الرغم من دخولها على " المضارع " : " يعلم " من أنه فعل مسند إلى اسم الجلالة .

محمل القول إنه ليس ثم كلام يخلو من قرينة لفظية أو حالية .
والشأن في القرائن اللفظية أن تصرف عن المعنى الموضوع إلى أمر آخر ، فإذا جرد الكلام من القرائن اللفظية فإنه يجري على ما هو موضوع معهود . فالقول بأن الكلام قد يأتي جريداً من أي قرينة لفظية أو حالية قول مدخول مرجوع على قائله .
المختار أن لمعنى " الأمر " : طلب فعل غير كف صيغة وضعت لدلالة عليه . لاتصرف عن الدلالة عليه إلا بقرينة لفظية أو حالية .

صيح الأمر عند من يقول بأن للأمر صيغة .

القائلون بأن لمعنى " الأمر " صيغاً يذهبون إلى أن هذه الصيغ أربع ، هي صيغة " ليفعل " و " افعل " وما شاكلها و " اسم الفعل " ، والمصدر النائب عن فعله الدال على الأمر .
يقول السكاكي (ت : ٦٢٦ هـ) : " للأمر حرف واحد وهو اللام الجازم في قولك " ليفعل " ، وصيغ مخصوصة سبق الكلام في ضبطها في علم الصرف وعدة أسماء ذكرت في علم النحو " والسعد التفتازاني في كتابه (المطول) تبعاً للخطيب القزويني والسكاكي لم يذكر إلا الثلاث الأولى : صيغة " ليفعل " و " افعل " وما شاكلها و " اسم الفعل " ، ولم يذكر الرابعة : المصدر النائب عن فعله الدال على الأمر . ولعل إغفالهم الصيغة الرابعة مبني على أن المصدر النائب عن فعله الدال على الأمر ليس هو الدال على الأمر بل الدال عليه الفعل الناصب ذلك المصدر . يقول الله تعالى : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ) (محمد : ٤) يقول الزجاج في كتابه " معاني القرآن " : " معناه فاضربوا الرقاب ضرباً ، منصوب على الأمر " فمن قال بالرابعة ، فكأنه طوى الفعل من النين كما طواه من الذكر ، وجعل المصدر قائماً مقامه ، فحق أن تنسب إليه الدلالة على الأمر .

ومن لم يذكر الرابعة اعتد بالفعل المطوي ذكراً ، فلم يجعل طيه ذكراً موجباً لطيه دلالة ، ولا سيما أنه وإن طوي ذكراً ، فإن عمله الإعرابي (نصب المصدر) قائم ، وليس عمله الإعرابي إلا إعراباً عن عمله الدلالي ، فهو منطلق من أن عدم الحضور بذاته لا يلغيه بل يبقى ما كان عاملاً ، والأشياء بآثارها لا بذواتها ، وهذا في عالم اللسان شأنه في عالم الإنسان ، فالمرء بحضور أثره وعمله لا بحضور شخصه . فكم من غائب عن عينك هو القائم بأثره في وعيك وقلبك ، وكم من مالى بشخصه عينك أنت عنه ذهول غفول ، فالأشياء بآثارها لا بأشخاصها ، ولكل وجهة هو موليا فاستبقوا الخيرات .

تلك هي الصيغة الموضوعية للأمر عند من يقول بأن للأمر صيغة وضعت للدلالة عليه عند تجردها من القرائن الصارفة عن الدلالة عليه إلى غيره، مما يقتضيه السياق الذي هو الملوك الذي لا يعنى أمره. ذكرتها على الإجمال ومن الخشن التلثت ملأ لتحليل هذه الصيغة في سياقها الإفهامية، فإن من تحت ذلك معاني لطيفة نفيسة .

الصيغة الأولى: (ليتفعّل) .

يذهب " الكوفيون " إلى أن صيغة " ليفعل " وما شاكلها إنما هو أصل صيغة الأمر، وقد أبى " البصريون " ذلك ودفعوه.

ووجه القائلين بأن هذه الصيغة هي أصل صيغة الأمر أن الأمر ، إنما هو من المعاني "الإضافية" والمعاني الإضافية كالاستفهام والتعني والرجاء والنهي والتوكيد.... إنما تكون بأداة معني ، وأدوات المعاني الأصل فيها أن تكون حرفاً .

يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) في "المحتسب" : " أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام ، فاصل "اضرب" ليتضرب ، وأصل "قم" لتقم ، كما تقول للغائب: "ليقم زيد"، و" ليتضرب هند" ؛ لكن لما كثر أمر الحاضر نحو: قم، واقعد، وادخل، واخرج، وخذ، ودع؛ حذفوا حرف المضارعة تخفيفاً، بقي ما بعده ودلّ حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً ؛ فاحتيج إلى همزة الوصل ، ليقع الابتداء بها ، فقبل: اضرب، اذهب، ونحو ذلك.

فإن قيل: ولم كان أمر الحاضر أكثر حتى دعت الحال إلى تخفيفه لكثرتة؟

قيل: لأن الغائب بعيد عنك، فإذا أردت أن تأمره احتجت إلى أن تأمر الحاضر لتؤدي إليه أنك تأمره، فقلت: "يا زيد، قل لعمرو: قم"، و" يا محمد، قل لجعفر: اذهب"، فلا تصل إلى أمر الغائب إلا بعد أن تأمر الحاضر أن يؤدي إليه أمرك إياه، والحاضر لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأن خطابك إياه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمل إليه أمرك له.

وبذلك على تمكن أمر الحاضر أنك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمى بها الفعل في الأمر، نحو: "صه"، و"مه"، و"إيه"، و"إيه"، و"حيهل"، و"دونك"، و"عندك"، ونحو ذلك.

وصيغة الأمر " لتفعل " جاءت في بيان الوحي قرأنا وسنة في مواضع عدة ، من ذلك قول الله سبحانه وبحمده : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ) (البقرة: ١٨٦) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْشَ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ...) (البقرة: ٢٨٢) (وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكُنُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِنَّمِ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (البقرة: ٢٨٣) (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَابِقاً) (النساء: ٩)

ولام الأمر جاءت في كتاب الله متعينة للأمر في ثمانين موضعاً كما يقول أستاذنا العلامة محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤ هـ) جزاه الله تعالى عنا خير الجزاء .

ومندخول لام الأمر أنواع ثلاثة:

الأول الأعلى ، أن يكون "مدخول" لام الأمر "فعلا مضارعاً رافعاً ضمير غيبة، أو اسماً ظاهراً (ليفعل) وهو الأصل الكثير وروداً

= ومن دون هذا الأول الأعلى أن يكون مدخول لام الأمر رافعاً ضمير متكلم (لأفعل، ولنفعل) كما في قول الله سبحانه وتعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) (العنكبوت: ١٢) جمهرة من أهل العلم على أن " لنحمل " أمرٌ .

يقول الزمخشري في تأويل الآية: "أمروهم باتباع سبيلهم؛ وهي طريقهم التي كانوا عليها في دينهم، وأمروا أنفسهم بحمل خطاياهم، فمطف الأمر على الأمر، وأرادوا: ليجتمع هذان الأمران في الحصول: أن تتبعوا سبيلنا وأن تحمل خطاياكم. والمعنى: تعليق الحمل بالاتباع"

ويعلق الطيبي في "فتوح الغيب" على هذا مبيناً: "وهو أمرٌ لأنفسهم إحمِلْ خطايا الأتباع على أمرِ المؤمنين باتباعهم إرادةً للمبالغة، وأنْ كليهما لا بدُّ من الحصول والإدخال في الوجود على طريقة قولهِ: {وَلَقَدْ آتَيْنَا نُوحَ وَاسْلِمَانَ عَلَماً وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ} [النمل: ١٥] في تَغْوِيلِ استعارة الرّتب إلى الذّهن. ولو جيءَ بهما على ظاهرهما. وقيل: إن اتّبعتمونا حملنا خطاياكم؛ على الشرط والجزاء كما قال، والمعنى: تعليق الحمل بالاتباع لم يكن من التحقيق في شيء.

قال القاضي: وإنما أمرُوا أَنْفُسَهُمْ بِالْحَمْلِ عاطِفِينَ عَلَى أَمْرِهِم بِالِاتِّبَاعِ مبالغةً فِي تَعْلِيقِ الْحَمْلِ بِالِاتِّبَاعِ وَالْوَعْدِ بِتَخْفِيفِ الْأَوْزَارِ عَنْهُمْ إِنْ كَانَتْ، تَشْجِيعًا لَهُمْ عَلَيْهِ، وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ رَدُّ عَلَيْهِمْ كَذِبُهُمْ بِقَوْلِهِ: {وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ}

ومن عطاء تأويل الأمر في (النحل) بالشرط والجزاء أي إن تتبّعوا سبيلنا نحمل خطاياكم ، أنّه لما كان أسلوب الشرط إخباراً فيه مظنة الخلف ، وكان الأمر إنشاءً فيه استدعاء الامتثال كان العدول إلى الأمر أكّد في الدلالة على إيقاع حمل الخطايا . وذلك فيه بيانٌ وهدي وكشفٌ لتهج المضللين المفسدين في الأرض : يعمّدون دأبنا إلى سلوك طريق الخديعة والتأثير السّاحر على الآخرين ، وكم من طاغية فينا يؤسّس إلى بطانته أن يعيثوا في الأرض فساداً وفقاً لما يُريده الطاغية منهم ، وأنّه يحمل عنهم تبعات ذلك كلّهُ إذا ما زلّقت أقدامهم وانقضى أمرهم .

إِنَّهُ الْوَاقِعُ الْأَثِيمُ حَكَاهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ لَنَا مِنْ قَبْلُ وَهَذَا شَأْنُ الْقَصَصِ الْقُرْآنِيِّ يَحْكِي مَا كَانَ لِيَهْدِيَ إِلَى الْآتِي هِيَ أَقْرَبُ فِيمَا سَيَكُونُ أَوْ فِيمَا هُوَ كَائِنٌ فِينَا ، فَمِنْ التَّصْنِيعِ الْفَرِيضَةِ فِي تَدْبِيرِ قَصَصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ رُؤْيَا حَرَكَةِ الْحَيَاةِ الشَّائِخِصَةِ فِي مِرَاقَةِ هَذِهِ فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ يَقُولُ عَنِ الْقُرْآنِ (هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ) (آل عمران / ١٣٨)

ومن الأمر بصيفة (لأفعل) ما رواه البخاري في كتاب "الصلاة" من صحيحه بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته مَلَئكة رضي الله عنها دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - لِيُطْعِمَ صَنَعَتَهُ لَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ « قُومُوا فَلَأُصِلَ لَكُمْ » . قَالَ أَنَسٌ فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ

اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ ، فَتَضَخَّتْهُ بِمَاءٍ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَفَفَتْ وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ قَالَ: « قُومُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ » بجزم الفعل المسند إلى ضمير المتكلم، وجزمه إنما هو بلام الأمر كالذي في قول الله سبحانه وبحمده: (لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ)

وَتَمَّ رَوَايَةٌ فِي الْبُخَارِيِّ كِتَابُ الْأَذَانِ ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ بِسَنَدَيْهِمَا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ جَدَّتَهُ مَلِيكَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَطْنِهَا صَنْعَتَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ فَقَالَ « قُومُوا فَلَأُصَلِّيَ بِكُمْ ». فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ ، فَتَضَخَّتْهُ بِمَاءٍ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْيَتِيمُ مَعِيَ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ . فالفعل (أصلي) منصوب باللام في هذه الرواية فكانت " اللام" للتعليل، وليست "لام أمر"

ويذهب السهيلي إلى أَنَّ الأمر في (أصل) ليس على بابهِ، بل هو بمعنى الخبر، كقوله تعالى: (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا) (مريم: ٧٥)

ويحتمل ان يكون أمراً لهم بالانتماء لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله .

= ومن دون السابقين أن يكون مدخول "لام الأمر" مضارعاً رافعاً ضمير مخاطب كما في قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ) (٥٧) قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ (يونس: ٥٨)

قراءة يعقوب في رواية رويس {فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} بالتاء فيهما ويوجه ابن جني(ت:٣٩٢هـ) هذه القراءة بما له علاقة بالأمور به، فيقول: "وكان الذي حسن التاء" هنا أنه أمر لهم بالفرح، فخطبوا بالتاء لأنها أذهب في قوة الخطاب، فاعرفه، ولا تقل قياساً على ذلك: فبذلك فلتحزنوا؛ لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح، إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم، فتؤكد ذلك بالتاء على ما مضى."

وهذا من ابن جني بصر بأحوال الأفعال المأمور بها وعلاقتها بأحوال نفوس المأمورين بها ولذلك استقبح "لتفعلوا" في فعل الأمر بالحزن إلا إذا كان هنالك مقتضى من قصدك إى إرغام من تأمر ، فتبالغ في أره بما تكره نفسه ، فتعدل عن المعهود إلى غيره ، فيفيد العدول ما تقصد إليه . وهذا نظر فسيح عميق من ابن جني لبواعث العدول، ومطابقته لمقتضى الأحوال ، وما يتولد من لطيف المعاني من ذلك العدول ، وكتابه "الخصائص" و"المحتسب" زاخران بذلك وهما معاً مما يعلمانك العلم ، وحسن النظر ، فلا ترغب عن مخادنتهما ، فإنهما نعم الخدين..

ومن إسناد مدخول لام الأمر إلى الرافع فاعلا مخاطباً ما رواه مسلم في صحيحه في كتاب "الحج" بسنده عن أبي الزبير أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَزِمِي عَلَى رَأْسِهِ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَقُولُ : «لِيَأْخُذُوا مِنَّا بِكُمْ فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعْنَى لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ ».

ومن هذا ما رواه أحمد في مسنده بسنده عن قيس عن نكئين بن سعيد المزني رضي قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم - أربعين راكباً وأربعمائة نسأله الطعام فقال لعمر « اذهب فأعطهم ». فقال يا رسول الله ما بقى إلا أصنع من تمر ما أرى أن يقيظني. قال « اذهب فأعطهم ». قال سماعاً وطاعة. قال فأخرج عمر المفتاح من خزنته ففتح الباب فإذا شئبه الفصيل الرباض من تمر فقال لتأخروا. فأخذ كل رجل منا ما أحب ثم التفت وكنت من آخر القوم وكأنا لم نرزا ثمرة. " واستجود هذه الصيغة (لتفعلوا) الزجاجي في كتابه "الجمال" ،

والذي هو أقرب عندي أن صيغة (ليفعل) للغائب، و(لتفعل) أعلى من (لأفعل) للمتكلم ذلك أن صيغة (لتفعل) يمكن أن يعمد المتكلم إلى غيرها ، فيؤذي أصل معناها وهو صيغة (افعل) فالعدول عن (افعل) إلى الإعراب بـ (لتفعل) إنما يكون لمعنى لا يكون للإعراب بـ (افعل) بينا صيغة (ليفعل) و (لأفعل) ليس في أي عدول عن بديل ، وما كان له ما يمكن العدول عنه كان اختياره أعلى بلاغة ؛ لأنه لا يعدل عن (افعل) إلى (لتفعل) إلى لمقتضى اقتضاه ، وهذا ما يُعنى به العقل البلاغي أما ما لا اختيار فيه فلا فضل له في الإعراب به فالمتكلم الأمر غائباً ليس له إلا أن يقول (يقول) الأمر نفسه ليس له إلا أن يقول (لأفعل)

وعبد القاهر قد نصّ على قاعدة كلية في استحقاق المتكلم الأفضلية في بيانه تقوم على ثلاثة : الاختيار والصناعة ، واستدراك صواب جمال بذلك الاختيار والصناعة ، فهو يختار وفق مقتضى ، وهو من بعد الاختيار يجري صناعة فيما اختار ، وهو بالاختيار والصناعة إنما يستدرك (أي يطلب إدراك) جمال بياني يأخذ بأقطار الفوائد المتلقى ذلك البيان . يقول عبد القاهر : " لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنوعاً وحتى تجذ إلى التخيير سبيلاً ، وحتى تكون قد استدركت صواباً . "

وهو يبين لك أن الصواب الذي يستدرك بهذا الاختيار والصناعة في المختار ليس صواباً نحويًا وسلامة من اللحن الإعرابي أو بعبارة المتخريش ما تحققت فيه الفصاحة بمفهومها عندهم من خلوه من العيوب فصاحة الكلمة والكلام ، كلا " لأننا - كما يقول عبد القاهر - لسنا في ذكر تقويم اللسان ، والتحرز من اللحن وزيف الإعراب ، فتعبد بمثل هذا الصواب . وإنما نحن في أمور تُدرك بالفكر اللطيفة ، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم ، فليس درك صواب دركاً بما نحن فيه حتى يشرف موضعهُ ، ويصعب الوصول إليه وكذلك لا يكون ترك خطاً تركاً حتى يحتاج في التحفظ منه إلى لطف نظر ، وفضل رؤية ، وقوة ذهن ، وشدة تيقظ . وهذا باب ينبغي أن تُراعيه وأن تُعنى به ، حتى إذا وازنت بين كلام وكلام ودريت كيف تُصنع ، فضمنت إلى كل شكل شكله ، وقابلته بما هو نظير له ، وميزت ما الصناعة منه لفي لفظه ، مما هو منه في نظمه . "

كل ما ليس له بديل يمكن أن يفاضل بينه وبينه وفق الاقتضاء فإبانة به على سبيل الإلزام لا فضيلة للمتكلم به سوى النزول على إيجاب الإبانة به ، فانت ذو فضيلة حين تكون مختاراً لا أن تكون ملزماً ، ومن ثلمتكن للملائكة فضيلة أنهم لله طائعون ، فإنهم لا يستطيعون المعصية ، بينا الثقلان الإنسان والجان لمن أطاع فضيلة ، فإنه مخير بين الطاعة والمعصية (وهديناه النجدين

(البلد: ١٠) (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: ٢٥٦)

ومما يحسن أن تكون على نكر منه أن "لام الأمر" شديد الاتصال بما يدخل عليه حتى أضحي كحرف من حروف المضارع ، ففعل مُعاملته ، فلحقه التَّسْكِينُ إذا ولي واو العطف أو فاءه أو ثُمَّ كما في قول الله سبحانه وتعالى : (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) (الحج: ٢٩) كما في قراءة غير ابن عامر بإسكان اللام .

ولا تحسب أن الالتفات إلى مثل هذا لا يعني العقل البلاغي ، كلا . هذا فيه لفت إلى وجه من وجوه العلاقة بين الكلم حتى في أصواتها ، فالعربية تنشد "الانسجام" بين مكونات الكلمة والكلام ، ومن ثم تجد ما يعرف في علم "الصرف" بـ "بياب" الإعلال والإبدال" إنما هو بابٌ مفقود لمدارسة منهج العربية في تحقيق الانسجام بين أصوات الكلمة ، فكيف بمعانيها في بنية الجملة ، فكيف بمعاني الجمل في بنية "الفقرة" فكيف بمعاني الفقر في بنية " المعاهد ، الفصول " فكيف بمعاني (المعاهد/ الفصول) في بنية " النص "؟ وهذا يبين لك الحكمة في أن استهلال البلاغيين أسفارهم بالقول في عيوب فصاحة الكلمة والكلام. إنما ذلك نشداناً منهم لفضيلة "الانسجام" وسيُدما رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قد حثنا علاننشد الانسجام فيما بيننا في هذه الحياة الدنيا.

روى البخاري في كتاب "الأدب" ومسلم من كتاب "البر والصلة والأدب" من صحيحهما بسندهما عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال « لَا تَبَاغُضُوا ، وَلَا تَحَاسَدُوا ، وَلَا تَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ، وَلَا يَجُلْ مُسْلِمٌ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » هذا فريضة تحقُّقه في مكونات عالم الإنسان ، وعالم البيان ، فاعتبروا يا أولى الأبصار . وعلى الرغم من اتصال هذه " اللام " بالمضارع ، فقد جاء في لسان العربية حذفها مع بقاء عملها ودلالاتها . وقد جعل " البصريون " ذلك في الشعر خاصة ، يقول سيبويه في " هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها " : " وأعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بـ "أن" إذا عملوها مضمرة

وقال الشاعر: مَحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خَفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا
وإنما أراد: لتفد.

وقال متمم بن نويرة: على مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمُشِي

لَكَ الْوَيْلُ خَرَّ الْوَجْهَ أَوْ يَبْكُ مِنْ بَعَى

أراد: ليبيك.

وقال أحيحة بن الجلاح: فَمَنْ نَالَ الْبَغْيَ فَلْيَصْطَنِعْهُ * صَنِيعَتُهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدٍ "

وحذف " حرف المعنى " وبقاء عمله أية وعلى قوته ، وعلى فاعلية السياق أيضاً في الهداية إلى مقصد الكلام ومغزاه . وكأنه لما كان لا يستقيم إلا أن يجري الكلام إلا علة معنى " الأمر " كان "الحذف" أنس بالقيام إلا إذا اقتضى المقام التصريح بالأداة ، لأمر يرجع تحقُّقه بذلك التصريح.

وهذا يبين لك عن وجه من حكمة العربية ، هي بيان غايته الإفهام ، وتقرير المعاني في الألفاظ ، حفزاً إلى القيام اختياراً وتزلفاً إلى فعل ما تقرر في الغزاد ، فكل ما كان أعلى في تحقيق ذلك كان المسير إليه أعلى بل المصير إليه قريضة ، فليس الذكر دائماً هو الأولى ، كما أنه ليس الحذف دائماً هو الأعلى ، فالأمور بوظائفها وطاقاتها ، لا بنواتها ، أنت بحسبك لا بنسبك .

روى مسلم في كتاب "الإيمان" من صحيحه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم- حين أنزل عليه (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) : « يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ سَلِينِي بِمَا شِئْتَ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً » .

ويذهب " الكسائي " إلى حذفها وبقاء عملها ودلالاتها في الاختيار بعد فعل قول دل على الأمر كما في قول الله عزّ وعلا : (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَغُلَاقَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بِنِعْمَةٍ فِيهِ وَلَا خِلَالٍ) (إبراهيم: ٣١) وقوله تعالى : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ) (النور : ٣٠) وما ذهب إليه " الكسائي " ليس هو الأعلى عندي ، فالأعلى أن تحقيق الجواب متوقف على مجرد القول أي قل لهم ، فمجرد أن تقول يكون منهم ، إبلاغاً في تصوير سرعة الاستجابة .

ومن ذهب إلى جواز حذف " لام " الأمر مع بقاء عملها ودلالاتها ، وإن لم يكن قد تقدم قول فيه أمر ، استدل بقول الزجاج : قُلْتُ لِيَوَابِ لَدَيْهِ دَارَهَا
يَبْنُونَ ، فَأَتَى حَفْوَهَا وَجَارَهَا

فليس الزجاج في هذا مضطرباً ، فإنه يمكن أن يقول " يبنون " على وزن " افعل " .

وقد جاءت " اللام " في مواقع من الذكر الحكيم ، فاحتملت أن تكون " لام أمر " وأن تكون لغيره من هذا قول الله سبحانه وتعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (البقرة: ١٨٥)

" اللام " في قوله تعالى (فَلْيَصُمْهُ) للأمر لا محالة ، أما اللام في (ولتكمّلوا) و(ولتكبّروا) فإنها تحتل معنيين : أن تكون " لام أمر " فيكون ما أمروا ثلاثة : أمروا بالصيام ، وبإكمال العدة ، وبالتكبير ومن أهل العلم من حملها على الزيادة ، فيكون قوله سبحانه وتعالى (ولتكمّلوا) معطوفاً على (اليسر) أي يريد بكم اليسر ، ويريد بكم أن تكملوا ، فهي كالتي في قوله تعالى : (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (المائدة: ٦) والأظهر عند بعضهم أنها " لام كي " ، و" الواو " قبلها عاطفة لها على علة مقترنة أي يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ليسهل عليكم ولتكمّلوا العدة ، فحذف المعطوف عليه وجذف مثله كثير في كلام العرب أو يكون قوله تعالى : (لتكمّلوا) علة لمحذوف أي شرع تلك

الأحكام لتكملوا ويكون قوله (لتكملوا) علة الأمر بمراعاة العَدَدِ في قَوْلِهِ (فَعَدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى (لَتَكْبُرُوا) علةَ الأمرِ بالقضاء والخروج من عَهْدَةِ الْفِطْرِ وقَوْلُهُ (ولعلكم تشكرون) علةُ التَّرخيصِ وبهذا يكون في نسقِ الكلام لفٌ ونشْرٌ، وهو نمطٌ من النظم البديع وهو نوع من اللف لطيف المسلك

وتعدد وجوه الإعراب هو من تعدد علاقات المعاني ، وهذا التعدد المحتمل ، والذي لا ينبو به السياق ، وإن كان بعضه أفضل من بعض في التأويل إنما هو ضربٌ من وثاقة التَّنَاسُبِ بين مكونات النظم ، فما المعاني بذات وجه من التعلق ببعضها ، بل لها وجوهٌ عدة ، واتساع تأويل علاقات المعاني آية على ثراء المعنى، ووفرة عطاءاته، ولكل عطاء منفعه ، ولكل عطاء قومه ، فتتوَّع العباد في التلقّي كان إزاءه تنوعٌ وتعدّد في العطاء واتساعٌ في التأويل. وهذا يريك أن ما حملته لنا أسفارٌ معاني والقرآن وإعرابه للأعيان النُحاة من تعدّد الوجوه إنما هو في حقيقته نظراً بلاغيّ متغوراً، وحقٌّ على العقل البلاغيّ أن تكون عنايته بأسفار معاني القرآن وإعرابه عدلٍ عنايته بغيرها من أسفار البلاغة ، وأن يؤمّ طلاب العلم ببلاغة القرآن تلك الأسفار ، فإن من تحت تعدّد وجوه الإعراب معاني لطيفة تطعم الأفئدة ما تجعلها متعلقةً بكتاب خالقها سبحانه وبحمده .

وحين تكون "اللام" محتملة معنى الأمر وغيره، فإنّ احتمال معنى الأمر يغلب أن يكون غيره الأعلى على ما تراه في تأويل العلماء قول الله سبحانه وتعالى : (وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) (الأنعام : ١٠٥)

استظهر أبوحيان أن تكون "اللام" في "ليقولوا" لام الأمر ، ويؤيد ذلك القراءة بسكون "اللام" وأنّ المعنى عليه متمكّن ، كأنه قيل : ومثّل ذلك نصرف الآيات وليقولوا هم ما يقولون ... فإنه لا يحفل بهم ولا تلتفت إلى قولهم ، وهو أمرٌ معناه الوعيد والتّهديد وعدم الاكتراث بهم . ما قاله خارج عن حقيقة معنى الأمر الذي حققته من قبل ، وهو مع ذلك ضعيفٌ ، فإنّ اللام من بعدها في (ولنبينه) "لام كي" ، والاتساق أعلى .

الأعلى أن تؤول "اللام" بـ "لام العاقبة" عطفت على علة محذوفة أي مثل ذلك التصريف نصرف الآيات لينلزمهم الحجة أو ليجهنوا وليقولوا درست ولنبينه لقوم يعلمون

وغير خفي أنّ الآيات صُرِّفَت لِلتَّبْيِينِ ، ولم تُصَرَّفْ ليقولوا درست ولكنه لما حصل هذا القول بتصريف الآيات كما حصل للتبيين شبه به فسبق مساقاة " . فشبه ترتب قولهم على التصريف بترتب العلة الغائية ، واستعير لهذا المعنى الحرف الموضوع للعلة على وجه الاستعارة التبعية . ومن العلماء من لم يفرّق بين "اللام" في (ليقولوا) و"اللام" في (لنبينه) فجعلهما معا لام العلة حقيقة ، ولأنّ نزول الآيات وتصريفها يكون لأمرين مُرادَين : إضلال الأشقياء وهداية السعداء : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ) (البقرة: ٢٦) . ومن هذا أيضاً قول الله جل ثناؤه : (وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ

فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ
وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ) (يونس : ٨٨)

رَمَى "الزَّمْخَشَرِي" فِي خَفِيَّةٍ إِلَى أَنْ "اللَّام" فِي (لِيُضِلُّوا) دَعَائِيَّةٌ " وَذَلِكَ لَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِمْ آيَاتُ
اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ - وَبَيَّنَّاهُ عَرْضًا مُكْرَّرًا... وَرَأَاهُمْ لَا يَزِيدُونَ عَلَى عَرَضِ الْآيَاتِ إِلَّا
كُفْرًا... وَلَمْ يَبْقَ لَهُ مَطْمَعٌ فِيهِمْ ، وَعَلِمَ بِالتَّجَرُّبَةِ وَطُولِ الصُّحْبَةِ أَنَّهُ لَا يَجِيءُ مِنْهُمْ إِلَّا الْغِيُّ
وَالضَّلَالُ... أَوْ عَلِمَ ذَلِكَ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى اشْتَدَّ غَضَبُهُ عَلَيْهِمْ... فَذَعَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِمَا
عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَيْرُهُ " . وَهَذِهِ اللَّامُ الدَّعَائِيَّةُ لَا تَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَعْنَى الْأَمْرِ الَّذِي حَقَّقَتْهُ .

وَدَفَعَ "ابن المنير" الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّامَ فِي (لِيُضِلُّوا) دَعَائِيَّةٌ لِمَا فِيهِ مِنْ دَسِيسَةٍ اعْتَرَالِيَّةٍ رَمَى بِهَا "الزَّمْخَشَرِي" لِيُغَيِّرَ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَكُونُ مِنْهُ الْإِضْلَالُ وَالْهِدَايَةُ ، وَلِيُؤَكِّدَ أَنَّ الضَّلَالَهَ مِنْ
خَلْقِ الْبَشَرِ وَفِعْلِهِمْ ، تَأَكِيدًا لِقَاعِدَةِ "خَلَقَ الْأَفْعَالُ" عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ ،

وَاسْتَعْلَى ابْنُ الْمُنِيرِ : أَنَّ اللَّامَ هُنَا لِلتَّطْيِيلِ فَمُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يُخْبِرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَدَهُمْ
بِالزَّيْنَةِ ، وَالْأَمْوَالِ اسْتِدْرَاجًا لِيَزْدَانُوا إِنَّمَا وَضَلَالَةً ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَالَ : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَاتُفْسِحُ لَهُمْ إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ إِنَّهُمْ لَيُزْدَانُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ) (آل عمران : ١٧٨)

الْغَالِبُ أَنَّ "اللَّامَ" إِذَا جَاءَتْ مُحْتَمَلَةً لِلأَمْرِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنَّ مَعْنَى الْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ فِيهَا حِينَئِذٍ قَلِيلٌ ،
وَالْأَكْثَرُ أَنَّ يَكُونُ الْأَمْرُ لِيُغَيِّرَ الْمَعْنَى الَّذِي حَرَّرْتَهُ مِنْ قَبْلِ

الصِّيغَةُ الثَّانِيَّةُ (افْعَلْ) بِكسْرِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَسُكُونِ الْفَاعِلِ وَمَا شَاكَلَهَا ،

وَهَذِهِ الصِّيغَةُ هِيَ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فِي لِسَانِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَهِيَ لِأَمْرِ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ .
ذَكَرْتُ قَبْلَ أَنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا غَيْرُ مُتَوَلِّدَةٍ مِنْ صِيغَةٍ
أُخْرَى ، بَيْنَمَا يَذْهَبُ " الْكُوفِيُّونَ " إِلَى أَنَّ أَصْلَهَا (لِتَفْعَلْ) وَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ الْأَمْرِ لِلْمُوَاجَهَةِ فِي
كَلَامِهِمْ ، وَجَزَى عَلَى أَلْسِنِهِمْ أَكْثَرُ مِنَ الْغَالِبِ اسْتَنْقَلُوا مَجِيءَ "اللَّامِ" فِيهِ مَعَ كَثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ،
فَحَذَفُوهَا مَعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ قَبْلَ مَا قَالَهُ "ابن جني" فِي الْمَحْتَسَبِ
وَقَدْ دَفَعَ " الْبَصْرِيُّونَ " ذَلِكَ وَنَقَضُوهُ

مَا يَقُولُهُ ابْنُ جَنِي وَ" الْكُوفِيُّونَ " بَحْثٌ فِي أَطْوَارِ صِيغَةٍ مَعْنَى الْأَمْرِ ، وَسَقَى إِلَى جَعْلِ صِيغَةِ
الْأَمْرِ الصَّرِيحِ مُتَوَلِّدَةً مِنْ صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ تَشَكَّلَتْ مِنْ غُنْصُرَيْنِ :

لَامٌ جَازِمَةٌ مَكْسُورَةٌ ، وَمُضَارِعٌ فَيَتَوَلَّدُ مَعْنَى الطَّلَبِ مِنْ تَفَاعُلِهِمَا ، فَالْلامُ وَحْدَهَا لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ ،
وَالْمُضَارِعُ بِدُونِهَا غَيْرُ مَوْضُوعٍ لَهُ : هُوَ مَوْضُوعٌ لِتَقْيِيدِ الْحَدِيثِ بِالزَّمَانِ الْمُحْصَلِ ، وَكَوْنُهُ أَمْرًا أَوْ
خَبْرًا خَارِجٌ عَنْ مَقْصُودِهِ . وَاسْتِغْنَاءُ صِيغَةِ " افْعَلْ " عَنْ "اللَّامِ" شَبِيهَةٌ بِاسْتِغْنَاءِ أَسْمَاءِ
الْاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِهِ "هَلْ" عَنْ إِقْتِرَانِهَا بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ . يَقُولُ " سَبِيئُونِيَّةٌ " فِي هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ :
إِنَّهَا حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي لَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَيْسَ لِلْاسْتِفْهَامِ فِي الْأَصْلِ غَيْرُهُ ، وَإِنَّمَا
تَرَكُّوا الْأَلِفَ فِي "مِنْ" وَ"مَتَى" وَ"هَلْ" ، وَنَحْوَهُنَّ حَيْثُ أَمِنُوا الْإِلْتِيَّاسَ .

وَمَذْهَبُ ابْنِ جَنِي وَ" الْكُوفِيِّينَ " فِي هَذَا قَدْ يَكُونُ غَيْرَ بَعِيدٍ إِذَا مَا عَلِمْنَا أَنَّ الْقَوْلَ يَتَطَوَّرُ بِغَضِ
الصِّيغِ ذَاتِ الدَّلَالَةِ الْمُتَقَارِبَةِ وَالذَّائِرَةِ فِي فَلَكٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ لَيْسَ بِالْغَرِيبِ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، بَلْ إِنَّ مِنْ
عُلَمَائِهَا مَنْ لَهُ شَغَفٌ بِالْإِبْحَارِ فِي تَارِيخِ الصِّيغِ وَمُحَاوَلَةِ الْوُقُوفِ عَلَى الصُّورَةِ الْأُولَى الَّتِي كَانَتْ

عَلَيْهَا وَمَا أَصَابَهَا مِنْ تَحَوُّلٍ قَدْ تَقْتَضِيهِ كَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ أَوْ يَقْتَضِيهِ اسْتِشْرَافٌ إِلَى أَفْقٍ ذَلَالِيٍّ أَسْمَى .

و"سِينَوِيَه" أشارَ إِلَى أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الْعَرَبِ فِي الْبَيَانِ أَنْ تَعْمَدَ إِلَى كَلِمَتَيْنِ مُشْتَقَّتَيْنِ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ وَالْمَعْنَى الْعَامُّ فِيهِمَا وَاحِدٌ وَيَجْعَلُونَ الْبِنَاءَ مُخْتَلِفًا ؛ لِيَكُونَ أَحَدُ الْبِنَاءَيْنِ مُخْتَصًّا بِهِ شَيْءٌ دُونَ الْآخَرِ ؛ لِيُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا عَلَى نَحْوِ مَا نَرَاهُ فِي الْعِذْلِ [بِكْسَرٍ فَأَيْ الْكَلِمَةِ] وَالْعَبِيلِ ، فَهُمَا مَعًا الشَّبِيهِ وَالنَّظِيرِ وَالْمَسْلُوبِ إِلَّا أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْعَبِيلَ لِمَا عَادَ لِكَ مِنْ النَّاسِ ، وَلِذَا يُطْلَقُ عَلَى زَوْجِ اخْتِ امْرَأَتِكَ ، وَالْعِذْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَتَاعِ ، وَلَكِنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْبِنَانَيْنِ ؛ لِيُفَصِّلُوا بَيْنَ الْمَتَاعِ وَغَيْرِهِ وَكَذَلِكَ بِنَاءُ "حَصِينٍ" وَامْرَأَةُ "حَصَانٍ" ، وَ"حَجَرٌ رَزِينٌ" وَ"امْرَأَةٌ رَزَانٌ" ، وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ .

فَإِذَا كَانَ اخْتِلَافُ الْبِنَاءِ هُنَا بَيْنَ صَنُوفٍ دَالًّا عَلَى اخْتِلَافٍ فِي الْمَعْنَى السِّيَاقِي دُونَ أَنْ يَجْعَلَ بِنَاءُ كُلٍّ مِنْهُمَا أَصْلًا بِرَأْسِهِ فَالْخَطْبُ فِي " أَفْعَلَ " وَ"لَتَفْعَلَ" أَهْوَنُ ، إِذِ الْحَذْفُ وَالنَّضْمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ سَانِعٌ وَشَانِعٌ ، وَلَا سِيَّما حَذْفُ أَدَاةِ ذَاتِ دَلَالَةٍ مُخْتَصَّةٍ بِهَا كَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَيَقْوِيهِ بَقَاءُ عَمَلِهَا مُعْرِبًا عَنْ مِلَاحَظَتِهَا دَلَالَةً ، كَمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّي وَ"الْكُوفِيُّونَ" فِي لَامِ الْأَمْرِ وَحَذْفِهَا مِنْ صَيغَةِ " أَفْعَلَ " .

الْقَوْلُ يَتَطَوَّرُ صَيغَةً "لَتَفْعَلَ" إِلَى "أَفْعَلَ" وَشِيوعُ الصُّورَةِ الْجَدِيدَةِ وَقِلَّةُ اسْتِعْمَالِ الْأَصْلِ قَوْلُ لَهُ وَجْهٌ وَلَا سِيَّما أَنَّ فِيهِ مِلَاحَظَةً أَثَرُ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ عَلَى تَشْكِيلِ الصَّيغَةِ عَلَى نَحْوِ جَدِيدٍ وَإِذَا مَا كَانَتْ كَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ وَالْحُضُورُ الْأَدَانِي فِي لِسَانِ الْأُمَّةِ ذَاتِ تَأَثِيرٍ فِي تَشْكِيلِ صُورَةِ الْمَعْنَى عَلَى نَحْوِ آخَرٍ ، فَإِنَّ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ تَأَثِيرًا آخَرَ فِي طَاقَاتِ هَذِهِ الصُّورَةِ فِي تَشْكِيلِهَا الْجَدِيدِ ، وَفِي هَذَا إِثْرًا لِلْمَعْجَمِ الدَّلَالِيِّ لِاسْتِعْمَالِ الصَّيغَةِ وَتَمْهِيدِ مَسَاقَاتِ جَدِيدَةٍ تَنْدَرِجُ عَلَيْهَا تِلْكَ الصُّورَةُ وَإِضَافَةِ عَظِيمَةٍ إِلَى تَصْوِيرِ الْمَعْنَى .

وَأَمْرٌ آخَرٌ يَجِبُ الْإِلْتِقَاتُ إِلَيْهِ مُتَعَلِّقٌ بِحِكْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الذَّهَابِ إِلَى الْحَفَةِ فِيمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ، فَإِذَا مَا كَانَتْ الْعَرَبِيَّةُ تَتَخَذُ مِنْ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ سَبَبًا فِي التَّخْفِيفِ بِالْحَذْفِ وَلَا سِيَّما حَذْفَ مَا يَقَى فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَيَتَحَقَّقُ أَمْرَانِ :

الْأَوَّلُ : الْحِفَاطُ عَلَى إِدْرَاكِ مَا يَحْذَفُ فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَى حَذْفِهِ تَعْمِيَةٌ أَوْ الْبَاسُ أَوْ اسْتِبْهَاءٌ وَالْآخَرُ : السَّعْيُ إِلَى التَّيْسِيرِ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى التَّيْسِيرِ فَوَاتٌ مَا يَنْفَعُ .

مِثْلُ هَذَا الْمَأْخُودُ بِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ دَالٌّ عَلَى مَا هُوَ قَائِمٌ فِي مَنْهَجِ السُّلُوكِ الْعَمَلِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ لِلنَّاطِقِ بِهَذَا اللِّسَانِ ، فَمَنْ كَانَ هَذَا شَأْنُهُ فِيمَا يَنْطَلِقُ لِسَانُهُ ، فَكَيْفَ بِهِ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِ .

وَهَذَا يَصُورُ لَكَ جَانِبًا نَبِيْلًا مِنْ جَوَانِبِ شَخْصِيَّةِ الْعَرَبِيِّ النَّاطِقِ بِهَذَا اللِّسَانِ ، فَهَذَا اللِّسَانُ إِنَّمَا هُوَ مِرَاةٌ عَاكِسَةٌ مَا هُوَ قَائِمٌ فِي شَخْصِيَّةِ الْعَرَبِيِّ النَّاطِقِ بِهَذَا اللِّسَانِ ، وَلِذَا يُمْكِنُكَ أَنْ تَعْرِفَ مَكُونَاتِ شَخْصِيَّةِ الْعَرَبِيِّ الْقَوِّحِ وَمَكُونَاتِهَا مِنْ خِلَالِ الْبَصْرِ بِلِسَانِهِ ، فَخَصَائِصُ لِسَانِهِ هِيَ انْعِكَاسُ لَخَصَائِصِ شَخْصِيَّتِهِ ، فَإِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ . وَلِهَذَا أَذْهَبَ إِلَى أَنَّ كِتَابَ "الْخَصَائِصِ" لِابْنِ جَنِّي لَيْسَ كِتَابًا فِي خَصَائِصِ الْعَرَبِيَّةِ بَلْ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ كِتَابٌ فِي خَصَائِصِ الْعَرَبِيِّ النَّاطِقِ بِذَلِكَ اللِّسَانِ ، فَشَرَفَ هَذِهِ الْعَرَبِيَّةَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ شَرَفِ الْعَرَبِيِّ نَفْسِهِ ، وَمِنْ رَغْبٍ عَنْ هَذَا اللِّسَانِ إِنَّمَا

هو الراغب عن العروبة نفسها ، وهذا يهدي إلى باعث الذين رضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها ، الذين كرهوا ما أنزل الله تعالى على التنفير من العلم بلسان العربية في مراحل التعليم والتنقيف، فاستعملوا شأن الناطقين بغير لسان العربية ، واستحقروا أهل العربية ومعلميها.

والأهم الأعم هنا أنا إذا ما نظرنا إلى الواقع الحضوري في الذكر الحكيم لصيغة "لتفعل" وصيغة "افعل" فإن الأولى وإن بلغ ذكرها في القرآن ثمانين موضعاً تعينت فيه اللام للأمر فإن الصيغة الثانية "افعل" وما شاكلها واهرة في الذكر الحكيم ،

وإذا تأملنا صورة الأمر "لتفعل" وصورته "افعل" ألفينا أن دلالة "لتفعل" على حقيقة معنى الأمر التي سبق بيانها أكثر من دلالتها على غيرها بينا دلالة "افعل" على غير حقيقة معنى الأمر كثيرة جداً بل متنوعة الدلالة وفي هذا ما قد يُعرب عن أن صيغة "لتفعل" لما كانت هي الأصل في الوضع الأول وأقل استعمالاً كانت البُطْ بحقيقة معنى الأمر بينما صيغة "افعل" كانت أقدر على أن تتسع لدلالات عديدة على لاجب مساقيات متباينة ، فكان فقه الدلالة البياني لصيغة "افعل" "أصعب مراساً وأدعى إلى طول مراجعة ونفاذ بصيرة في أغوار السياق المقالي والمقامي ، فإن هذه المعاني السياقية لتلك الصيغة كثيراً ما تتداخل أو يستدعي بعضها بعضاً ممّا يُدخل المرء في إشكال الوغي بدقائق الوجوه الدلالية للصيغة .

ومما هو حميدٌ عطاء التلبث استبصار ما حملته صيغة "افعل" قول الله سبحانه وتعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اغْبُذُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة: ٢١)

هذا أول نداء من الله سبحانه وبحمده لعباده ، وهو من فرائد سورة "البقرة" وهي من أكثر سور القرآن فرائد على تنوع هذه الفرائد : فليس في القرآن كله قوله سبحانه وتعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اغْبُذُوا رَبَّكُمْ) على هذا النسق. وأنت تلحظ أن النداء هنا اتسم بأمرين كليين : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) :

الأول : أنه نداء مباشر من الله تعالى ، فلم يقل : قل يا أيها الناس ، كما في قوله تعالى (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا) (الأعراف : ١٥٨) وقوله تعالى : (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ بَيْنِي فَلَا أَغْبُذُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (يونس : ١٠٤) وقوله تعالى : (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ) (يونس: ١٠٨) وقوله تعالى (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ) (الحج: ٤٩)

وكان النداء عاماً "الناس" جميعاً، فلم يخص به فئة من دون أخرى. وجاء الأمر على نحو فريد (اغْبُذُوا رَبَّكُمْ) والمواضع التي جاء الأمر فيها بقوله : (اعبدوا) كان الإعراب باسم الجلالة ، والإعراب هنا باسم الربوبية فيه من التنقيف والتهينة النفسية ما فيه ، فذلك الاسم يحمل فيضاً من الجمال المؤنس للنفس مما يجعلها تقبل متشوفة أنسة مستشرفة متشرفة بطاعة ما أمرت به ، فتكون طاعتها طاعة محبة وأنس وترلف، ذلك مقام النبلاء من عباده سبحانه وبحمده ، بينا اسم الجلالة (الله) يحمل فيضاً من الجلال والهيبة، فأنسهم باسم الربوبية ، ثم ذكر قوله : (الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) وفي هذا إعلان بالمنة التي تحمل في رحمها لمن يفقه تهديداً إن لم يستجب أمره بعبادته.

وفي عطف (الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) على معمول (خلق) لفت إلى أنه الخالق الأوحد، وأنه إذا ما كانوا عالمين بأن من الذين من قبلهم ممن لم يطع ما أمرهم به ، فكان هلاكهم الذي علموا فإنهم إن سلكوا مسلكهم، فمصيرهم هو مصير الذين من قبلهم الذين عصوا أمره
 (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَأَثَرًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَخَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَخَذَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ) (غافر: ٨٢ - ٨٥)

والأمر بالعبادة (اعبدوا) عمود أمرها الخضوع وإسلام الوجه للمعبود سبحانه وتعالى ، وإيثار محبوبه جلّ جلاله على محبوبك ، وكلّ ذلك يكون تحقيق على صفاته وكماله إلا عن علم صحيح صريح وعن قلب فقيه شهيد ، يشهد جلال المعبود سبحانه وتعالى وجماله وكماله في آياته ، فلم لم يشهد جلاله وجماله في آياته سبحانه وبحمده فما حقق الشهادة التي هي مفتاح الجنة
 روى مسلم في صحيحه من كتاب "الإيمان" بسنده عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ « مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ ». فالشهادة هنا ليست نطقاً باللسان فحسب ، بل هي مشاهدة وحدانية الله تعالى وكماله وجلاله وجماله في آياته .

ومما هو من فرائد القرآن في الأمر بصيغة (افعل) قول الله سبحانه وبحمده : (بسم الله الرحمن الرحيم يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (المائدة: ١)
 قوله تعالى (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) من أجمع الأوامر التي جاءت في القرآن ، فالعقود عامة كلّ ما يعقده المرء مع غيره ، وأولها ، وأعلها وأولاها ما أعرب عنه قول الله تعالى في "أم الكتاب" (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (أم الكتاب: ٥)

ذلك عقد عظيم مقيم يندرج في فسطاطه كلّ عقد بين العبد وربّه سبحانه وبحمده ، وهذه الآية (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) هي أجمع آية في القرآن، ولو قلت إنها أم آياته القرآن كلّها جاءت في سورة هي "أم القرآن" وهي نفسها مركز المعنى القرآني جميعه، وما من آية على امتداد السياق الترتيلي للقرآن إلا ولها سبب وثيق بهذه الآية ، وهي أيضاً تمثل النموذج الأمثل الأكمل لأسلوب إيجاز القصر ، ولو قمت لتثور مكنونها ، ومكنوزها من المعاني لما وسعك وقومك أجمعين متظاهرين الجهد والعمر. وهذا وجه من وجوه إعجاز القرآن، فإني لأحد من العالمين أن يأتي بآية واحدة تجتمع فيها آيات الكتاب كله، لا تتدّ واحدة عن أن تندرج فيها، لا يكون البتة.

و يحسن بك أن تتبصر النداء في صدر الآية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) نادى عليهم بأحب صفاتهم إليه، تنائيساً وتودّاء، وتذكيراً بالميثاق القائم بينه سبحانه وبحمده وبينهم ، وجاء البيان اسم الموصول وصلته، إعراباً لهم عن أنهم في حاجة إلى ما يأخذ بأيديهم إلى الارتقاء في مدارج القرب الأقدس الذي مفتحه "الذين آمنوا" وذروته "الصديقّة" ففي هذه الصيغة ما يخفز على الإقبال . وهذه الصيغة من النداء تكررت في سورة "المائدة" على نحو لم يكن في غيرها ، مما

يلفتك إلى عظيم عناية هذه السورة بطعمة الذين آمنوا من هذه الأمة ، هذا النداء وما تلاه من أمر ونهي هو طعم أفندة هذه الأمة ، ولك أن تناظره بمائدة بني إسرائيل المذكورة في ختام هذه السورة ، وهي التي طلبوها بأنفسهم لأنفسهم ، فكانت نعمة عليهم لا نعمة ، فإنهم اختاروا لأنفسهم ، ولم يفيضوا الاختيار لخالقهم ، وأهل الحكمة يقولون: إذا خيرت أن تختار فاختر ألا تختار ، وغرض الاختيار لربك سبحانه وبحمده فإنه هو العليم الحكيم.

جاء الأمر في قوله تعالى بصيغة " افعل " : (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) والفعل (أوفوا) أمر من الفعل أوفى يوفي ، وكانت الزيادة بالهمزة دون التضعيف (وفى) إيماء إلى أن تكون الزيادة في الوفاء ظاهرة ، لما في صوت "الهمزة" من القوة والجهارة التي ليست في تضعيف العين "الفاء" (وفى)

وجاء قوله (بالعقود) دون "العهود" وكلمة "العقود" من فرائد سورة "المائدة" فلم تأت في القرآن إلا في هذا الموضع . في معنى "العقد" إحكام وإيثاق ، وقد ذهب الزجاج إلى أن العقود أوكد من العهود يقول أبو بكر الجصاص (٣٧٠ هـ) : " الْعَقْدُ إِذَا كَانَ فِي أَصْلِ اللَّعْنَةِ الشَّدُّ ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْإِيمَانِ وَالْعُقُودُ عُقُودُ الْمُبَايَعَاتِ وَنَحْوَهَا فَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ الْإِزَامُ الْوَفَاءُ بِمَا ذَكَرَهُ وَإِجَابُهُ عَلَيْهِ وَهَذَا إِنَّمَا يَتَنَاولُ مِنْهُ مَا كَانَ مُنْتَظَرًا مُزَاعًى فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْأَوْقَاتِ فَيُسَمَّى الْبَيْعُ وَالنِّكَاحُ وَالْإِجَارَةُ وَسَائِرُ عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ عُقُودًا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ التَّمَامَ عَلَيْهِ وَالْوَفَاءُ بِهِ وَسُمِّيَ الْإِيمَانُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ عَقْدًا لِأَنَّ الْخَالِفَ قَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ الْوَفَاءَ بِمَا خَلَفَ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ وَالشَّرِكَةُ وَالْمُضَارَبَةُ وَنَحْوَهَا تُسَمَّى أَيْضًا عُقُودًا لِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْقَبْضَانِ الْوَفَاءَ بِمَا شَرَطَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّبْحِ وَالْعَمَلِ لِصَاحِبِهِ وَالزَّمَهُ نَفْسَهُ وَكَذَلِكَ الْعَهْدُ وَالْأَمَانُ لِأَنَّ مُعْطِيَهَا قَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ الْوَفَاءَ بِهَا وَكَذَلِكَ كُلُّ شَرَطٍ شَرَطَهُ إِنْشَاءً عَلَى نَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يَفْعَلُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَهُوَ عَقْدٌ وَكَذَلِكَ النُّذُورُ وَإِجَابُ الْقُرْبِ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ " واللام في "العقود" ليس للاستغراق ، فتم عقود لا يجب الوفاء بها كالعقود المخالفة للشرع ، والتي يترتب عليها إضرار لا يطاق . ولو أن هذه الجملة "أوفوا بالعقود" ذهبت تستظهر حضورها في حياتك لضاق عليك جهد وإن عظم ، وعمر وإن استطال .

الصيغة الثالثة : اسم الفعل

العلماء في بيان حقيقته على مذاهب منها:

المذهب الأول : أنه على الحقيقة فعل ، وهذا مذهب إليه الكوفيون وفي هذا نظر : الأفعال لا تنون وأسماء الأفعال تنون كقولك "صب" تريد أن تطلب منه ديمومية السكوت عن كل كلام في كل موضوع وموقف ، فخلافاً "صب" مبنياً على السكون بدون تنوين فإنك تريد السكوت عما هو فيه الآن من القول ، وما يضعف القول بأنه فعل على الحقيقة ، كما أنه لا يتصل به ضمائر الرفع البارزة بينا الأفعال تتصل بها ضمائر الرفع البارزة مثل فهمت وكذلك اسم فعل الأمر لا يتصل به نون التوكيد بينا فعل الأمر يتصل به "افهم"

المذهب الثاني : أنه اسم للفظ نائب عن فعل ، وهو مذهب جمهور البصريين . أتى بها بدلا من أفعالها لما تتميز به من الإيجاز والمبالغة ، ووجه "الإيجاز" فيها أنها تأتي بصورة واحدة

للمذكر والمؤنث وللواحد والاثنتين والجماعة فتقول لكل "صه"، فتحقق لها الإيجاز، وأما المبالغة فقولك "صه" أدل على كمال طلبك من المخاطب السكوت من قولك "اسكت".

معنى ذلك ومنجمه إنما هو العدول عن المعهود ، بعدولك عن ما وضع لهذا الطلب من صيغة "افعل" إلى صيغة اسم الفعل "صه" دل على عظم رغبتك في حدوث المطلوب، فإنه لا يعدل عن الأصل إلى ما يحمل معناه إلا لمعنى يراد إيصاله فوق الذي يوصل بالأصل، وذلك لمقتضى اقتضى ذلك العدول عن الأصل . فالعدول دلالة حال قوية على المراد.

والمذهب الثالث: أنه اسم لمعاني الألفاظ من الأحداث والأزمان قيل أن هذا ظاهر مذهب سيبويه، وأبي علي الفارسي

والمذهب الرابع: أنه اسم للمصادر النائية عن الأفعال ، وبه قالت جماعة من البصريين فهم يذهبون إلى أنها أسماء لمصادر الأفعال دخلها معنى الطلب كما في "صه" فهو اسم لقولك "سكوتنا" فإطلاق اسم الفعل عليه يراد به المصدر ، ولا يراد به الأفعال التي هي قسم الأسماء في التقسيم الثلاثي للكلمة .

والمذهب الخامس: أن ليس باسم ولا فعل ولا حرف، بل هو قسم رابع يسمى "الخالفة" هذه خمسة مذاهب .

والأعلى ما ذهب إليه جمهور البصريين من أنه اسم فعل لا محل له من الإعراب ، وأنه سمي "اسم فعل" لأنه ينوب عن الفعل معنى واستعمالاً أي يفيد معنى الفعل ويستعمل استعماله ، فهو عملاً في غيره، وليس بمعمول لغيره هو لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً كمثل الفعل يعمل في غيره ، ولا يقع معمولاً لغيره وهو اسم لأنه يقبل علامة من علامات الأسماء "التنوين" كما في "صه" والذي يهمنا هنا من أسماء الأفعال إنما هو اسم فعل الأمر من نحو: "صه" و"مه" و"أمين" و"إليك" و"عليك" و"بله" و"دونك" و"مكانك" و"أمامك" و"وراءك" و"هاؤم" و"هلم" و"فقط" والأصل في اسم الفعل أنه سماعي سواء كان وضعياً كما في "صه" أو منقولاً عن أصل كما في "مكانك" وقد يأتي اسم الفعل قياسياً كما في "نزال أي انزل، وهو مما يقال على هذه الصيغة من كل فعل ثلاثي تام متصرف، وقل أو شذ قياسه غير هذا الضرب من الفعل كما في قوله "دراك" من قوله "ادرك" و"بدار" من "بادر"

وتم كلمات لم يقل جمهور أهل العلم بمجبتها اسم فعل أمر ، والقائلون بذلك قليل . من ذلك قوله "تعال" و"هاتوا" و"وراءكم" و"إزام" و"مساس" فهذه الكلمات قيل فيها إنها من باب اسم فعل الأمر .

أما قوله "تعال" فقد جاء في القرآن مُسْتَدًّا إِلَىٰ وَابِ الْجَمَاعَةِ (تَعَالَوْا) سبع مرات وإلى نون النسوة "تعالين" مرة واحدة على النحو التالي : (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتِ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ) (آل عمران: ٦١) (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) (آل

عمران: ٦٤) (وَلْيَعْلَمِ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قَاتِلًا لَاتَّبَعْنَكُمْ هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَغْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ) (آل عمران: ١٦٧) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتِ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا) (النساء: ٦١) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَئِكَ كَانُوا آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَ لَا يَهْتَدُونَ) (المائدة: ١٠٤) (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْهِ أَفْوَاهُهُمْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَ لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَ لَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَنَ وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (الأنعام: ١٥١) (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَا رُوحَكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُمْ وَ أَسْرُخْكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا) (الأحزاب: ٢٨)

وجمهورُ أهل العلم على أنه لما برز فيه الضميرُ الواقعُ في محل رفعٍ به ، ولم يلزم حالة واحدة كان فعلُ أمرٍ وليس اسمُ فعلٍ أمرٍ .

وقيل أن أصله طلبُ الإقبالِ من مكانٍ مرتفعٍ ثم أطلق فاستعمل في مجرد طلبِ المجيء إلى كل مكانٍ ، فيقوله من هو في مُنْخَفِضٍ لمن هو في مُرْتَفِعٍ ، وكأنه ما يزال يُلْحِظُ فِيهِ الْعُلُوَّ الْمَعْنَوِيَّ وَهُوَ إِرْتِفَاعُ الْمَنْزِلَةِ . فكان الداعي به إنما يذْعُو إلى ما فيه رِفْعَةً مَعْنَوِيَّةً ، كما أنه لا يُعْهَدُ فِي أَعْرَافِ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ الْأَنْثَى مَنْزِلَةٌ لِمَنْ هُوَ عَلَى الْمَنْزِلَةِ تَعَالَى . ومثلُ هذا التَّحَوُّلُ الذَّلِيلُ لَا يَتَّبِعُهُ تَحَوُّلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ إِلَى بَابِ اسْمِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْفَارِقَ الرَّئِيسِيَّ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفِعْلِ أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَا يَبْرُزُ مَعَهُ ضَمِيرٌ وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ ، وكذلك لَا يُضْمَرُ عِنْدَ الْجُمُهورِ وَعَنْصَرُ الْمَفَارِقَةِ الْأُولَى مَفْقُودٌ فِي مَوَاقِعِ " تعال " في القرآن الكريم والسنة الصحيحة ، فقد برز الضميرُ فيها جميعاً ، ولم تلزمه حالة واحدة فالقولُ بأنَّ (تعال) فعلٌ هو الأعلى .

وكذلك الفعلُ " هات " جاء في القرآن الكريم في أربعة مواضع : (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (البقرة: ١١١) (أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا يُكَذِّبُ مَنْ مَعِيَ وَبُكَرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ) (الأنبياء: ٢٤) (أَمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (النمل: ٦٤) (وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ) (القصص: ٢٥)

لعل الأقرب أن الفعل (هات) من الفعل (أت) من الإيتاء : الإعطاء ، ابتلت الهمزة هاءً ، فقيل (هات) أي أعط ، ويقويه أنه لا يلزم صيغة واحدة كما هو شأن اسم الفعل .

الصيغة الرابعة : المصدر النائب عن فعله الدال على الأمر:

هذه الصيغة لم يصرح بها السكاكي والسعد تبيحاً له في باب الأمر ، ولعل ذلك كما أشرت في موضع سابق مبني على أن المصدر المنصوب بفعل مقدر واجب حذفه إنما استمد دلالاته على الأمر من فعله الناصبه القائم هو مقامه ، وليست دلالاته على الأمر من ذاته ، فما هو أي المصدر بالموضوع للدلالة على الأمر ، بل هو بالنيابة عن ناصبه المحذوف وجوباً . فمن عد هذه الصيغة

من صيغ الأمر، فإنه اعتد بالذي هو حاضر في السمع وإن كان نائباً عن الدال على الأمر دلالة وضعية. وفي هذا ملحظٌ تربوي يتمثل في أن من حق من أقيم مقام غيره ليتولى ما يتولاها، أن يسند الأمر إليه إنابةً، فقد جاء في بيان النبوة: « مَنْ جَهَّزَ عَازِيَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ عَزَا ، وَمَنْ خَلَّفَ عَازِيَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ عَزَا » على مارواه الشيخان من حديث سيدنا زيد بن خالد - رضي الله عنه.

فإن اعتدت بالمصدر النائب عن فعله ، فاجعله صيغة رابعة تحمل إليه فبضاً من المبالغة في طلب إيقاع الفعل. فأنت إذ تقول قياماً لصلاتكم إنما تبرز لهم عظيم اهتمامك بإتفاذ ما أنت تطلب ، وذلك لعدولك عما هو الأصل ، وارتكابك الحذف للفعل ، وطيه من الذكر ومن البين، وأقامة مصده منصوباً مقامه، فتلفت السامع بهذا العدول إليائك في حال ليست هي حالك إذا ما قتلهم قوموا لصلاتكم. فاشان في العدول عن الأصل عند من هو عليم بالأصل أن يلفته إلى أن ثم ما حمل محدثه على أن يعدل عن الإصل إلى ما نطق به، فتتظر، فتعلم أنه إنما أراد أن يعلمك بأنه حريص على أن تقوم بما طلب منك لما للقيام به من أهمية عنده أو لك .

من هذا قول الشاعر: **يَشْكُو إِلَيَّ جَمِيلِي طَوْلَ السُّرَى * صَبْرًا جَمِيلًا فَجَلَانًا مُبْتَلَى**
قوله صبراً جميلاً أي أمرٌ له بالصبر الجميل ، فهو مصدر منصوبٌ قام مقام فعله الدال على الأمر، وعبد القاهر في "المقصد" يذهبغلان هذا يستعمل بمعنى الأمر، وجمهور أهل العلم علىأنرواية النصب "صبراً" مفيدة معنى الأمر. وثم رواية "فصبرٌ جميل" علأنه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف، وبرغم من هذا يذهب عبد القاهر في "المقصد" إلى أن " الجملة من المبتدأ والخبر بمعنى الأمر، كأنه إذا قال: أمري صبرٌ جليلٌ" فقد قيل: "اصبر". كما أن قولهم: "رحمة الله عليه السَّلام" بمعنى رحمة الله ، و الدعاء بمنزلة الأمر والنهي إلا أنه استعظم أن يقال أمرٌ ونهيٌ "

ومن هذا قول الله تعالى: (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِحِمْزٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) (يوسف: ١٨)

قراءة الجمهور بالرفع (صبرٌ) وقرأ أبي بالنصب (فصبراً) يقول الفراء: " ولو كَانَ: فَصَبْرًا جَمِيلًا يكون كالأمر لنفسه بالصبر لجاز. وهي في قراءة أبي (فَصَبْرًا جَمِيلًا) كذلك على النصب بالالف. " وكمثله عند النحاس فكان يعقوب عليه السلام رجع إلى نفسه يروضها، ويخرجها مما فاجأها من البلاء ، فأمرد أن يحملها على ما أنفع لها ، فأمرها بالصبر الجميل ، فقال "فصبراً جميلاً" أي اصبري صبراً جميلاً، وقراءة الرف إخبار بما سيكون عليه شأنه فأخبرهم بثلاثة الأولى متعلقة بهم: (بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً) والثانية والثالثة متعلقان به (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) (والله الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) وفي هذا بيان للمنهج الأمثل إزاء البلاء. الصبر وإسلام الوجه لله تعالى ، والاستعانة به على حسن الجروج من البلية. فالصبر الجميل فيه عونٌ علىحسن التفكير والتبصر والتدبر، واتخاذ الحكمة في مواجهة البلياء، وفيإسلام الوجه والاستعانة بالله تعالى استغراق في العبودية الذي هو الوقاية من سوء العقبى ،وهو الكهف الحصين المنيع الذي لا قبل لأحد من الخلائق أن يقتحمه.

ومن هذا قول الله تعالى : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا
الْوَتَاقَ فِإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ
لِيَبْلُوَ بَغْضَكُمْ بَعْضُ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ) (سورة محمد : ٤)

قوله تعالى: (فَضَرْبِ الرِّقَابِ) مصدرٌ يفيدُ معنى فاضربوا الرقاب، وعُجل عن الأمر بصيغة
(افعل) إعلامًا بعظيم وجوب تحقيق هذا المأمور به ، فهو إلى الله سبحانه وبِحَمْدِهِ حبيبٌ مما
يحمل المسلم على ألا يترخص في تحقيقه في هذه اللحظة ، لأن في هذا الترخص ما قد يلحق
الضرر بنصر الحق . وليس ضرب الرقاب غاية في نفسه بل هو وسيلة إلى تحقيق تمكُن الحق
وتمكينه، ألا تسمعُ قوله تعالى بعده : (حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فِإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ
حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ) فهذا هاديك إلى أن من ضرب الرقاب جد نبيلة: تمكُن الحق
ونصرته ، فإذا تحققت تلك الغاية دون ضرب الرقاب، فلا يحق لأحد أن يضربها .
وما لا يتحقق نصرُ الحق إلا به كان حقًا اتخاذه ، والرغبة عنه إلى غيره مفسدة.

يقول الزمخشري في تأويلها: " فَضَرْبِ الرِّقَابِ أصله: فاضربوا الرقاب ضربا، فحذف الفعل وقم
المصدر فأنيب منابه مضافا إلى المفعول. وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد، لأنك تذكر
المصدر وتدل على الفعل بالنسبة التي فيه. وضرب الرقاب عبارة عن القتل ؛ لأن الواجب أن
تضرب الرقاب خاصة دون غيرها من الأعضاء، وذلك أنهم كانوا يقولون: ضرب الأمير رقبة
فلان، وضرب عنقه وعلوته، وضرب ما فيه عيناه إذا قتله، وذلك أن قتل الإنسان أكثر ما يكون
بضرب رقبته، فوقع عبارة عن القتل، وإن ضرب بغير رقبته من المقاتل كما ذكرنا في قوله فيما
كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ على أن في هذه العبارة من الغلظة والشدة ما ليس في لفظ القتل ، لما فيه من
تصوير القتل بأشنع صورة وهو حَزُّ العنق وإطارة العضو الذي هو رأس البدن وعلوه وأوجه
أعضائه. ولقد زاد في هذه الغلظة في قوله تعالى فاضربوا فوق الأَغْنَاقي واضربوا مِنْهُمْ كُلَّ
بَنَانٍ."

ويقول شيخنا أبو موسى في تأويل الآية: " قوله سبحانه (فضرب الرقاب) "الفاء" واقعة في
جواب الشرط ومفيدة قوة ترتب الجواب على الشرط ، يعني ما إن تلقوهم حتى تضربوا الرقاب
. ووراء ذلك إشارة إلى أن تكون المبادرة بالضربة الأولى منكم ، وأن تكون المباغته منكم وأن
تكون هذه الضربة الأولى قادرة على أن تحدث ارتباكًا في صفوف العدو .
وكلمة "ضرب الرقاب" من إضافة المصدر إلى المفعول ، والمصدر هنا ساد مسد الفعل ،
والأصل فاضربوا الرقاب ضربا .

وهذه الفتحة في المصدر دالة على الفعل المحنوف ، وهذا الحذف واقع جدا ؛ لأنه متلائم مع تلك
الضربة الخاطفة السريعة المربكة للعدو ، ثم إن كلمة "الرقاب" ووقوع الضرب عليها لبيس
المقصود ظاهرها ، وإنما المقصود الإشارة إلى أن تتلقوهم متمكنين منهم ، قادرين عليهم
، مسيطرين عليهم .

والقرآن الكريم تراه أحياناً يأمرنا بإنفاذ شيء ، وهذا الشيء الذي يأمرنا بإنفاذه لا يكون إلا إذا أنفذنا شيئاً سابقاً عليه وداخلاً في الإعداد له ، وتسكت الآية عن الحث على الشيء الأول اكتفاء بالحث على الشيء الثاني الذي لا يكون إلا معتمداً على الأول ... "

ثم يقول شيخنا مناظراً الأمر بصيغة المصدر في قول الله تعالى: " فَضْرِبِ الرِّقَابَ " وقوله بعد: (حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُواْهُمْ فَشُدُّواْ الْوَتَأْقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّمَا إِذَاءُ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ) يقول: " كلمة " فَشُدُّواْ الْوَتَأْقَ " كلمة موجزة ، وبنيت على غير ما بنيت عليه كلمة " فَضْرِبِ الرِّقَابَ " لأن هذه ذكر فيها المصدر ساداً مسدداً للفعل ، وهذه ذكر فيها الفعل ، ولم يذكر فيها المصدر ، لأن فرقا شاسعاً بين الحداثين والوقتيتين :

الأولى كانت لحظة لقاء الذين كفروا ، والواجب جمع كل الطاقات ، وكل الإمكانيات للضربة الفاجئة المربكة للعدو . وهذه جاءت بعد ما اتغللوا العدو ، وجعلوه كالرجل الذي اتخنه الجراح فلا ينهض ، فلم يكن هنا ما يدعو إلى الحذف والخطف والتوكيد كاللحظة الأولى ، وإنما يشدوا الوتأق على مهل لأن عدوهم صار في قبضتهم "

يلفتك الشيخ إلى وجوب الاعتناء بالمقتضي اصطفاء كلمة وصيغة على كلمة وصيغة ، فليس من البلاغة أن يؤتى بالفعل في (فَضْرِبِ الرِّقَابَ) ولا أن يؤتى بالمصدر في (فَشُدُّواْ الْوَتَأْقَ) والبصر بمثل هذا ليس بصرا ببلاغة قولٍ فحيب بل ببلاغة منهج فعل ومحاكمة في إيقاع الإيعال مواقعها ، والحرص على أن يكون فعلك وكيفيته مما يتواءم مع مقتضيات زمانه وغايته . فليس المهم أن تفعل فحسب بل لابد أن يون معه حكمة في فعله ، وفي أنفاذه ، وذلك أمر بالغ الأهمية في أن نتعلمه نحن أولاً وأن نعلمه من ابتلينا بنعمة تعليمه احتساباً .

وتصوير معنى الأمر في صورة المصدر جاء في الذكر الحكيم غير أن حصر صورة فيه عسيرة لأن بعض هذه الصور باب الاحتمال فيها فسيح من هذا قوله تعالى : " فمن عفي له من أخيه شيء فلتباع بالمعروف وأداء بإحسان " (البقرة / ١٧٨) . فسياق الآية الترغيب في المصالحة عن الدماء (٩٥) وذلك أمر عظيم لا تكاد تذلل النفس العربية إليه سريعا ومعالجتها له جد عظيمة فلا تكون صيغة الأمر " افعل " أو " لتفعل " قائمة فيه بما يراد فعدل عن قولنا : فمن عفي له من أخيه شيء فليتبعه بالمعروف وليؤد إليه بإحسان " الي ما جاء عليه النظم من إقامة المصدر " إتباع " و " أداء " مقام فعلي الأمر ، فإن في هذا العنود الي المصدر ورفع دلالته على الثبات ولتحقيق تحريضا على إيقاع الاتباع والأداء علي النحو الأمثل . واصطفاء كلمة " أخيه " والمراد به القاتل والمقتول وولي من رابطة أخوة الإسلام وهذا أدعي الي الأقبال علي المصالحة ، وكذلك اصطفاء كلمة " عفي " العربية عن مراعاة التيسير والمسامحة من قبل ولي المقتول ، وكذلك قوله " شيء " وتنكيره كل ذلك فيه ما يتناغي مع الترغيب في المصالحة .

وهكذا تري السياق والسباق داعيان الي اصطفاء المصدر النائب عن فعل الأمر في " إتباع " و " اداء " ورفعهما تأكيداً لمعني النيات والتحقيق لما تدعو اليه الآية من قبول ولي المقتول ما تيسر من القاتل ومن حرص القاتل علي بذل ما في طوقه بإحسان .

ومن هذا ما رواه الشيخان في صحيحيهما بسندهما عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - رَوَّجَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: « مَهْلًا يَا عَائِشَةُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ » .

ومن هذا ما رواه الحميدي في مسنده من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِخَادِمِهِ : « يَا أَنْجَشَةُ رَفَقًا قَوْلَكَ بِالْقَوَارِيرِ » . يَعْنِي النِّسَاءَ .

وفيهما هذا ما رواه البيهقي في سننه عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مَسِيرٍ لَهُ وَنِسَاؤُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَإِذَا خَادٍ أَوْ سَائِقٌ وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ فَعَذَا الْخَادِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « أَرْفُقْ يَا أَنْجَشَةُ وَخُفْ بِالْقَوَارِيرِ » . جاءت الرواية بفعل الأمر، (أرفق) فيفهم قوله (رفقاً) في ضوء هذا .

وهذا هادٍ إلى عظيم رحمته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ بِهِمْ ، في الإعراب عنهم بالقوارير ما تهش له كل امرأة ، وفيه هداية للرجل أن يكون شفوفاً بهن ، وأن ينتفع بهن على ما جبلن عليه ، (خذ العفو) وما جاء في بيان النبوة في شأن "المرأة" والإحسان إليها رعاية وحماية لو أن كل امرأة أحسنت جمع هذه الأحاديث وأحسنت فقها ، وبصيرتها فاقهة أن الذي يقول ما نقرأ إنما هو سيد الخلائق الذي قال فيه ربه عَزَّ وَعَلَا : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) (الأنبياء: ١٠٧) فكل ما هو أب منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ إنما هو رحمة ، فحقه علينا أن نبحث عن معالم هذه الرحمة في بيانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ، إن ذلك لمن النصيحة لبيان سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

(انتهى الجزء الأول من المحاضرات في منه الصلصص التركيبية والدلالة للأساليب الإنشائية)

وتتبعك - إن شاء الله تعالى الجزء الثاني وأول .

وكتبه محمود توفيق محمد سعد القاضي القمري الأستاذ غير المتفرغ في جامعة الأزهر وعضو هيئة كبار العلماء في الأزهر الشريف

الجزء الثاني
من تخلص محاضرات في الأساليب الإنشائية
لطلاب السنة الثانية في مرحلة الماجستير
قسم البلاغة
بقلم
محمود توفيق محمد سعد

المعاني المفادة بصيغة "الأمر" في سياقاتها

سبق أن أبنت عن ما ذهب إليه أهل العلم القائلين بأن الأمر صيغة ، من أن لهذه الصيغة معنى إذا ما ذكرت دلت عليه ، وبينت مذاهبهم في هذا .
ويبقى سؤال : أهذه الصيغة لا تدل إلا على هذا المعنى الذي وضعت له : طلب فعل غير كف* أم أن للسياق والقرائن ومغزى البيان سلطانا يصرف الصيغة عن ذلك الذي وضعت له لتفيد معاني أخرى يقتضيها السياق والقرائن والمغزى ؟
وتساؤل آخر: إذا قلنا إن صيغة الأمر في سياقها كالإنسان الناطق بها في سياق حركته في الحياة إنما هو خاضع لسلطانه (ولي أمره) إذا ما أمر بمعروف أو نهى عن منكر، فإنه يهتف سمعنا وأطعنا لمعروف أمرنا به ، والانتهاز عن منكر نهينا عنه ، فتكون صيغة الأمر في سياقها أيضا خاضعة لسلطان السياق والقرائن والمغزى ، فتفيد من المعاني غير ما وضعت له وفق مقتضى السياق والغرض المنصوب له الكلام إذا قلنا بذلك فإننا نتساءل : أتتخلى الصيغة عما وضعت له من طلب فعل غير كف، فلا يبقى فيها منه شيء إذا ما اقتضى السياق والقرائن ومغزى البيان غيره أم يبقى شيء من ذلك الذي وضعت له ، وإن خفي ظهورا لا حضورا؟

أي إذا دلت الصيغة على معنى كالتهديد أو التعجيز عند من يقول به وبمثله أيبقى شيء من المعنى الحقيقي لصيغة الأمر : طلب فعل غير كف، فيكون

ممزوجا فيما اقتضاه السياق، على غرار ما قال سيوبويه في إفادة "الباء" معنى الإلحاق" وأنه لا يفارقها أي أنها تحمل منه شيئا، وإن اقتضى السياق دلالتها على السببية أو الظرفية.... أيبق معنى طلب فعل غير كف في صيغة "الأمر" إذا اقتضى السياق أن تفيد معاً آخر كالتهديد مثلاً؟

تساؤلٌ تحتاج إلى أن تثوره وأن تـبحث عن جواب عنه فأنت طالب علم نفع رفيع في بيان الوحي ، ومن كان فالظنُ الفتى أنه مـلـيء، ومَن أُحـيـلَ على مـلـيء، فَلْيَتَّبِعْ، كما هدى بيان النبوة.

وقبل أن نعمد معاً إلى الإبحار في قاموس القول في المعاني التي تفيدها صيغة الأمر غير ما وضعت له له نزولا على مقتضى السياق والقرائن والمغزى ، يحسن أن استحضر في فؤادك نصاً منهجياً كلياً في البصر بعطاءات البيان أسداه إلينا عبد القاهر رَحْمَةُ اللهِ تعالى في كتابه "العمدة" في بابه: "دلائل الإعجاز"

يقولُ الإمام :

" وإذ قد عرقتَ أن مدارَ أمر "النظم" على معاني النحو، وعلى الوجوه و القروق التي من شأنها أن تكونَ فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها ، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرضُ بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض."

ويقول في موضع آخر:

" واعلم أن من شأن الوجوه والقروق أن لا يزال يَحدثُ بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقعُ فيها، دقائق وخفايا لا إلى حدٍ ونهاية وأنها خفايا تكتُمُ أنفسها جهدها حتى لا يتنبه لأكثرها، ولا يُعلم أنها هي، وحتى لا تزال ترى العالمَ يعرضُ له السهو فيه، وحتى إنه ليقتصدُ إلى الصواب فيقعُ في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ ، كل ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض."

تبصر هذه الثلاثة:

" = تعرضُ بسبب المعاني والأغراض التي يُوضعُ لها الكلامُ
= ثم بحسب موقع بعضها من بعض
= واستعمال بعضها مع بعض."

الضمير في قوله (بعضها) يحتمل أن يعود على التراكيب أي موقع التراكيب بعضها من بعض، واستعمال بعض التراكيب مع بعض، كاستعمال التقديم مع الاستفهام والنفي، وموقع المقدم من أداة الاستفهام والنفي. ويحتمل أن يعود إلى المعاني والأغراض. أي موقع المعاني والأغراض بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض.

وليس ثم ما يحاجزك عن أن تجمع بين الأمرين ولا سيما أنه يقول: "واعلم أن من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال يَحدثُ بسببها وعلى حسب الأغراض و المعاني التي تقعُ فيها، دقائق وخفايا لا إلى حدٍ ونهاية."

أريت إلى قوله (يحدث بها)، ثم يقول (وعلى حسب الأغراض). فجمع بين الوجوه والفروق (الخصائص التركيبية) و(الأغراض والمعاني) التي تقوم فيها تلك الوجوه والفروق"، فالضمير في قوله (تقع) يرجع إلى (الوجوه و الفروق) والضمير في (فيها) يرجع إلى (المعاني والأغراض) أي التي تقوم الوجوه والفروق في سياق المعاني والأغراض. وعلى هذا تكون روافد إفادة المعاني من أربع "النظم": الوجوه والفروق، ومن السياق ومن القرائن ومن المغزى الذي يساق له البيان. فلا يليق بمستبصر ما يسمع أو يقرأ أن يغفل عن استحضار هذه الأربع، وفاعليتها مجتمعة متآذرة في تحقيق إفادة المعاني. وتأسيساً على هذا ننظر في شأن صيغة "الأمر" اتفيد معاني آخر مع المعنى الذي وضعت له: طلب فعل غير كف" في ساقات وضعت فيها وقرائن اكتنفتها وأحاطت بها من قبل ومن بعد؟.

موقف مدرسة "المفتاح" من القضية :

أسفار مدرسة "المفتاح" لم تنصب لتضييف مالم يكن قبلُ إلى متن علم البلاغة العربي: أي إلى قضاياها ومسائله كلاماً لها خلقت، إنها جاءت من بعد أن رأى أعيان مدرسة "المفتاح" وإمامها السكاكي أن محصول العقل البلاغي

العربي في ما كان قبل وفيز ، وأوا سدادًا وتوفيقًا أن حسن الإفادة منه على ما جاء عليه قد لا يتحقق لكثير ، ولا سيما الناشئة في طلبه ، فاقضى المقام أن يُعتمد إلى فريضة الوقت: أن يُعتمد إلى ثلاثة: "الجمع ، والتصنيف والتأليف" وقد يحسب غير ريث أن هذين التصنيف والتأليف إنما هو أمر شكلي ، ولو أنه تحلي بشيء ما من الريث ، وإعمال البصيرة في ما بين يديه من صنيع أعيان هذ المدرسة ، لتبين له أنه ما يكون لأحد أن يُحسن التصنيف إلا من بعد أن تتغور بصيرته ، فيما يريد تصنيفه ، يبصر بها ما هو أمر رئيس قائم فيه وفي آخر ، فيجمع النظير إلى النظير وفق تحقق هذا الأمر الرئيس الجامع. ومصطلح "التصنيف" يعني أنك تعمد إلى أشياء من جنس واحد أي بينها أمر كلي يجمعها ، هو نسبها الوثيق ، ثم يكون من هذا الذي اجتمع في فسطاط هذا المعنى الكلي ما يجعله أهلاً "لأن يترقى إلى أمر آخر يجمع بعضاً إلى بعض ، فيكون هذا الذي اجتمع في فسطاط المعنى الرئيس جامعاً إليه خصائص ، فيجمع ما تلاقى على هذه الخصيصة ، فيجعله صنفاً داخل جنس ، ثم ينسق هذه الأصناف وفق عامل موضوعي يراه أقرب إلى الجامع الكلي.

أترى مثل ذلك أمراً شكلياً أم تراه أمراً يتغور في جوانب القضايا والمسائل ؟ إن رأيت أنه أمراً شكلياً ، فهل لك أن تعمد إلى أن تصنف القضايا والمسائل البلاغية التي صنفها أعيان مدرسة "المفتاح" فتصنفها أنت تصنيفاً آخر غير الذي جاء به سلفك ، فإن لم تفعل ، فما عليك إلا أن تعرف لأهل الفضل فضلهم ، وأن تعرف أين أنت في سفحك منهم في ذراهم . فإذا ما فرغ أولئك الأعيان من "التصنيف" جاءوا بأمر أعلى جاءوا بـ "التأليف" الذي هو ضرب من الأنس واللفة بين هذه الأنواع من الأساليب التي جعلت أصنافاً في فسطاط الجنس الأعظم .

وليس يخفى أن "التأليف" مناطه أمرٌ روحي .
روى الشيخان البخاري في كتاب "أحاديث الأنبياء" بسنده عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنه ومسلم من كتاب "البر والصلة والأدب" بسنده عن أبي هريرة رضي من صحيحيهما بسندهما قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم : « الأ زواج جنود مجنّدة ، فما تعارف منها ائتلف ، وما

تَنَافَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ .

وأرواح الكلم وأساليب في البيان كأرواح الأفراد والأسر والقبائل في عالم الإنسان.

إن حاجة العلم إلى حسن التصنيف والتأليف والتهيئة لحسن الإفادة منه لا تقل عن حاجته إلى إضافة جديد إلى متنه : قضايا ومسائله.

فصينع مدرسة "المفتاح" في "علم البلاغة العربي" إنما هو قيام بفريضة الوقت جدير بأن يستثمر وأن يشكر القائم به ، وأن يتعلم منه .

ذلك ما يجب أن تكون منه على ذكر وأنت تحادن أسفار هذه المدرسة ، حتى لا تقرّك منها سفيراً مسفراً بدقيق العلم ولطيفه ، فإن كرهت منها شيئاً ارضيت منها - إن كنت مقسطاً - أشياء .

روى مسلم في كتاب "الرضاع" من صحيحه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « لَا يَقْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَتْ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرٌ » . أَوْ قَالَ « غَيْرُهُ » .

عامل هذه الأسفار معاملة زوجك ، فليس كلها شر ، بل إن في الشر خيراً ، وإن من الضر نفعاً ، والأمر إلى بصيرتك فلا تعطلها ، فإنها نعمة ، وإنها لأمانة أنت عنها مسؤول : لَمْ تَشْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهَا بِحَسَنِ اسْتِثْمَارِهَا فِي مَا خَلَقْتَ لَهُ ، فَمَا مِنْ شَيْءٍ قَطْ خَلَقَهُ إِلَّا لِأَمْرٍ ، فَاللَّهُ تَعَالَى مَنْزِلُهُ فَعَلَهُ عَنِ الْعَبَثِ ؟

الناظر في كتب البلاغيين ولا سيما أسفار مدرسة "المفتاح" يجد أنهم لم يبسطوا القول في ثلاثة أمور:

الأول : المعاني المفادة من صيغة الأمر: ليفعل ، وافعل ، واسم فعل الأمر...

والثاني : وجه إفادة هذه الصيغ تلك المعاني.

والثالث : مقتضيات إفادة هذه الصيغ تلك المعاني .

ما جاءنا في هذا عنهم لم يكن محيطاً من أنهم كانوا إلى التصنيف والتأليف

أقرب منهم إلى التوليد والتثوير ، وفي هذا متسع لطالب العلم الماجد أن يبسط القول المحقق في ما أوجز أسلاقه ، وان يستكمل ما يحتاج إلى إكمال، وأن يقوم ما يحتاج إلى تقويم

إذا نظرت في ما جاء من شأن الأمل الأول: المعاني المفادة من صيغة الأمر تجد "المفتاح" وأسفار مدرسته تذكر نزيراً مما تجده في كتب الأصوليين ، وأسفار علماء علوم القرآن وشرح الشعر ، فهم أكثر أوسع إحاطة بهذا. يقول السكاكي (ت: 426هـ) : " ثم إنها حينئذ تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام

إن استعملت على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم ولدت الدعاء وإن استعملت على سبيل التلطف كقول كل واحد لمن يساويه في المرتبة أفعّل بدون الاستعلاء ولدت السؤال والالتماس كيف عبرت عنه وإن استعملت في مقام الأذن كقولك جالس الحسن أو ابن سيرين لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله ولدت الإباحة وإن استعملت في مقام تسخط المأمور به ولدت التهديد على ما تقدم الكلام في أمثال ذلك."

السكاكي كما ترى لم يذكر هنا إلا "الدعاء" و"الالتماس" و"الإباحة" و"التهديد" الأولان فيهما معنى طلب فعل غير كفر ظاهراً إلا أنه ليس على سبيل العلو أو الاستعلاء ، والثالث معنى الإذن والإعلام ، والرابع فيه معنى التخويف من الاقتراف ومما هو عليه الحال

وكمثل "السكاكي" جرى الخطيب في الإيضاح " مستفتحاً بقوله : " ثم إنها - أعني: صيغة الأمر- قد تستعمل في غير طلب الفعل استعلاء، بحسب مناسبة المقام"

عدل الخطيب عن عبارة "السكاكي" : " ثم إنها حينئذ تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام"

وفرق بين قول الخطيب: " تستعمل في غير طلب الفعل استعلاء ... " وقول السكاكي : " تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام" في التولد اتساع ليس في "الاستعمال" وفي التولد ملاحظة قوة أثر السياق و

القرائن في العدول عن المعنى الذي وضعت له الصيغة، وملاحظة طاعة التركيب والصيغة لمقتضي "المليك: السياق .

وفي " الاستعمال " ملاحظة القصد والإرادة ، فهو يلتفت إلى حال المتكلم ، وأنه هو الحامل بلقائه وخبرته في الإبانة الصيغة في سياقها على أن تطيع ما يريد، فهو مسيطر عايتها ، يصرفها كما يشاء، فيقيمها في مساق يجعلها قاننة لمراداته

والاستعمال هو ما يُصرح بعض المتقدمين باشتراطه ، فلا يرون ما لا يقصده المتكلم وإن أفاده البيان في سياق ، وهو غسير"الأرادة" التي اشترطها المعتزلة، فالمعتزلة أرادوا إرادة الأمر وقوع الفعل ، ونحن هنا إرادة المتكلم دالة الصيغة على معنى كذا، ففرق بين الإرادتين.

لفتك هنا إلى ذلك فبعض طلاب العلم يَغيمُ عليه الفرق بين القول بالاستعمال عن البلاغيين في باب"الأمر" و"النهي" والقول بـ"الإرادة" فيهما عند "المعتزلة" .

والمعتزلة في قولهم بالإرادة يلتفتون إلى مبحث إرادة الله تعالى فعل ما أمر به ،والإرادة هنا الإرادة الشرعية، لا الكونية .

المهم هنا أن القول بوجوب قصد المتكلم استعمال صيغة الأمر في غير ما وضعت وما لا يقصد لا يكون منه،وغن فهم منه أنما هو وجهٌ إن وجب الأخذ به في ضروب من البيان ، فإنه في بيان الوحي قرآنا وسنة، وفي بيان الإبداع البشري شعرا ونثرا أدبيا لا يستقيم الأخذ به ، فلا نسلم للسيد الشريف (ت: 816هـ) ما ذهب إليه في كتاب "المصباح في شرح المفتاح" من أن ما لا يقصده المتكلم من المعاني لا يؤخذ من بيانه ، فهذا من السيد الشريف إن استرضي في باب الأيمان والطلاق غير الصريح ،وفي باب العقود ونحو لك فإنني أتوقف في الأخذ به في البيان البليغ : بيان وحي أو بيان إبداع بشريّ ، ذلك أن الحق في هذا إنما هو الاعتداد بكل ما يفاد من البيان في سياقه إذا لم يك في البيان وسياقه ما يمنع من فهمه ، لأنه لو كان غير مراد لأقام المبين في بيانه ما يمنع السامع منه فهمه، وهو ما يسمى بالقرينة المانعة، فإن هذا حق السامع على المتكلم ، والسامع ضيف المتكلم ، فله عليه حق الإكرام رعاية

وحماية.

الأهم هنا أن الخطيب القزويني ذكر من هذه المعاني ما ذكر السكاكي مضيئاً إليها: التعجيز والتسخير " والإهانة " والتسوية " و" التمني " و" الاحتقار " .
و" السعد " في المطول ومختصره جرى على القول بـ" الاستعمال " ،
وذكر ما ذكر" الخطيب " من المعاني سوى" الاحتقار " إلا أنه في المطول: جعل هذه المعاني ضربين:

الأول : ما لا يكون لطلب الفعل أصلاً، وجعل منه : " الإباحة، والتهديد، و التعجيز، والتسخير، والإهانة، والتسوية " والآخر لما تكون لطلبه ، لكن لا على سبيل الاستعلاء ، وعد منه الدعاء والا لتماس والتمني " . ذلك أنه نظر إلى شرط الاستعلاء، ولو قال هو قسمان : قسم لا يستعمل في معنى طلب الفعل ، فيدخل فيه التهديد، والتعجيز ، و التسخير، والإهانة.

وقسم يستعمل في معنى طلب الفعل ، فحينئذ سيدخل الإباحة، والتسوية ، إن قيل - ولا أرضاه - إن فيهما طلباً ما ، ويدخل التمني مع الدعاء والا لتماس ففي ذلك طلب لا يخفى .

وهذا يهديك إلى أن " الاستعلاء " أمر معتبر في المعنى الحقيقي للأمر. وتلاحظ أيضاً أن " السكاكي " و" الخطيب " والسعد " لم يذكروا " الندب " وكأنهم يدرجونه في المعنى الحقيقي لصيغة " الأمر " أي أن صيغة الأمر دالة عليهما بـ الحقيقة، وما بينهما من فارقة الإلزام في الوجوب ، وعدمه في الندب إنما هو من خارج الصيغة ، ذلك أن " الإلزام " وعدمه " حكم " والحكم لا يلتفت إليه في بيان حقيقة ما وضعت له الألفاظ والمصطلحات. وإنما يذكر في حقيق معاني المصطلحات ما لا تقوم حقيقة المعنى بدونه ، فكل ما لو نحى لم يكن له أثر في تحققه لا يكون من " الحد " الموضوع له المصطلح.

ويمكنك أن تلتفت إلى بعد تربوي تثقيفي يتمثل في أن النبلاء إذا ما ندبوا إلى شيء رأوا فيه خيراً ، فإنه يلزمون أنفسهم بأنفسهم ، فيستحيل ما ندبوا إليه واجباً عليهم عندهم ، وإن لم يلزمهم به من نديهم ، لأنهم يرون أنهم ما ندبوا إليه إلا إذا كان فيه من الحق والخير ما يجب عليهم أن يلزموا ، فإن

نظرت إلى هذا البعد التربوي الأخلاقي كان عندك كل مندوب إليه واجباً عليك عندك أي في عرفك الذي تلزم به نفسك .

ومن الإحسان إلى أنفسنا في تلقي البيان أن نتبع الذي هو أمجد وأحمد .
الم يقل الله تعالى : (وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) (الزمر: 55) على وجه من وجوه معنى هذه الجملة أي اتبعوا المعنى الذي هو أحسن عطاء لفؤادك ، وأوفر لك من الحسنات. فما أنزل إليك لا يتفاوت في ذاته حسناً بل يتفاوت مثوبةً وعطاءً وتكرمةً.

ذلك وجه من وجوه المعنى في هذه الجملة ، وفيها وجوه آخر
ألا تسمع إلى ما رواه البخاري في كتاب "الجهاد" بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَامَ رَمَضَانَ ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ جَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ أَوْ جَلَسَ فِيهَا » . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَبَشِّرُ النَّاسَ . قَالَ « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدَوْسَ ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ ، أَرَاهُ فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ ، وَمِنْهُ تَجَرَّ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ » .

أرأيت إلى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ : « فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدَوْسَ » ؟

أرأيت إلى ما يندبك إليه من علو الهمة ، ؟

لِمَ تَرْضَى - أن تطلب بالعلم النافع ورائة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ - رسالة - بالأدني ، وبمقدورك أن تحوز الأعلى ؟
اترى أنك لست أهلاً لذلك أم ترى أن الله سبحانه ويحفظه عاجز - تعالى الله - عن أن يفعل أم تراه سبحانه ويحفظه بخيلاً لا يجود ؟

علو الهمة هو حلية النبلاء ، وكل مسلم وجهه إلى الله نبيل ، فكيف إذا ما كان طالب علم بكتاب الله سبحانه ويحفظه وبسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ؟ فإذا ما ثدبت إلى حق أو خير ، فالزم به نفسك ، ولا تتبع الرخص ، إنما هي شرعة الدهماء ، ولا تجعل تتبع الرخص ديدنك ، وإنما أنت

تأخذ منها حين تأخذ ؛ لأنها عطية ربانية لا لتخفف عن نفسك ، و فرق شيعي بين بين يأخذ بشيء من الرخص استطعام عطاء الربوبية، ومن يتتبع الرخص تخفقا .

الأول شرعة النبلاء - وإنت منهم عندي - والآخر شرعة الدهماء ، وإعيزك ب الله تعالى منهم .

والسعد التفتازاني في كتابه "التلويح" يذكر ستة عشر معنى تبعا لعصره الماتن ، والشارح: صدر الشريعة : عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت: 747هـ) في شرحه التوضيح على متنه التنقيح .

يذكر : الإيجاب ، والندب ، والتأديب، والإرشاد، والإباحة ، والتهديد، والامتنان ، والإكرام، والتعجيز، والتسخير، والإهانة، والتسوية، والدعاء، والتمني، والا حتقار، والتكوين (أهـ).

وهو هنا تبعا لصدر الشريعة رحمهما الله تعالى ، يجمع بين ما وضعت صيغة "أمر" للدلالة على حقيقة ، وما تستعمل فيه بحسب المقام ، وكما أنه لم يصنف هذه المعاني إلى ما دل على الطلب ، وما لم يدل عليه.

وإذا ما جئت إلى عصري السعد: "البهاء السبكي" (ت : 772 هـ) ألفيت أنه ذكر من المعاني التي تستعمل فيها صيغة الأمر خمستا وعشرين معنى على هذا النحو :

الإباحة، والتهديد، والتعجيز، والتسخير، والإهانة ، والتسوية ، والتمني ، والدعاء، والالتماس ، والندب ، والإرشاد، والإنذار، والامتنان، والإكرام ، والاحتقار، و التكوين، والخبر، والإنعام ، والتفويض، والتعجب، والتكذيب، والمشورة، والا عتبار، والتحريم ، والتعجب. (أهـ) ثم قال: "وغالب هذه المعاني فيها نظر" وهذا كأنه متأثر بمذهب "الأصوليين" في هذا .

وأنت إذا ما نظرت في هذه المعاني رأيت أن بعضها يتداخل مما يجعل بعض أهل العلم يعمد إلى الإشارة إلى ما بينهما من فروق، كما تراه من صنيع السعد في "المطول" مفرقا بين : الإباحة والتسوية ، فيذهب إلى أن المخاطب في "الإباحة" كأنه توهم أن ليس يجوز له الإتيان بالفعل ، فأبيح ، وأذن له في الفعل، مع عدم الحرج في الترك، وفي "التسوية" كأنه توهم أن أحد

الطرفين من الفعل والترك أن فعله أرجح بالنسبة إليه فرفع ذلك وسوى بينهما" (أهـ).

في هذا ملاحظة المتلقي حال "المخاطب" إن رأى في السياق ما يكشف له أن المخاطب على ظنه أنه غير مآذون له في الفعل، فالصيغة دالة على الإباحة على نحو ما تراه من مجيء الصيغة بعد الحذر كما في قول الله تعالى: "وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا" (المائدة: 2) فقوله "اصطادوا" ليس أمراً يوجب الاصطياد ويلزم به، بحيث يعاقب من لم يفعل، وإنما لما كان قد سبق في الآية قبلها قوله تعالى: (غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) كان يمكن أن يحسب السامع أن ذلك باق بعد التحلل غير ملتفت إلى دلالة "مفهوم المخالفة" في (وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) فجاء قوله (فاصطادوا) هادياً إلى رفع الحذر الذي كان في الآية السابقة

وكذلك ما تراه في ما رواه مسلم في كتاب "الجنائز" من صحيحه بسنده عن ابن بريدة عن أبيه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « تَهَيَّئْكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُوزُهَا وَتَهَيَّئْكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ وَتَهَيَّئْكُمْ عَنِ النَّيِّذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا ».

الأمر في "فروزها" و"فأمسكوا"، و"فاشربوا" إنما هو إباحة، لأنه صيغ جاءت عقب حظر.

وإذا ما تبين للسامع من السياق أن المخاطب بالأمر يحسب أن الفعل والترك ليسا سواء بل في أحدهما ما ليس في الآخر، فإن صيغة الأمر يأتي للدلالة على التسوية بين الفعل والترك، وبذا لا تكون الصيغة آتية لطلب فعل بل منبهة بحقيقة. مثلما الإباحة ليست لطلب فعل بل للإعلام برفع الحظر

وإذا ما كانت أسفار البلاغيين لا تبسط المجال لهذين الأسلوبين، فإن تبين أركان ومجالات التفكير البلاغي وأبعاده واستثمار ذلك في قراءة ما جاء به الأصوليون في هذا الباب يمنحنا فيما أذهب إليه كثيراً من اتساع الرؤية المعرفية والفقه التحقيقي لأسلوب الأمر والنهي في بيان الوحي كتاب وسنة

جمعة المعاني المفادة بصيغة الأمر في سياقها عند أهل العلم.

لم يكن العلماء جميعاً على أمر سواء في عد المعاني المفادة من صيغة "الأمر" في سياقها، فمنهم من ذكر نزيهاً ، ومنهم من ذكر كثيراً.
يقول الزركشي (ت:794هـ-) في "البحر": "وتردُّ صيغة "افعل" لتثني وتثلاثين معنًى وبعض ما ذكر يدخل في بعض
وإني موجز لك بعضاً مما ذكر أهل العلم من المعاني المفادة من صيغة "الأمر" في سياقها، فإنما هي معان لا سبيل لمثلي إلى إحصائها أو حصرها:
= النـدب:

يراد بالندب الحث على صناعة الخير دون إلزام يوجب العقوبة عند عدم الفعل

وهذا على مذهب من يرى أن موجب صيغة "الأمر" الوجوب" وحده فإذا أطلقت انصرف القلب إليه.

ومنهم من يذهب إلى أن صيغة الأمر موضوعة للندب، ولا تنصرف إلى الوجوب أو غيره إلا بصارفة،

ومن أهل العلم من يجعلها للوجوب والندب معاً على سبيل الاشتراك اللفظي ، ومنهم من يجعلها للقدر المشترك بين "الوجوب" و"الندب" وهو طلب الفعل غير الكف.

وجمهور أهل العلم بالعربية على أن صيغة "الأمر" إذا أطلقت من القرائن الصارفة فهي للوجوب" المقتضي عقاب من لم يمتثل، وما كان على سبيل "الندب" لا عقوبة لمن لم يفعل ، وهذا ما أذهب إليه ، على أن "الندب" في شرعة النبلاء الخروج عنه غير جارٍ على مقتضى الأدب ، ولا سيما إذا ما كان الأمر ندباً من أهل القدر ، فكيف إذا ما كان الأمر هو الله سبحانه وتعالى.

أَيَنْدُبُكَ رَبُّكَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الَّذِي يَرِيدُ بِكَ الْيُسْرَ وَلَا يَرِيدُ بِكَ الْعُسْرَ ثُمَّ يَكُونُ لَكَ مَنَدُوحَةٌ إِلَّا تَهْتَفُ بِلِسَانِ حَالِكَ وَمَقَالِكَ : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ؟

ألا ترى أن الله تعالى قرن استجابته لدعاء العبد باستجابة العبد ما أمره

سبحانه به، ومنه ما يقال إنه للندب.

يقول الله تعالى: (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ) (البقرة:186)

أسمع هذا ويفقهه أحدٌ ثم لا يمثل ، ويرجو بعد أن يستجيب الله تعالى له ؟
وفرق بين رؤية الفقهاء للندب ورؤية النبلاء له :

الفقهاء يكتفون من الناس - أقول من الناس لا من أنفسهم - بظاهر معنى صيغة "الأمر" حين يكون في الكلام قرينة تشير إلى "الندب" .

والنبلاء لا يكتفون إلا بحقيقة معنى صيغة الأمر حين يكون في الكلام قرينة تشير إلى معنى الندب ، فلا يأخذون أنفسهم بمقتضى القرينة ، بل بمقتضى الصيغة ، ويجعلوا القرينة للدهماء ، والصيغة للنبلاء . فاختر لنفسك من أي الحزبين تريد أن تكون يوم القيامة.

ومن أهل العلم من ذهب إلى أن ما كان أمراً من الله تعالى ، فللوجوب ، وما كان أمراً من رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، فللندب دون تفصيل .

وذلك ما حكاه القاضي ابو محمد الجويني (ت:438هـ) عن ابي بكر الأبهري الملكي(ت: 375 هـ) شيخ الباقلاني ، كما يقول "الباجي

ولو أن الأبهري المالكي ذهب إلى أن ذلك في ما كان من النبي صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم استقلالاً على مذهب من يرى أن للنبي صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أن يأمر وينهى بما ليس له في كتاب الله تعالى تصريح أو تلويح ، لكان له وجه بعيد ، ولا أسترضيه أيضاً ، فكيف بأن يكون كل ما جاء من الأوامر في السنة على "الندب"؟

ذلك لا أسترضي القول به ، فإن فيه من البعث على أن يجعل غير قليل معرضاً عما جاء من أوامره صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، ولا يظهر تصريح بمثله في القرآن ، فيقال حينئذ : إنه مما انفرد به النبي صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فهو مندوب لا واجب ، فيؤدي إلى ترك السنة ، وإلى لجج لا يطاق ، وسيدنا رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قد حذر من الرغبة عن سنته صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم :

روى البخاري في كتاب "النكاح" من صحيحه بسنده عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال: « مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » .

وفي رواية لأحمد في مسنده من حديث رجل من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال « مَنْ اقْتَدَى بِى فَهُوَ مِنِّي وَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » .

وقوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم (فليس مني) لا يفهم منها الكفر المخرج عن الملة إذا لم يعتقد أن محتاره أفضل من مختار رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، فهو والحال هذا ليس من هديه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ولا من سننه ، والله سبحانه يقول: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) (آل عمران: 31، 32)

ويقول: (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا) (النساء: 80)

فإن رغب عن سنته معتقداً أن ما اختر ورغب فيه خير له من سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أو خير علماً لإطلاق فهو كافر كافر مخرجاً من الملة .

(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا (64) فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (65) (سورة النساء)

(بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (البقرة: 112)

(وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) (النساء: 125)

(وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى وَإِلَى

الله عَاقِبَةُ الْأُمُور) (لقمان:22)

والغزالي يذهب في "المستصفى" إلى أن كلا من "الوجوب" و"الندب" يجتمعان في أنهما اقتضاء وطلب إلا أن الإيجاب يذم تاركه ، والندب لا يذم تاركه ، فهم تفاوت في درجة الاقتضاء والطلب.

وسبق أن قلت إن كان هذا للعامة ، فأهل العلم على استحياء من أن يديهم الله سبحانه وتعالى أورشوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ولا يقبلون ويستبشرون . تلك شرعة الأحباب، وإذا لم يكن أهل العلم وطلبتهم على حد شرعة الأحباب فمن يكون؟

إنهم هم الذين يفقهون بل ويفهمون قول الله تعالى: (وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ (54) وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ (55) أَنْ تَقُولَ نَقَسَ يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لهنَّ السَّاهِرِينَ (56) (سورة الزمر)

وهم الذين يفقهون بل يفهمون ما رواه البخاري في كتاب "الجهاد" من صحيحه بسنده عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - « إِنْ فِي الْجَنَّةِ مِائَةُ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدَوْسَ ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ ، أَرَاهُ فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ ، وَمِنْهُ تَجَرُّ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ »

اتسمع : فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدَوْسَ ، إنه يحثنا ويغرينا ويحملنا إلى علو الهمة ، وألا نرضي من الخير والسمو والنبيل أدناه . ومن كان ذلك مذهبه ، فإنه لا يرى نفسه أن فيما أمر به الوحي قرآنا وسنة واجبا ومندوبا ، إنما كله عزيمة .

أحق الناس بهذا أهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، وطلبتهم .

روى الترمذي في كتاب "الزهد" من سننه بسنده عن أبي هريرة رضي قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ :

« أَلَا - إِنَّ الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا - ذَكَرَ اللَّهُ وَمَا وَالَا - هُ وَعَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا ».

مِمَّا عَدَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبِيلِ "النَّدْبِ" قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:
(وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (32) وَلَيْسْتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَثْوَهُمْ مِنَ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تَكْرَهُوا فُتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِقَاعِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتِغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْنَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ (النور: 32 ، 33)

جَعَلُوا كَلَامًا مِنْ قَوْلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى:
(فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَثْوَهُمْ مِنَ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) مِنْ قَبِيلِ
"النَّدْبِ" الَّذِي لَا يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ عَلَى مَنْ آمَنَ وَاسْتَحْسَنَ ، وَلَمْ يَفْعَلْ ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ عَذْرٌ فِي تَرْكِ الْفِعْلِ..

يَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ) مِنْ قَبِيلِ النَّدْبِ ،
يَقُولُ: "وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَلْهُمٌ عَلَى مَا فِيهِ رَشْدُهُمُ بِالنِّكَاحِ، لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ :-
(إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) الْآيَةُ.
يَدُلُّ عَلَى مَا فِيهِ سَبَبُ الْغِنَى وَالْعَفَافِ..

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: بَلَّغْنَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ:
مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَنْ تَرَكَ النِّكَاحَ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: (إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ) الْآيَةُ.

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
دِينَارٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَ ، فَقَالَتْ لَهُ حَفْصَةُ أُمُّ
الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : تَزَوَّجْ ، فَإِنْ وَلَدَ لَكَ وَلَدٌ فَعَاشَ مِنْ بَعْدِكَ ، دَعَا
لَكَ. "(أهـ) وَإِنَّا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى نَدْعُو لَهُ وَلِأَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلِكُلِّ صَحَابِيٍّ
وَمُسْلِمٍ بِالْخُسْنَى.

وَيَقُولُ الطَّبْرِيُّ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ فِي تَفْسِيرِهِ:

"واختلف أهل العلم في وجه مكاتبة الرجل عبده، الذي قد علم فيه خيرا، وهل قوله: (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) على وجه الفرض، أم هو على وجه الندب؟ فقال بعضهم: فرض على الرجل أن يكتب عبده الذي قد علم فيه خيرا، إذا سأله العبد ذلك.....

وقال آخرون: ذلك غير واجب على السيد، وإنما قوله: (فَكَاتِبُوهُمْ) ندب من الله سادة العبيد إلى كتابة من علم فيه منهم خيرا، لا إيجاب.... وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: واجب على سيد العبد أن يكتبه إذا علم فيه خيرا، وسأله العبد الكتابة، وذلك أن ظاهر قوله: (فَكَاتِبُوهُمْ) ظاهر أمر، وأمر الله فرض الانتهاء إليه، ما لم يكن دليل من كتاب أو سنة، على أنه ندب، "أهـ.

وكأن الطبري لم يعتد بقوله تعالى (وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) قرينة على أن ذلك ليس بواجب، ولو أنه التفت إلى أن الواجب لا يقال فيه (وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) بل يقال كاتبوا ما ملكت أيماكم إن علمتم أن فيهم قدرة على الوفاء بما تكاتبونهم عليه.

ويقول أبو جعفر الطحاوي (ت: 321هـ): "وَيَكُونُ عَلَى النَّدْبِ وَالْحَضْرَةِ عَلَى الْخَيْرِ، لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا)، وكقوله: (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ)".

والجصاص في كتابه "الأحكام" يعرض المذهبين، ويتخذ القول بالندب يقول: وعطاء في قول عنه: إن شاء كاتب وإن شاء لم يكتب إنما هو تعليم وكذلك قوله الشعبي، ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم يقول: "لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ" وحمل المالك على المكاتب من أخذ ماله بغير طيب من نفسه..

الجصاص كما ترى يستحضر بيان النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم يفقه به الأمر في كاتبوهم، فهو يقدح الكتاب بالسنة من أنها تبين له.

وثلة من أهل العلم ترى المكاتب واجبا، ويستأنسون بما كان من أمر المؤمنين عمر رضي الله عنه أنه أمر أنسا بأن يكتب سيرين أبا محمّد بن سيرين فأبى فرقع عليه الدرة وضربه وقال فكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وحلف

عَلَيْهِ لِيُكَاتِبَنَّه

ورده الجصاص بأن ما روى عن عمر في قصة سيرين لا يدل على ذلك أيضاً ؛ لأنها لو كانت واجبة لحكم بها عمر عليه ، ولم يكن يحتاج أن يخلف على أئس لمكاتبته ، ولم يكن أئس أيضاً يمتنع من شيء واجب عليه . فإن قيل : لو لم يكن يراها واجبة لما رفع عليه الدرة ولم يضربه قيل لأن عمر رضي الله عنه كان كالوالد المشفق للرعية فكان يأمرهم بما لهم فيه الحظ في الدين وإن لم يكن واجبا على وجه التأديب والمصلحة . ويدل على أنها ليست على الوجوب أنه موكول إلى غالب ظن المولى أن فيهم خيرا فلما كان المزجج فيه للمولى لم يلزمه الإخبار عليه . وهذا من الجصاص استدلال بالنظم بالسياق على أن الأمر في (فكاتوبهم) للندب وليس للوجوب .

ومن الحسن أن تبصر طريقته في المحاجة وبناء المعاني بعضها على بعض ، فذلك مما يجب أن يحمله طالب العلم عن مثل الجصاص من أعيان أهل العلم . وقد كان من الكيا الهراس الشافعي (ت : 404هـ) نظر فسيح يهيئ النفس لرؤية هذا الأمر في (فكاتوبهم) إلى "الوجوب" فقال ما هو جدير بأن نتعلم منه محاورة "البيان" ورؤية مداخل العلماء إلى مذاهبهم ، فهو وإن بدأ بأن هذا الأمر من قبيل "الإباحة" ولو قال : "الندب" لكان أدق - الأهم أنه من بعد قال في تأويل قول الله تعالى : (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) : "روي عن عطاء أنه قال: ما أراه إلا واجبا، وهو قول عمرو بن دينار . واعلم أن إيجاب ذلك لا محمل له إلا التوقيف ، وإلا فإجبار المالك على إزالة ملكه لا وجه له ، ولا يقتضيه أصل الشرع وقياسه ، لأن الكتابة بعيدة عن قياس الأصول ، وتقتضي الأصول بطلانها ، فيشبه أن يكون قوله : (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) ، رخصة في الكتابة رفعا للخرج المتوهم ، مثل قوله تعالى : (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) ، ومثل قوله : (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) . وكل ذلك رفع للخرج . وكذلك ، إذا قلنا الأصل امتناع الكتابة ، إلا أن الشرع أرخص فيها وجوزها بطريق الرخصة ، فمطلق الأمر فيه لا يظهر منه الوجوب .

ولأن تعليقها بابتغاء العبد مما يدل على أنها غير واجبة ، ولو وجبت لوجبت حقا للشرع ، غير متعلقة بابتغاء العبد.

والذي يخالف في ذلك وينصر مذهب عطاء يقول: إنما احتمل الشرع مخالفة قياس القواعد ابتغاء تحصيل العتق الذي هو حق الله تعالى ، والمقصود به تفريغ العبد بحريته لطاعة الله تعالى، بعد أن كان كثيرا من أوقاته لغير حق الله عز وجل.

وإذا ثبت أن الأمر كذلك، فقد وضع الله تعالى ذريعة لتحصيل هذه المكرمة شرعا بلفظ الوجوب.

فمخالفة قياس الأصول كانت لتعظيم أمر الحرية، فمن أين مبعث الوجوب؟ نعم في قوله تعالى: (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) ، و (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا) . كل ذلك لغرض غير غرض الشهادة وغير مقصود الشرع، وهاهنا هذا فيه تحصيل الحرية، فاحتمل فيه ما احتمل من مخالفة قياس الأصول لهذا المعنى، حتى جعل له في الزكاة قسط ، ولم يجعل ذلك إلا ليتوصل به إلى الحرية، وأوجب كثير من العلماء فيه التأجيل إرفاقا بالعبد، فكان هذا الإرفاق مقصود الشرع بلفظ الأمر الدال على الوجوب، فما الذي منع من وجوبه؟ يبقى أن يقال: ولو كان واجبا لما توقف على ابتغاء العبد.

قالوا: إذا لم يتمكن العبد، فإجباره على الإضرار بنفسه لا وجه له، وإن كان العبد قادرا على الاكتساب، فلا شك في أنه لا يقصر في حق نفسه في سعي الكتابة، فبنى الشرع على الغالب.

ونظيره أن الشرع أوجب الطهارة لدخولها في محاسن الأخلاق ، وتحقيقا لمقصود النظافة والوضاءة وإحياء لمراسم العبادة، وعلم الشرع أن إيجابها عند تغيير الأكوان يجر حرجا ، فوضع مراسم تفي بالمقصود.. كذلك هاهنا.

وهذا الذي ذكره لا وجه له، فإن الترغيب فيه ليزيل عن القلوب ما فيها من منافاة قياس الأصول، ولو وجبت الكتابة لوجبت لمقصودها، وهو العتق، ك الطهارة لما وجبت وجبت للصلاة، والعتق لا يجب بالإجماع. ولا يتحتم بالا تفاق.

وقولهم إنها أوجبت ذريعة ... فضرب من الهذيان. فإن السيد قادر على

استكساب العبد دون الكتابة ، فليس يتجدد له بالكتابة حق .
وفيه إزالة ملكه من غير أن يحصل على مقابل له ، فهذا تمام ما يستدل به
على نفس الوجوب."

هذا الذي حملت تبعة قله على طوله من بعد أن تجتهد في تحصل محموله
العلمي ، يجب عليك نصيحة نفس وتربية وإمتاعها - أن تعتكف مستبصرًا
في أمرين جاد بهما " الكياالهراس " علينا:

طريقته في التفكير، ونسق المعاني، ومحااجة الآراء، وتفرسها وسبرأغوارها
طريقته في التعبير عن منتج هذا التفكير.

ومثل هذا باب من أبواب مدرسة بلاغة الإقناع والمحاجة في آثار العلماء ، و
لاسيما الفقهاء . وهو باب كالمسكوت عنه أو المغفول عنه في الدرس البلاغي
أما لوعورته أو وما فتئنا نجتزّ قولاً " غسيلا في أقاويل شعراء من
التسامح الإذن لهم بالتطواف حول حمى الكلمة الشاعرة.

ويذهب الطاهر بن عاشور إلى حمل الأمر بالكتابة إلى "الأوجوب" غذا ما رغب
المملوك في ذلك :

" جَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ تَأْمُرُ السَّادَةَ بِذَلِكَ إِنْ رَغِبَهُ الْعَبْدُ أَوْ لِحَتِّهِ عَلَى ذَلِكَ عَلَى
اِخْتِلَافِ بَيْنِ الْأُيَمَّةِ فِي مَحْمَلِ الْأَمْرِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: فَكَاتِبُوهُمْ.

فَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَمَسْرُوقٍ وَعَفْرُو بْنِ دِينَارٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكِ وَعَطَاءٍ
وَعُكْرَمَةَ وَالظَّاهِرِيَّةَ أَنَّ الْكِتَابَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى السَّيِّدِ إِذَا عَلِمَ خَيْرًا فِي عَبْدِهِ وَقَدْ
وَكَّلَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ إِلَى عِلْمِهِ وَدِينِهِ،

وَاخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ وَهُوَ الرَّاجِحُ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ مَقْصِدِ الشَّرِيعَةِ وَبَيْنَ حِفْظِ حَقِّ
السَّادَةِ فِي أَمْوَالِهِمْ فَإِذَا عَرَضَ الْعَبْدُ اشْتِرَاءَ نَفْسِهِ مِنْ سَيِّدِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ
إِجَابَتُهُ.

وَقَدْ هَمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَضْرِبَ أُتْسَ بْنَ مَالِكٍ بِالدَّرَّةِ لَمَّا سَأَلَهُ سَبْرِينَ عَبْدَهُ
أَنْ يُكَاتِبَهُ فَأَبَى أُتْسُ.

وَدَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى حَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى النَّدْبِ. (أهـ).

والذي أذهب إليه أن الوجوب مشروط بشرطين:

الأول : أن يرغب المملوك في ذلك ، وكان أهلا لأن يفي بما يكاتب عليه .
والآخر : ألا يقع ضررٌ بالمالك بهذه المكاتبه لا يطيقه ، فإن كان ضررٌ فلا ضرر ولا ضرار. وإن لم يكن فلم يضر المالك مملوكه ، وحرية من خير ما يعان المرء عليه .

قد يقول قائل : مآلك قد شغلتننا بالقول في حكم المكاتبه ، وليس فينا الآن ممالك يحتاجون إلى مكاتبه ؟

هلا شغلتننا في بيان الإباحه والوجوب من صيغة "الأمر" بأمر قائم فينا ؟
قلت: أحقًا ما تقول ليس فينا ممالك ؟

أترى نفسك في قومك حرًا؟!!

ما آية حريتك ؟ أو قل لي ما تفهم الحرية ؟ أن تأكل وتشرب ، وتلهو وأن تعصى الله تعالى كما تشاء ، وأن ترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، وأن تسب علماء السنة كما تشاء ، وأن تكشف نساؤنا عوراتها كما تشاء لمن تشاء ، كما قال كبير منهم : إن ستر المرأة عورتها حق لها ، وليس بواجب عليها ، فإن شئت أن تستر سترت ، وإن شئت أن تكشف كشفت ، ولا حرج ؟ هل الحرية أن تفعل بدين الله تعالى ما تشاء ؟
أما أن تعصى ... ، وتنصر الحق بالحق ، فأياك إياك .

إن كانت تلك هي الحرية فحق لك أن تتساءل .

أما إن كنت ترى أنني وأنتك ممالك وأنا بحاجة إلى أن تكون لله تعالى وحده عبيدًا وعبادًا، فأنت بحاجة إلى فقه أحكام "المكاتبه" لعل أسيادنا يمنون علينا بـ المكاتبه.

وفق هذا ألا يمكن أن تستثمر أحكام المكاتبه" في أحكام فسخ العقود الملزمة ، كأن يعقد رجلان عقدًا فيه إلزامٌ لأحدهما بأمر ثم يتبين له أنه شرط مجحفٌ أو هو من قبيل الإذعان ، فيرغب في " مكاتبه" الآخر ليفسخ العقد أو يعدل بما يرفع الإجحاف أو الإذعان.

كذلك ألا يمكن أن نفيد من هذا في أحكام عقد النكاح إذا ما تبين لأحدهما أن فيه ما يجرح حريته المشروعة كأن يشترط الزوج في عقد النكاح على زوجه النطاسية الأحوزية في معالجة أمراض النساء والتوليد ألا تعمل بأجر أو غير

أجر ، ثم تجد الزوجة أن ما يحيط بها من أحوال النساء مسلمات وغير مسلمات بحاجة إليها ، فلها أن تكاتب زوجها ليرفع ذلك الشرط ، وعلى الزوج واجباً ملزماً أن يقبل المكاتبة ، وأن يمنحها حريتها في أن تمارس ما أنعم الله تعالى عليها بذلك العلم ، فالمكاتبة حينئذ تكون واجبة على الزوج إن أبى أن يأذن بغير مكاتبة ، ولولي الأمر أن يرفع على رأس الزوج درة الفاروق رضي الله عنه .

ويجري هذا في شأن غير الطبية ، كمعلمة النساء دينهن ، وكل امرأة عندها من العلم والخبرة ما يحتاج إليه النساء ، وليس في عملها ما يجرح آدميتها أو يلحق ضرراً بأهلها ونحو ذلك .

واضيف الى هذا ان في مدرستي صيغة الأمر في هذه الآية لفت الى امر يحسن ان يكون حاضرا في وبيننا وسلوكنا . ان الاسلام يقوم امره علالملاءمة بين حقوق الناس فهو في الآية لم يجبر على حق المال ولم يحرم العبد القادر من ان يتحقق بحريته فجعل للمالك مقابلا يمكن ان يشتري به بديلا بل له ان يكتب عبده القادر على المكاتبة ان يكون المكاتب عليه عبدا مثله يدفع ثمنه فيشتريه السيد بديلا وبذلك يتحقق لكل منفعته نحن نستفيد من هذا منهاج تعامل ولا نقف عند الجز

ومما جاءت في صيغة الأمر فتحمل على "الندب" ما رواه مسلم في كتاب " صرى المسافرين " من صحيحه بسنده عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ فَلْيَجْعَلْ لِبَيْتِهِ تَصِيْبًا مِنْ صَلَاةِهِ فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاةِهِ خَيْرًا » .

قوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم : « فَلْيَجْعَلْ لِبَيْتِهِ تَصِيْبًا مِنْ صَلَاةِهِ » . يُحْمَلُ عَلَى النَّدْبِ ، لَيْسَ فِي هَذَا مُحَاجَزَةٌ عَنْ أَنْ يَصْلِيَ الرَّجُلُ النَّافِلَةَ فِي الْمَسْجِدِ ، بَلْ فِيهِ أَلَا يَحْرَمُ بَيْتُهُ مِنْ تِلْكَ النَّافِلَةِ ، فَحَقَّ " الْمَسْجِدُ " الْفَرِيضَةُ ، وَحَقَّ بَيْتُكَ النَّافِلَةُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ لِبَيْتِكَ مِنْ نَافِلَتِكَ ، فَلَا حَرَجَ أَنْ تَجْعَلَ لِلْمَسْجِدِ مِنْهَا ، وَفِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ « فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاةِهِ خَيْرًا » . إِنْ غَرَّاءَ بِالْغِ بَأَنَّ يَكُونُ لِبَيْتِ كُلِّ مَنْ مِنْ

نافلته نصيبًا، وهدى إلى أنه إذا ما ضاقت نفوس أهل البيان فليهرعوا إلى صلا
ة النافلة، فإنها مجلبة للخير الذي به تشرح الصدور.

والندب عند مثلك من أهل الفضل فيه من إلزام الإيجاب ، وليس أنبل ممن
ألزم نفسه بفضيلة لا تجب ، إنه يرى نفسها أحق بأن تلزم . أوليس خادمك إذا
ألزم نفسه بفضائل معك لم تلزمه بها كان إلى فؤادك حبيبًا؟ ونحن أحق بأن
نكون مع ربنا سبحاته وبحمده ذلك الخادم مع مخدومه.

روى البخاري في كتاب "الرقاق: من صحيحه بسنده عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « إِنَّ اللَّهَ قَالَ مَنْ عَادَى لِي
وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَ إِلَيَّ مِمَّا اقْتَرَضْتُ
عَلَيْهِ ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَّافُلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أُحْبِبْتُهُ كُنْتُ
سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْتَطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي
يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ ، وَمَا تَرَدَّدْتُ
عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ » .

ومما يمكنك أن تذهب إلى أنه قريب من "الندب" أو هو صورة منه ما كان الأ
مر فيه للنصح والإرشاد، ففي ذلك ما يحمل المخاطب على فعل ما يرى
المتكلم أن فيه نفعًا دون أن يلزمه بذلك ، على نحو ما تراه في قوله تعالى
حكاية عن أصحاب الكهف:

(وَإِذْ اغْتَرَفْتُمُوهُمْ وَمَا يُغْبَدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَاوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ
رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْقًا) (الكهف: 16)

(وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ
بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ
فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا
(19) إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا
أَبَدًا) (20) (الكهف)

في قوله : (فاووا إلى الكهف) (فابعثوا أحداكم بورقكم هذه إلى المدينة
فليُنظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف) صيغ أمر بفاد منها

النصح والإرشاد ،

وحرى بي وبك ألا نكتفي من هذه الايات وما فيها من صيغ الأمر بأن هذه الصيغ يَفاد منها معنى النصح والإرشاد، فذلك ظاهر العلم ، الذي تطعمه عقول الدهماء، ولا تكتفي به أفئدة أهل العلم . إن لي ولك في (فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ) من معاني الهدى الوفير، فلو أنك جعلتها خطابًا للأمة في عصرنا هذا ، وجعلت الأمة جمعاء هم أصحاب الكهف، وجعلت كهف هذه الأمة كتاب ربنا سبحانه وبحمده مستحضرًا فاتحة السورة الحامدة لله تعالى على إنزال هذا الكتاب على عبده ، ليكون كهف هذه الأمة، لو أنك تبصرت ثم مددت بصيرتك في سياق الترتيل كله للسورة لرأيت أن قوله تعالى (فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ) هو الجملة المفتاح للسورة، هو مذكر المعنى : المقصود الأعظم ، هو أم القرى، هو آدم معاني السورة جمعاء ، لو فعلت رأيت تحت كل آية في السورة، وكل نجم وكل قصة شيئًا من معنى قوله تعالى : (فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ) فهل لك أن تتدبر وتطعم . ثم تربط هذا بسنية قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، عند بعض أهل العلم وهو اليوم الذي فيه تقوم الساعة .. لو أنك فعلت لرأيت معاني الهدى تتوافد على فؤادك ، فلن تقرأ سورة الكهف في ساعة بل ستحتاج إلى أن تقرأها في شهر أو عام. فإن لطالب العلم ختمة كل أسبوع، وختمة كل شهر، وختمة كل عام، ولكل ختمة طلبتها وثمرتها.

ثم تبصر قولهم : (فَأَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ) لتري الحكمة مشرقة في مقالهم، وطالب العلم حاجتها إلى الحكمة أعظم من حاجته إلى العلم، فقليل من العلم مع وفير من الحكمة يغني ويسعد، وكثير من العلم مع نزير من الحكمة قد يشقى ويفسد. (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) (البقرة: 269)

ولك أن تجعل في "الندب" ما جعل بعض أهل العلم صيغة الأمر للإرشاد، كما في قول الله تعالى : (وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَقَلُّوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ اللَّهُ كُلَّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (البقرة: 282)

(فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (2) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا (3)(الطلاق)

وغير خفي أنه لا يرشد إلا إلى ما هو حبيب وقوعه ، فهو مندوبٌ إليه لا يرغب عنه ، ولا يلزم الجميع بأن-فاذه والامتثال للأمر به . فهو ما يترك فيه للمأمور حرية الاختيار غير مهدد بالعقوبة إن لم يمتثل ، بيد أنه يكون له من الخسران ما يتقيه كل عقول فهوم.

ومما تفيد فيه صيغة الأمر الإرشاد على حساب المتكلم بها قول الله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (12) وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَالَهُمْ وَأَتَقَالَا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلِيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ (13)(العنكبوت) قولهم للذين آمنوا(اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا) ظاهر أنهم يقولونه لهم على سبيل النصيحة وإرشاد في زعمهم، وهذا من أضلولات المفسدين في كل عصر، وهم اليوم أكثر فكثراً ماتسمع مثله من مدراء الفساد يقولونه لأتباعهم . والأمر في(ولنحمل) سبق القول فيه .

= الدعاء

مما يفاد من صسفة " الأمر" في سياقات معنى " الدعاء" وهو وما وضعت له صيغة الأمر مجتمعان في شيء ومفترقان في شيء :
يجتمعان في أن كلا طلب فعل غير كفر، وفي الأمر يكون عند جمع على سبيل الاستعلاء، وعند جمع على سبيل العلو، وعن جمع على سبيلهما معاً إلا أنه في "الدعاء" إنما يكون من المتكلم للمخاطب على سبيل التذلل والتضرع والقنوت وإظهار عظيم الافتقار إلى ما يطلبه، وإظهار أنه لا سبيل له إليه إلا من قبل من يدعوه ، فهو وحده المفزوع إليه لمستجـدى نواله .

ولذا كان "الدعاء" عنوان "العبودية" ومن ثم لم يكن في الإسلام من العبد إلا لله الأحد الصمد ، قد حث القرآن على التوجه إلى الله تعالى بالدعاء، ولعل أجمع دعاء في بيان الوحي كله هو أول دعاء جاء في كتاب الله سبحانه وبحمده في أم الكتاب (اهدنا الصراط المستقيم (6) صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين (7)) (أم الكتاب) قوله: (اهدنا) صيغته صيغة الأمر إلا أنه دعاء وابتهال وتضرع وتزلف .

والمطلوب الهداية إليه جامع كل خير، فما من خير ينال العبد إلا من الاهتداء إلى الصراط المستقيم . وما من دعاء في الكتاب والسنة إلا وهو منسول من هذا الدعاء يؤوب إليه، فهو أم الدعاء جميعه في بيان الوحي قرآنا وسنة ، ولذا يمثل قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم) النموذج الأمثل الأكمل لأسلوب "إيجاز القصر" ولو أنك أردت تفصيل ما هو مجمل فيه لما اتسع له الغمر والجهد.

وقد فسرت الآية الأخيرة من السورة ، مبينة عن أن الصراط ثلاثة أنواع :
= صراط الذين أنعمت عليهم فعلموا الحق واتبعوه ونصروه ، وعلموا الخير فاصطنعوه ونشروه في الناس ، فكان عملهم مؤسساً على علم صحيح قويم مقيم.

= وصراط المغضوب عليهم وهم الذين علموا الحق والهير وتركوهما، ولم يعملوا بهما ، ومثلهم في الحياة من أهل الكتاب "اليهود" فالمشتغلون بغلم الحق والخير من غير أن يعملوا لهما وبهما هم في صراط المغضوب عليهم .
= وصراط الضالين الذين عملوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا ومثلهم في الحياة من أهل الكتاب "النصارى" فالمبتدعة من الأمة على صراطهم

ومما يحسن أن تعنى به أن تنظر فيما تواتت فيه صيغ "الأمر" مراداً بها الدعاء ، كيف موقع بعضها من بعض، وكيف نسقت وهل ترى في نسقها ضرباً من التصاعد، كما في قوله تعالى: (وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) (البقرة: 286)
= الالتماس.

مما تفيده صيغة الأمر في سياقها الالتماس ، وهو طلب فعل غير كف ممن تقاربت منازلهم على غير استعلاء أو إلزام ، أو تضرع وفيه نفع للطالب وقولنا في نفع الطالب ليبين عن "الإرشاد والنصح" ففيهما نفع للمخاطب ، لا للطالب .

ومن أهال لعلمن لا يشترط عدم العلو فقد يلتمس الأعلى ممن دونه تأدبا أو إذا لم يكن له عليه سلطان ، ألا ترأته ما يطلبه المعلم من تلميذه من الاجتهاد ليسأمر ولا دعاء ، وإنما هو الالتماس ، فإن شاء التلميذ قعل فنفع نفسه ، وإن شاء لم يفعل ، فضر نفسه .

= الإباحة

من المعاني التي تفاد من صيغة الأمر في بعض السياقات "الإباحة" والإباحة بمعنى الإذن في الفعل فمن شاء فعل ، ومن شاء ترك ، وبهذا يتبين لك أن الإباحة ليست من قبيل الطلب الذي هو رأس المعنى الحقيقي لصيغة الأمر . وقد سبق أن بينت لك أن بعض أهل العلم يذهب إلى أن صيغة الأمر موضوعة للقدر المشترك بين "الوجوب والندب والإباحة" ، وهو "الإذن" ومنهم من ذهب إلى أنها موضوعة للمشترك اللفظي بين الطلب والندب والإباحة ، فهي موضوعة بالحقيقة لكل .

ومن إفادة صيغة الأمر "الإباحة" عند جمع من أهل العلم "الأمر" الآتي بعد حظر ، جمهرة من أهل العلم على أنه إذا ما كان حظراً ثم جاء أمر ، فذلك الأمر في صحبة سباقه : "النهي" مغيد معنى "الإباحة" .

معلوم أن جمع من أهل العلم على أن صيغة "الأمر" في هذا السياق مفيدة للوجوب ، ومنهم من يذهب إلى أن صيغة "الأمر" يهود إلى ما كانت إليه قبل "الحظر" ، فكان "الحظر" لغو ، فلدينا ثلاثة مذاهب كلية :

(1) القول بدلالاتها على الوجوب

(2) والقول بدلالاتها على "الإباحة"

(3) والقول بعد الحظر لغو ، والنظر في الصيغة خلاء من سبقه .

والذي هو مناط نظر هنا هو مذهب القائلين بالإباحة .

ولا تجسبن أن هذا ليس من النظر "البلاغي" في الأساليب الذي هو مناط العمل في هذه الأوراق، إلا إذا كنت ممن لا يرى النظر البلاغي إلا في المعاني النفسية الشعرية التخيلية.

أما إن كنت على ما أنا بحمد الله تعالى أدين به وأعمل له وأدعو إليه من أن النظر "البلاغي" نظر مهموم بتفرس خمسة أمور كلية :

(1) = المعاني أيًا كان نوعها ، المهم أن تكون شريفة في بابها، وهي لا تكون في بابها أضيًا كان إلا إذا كان القلب الذي اصطنعها محفوظًا من الخطأ في التفكير، ولست يقيئًا بحاجة إلى أن أذكر لك أن معاني بيان الوحي قرأنا وسنة جمعاء هي مشغلة العقل البلاغي ، بل هي الطلبة الرئيس، وهي الغاية التي ينيخ الفؤاد عيسه في رباضها ، ويحط الرحاله، وينصب خيامه

(2) = صورة المعنى: (الخصائص التركيبية والتصويرية، والتجبيرية، والأدائية صوتًا ورسمًا)

(3) = سبل دلالة هذه الصور على المعاني في سياقاتها القريبة والمديدة ، وفقه مستويات هذه الدلالة قربا وبعدًا ، ظهورًا وخفاء ، إحكامًا واحتمالًا ...

(4) = اقتضاء المقام الإعراب عن تلك المعاني ، واصطفاء صورها ، ومقامتها .

(5) = أثر الصورة في المعنى المفهوم ، وفي نفس المتلقي ، ونقله من طور الإعراض إلى طور "القبول" ، ومن طور "القبول" إلى طور "الإقبال والاستجابة، والقنوت وإسلام الوجه" .

إن كنت معي على ذلك المذهب - وأرجو نصيحة نفس أن تكون - فإنك لا محالة متشوف مستشرف إلى مثل هذا الذي يكون من النظر في دلالة صيغة الأمر بعد الحظر.

استفتح بما أنه ياله نظري في غير قليل مما ورد من هذا في بيان الوحي قرأنا وسنة، أن صيغة الأمر "بعد الحظر لا تتعين دلالتها في جميع ما ورد، بل الأمر مرجعه إلى السياق والقرائن، فحينًا تكون للوجوب ، وحينًا تكون للإ

إباحة... وإن كانت دلالتها على "الإباحة" أظهر في كثير من المواضع .
يقول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ثَوَدِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
قَاسِنِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (9) فَإِذَا
قُضِيََتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا
لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (10) (سورة الجمعة)
في هاتين الآيتين جاءت خمس أوامر :
" قَاسِنِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ "
" وَذَرُوا الْبَيْعَ "
" فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ "
" وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ " "
وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا "

وهي ليست سواء في دلالة صيغة "الأمر"
الأمران الأولان : " قَاسِنِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ "، " وَذَرُوا الْبَيْعَ " لاتجد أحداً من أهل
العلم لا يقول بأن الأمر للوجوب . فهذا مقطوع به
وفي قوله تعالى (إلى ذكر الله) من المعاني ما لا يليق بمثلكان يمضي دونان
يمكث معتكفا يستبصر متدبراً أهذا من كرا العبد ربه تعالى أم إلذكر الله تعالى
عبده بالرحمة والمحبة.

الدهماء إلى أن هذا إلى الأول : ذكر العبد ربه تعالى، والنبلاء إلى أن هذا من
ذكر الله تعالى عبده بفيوض الرحمة والمحبة، فهو ضيف الله تعالى ، فعطاء
الله تعالى خارج بيته لعبده على عظيمه إنما هو من دون عطاءاته وفيوضاته
ونفحاته التي لا تتنا هي والتي يتكاثر أثرها الفحيل والجليل الجميل في
فؤاده داخل بيته .

أو لست فيه أنت ضيفه، فكيف المضيف هو الغني الحميد. وكل نصيح نفسه
هو المتعرض لنفحات الله تعالى ، وقد كان من هدي رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وصحبه وسلم إذا بدأ المطر عرض جسده لقطراته ، وقال : إ نه
قريب العهد بربه

أرايت كيف يكون شأن من كان قريب العهد بربه، وإن كان قطرات من ماء ،

فهل لي ولك أن يكون لنا شيء من قربنا ممن هو قريب العهد ربنا سبحانه وتعالى قنوتا وتزلفا ؟

الأهم هما أني أرى أن قوله " فَاَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ " على الإيجاب وعلى معنى فذهبوا في جد وعزم نفس ونشاط فؤاد مع سكيئة حركة إلى بيت الله " المسجد " ليكون لكم النصيب الأوفر من جليل ذكر الله تعالى لكم بالرحمة و المحبة .

والأمراالثالث : " فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ " جاء بعد حظر: " وَتَزَوَّا الْبَيْعَ " أيكون الا نتشار واجبا ياثم من لم يفعل ، وبقي في المسجد لم يخرج أو خرج ولم ينتشر بل دلف إلى بيته . القول بالوجوب أبعد على سماحة الشريعة ، وإن كان فيه ندب حثيث إلى الانتشار في الأرض بالمعروف ، تعميرا لها بما يرضاه الله تعالى . فالسعي إلى المسجد يوم الجمعة عند النداء للصلاة كما أنه واجب قولوا واحدا فالسعي في الأرض طلبا للرزق واعمار الأرض والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مندوب إليه نديا يتخذه النبلاء كالفریضة ، فهم يستحضرون حين يسمعون قول الله تعالى : " فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ " ما رواه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب " النقات " عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : عَزَّوَتَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- تَبُوكَا قَمَرَ بَنَّا شَابَ تَشِيْطٌ يَسُوْقُ غَنِيْمَةً لَهُ فَقُلْنَا : لَوْ كَانَ شَبَابٌ هَذَا وَتَشَاطُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْهَا فَانْتَهَى قَوْلُنَا حَتَّى بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ : « مَا قُلْتُمْ ؟ » . قُلْنَا : كَذًا وَكَذَا . قَالَ : « أَمَّا إِنَّهُ إِنْ كَانَ يَسْعَى عَلَى وَالدِيَةِ أَوْ أَحَدِهِمَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ يَسْعَى عَلَى عِيَالٍ يَكْفِيهِمْ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

فيعلمون أن الانتشار في الأرض عبادة كمثل السعي إلى المسجد لأداء الفريضة ، فلكل عبادة محلها وكيفيتها، وتعمير الأرض بالعمل الصالح من ضروب العبادة التي لا يغني عنها صلاة ونحوها، ولا سيما في زماننا هذا الذي يجب فريضة على كل مسلم ان يعمل ما في طوقه ليحمي قومه منأنتكون لهم حاجة إلى غيرهم (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي

سَبِيلَ اللَّهِ يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ) (الأنفال: 60) فمن القوة الاستغناء عن غير المسلمين في كل شأن من شؤون الحياة جميعاً، فمن كان قادراً على أن يغني أمته عن أن تحتاج إلى غيرها ثم لا يفعل ، فقد عصي الله تعالى، وأسلم أمته لأعداء الله تعالى ، والله أوجب عليكم مسلم ألا يسلم أخاه المسلم ، روى البخاري في كتاب المظالم من صحيحه بسنده عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ ،

وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كَرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كَرْبَةً مِنْ كَرْبَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

وفي رواية لمسلم في كتاب البر والصلة والأدب من صحيحه بسنده عن أبي هريرة قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا يَبْغِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بَغْضًا وَكُوثُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا. الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هَاهُنَا ».

وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ

« بِحَسْبِ امْرَأٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرْضُهُ ».

وكفى بالمسلم إثماً أن يسلم أخاه لأعداء الله فيجعله في حاجة إليهم ، وعلى هذا ، (فانتشروا) في فقه "الدهماء" إباحة ، وفي فقه " من فوقهم "ندب" وفي فهم النبلاء "إلزام وعزم" وكل يتلقى الأمر بما يليق به. وبما هو رغوب في أن يكون منزله عند ربه سبحانه وبحمده . (وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) (الزمر: 55)

وكذلك صيغة الأمر في " وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ " إن أريد به فضل معين من مكاسب الحياة ، فإباحة أو ندب ، وإن أريد به ما فوق ذلك من علم وعمل صالح مصلح ، فإيجاب وإلزام وعزم عند أهل الفضل.

وصيغة الأمر في قوله تعالى : " اذكروا الله كثيراً " هو إن أريد به التسبيح بـ
الفؤاد واللسان، فندب ، وإن أريد به حضور ذكر الله جلال الألوهية ، وجمال
ربوبية في الفؤاد عند كل حال ، فأيجاب وعزم ، فلا يليقن بمسلم أن يخلو
فؤاده من ذكر الله تعالى استحضر جمال وجمال وإن كان لسانه ساكنا .

ومما كان جمهرة أهل العلم على أن الأمر فيه على "الإباحة" قول الله تعالى :
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ
وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَقُونَ فُضُلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا
عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ
الْعِقَابِ) (المائدة :2)

قوله (فاصطادوا) جاء بعد حظر (عَيَّرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) فالسياق لا
يأنس به القول بوجوب الاصطياد لمن فرغ من الإحرام ، فهذا من التكليف بما
يشق ، وليس من وراء الإلزام منفعة . بل هو من قبيل الرحمة ، حيث أذن
فيما كان محظورا تحقيقا لكمال مسلمة المحرم الحياة كونا وإنسانا، فيفرغ قلبه
لربه تعالى، ولا يشغل بغيره، وقده (وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) يحتمل أن يدخل فيه من كان
في الحرم وإن لم يكن محرما، فكل من بداخل الحرم لا يحل له الاصطياد، فهي
بقعة كلما فيها آمن تدريباً لمن يدخلها على أن يحقق المسالمة للحياة كلها كونها
وإنسانها ، ويدخل فيه من كان محرما ولو كان خارج الحرم .

ولا أعرف أن أحداً من أهل العلم أدخل فيه من كان في الأشهر الحرم، بحي لا
يحل لأحد أن يصطاد في هذه الأشهر لما في هذا من التضيق والحرَج،
فقوله: (وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) يتسع للمكان والحال ، ولا يدخل فيه الزمان. وإن كان
الزمان قد حرم فيه المقاتلة إلا دفعا لعدوان :

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ
وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ
عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ

أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (البقرة: 217)،
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ
وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا) (المائدة: 2)



ومن هذا ما رواه مسلم في كتاب "الجنائز": من صحيحه بسنده عن ابن بُرَيْدَةَ
عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-:
« تَهَيَّئْكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا وَتَهَيَّئْكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ
تَرْتِ فَاْمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ وَتَهَيَّئْكُمْ عَنْ التَّبِيدِ إِلَّا فِي سَقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا ».

جلي أن قوله " فزوروها، وفامسكوا، فاشربوا " على معنى "الإباحة" لا الإيجاب .

وحسن أن تتلبث لتفقه شيء مما كان من هديه صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه وسلم في شأن الأضحية حين نهى عن الادخار: " وَتَهَيَّئْكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ تَرْتِ " ففي رواية لمسلم في الكتاب نفسه "الأضاحي" من
صحيحه بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-
عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثِ تَرْتِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ فَقَالَتْ صَدَقَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ
دَفَّ أَهْلُ أُبَيَّاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضَاحِيِّ رَمَنَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « ادْخَرُوا ثَلَاثَ تَرْتِ ثُمَّ
تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ وَيَحْمِلُونَ مِنْهَا الْوَدَّكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-
« وَمَا ذَاكَ ». قَالُوا تَهَيَّئْ أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثِ تَرْتِ. فَقَالَ «
إِنَّمَا تَهَيَّئْكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ فَكُلُوا وَادْخَرُوا وَتَصَدَّقُوا ».

أرايت إلى قوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم « إِنَّمَا تَهَيَّئْكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ » أتوافد إلى فؤادك فيوض من أنوار رحمته بأمته ؟
هل لنا أن نتحلى بشيء منها؟

ولتقسن ما كان منه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ما نحن عليه

حين نستشعر أدنى استشعار أن شيئاً ما من متاع الحياة قد يقل يوماً ما نحن الفاعلون.

وتبصر كيف أن الصحابة رضي الله عنهم استجابوا فوراً لما نهى عنه دون تنسأول لم ، وكم ، وكيف ...إلى غير ذلك مما يتصايح به الفارون من متابعة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم . لم يكن من حال أحد منهم إذا أمر الرسول صلى بشيء أو نهى عن شيء أن يتساءل : لم ، وإلى متى ، وكيف ؟ بل يهتف صادقاً بلسان حاله ومقاله سمعنا وأطعنا كل هذا يبين لك كم نحن بحاجة إلى أن نعيد بناء أنفسنا وعقولنا وأفئدتنا وسلوكنا على هديه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

وقد يأتي الأمر بعد حظر فلا يفيد إلا " الإيجاب " كما في قول الله تعالى : (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُواهُمْ وَأَخْضَرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ) (التوبة: 5)

قوله تعالى : (فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُواهُمْ وَأَخْضَرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) إنما هو الوجوب ، والمأمور به هنا قتلهم ، وأخذهم وإحصارهم والقعود لهم كل مرصد ، كالحظر رفع ، وعادت الصيغة إلى ما ما كانت عليه قبل الحظر ، والقتل هنا لمن أخرج المسلمين من ديارهم ، واعتدى على ما لهم ، أما من لم يفعل ذلك فإن قاتل يقاتل ن فإن كف كف عنه .

(وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يِقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (190) وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يِقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (191) فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ (192) وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ (193) (البقرة: 190 - 193)

ذلك هذا على أن شرعة الإسلام مسلمة من سالم ، ومقاتلة من قاتل واعتدى ، فإن كف عن عدوانه وسالم كف عنه وسولم ، فشرعة الاسلام في مقاتلة من

كفر وصد عن سبيل الله ، ومن كفر وسالم ولم يصد غيره عن سبيل الله وتركه يختار لنفسه بنفسه ما يراه ، فذلك لا يقتل، بل ولا يقاتل .

الجهاد في الاسلام حفاظاً على حقوق العباد في أن يسمعوا كلمة الحق وأن يتخذوا لأنفسهم بأنفسهم قرارهم غير صادين غيرهم عن أن يكون لهم ما كان لهم من حق .

وقريب من "الإباحة" ما يعرف بالامتنان ، كما تراه في قول الله تعالى:
(وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ
وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُمْتَشَاهَا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ
حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِقُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ * وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَسَاتٌ كُلُوا مِمَّا
رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ (الأنعام: 141 ،
142)

وقوله تعالى : (الذي جعل لكم الأرض مهدياً وسلك لكم فيها سبلاً وأنزل من
السَّمَاءَ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ تَبَاتٍ شَتَّى * كُلُوا وَارْزَعُوا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى) (طه: 53 ، 54)

وقول الله تعالى : (وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْعَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى كُلُوا مِنْ
طُيَّاتٍ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) (البقرة 57)
وقول الله تعالى : (وَقَطَعْنَا لَهُمْ آتَنَّى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ
اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ ائْتِنَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ
عَلِمَ كُلُّ أَنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْعَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى كُلُوا
مِنْ طُيَّاتٍ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) (الأعراف:
160)

ومن بحره ما يعرف بالإكرام نحو: إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (45) ادخلوها
بِسَلَامٍ آمِنِينَ (الحج: 45، 46)

(وَأَزَلَّيْتُمُ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ * هَذَا مَا تُوَعَّدُونَ لِكُلِّ أُوَابٍ حَفِيزٍ * مَنْ
خَشِيَ الرَّحْمَنَ الْعَلِيمَ وَجَاءَ بِقَلْبِهِ مُبِينٍ (33) ادخلوها بِسَلَامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ
* لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) (ق 31 - 35)

= الإنذار والوعيد التهديد.

هذه الثلاثة تكاد تكون متقاربة، وهي عندي على ترتيبها، في الإنذار إنباء وتعليم وتربية فهو إنباء فيه تخويف ، وهذا يكون لمن يتوقع بأمانة من حاله أن يقع منه ما لا يسترضى، فيقدم إليه الإنذار وقاية له من الإقدام على ما لا يليق ، ولذا امر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم بأن ينذر عشيرته الأقربين .

(إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)
(البقرة:119)

(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِآذَنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا * وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا * وَلَا تَطْعَمِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعِ أَهْلَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) (الأجزاب:45 - 48)

وروى البخاري في "الرقاق" من صحيحه بسنده عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - « مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا فَقَالَ رَأَيْتُ الْجَيْشَ بَعِثَنِي ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعَرَبِيَّانِ وَالنَّبَا النَّجَاءَ . فَأَطَاعَتْهُ طَائِفَةٌ فَأَدْلَجُوا عَلَى مَهْلِهِمْ فَنَجَّوْا ، وَكَذَّبَتْهُ طَائِفَةٌ فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَاجْتَنَحَهُمْ » .

أما الوعيد فهو مرحلة أعلى ويكون لمن لم يستجب لما أنذر به، فاقترب ما لا يسترضى ، فيتوعد على ذلك ، لعله يهود ويثوب، فيخلف الله وعيده له بالسوء ويمضي له وعده بالحسن فإذا ما ما استهتر فيما هو فيه من الضلالة كان له التهديد ، وثم علاقة دلالية بين " التهديد " و " الهد " والتهديم " والتهدير " ولذا آثرت أن أجمع بين الثلاثة في القول هنا:

ومن الحلبي فيه إفادو يغة الأمر الإنذار والوعيد والتهديد قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ

وَإِخْوَانَكُمْ وَأَزْوَاجَكُمْ وَعَشِيرَتَكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (التوبة: 23 ، 24)

في قوله تعالى (فتربصوا) من التهديد على أن يكون أولئك أحب إلى المرء من الله ورسوله وجهاد في سبيله.

وهذا يقيم في فؤاد المسلم أن هذه الثلاثة إذا عراض شيء منها محبة العبد لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ومجبة الجهاد في سبيل الله فعلية فريضة عين أن يجعل محبة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ومجبة الجهاد في سبيل الله هي المأمم الأنفس والمحج الأقدس.

وهذه الآية فريضة عين أن يتخذها المرء معياراً يقيس به محبوباته أيها إليه أحب وأيها حبه الأمكن في قلبه ، فإن تكن محبة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وعلى آله وصحبه وسلم وجهاد في سبيل الله تعالى هو الأعلى والأمكن والمستصطفى فذلك هو الصراط المستقيم وإلا...

يقول الزمخشري في تأويل الآية: " وهذه آية شديدة لا ترى أشد منها، كأنها تنعى على الناس ما هم عليه من رخاوة عقد الدين، واضطراب حبل اليقين، فلي نصف أروع الناس وأتقاهم من نفسه، هل يجد عنده من التصلب في ذات الله والثبات على دين الله ما يستحب له دينه على الآباء والأبناء والإخوان والعشائر والمال والمسكن وجميع حظوظ الدنيا ويتجرد منها لأجله؟ أم يزوى الله عنه أحقر شيء منها لمصلحته، فلا يدرى أى طرفيه أطول؟ ويغويه الشيطان عن أجل حظ من حظوظ الدين، فلا يبالي كأنما وقع على أنفه ذباب فطيره؟" (أم).

وإذا ما قيل إن هذا وعيد لمن لم يهاجر، فإن الأمر أعم من ذلك، وأشمل ، وهو أخذ بكل ما كان من أمور الدنيا ومتاعها أحب من الله ورسوله الجهاد في سبيله، لا يقتصر في أمر دون أمر، ولا عصر ومصر وجنس دون عصر ومصر وجنس. ومن قصرها على بيان حال من ترك الهجرة ، وآثر البقاء مع الأهل والمال فكانه عطلها بعد الفتح.

روى الشيخان في صحيحيهما بسنديهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلًّا وَهِيَ الْإِيمَانُ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يَقْدَفَ فِي النَّارِ".
وفي ختم الآية من التهديد الباطن، فقلوه (وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ) يقهم أن من كانت هذه الحياة الدنيا وما فيها ومن فيها أحب إليه من الله ورسوله وجهاد في سبيله إنما هو الفاسق، أنه لا يكون له من الله هداية في حال من أحواله فأقل ما يكون له من عقاب أن يكله إلى نفسه فتهلكه

والزجاج يذهب إلى أن "الأمر" ذا ما جاء بعد نهى عن ضده، فالغالب أن يكون ذلك الأمر للوعيد والتهديد ، يقول في تأويل قول الله تعالى : وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا * قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أُخِّرْتَنِّي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأُحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا * قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْقُورًا * وَاسْتَغْرَزَ مَنْ اسْتِطْعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلَبَ عَلَيْهِمْ بَخِيلُكَ وَرَجْلُكَ وَشَارَكَهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا * إِنَّ عِبَادِي لِنَسْ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا) (الإسراء: 61-65):

"إن قال قائل: فكيف يجوز أن يؤمر إبليس أن يقال له شاركهم في الأموال والأولاد، وأجلب عليهم بخيلك ورجلك، وعدهم بأنهم لا يبعثون؟ فإذا فعل ذلك، فهو مطيع فالجواب في ذلك أن "الأمر" على ضربين: أحدهما: متبع لا غير

والثاني: إذا تقدمه نهى عما يؤمر به، فالمعنى في الأمر "الوعيد" و"التهديد"، لأنك قد تقول: "لا تدخلن هذه الدار"، فإذا حاول أن يدخلها قلت: "ادخلها وأنت رجل"، فلست تأمره بدخولها، ولكنك توعدده وتهدره.

وهذا في اللغة والاستعمال كثير موجود

ومثله في القرآن: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) (فصلت: 40) وقد ثهوا أن يتبعوا أهواءهم، وأن يعملوا بالمعاصي

هذا من الزجاج تبیین لأثر مواقع الأساليب من بعض، فهدي إلى أن تقدم النهي

على الأمر بالصد قرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي لصيغة الأمر، وهذا يهدي إلى ما عبر عنه عبد القاهر من أن التراكيب إنما تثمر عطاياها بحسب الغراض والمعاني التي يساق إليها البيان ، وبحسب استعمال بعض التراكيب مع بعض وموقع بعضها من بعض . فرؤية " الزجاج " هنا أصل لما ذكر عبد القاهر في " دلائل الإعجاز " في هذه الحقيقة .

وقوله تعالى في سورة " فصلت " اعملوا ما شئتم : " قد جاء سباقه مفعلاً بـ الوعيد والتهديد : (لَا يَخْقُونُ عَلَيْنَا) فهذه كلمة يقولها العليم الخبير :

(وَاللَّهُ يَغْلُمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)
(الحجرات : 16)

(يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالُهُمْ * فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ *
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) (الزلزلة : 6 - 8)

والإنباء بـ أنه بكل شيء عليم فيه من التهديد من استعبدته شبهاته وشهواته ما تنخلع به قلوب الفاقهين .

وقوله تعالى : (اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) هو المثل الأمثل في الأمر بالمترع بالتهديد لكل من يوسوس له شيطانه أن يكون منه أثارة من الركون إلى أولئك الذين اتخذوا الإلحاد في آيات الله تعالى أيا كان نوع الإلحاد أو صورته أو مستواه أو غايته .

ولشيخنا في تأويل هذه الآيات ما أنت مفتقر إلى أن تحل برياضه فتطعم منه تفكيراً وتعبيراً مما لا يحسن بي وبك أن أخلص شيئاً منه هنا، فارتحل إليه
ومن هذا الباب قول الله تعالى : (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ تَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا) (الكهف)

قوله (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ) فيه من التهديد ما يحتاج كل ذي عقل من أن يوسوس له شيطانه أن في هذا إعلام بحرية المرء أن يؤمن أو يكفر، فالأمر إليه ، وإشاعة أن هذا من قبيل تحقيق الحرية الشخصية في الإيمان والكفر، وأن الله تعالى قد منحهم حرياتهم في الاعتراف به وعدم الاعتراف كما تسمع صباح مساء من الذين رضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها .

إن هو إلا ضربٌ من "الإلحاد" في آياتِ الله تعالى ، وتضليل مبيزٍ للناس ، ولو أنهم فقهوا قوله تعالى : (فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا) لعلموا أن قوله : (فليكفر) يفيضُ بالوعيد والتهديد لمن اتخذ الكفر بالله تعالى أو بآية من آياته المشهودة أو المقروءة ، أو آمن ببعض وأعرض عن بعض مذهبه.

(أَقْتُوْمُنَّ بِبَغْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُوْنَ بِبَغْضِ مَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّوْنَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُوْنَ) (البقرة: 85)

ومن إفادة صيغة "الأمر" التهديد" قول الله تعالى:
(فَرَحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ تَارُجَهْتُمْ أَشَدَّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُوْنَ * فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (التوبة: 81، 82)

قوله تعالى (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) ظاهرٌ فيه معنى الوعيد والتهديد لأولئك المخلفين عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، وما يكون لعاقل قط أن يفعل ذلك ، يقول أبو جعفر النحاس (ت: 338هـ) في: "معاني القرآن": فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا أمر فيه معنى التهديد،

والزّمخشري يرى أن "معناه: فسيضحكون قليلا، ويبكون كثيرا جزاءً إلا أنه أخرج على لفظ الأمر، للدلالة على أنه حتم واجب لا يكون غيره." وكأني بالزّمخشري يذهب إلى أن هذا الأمر مذهب به إلى الإخبار والإنباء بما يكون لا محالة ، وهو برغم من ذلك مفعمٌ بالتهديد والتهئيس الذي لا يدفع المرء إليه إلا إذا بلغ في المكابرة والمناكدة مبلغًا لا سبيل إلى أن ينفعه عقله أو وعظ الواعظين له.

وحقّ لمن فرح بتخلفه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

أن يكون هذا مآله ، فذلك لا يكون إلا ممن بلغ في الكفران مبلغًا لا أمل في أن يخرج منه .

بسطت لك القول كيلا لا يكون لي ولك أثارة من أن نتخلف عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، وأن نرغب بأنفسنا عن نفسه في أي أمر من أمورنا ، فمن جراء ذلك يكون انكسار الأمة في وجودها ، وقد توعده رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم من رغب عنه أو عن سنته بأنه ليس منه ، وكفى بهذا وعيدًا وترهيبًا.

والتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم في زماننا كثيرة صوره وكثير مقترفوها. كل رغبة عن هدي من هدي له من هذا التخلف نصيب .

(قُلْ يَحْذَرُ الَّذِينَ يُخَالِقُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (النور 63)

ومن هذا قوله تعالى : (قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَاتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُقْلِحُ الظَّالِمُونَ) (الأنعام: 135) يقول الزجاج: " فإن قال قائل فكيف يجوز أن يأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يقيموا على الكفر فيقول لهم: (اعْمَلُوا عَلَى مَكَاتِكُمْ)، فإنما معنى هذا الأمر المبالغة في الوعيد، لأن قوله لهم: (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُقْلِحُ الظَّالِمُونَ).

قد أعلمهم أن من عمل بعملهم قبال النار مصيره، فقال لهم: اقيموا على ما أنتم عليه إن رضيتم العذاب بالنار."

يقول أبو جعفر النحاس (ت: 338هـ): " فان قيل : كيف يجوز أن يؤمروا بالثبات على ما هم عليه وهم كفار فالجواب أن هذا تهديد كما قال جل وعز (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) ودل عليه قوله (فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار) والمعنى على هذا اثبتوا على ما أنتم عليه ان رضيتم بالنار"

فـ"طريقة هذا الأمر طريقة قوله اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ وهي التولية، والتسجيل

على الأمور بأنه لا يأتي منه إلا الشر، فكأنه مأمور به وهو واجب عليه حتم ليس له أن يتفصى عنه ويعمل بخلافه...

وهذا طريق من الإنذار لطيف المسلك، فيه إنصاف في المقال وأدب حسن، مع تضمن شدة الوعيد، والوثوق بأن المنذر محق والمنذر مبطل. " ومن هذا قول الله تعالى: (قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَاتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ) [الزمر: ٣٩] ،

قوله : (اعملوا على مكاتكم) أمر يفيد معنى الوعيد والتهديد ، وهذا بعد أن أعلموا ما يجب أن يعملوا به .

يقول أبو إسحاق الزجاج : " فإن قال قائل فكيف يجوز أن يأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يقيموا على الكفر فيقول لهم: (اعملوا على مكاتكم)، وإنما معنى هذا الأمر المبالغة في الوعيد، لأن قوله لهم: (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ).

قد أعلمهم أن من عمل بعملهم فإلى النار مصيره، فقال لهم: اقيموا على ما أنتم عليه إن رضيتم العذاب بالنار " (أهـ)

ويقول الزمخشري في تأويل الآية : " وطريقة هذا الأمر طريقة قوله اعملوا ما شئتم وهي التخليّة، والتسجيل على الأمور بأنه لا يأتي منه إلا الشر، فكأنه مأمور به وهو واجب عليه حتم ليس له أن يتفصى عنه ويعمل بخلافه. فإن قلت: ما موضع مَنْ؟ قلت الرفع إذا كان بمعنى «أى» وعلق عنه فعل العلم. أو النصب إذا كان بمعنى «الذي» وعاقبة الدار العاقبة الحسنى التي خلق الله تعالى هذه الدار لها. وهذا طريق من الإنذار لطيف المسلك، فيه إنصاف في المقال وأدب حسن، مع تضمن شدة الوعيد، والوثوق بأن المنذر محق والمنذر مبطل. " (أهـ)

ومما لك أن تذهب فيه إلى أن صيغة الأمر مفيدة التهديد على وجه ما رواه البخاري في كتاب "الحياة" من صحيحه بسنده عن أبي مسعود رضي الله عنه ، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " إن مما أذرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت "

قوله (فاصنع ما شئت) صيغة أمر تحتل وجوهاً عرض لها أهل العلم ، ولك أو عليك أن تفيء إلي جمهرة منها . ان تفيء مثلاً إلى كتاب أعلام الحديث : شرح صحيح البخاري تأليف أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت 388 هـ) . أو كتاب أمالي المرتضى : غرر الفوائد ودرر القلائد ، أو كتاب فتح الباري لابن حجر ونحو ذلك

ومما أشار إليها هلال العلماء قولهم (فاصنع ما شئت) قد يفهم منه معنى الوعيد و التهديد لمن لم يستحي ، فكأن ترك الحياء من المنكر جدير بأن يبالغ في التهديد به ، كيما لا يقارف المرء شيئاً منه .

وقوله صلى الله عليه وسلم إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى يشير إلى أن هذا مأثور عن الأنبياء المتقدمين وأن الناس تداولوه بينهم وتوارثوه عنهم قرناً بعد قرن وهذا يدل على أن النبوة المتقدمة جاءت بهذا الكلام وأنه اشتهر بين الناس حتى وصل إلى أول هذه الأمة .

ومن هذا على وجه ماراوه البخاري في صحيحه بسنده عن سلمة، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»

قوله صلى الله عليه وسلم (فَلْيَتَّبِعُوا) صيغة أمر تحتل وجوهاً من التهديد على ركوب خطر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وسلم أيا كان المكذوب به ، عليه ولو دعوة إلى عبادة لم يامر بها أو بكيفيتها أو تقييدها بوقت، وأيا كان الباعث عليه ، فليست السنة بحاجة إلى كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وسلم فيها، و التضليل الذي يركبه بعض القصاصين من أنهم يكذبون له لا عليه ليغروا العباد بهديه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وسلم أقل ما فيه اتهام هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وسلم أن فيه نقصاً وأنه بهذه مفتقر إلى هذه الأكاذيب ليقبل الناس عليه ، وكأنه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وسلم قد عجز عن أن يأتي من البيان ما يكون أهلاً لأن يجعل من أراد

لنفسه الخير أن يقبل عليه ويسلم وجهه إلى الله تعالى ، ولذا شدد في الوعيد و

التهديد، فمآل الكذب عليه جد عظيم ناهيك ما فيه من إضلال الأمة إلى اقتراف أفعال وأقوال وأحوال لا يرضاها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وهذا ما تراه قائماً في صنيع كل مبتدع، كل مبتدع في الدين هو كاذب على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وهو متهم له صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم بواحد من أمرين : إما أنه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لم يعلم بهذا الخير المزعوم من المبتدع ، فلم يرشد إليه، فجاء المبتدع فعلم، وأتخذ، فجعل ذلك المبتدع نفسه فوق رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم علماً بما هو خيرٌ للأمة،

والآخر أنه يذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم علم ولم يبلغ ، فهو مقصر في التبليغ، فالمبتدع مكمل ما قصر فيه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وكأنه يتهم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم بالخيانة، وأنه عصى الله سبحانه وبحمده في ما أمره به : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) (المائدة: 67)

وثم أفعال وأحوال عدة جاء التهديد فيها بهذا، ولو أنك جمعت هذه الأعمال وأحوال التي جاء التهديد عليه بقوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم : « قَلِيلَتَبَوُّا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » من كتب أحديث النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لرأيت أمراً مفزعاً، ولرأيت أنها أعمال وأحوال يمتد فسادها وضررها في الأمة في كل عصر ومصر، ولذا جاء التهديد عليها بالغا.

= التعجيز:

يراد بالتعجيز إقامة المأمور في مقام العجز عن فعل ما يطلب منه تبيناً له عظيم ضعفه ، وإلجاءه إلى أن ينظر بموضوعية فيما هو مدعيه ، أو متوقف في التسليم له. وهذا لا يكون إلا حين يبلغ المأمور في المناكدة مبلغاً يستوجب دمه ، والإجهاز عليه في الأمر المناكد فيه، لعله يهود إلى رشده، ولعل غيره،

ممنهو دونه ينظر فيعتبر ، وهو وإن كان مترعًا بالجلال والقهر فإن فيه لمن أحسن البصر فيض من الجمال التربوي..

والأمر تعجيزًا جاء في الذكر الحكيم في مواضع عدة، ورأسها موضع التحدي بـ الذكر الحكيم:.

يقول الله سبحانه وبِحفده: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (البقرة: 23) وَالتَّعْجِيزُ تَحْوٌ: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (23) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (24) (البقرة)

ومن هذا قوله تعالى (مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ) (الحج: 15) الأمر في قوله (فليمدد) فيه من التعجيز ما لا يخفى .

والزمخشري يذهب إلى أن " والمعنى. إن الله ناصر رسوله في الدنيا والآخرة، فمن كان يظن من حاسديه وأعادييه أن الله يفعل خلاف ذلك ويطمع فيه، ويغيظه أنه يظفر بمطلوبه، فليستقص وسعه وليستفرغ مجهوده في إزالة ما يغيظه، بأن يفعل ما يفعل من بلغ منه الغيظ كل مبلغ حتى مدّ حبلا إلى سماء بيته فاختنق، فلينظر وليصور في نفسه أنه إن فعل ذلك هل يذهب نصر الله الذي يغيظه؟

وسمى الاختناق قطعاً لأن المختنق يقطع نفسه بحبس مجاريه. ومنه قيل للبهز: القطع .

وسمى فعله كيدا لأنه وضعه موضع الكيد، حيث لم يقدر على غيره. أو على سبيل الاستهزاء لأنه لم يكد به محسوده إنما كاد به نفسه. والمراد: ليس في يده إلا ما ليس بمذهب لما يغيظه" (أهـ).

والقول بالتعجيز هو ما يصرح به الطاهر في تأويله الآية " فَيُعْلَمُ أَنَّ تَغْلِيْقَ الْجَوَابِ عَلَى حُصُولِ شَرْطٍ لَا يَقَعُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْقُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْقُذُوا [الرَّحْمَنُ: 33] .

= والتسخيرُ

يراد بالتسخير جعل ما يقع عليه الفعل خاضعا لإرادة المسخر أو من سخر له ومن ثم يكون فيالتسخير استجابة ، فهو قائمٌ على "سياقة إلى الغرض المختصّ قهرا" كما يقول الراغب وفي قوله " قهرا" معنى فارقا بين التسخير وغيره من الأفعال القائمة على الترويض ونحوه.

فالتخسير نقل الشيء من حال إلى حال آخر مفعم بالخضوع .

والفعل " سخر" قد توارد في القرآن الكريم ورودًا يحمل معنى اسم القاهر ويحمل معنى الامتنان على من تسخر له الأشياء، فهو ضربٌ من التذليل (هوَ الذي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ تَلَوَاتًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) (الملك:15)

(ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذَلَا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (النحل: 69) ولعل قوله تعالى : (اللهُ الذي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِيَتَجَرَّيَ الْفُلُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلْيَتَنَزَّلُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (الجاثية: 12 ، 13)

تأمل عظيم المنة في قوله تعالى (لَكُمْ) (مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) (جَمِيعًا) (مِنْهُ) اي جعل كل ما في السموات وما في الأرض مؤهلا جميعه لأن يكون في طوع إرادة المخاطبين الذين قد امتلكوا ما يجعلهم أهلا لهذه المنّة، ويتمثل هذا المؤهل في شيء كلي واحد : أن تسخر كلك ظاهرا وباطنا لمراد الله الشرعي إيماننا واحتسابا وقنوتا وتزلفا، وتحببا.

وأهل العلم يفرقون بين "التسخير" و"الإهانة" في التسخير يتحقق ما يؤمر به ، وفي الإهانة لا يكون ، منأن الغرض الرئيس من الإهانة ليس وقوع ما أمر به، بل إبراز عدم المبالاة به، وعدم الاعتداد به كما في قوله تعالى(وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرِفَاقًا إِنَّا لَمُبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا (49) قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا (50) أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا

(51)(الأسراء)

وبذلك يكون في "التسخير" معنى طلب الفعل إلا أن وقوع الفعل ليس هو مناط القصد ، وإنما مناط القصد هو إبراز خضوع المأمور وذلته . وعجزه عن أن لا يكون منه ما أمر به ، فهو مسلوب الإرادة ، خاضع لما يؤمر به .

الأهم هنا إفادة صيغة "الأمر" معنى "التسخير" من هذا قول الله تعالى:
(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (63) ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ قُلُوبًا قُلُوبًا فَضَلَّ اللَّهُ عَنكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ (64) وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ (65) فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلَقَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ (66) (البقرة)

وقوله تعالى (وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ (163) وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةُ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (164) فَلَمَّا تَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ (165) فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ (166)(الأعراف)

وجعل بعض أهل العلم من ذلك قول الله تعالى (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ (116) بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (117)(البقرة)

(مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (35) وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ (36)(مريم)

ومنهم من يجعله آية سورة "البقرة" وآية سورة "مريم" {كن} فيكون "من قبيل التكوين" لا من قبيل "التسخير" لأن معنى الذلة غير حاضر أو ليس هو مناط القصد. بل كمتط القصد تصوير وتقرير خضوع العالمين لله سبحانه وبحمده .

)

ومن المعاني التي تفيدها صيغة الأمر في سياقها معنى: التسوية:
يُفرق بين "الإباحة" و"التسوية" والفرق بين التسوية والإباحة أن الإباحة
يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل، فيخاطب بالإذن ونفى
الحرَج، كما في قوله تعالى: (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) والتسوية يخاطب بها من
هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلها من الفعل ومقابله
أرجح من الآخر وأنفع، فيرفع ذلك، ويسوى بينهما، كما يقول اليعقوبي في
مواهب الفتح

فالتسوية يراد بها إفادة أن ما أمر به يتساوى مع ضده ، فأيا كان ، فالأمران
سواء، وهذا قد يحمل معنى التئيس، والتحقيق وقد يحمل معنى التكريم وإع
لاء القدر - وأن أيا كان ما أمر به أو غيره ، فإن الأمور على قدره عند الأمر،
فهو بمحل عليّ كريم لا يؤثر فيه ما يكون من المخاطب، فإنه يقوله : كن كما
شئت ، فأنت عندي أنت أنت. وهذا ما تراه في قول كثير "ل- عزة":
أسيئي بنا أو أحسنى لا مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِن تَقَلَّتْ
فقوله (أسيئي) (أحسنى) يصور لها أنها هي أيّا كان منك، فما أنت عندي
بما يكون منك إساءة أو إحسانا، كلا إنما أنت عندي لأنك أنت. فكوني معي
كيف شئت- الأهم عندي كيف أكون أنا معك.
وأي امرأة عقول تسم من صاحبها (زوجها) زوجها صدوقا غير خديغها إنما
يتفجر من فؤادها فيض من المودة والمحبة يعمر الحياة كونها وإنسانها،
فشأن المرأة غذا أحبت حبا صفا كان منها ما لا يتعمل الحياة إلا به. وعلى الرجا
لأن يستزرعوا ذلك الحب الصفي في أفئدتهم فإنها أرض نقية إن هطل عليها
غيث الرجولة أزهرت وأثمرت خيرا عميما مقيما .

وفي قول كثير كما ترى تصاعد في " فناء " الذات ، بين الأوبة.
وبعض العارفين بالطريق إلى الله تعالى بلغ من قنوته ومحبته لله تعالى أن
يتساوى عنده ما يكون من الله تعالى له ابتلاء بمنح أو منع المهم أن يكون

ذلك منه جلّ جلاله .

والمهم أن يكون باب القبول مشرعاً. فيتساوى عنده من أساء إليه من العباد ومن أحسن ، ومن أخذ منه، ومن أعطى، فإنه عباد محبوبه عزّوعلا، كما أنه لا يرى قيمة لعلاقته بهم إلا بمقدار ما يحقق له بذلك قرباً من ربّه سبحانه وبحمده .

لعلك تقول إن هذا إلا وهمّ أيكون في الناس أحد كذلك. نقول لك نعم قد لا يكون في الناس "الذين حليتهم النّوس" أما "عباد الرحمن" فإنهم لا يخلون من أولئك لكنهم متحققون بمحسوب الله تعالى المتمثل في ما رواه مسلم في كتاب "الزهد والرقائق والأدب" من صحيحه بسنده عن سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ، الْغَنِيَّ، الْخَفِيَّ» فهذه الثلاث حُلَى مجتمعة يتحققون بها ليتحقق لها محبوبية الله تعالى لهم.

يقول الربيع بن سليمان المرادي، يقول: سمعت الشافعي، يقول: ما ناظرت أحداً قط على الغلبة؛ وبوّئي أن جميع الخلق تعلموا هذا الكتاب - يعني كتبه - ولا يُنسب إليّ شيء منه " (آداب الشافعي ومناقبه، لأبي لابن أبي حاتم الرازي ، وكتاب مناقب الشافعي للبيهقي) وإني لأنصح نفسي وأنصحك بمخادنة هذين الكتابين لتعلم كيف كان أجدادك ، فلعلك تـكون باراً فتلزم.

وقد الأمر مفيداً للتسوية إبلاغاً في الإهانة كما في قول الله سبحانه وبحمده :

(قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ (60)

أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ (15) اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ

عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تَجْزُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (16)(الطـور)

وقد جاء قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ) تصريحاً بما الإادة قوله (فَاصْبِرُوا أَوْ لَا

تَصْبِرُوا) تقريراً لهذا المعنى في كل قلب سواء كان مقتدرًا على تلقي لطيف

المعاني أو لا يقدر إلا علما كان ربحاً، لما لتقرير هذا المعنى في الأئدة مناهمية بـ

الغة، في تفقيه العباد فريضة العمل على اتقاء هذا المصير الذي تصوره هذه الآ

يات ، فلست بواجد من في قلبه ذرة من عقل يرضى أن يكون له ذلك المصير .

وفي قوله تعالى (إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) بيان لما به يناهى بالمرء إلى ذلك المصير الرهيب الرغيب (اصلوها)
ومن هذا قوله تعالى (قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ) (53) وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارَهُونَ (54) (الت-وبة)

= والنهي عن ضد ما أمر به .

ومما يكون من صيغة الأمر "عنى النهي عن ضد ما صرح بالأمر به،
أهل العلم على أن القول بأن الأمر قد يفيد النهي عن ضد ما أمر به لا يعني أن الأمر بالشيء هو النهي عن ضده من حيث اللفظ، فلفظ الأمر غير لفظ النهي بل هو من حيث المعنى، لما بينهما من تلازم، فهما متضادان، ومنطق العقل أن من أمر بشيء فهو منهي عن ضده المتعين. كي لا يخلو الحال من أحد المتضادين على التعيين، فذلك لا يكون. فمن أمر بالإيمان بالله تعالى فهو المنهي عن الكفر بالله، ومن أمر بالسكون فهو لا محالة منهي عن الحركة، وحينئذ يكون مطلوبان لا مطلوب واحد، أحدهما سيق له القول سواقاً أصلياً وهو مناط القصد الرئيس، والآخر مقصودٌ إليه أيضاً ولكنه بالقصد التبعية. أي أن أحدهما يكون مدلولاً عليه بطريق دلالة "العبارة" والآخر مدلولاً عليه بطريق دلالة "الإشارة" فالتباين في مستويات القصد، لا أن أحدهما مقصودٌ والآخر غير مقصود، ولذا كان من سنن بيان الوحي أن يصرح بهما معاً ليلفتك إلى أنهما على درجة سواء، فلو دل على أحدهما تصريحاً، وعلى الآخر لزوماً لظن أنهما ليسا سواء في القصد، فإذا أريد الإفادة أنهما سواء صرح بهما معاً.

يقول الله تعالى: (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ) (البقرة:152)
قوله (اشكروا لي) أمرٌ يلزمه النهي عن ضده، وهو الكفر، وصرح بهما معاً تقريراً لهما في الفؤاد على درجة سواء وليكن تحقق كل على درجة سواء، فلا

يكون في الشكر إثارة من كفر.

وفي جعله مثوبة ذكر العبد له تعالى ذكره لعبده الذاكر ما يقيم في فؤادك عظيم أثر الذكر فيك، وفي مسيرك ومصيرك ، رأيت من كان بمحل يذكره ربه بـ الرحمة والستروالمحبة ؟ ألا يكون إلا أنيساً محباً للحياة كوثاً وإنسان يعمرها بما يحب الله سبحانه ويحفظه . والذكر المأمور به في "اذكروني" ليس بمقصود على ذكر اللسان من تسبيح ونحوه ، ولذا جعل مقابله (لا تكفرون) ولم يجعل مقابل "الذكر" النسيان والغفلة ، فذلك على أن أصل "الذكر" هو حضور جلال الألوهية وجمال الربوبية في جميع الأحوال والأقوال والأفعال في الظاهر والباطن ، فلا يكون منه شيء إلا وهذا الجلال والجمال حاضر في فؤاده مستحضراً مراقبة الله تعالى (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) (غافر: 19)

وزمن أهلاً لعلم من جعل من هذا الباب قوله تعالى: (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً) (التوبة: 82) وقوله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} (مريم: 28) (وقوله تعالى: {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا} (مريم: 75) وقوله تعالى: (وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) (العنكبوت: 12)

وإذا كان المأمور به وجوباً له أضداد كثيره فإنه يستلزم النهي عن جميع تلك الأضداد ضرورة أنه لن يكون مطيعاً لما صرح له بالأمر به إلا إذا ترك كل فعل يناقض القيام من جلوس ونوم وركوع وسجود واتكاء ... الخ.

وليس يخفى كما أشرت قبل أن بعض هذه المعاني يدخل في بعض كمثله دخول الانعام والامتنان والإكرام ، وكذلك تقارب التسخير والإهانة والاحتقار، فإنها متشاربة، وكذلك تتقارب الإباحة ، والإذن ، ويتقارب التهديد و الإنذار و التحذير

وقد عمد بعض أهل العلم إلى بيان الفروق بين بعض المعاني والمتشابهة ، وغلب على صنيعهم أنهم يكتفون بذكر المعنى ومثاله، فهم يضعون يدك على موطن المزية لتستخرجها بنفسك لنفسك ، وكأنهم يرون أن استخراجها بمعونة النظر في السياق

والقرائن من القرب بمكان وهو نهج تربوي نفع رفيع، فلا تجزع

وجه إفادة صيغة الأمر غير معنى طلب فعل غير كفر على سبيل الاستعلاء .
أركان البيان ثلاثة :

معنى ، وصورته ، ودلالة الصورة على ذلك المعنى.

كل ذلك لا يعمل إلا في سياق قريب أو مديد وتكتنفه قرائن مقالية تسبقه أو تلحقه، متصلة أو منفصلة، وقرائن حالية تحيط به لحظة الإبانة إفهامًا و لحظة الإبانة فهماً .

فالسباق والقرائن هما معًا القوة المحركة للنظم النافثة فيه الحياة ، فالنظم جريدًا من السياق والقرائن هو نظم موات ، لا يحقق لنفسه صفة "البيان" فضلًا "عن" صفة "الكلام" ومن تلقى نظمًا أجردًا من سياقه وقرائنه المقالية و الحالية ، فإنما يأكل ميتة .

كل ذلك ما به يتأتى للبيان أن يكون كلامًا أي أن يكون بيانًا فعيلاً قادرًا إلى إيصال المعنى المكنون في فؤاد صاحبه إلى فؤاد متلقيه إيصالًا قويًا مكينًا فاعلاً في فؤاد من يتلقاه ، محققًا فيه اتخاذ موقف مما تلقاه . فما كل ما كان من قول البشر بيانًا هو كلام ، فقد يكون القول بيانًا غير كلام ، وكل كلام بيان ، وليس كل بيان كلامًا .

الكلام بيان فاعل في متلقيه ، فهو من "الكلم" أي الجرح . فالقول عام يتناول ما يلفظه اللسان حاملاً معنى ، والبيان أعلى منه وهو ما تحقق ما يلزمه ظهور المعنى من القول ، والكلام أعلى من البيان ، لأنه ما تحقق به التأثير في المستمع .

وكل ما في بيان الوحي قرآناً وسنة هو كلام ، وليس الأمر كذلك في بيان البشر ، فبعضه بيان وبعضه كلام.

وإذا ما كان المعنى ثلاثة أنواع :

الأول المعنى المقصود ، وهو ما يكون مكنوتًا في فؤاد صانعه

والثاني : المعنى المدلول ، وهو المعنى المحمول في الصورة وسياقها .

والثالث : المعنى المفهوم ، وهو ما يرد إلى فؤاد المتلقي

إذا ما كان ذلك ، فإن الأول (المقصود) لا سبيل إلى القطع بأن المتلقي قد أحاط به ، واستتولى عليه ، كما أنه لا سبيل إلى الصورة أن تحمله جيئًا إذا ما

كان البيان بشرياً، فليس هنالك من البشر غير الأنبياء من هو المقتدر على أن يكون منطوقه محيطاً بكل ما يعتلج في صدره، فإن فيه ما لا تطيقه العبارة ، لا سيما أولئك المتعبدون بحسين التفكير وقبحيله ، فالمعنى الدلول في بيان البشر يغلب عليه أن يكون من دون المعنى المقصود أما في بيان الوحي قرآناً وسنة فالمعنيان : " المقصود والمدلول " متطابقان.

أما المعنى المفهوم ، فلا سبيل لأحد أن يقطع بأن ما فهم من البيان سواء كان بيان وحي أو بيان إبداع بشري مطابق للمعنى المقصود ، بل ولا المعنى المدلول.

وهذا المعنى المفهوم، يتنوع بتنوع المتلقين وقدراتهم ومهاراتهم في التلقي ، وأدواتهم .

ودلالة " الصورة " على المعنى المقصود في بيان الوحي إنما هي دلالة متسمة بأمريين رئيسين : الصدق والأمانة.

وهذان الأمران يحققان للصورة الأركان الرئيسة لبلاغة البيان: حسن الدلالة، وتامامها ، وإحكامها (تبرجها) ، فليس فيها قط ما يحمل على الدلالة على معنى مرجوح ، فضلاً عن أن يكون مجروحاً مطروحاً، فكل ما دلت عليه الصورة في بيان الوحي هو معنى مقصود ، لأنه لو لم يكن مقصوداً لأقيم في البيان وسياقه ما يحتاج عن ذلك المعنى المرجوح والمجروح المطروح ، وذلك حماية للسامع من أن يؤتى من قبل البيان نفسه.

كل ما دل عليه بيان الوحي، وتلقي وفقاً لأصول التلقي وضوابطه هو معنى مقصود .

وهذا بخلافه في بيان البشر ، فإن الصورة قد لا تكون متسمة بحسن الدلالة وتامامها وإحكامها ، فقد يؤتى المتلقي من قبل المتكلم.

دلالة الصورة على المعنى المتسمة بالحسن والتام والإحكام مستويات ، والبلاغيون قد عنوا بمدرسة مستوى الجلاء والخفاء في قضايا علم البيان ومسائله ، ولذا كان تعريفهم له مبرزاً هذا :

" علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه " وهم إذ يكتفي جمهرتهم بالنص على الوضوح يشيرون إلى أنه ما من واضح إ

لا " ومن دونه ومن فوقه ، فمستويات الخفاء مضمنة . ولا سيما أن باب
"الكناية" في علم البيان عندهم قائم على مستويات الخفاء، ومصطلح "الكناية
يحمل معنى الخفاء ومن ثم تنوعت الكناية عندهم إلكناية تلويحية، وكناية
إيمائية، وكناية رمزية. (1)

ومستويات الدلالة غير منحصرة في الجلاء والخفاء، بل منها ما يتعلق بالقرب و
البعد ومنها ما يتعلق بالإحكام ، والاحتمال....

والبلاغيون لم يتكلموا في "علم البيان" إلا على مستوى الوضوح والخفاء" مع
ملاحظة أنهم لا يريدون بالوضوح السفور، بل يريدون به حسن الدلالة، فالدلالة
قد تكون حسنة وهي غير سافرة، بل إن سفور المعنى في شرعة أهل البيان
قبحٌ ، وعبد القاهر أكد كثيراً القول في علو شأن الدلالة المستورة المعبد إليها
الطريق ، وهو ما ذم من خفاء الدلالة إلا ما حاجز المتلقي عن أن يبلغ المعنى
إذا ما كان مليكاً لمهارات التلقي وداواته ، وذا خبرة في هذا ، إنه لا يستحسن
فطير المعاني ، بل يدعو إلى التعامل والصنعة والاختيار في صناعة المعاني أي
في مرحلة التصور والتفكير، فإذا ما تحقق ذلك كانت مرحلة سهولة المخرج أي
خروج هذه المعاني التي وقى لها حقها من الصنعة والإتقان من رحم المتكلم
خروجاً سهلاً ، فتجري على اللسان وفي أذن السامع ، بحيث لا يسبقها في
الولوج إلى سمع المتلقي وفؤاده الصورة. (2) قلت : إن البلاغيين قد عُنوا بهذا

(1) من البلاغيين من نص على "الخفاء" على ما تراه عند السككي في تعريفه علماً بالبيان بقوله: "وأما علم
البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان
ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه" (مفتاح العلوم. تأليف أبي
يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت: 626هـ) نشر مصطفى الحلبي - القاهرة
عام: 1356هـ. ص: 77، و156)

وشرف الدين الطيبي (ت: 743هـ) ذهب إلى الاكتفاء بالتصريح بمستوى "الخفاء" في تعريفه "علم
البيان" قائلاً: "هو معرفة إيراد المعنى الواحد في الطرق المختلفة بالدلالة بالخفاء على مفهومها تفادياً
عن الخطأ في التطبيق لتمام المراد" ثم يبين عن وجه اصطفاء تصريحه بالخفاء قائلاً: "وإنما أعرضنا
عن ذكر الوضوح؛ لأن الغرض من ذلك الإيراد المبالغة، وهي إنما تحصل من خفاء الدلالة ، وكلما
ازدادت خفاءً ازدادت مبالغة" (التبيان في علم المعاني والبدیع والبيان . تأليف شرف الدين حسين
بن محمد الطيبي. (ت: 743هـ) تحقيق هادي عطية مطر الهلالي . نشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة
العربية بيروت الطبعو الأولى عام 1407هـ. ص: 179هـ)

(2) في قضية الغموض والسفور والطبع والصنعة من الإحسان إلى نفسك أن تعتكف متبصراً في
كتاب "أسرار البلاغة" لعبد القاهر ص:
وكتابه "دلائل الإعجاز. ص:

المستوى مستويات الدلالة: مستويا للوضوح والخفاء ، وهم في مدارستهم لقضايا "علم المعاني" التفتوا ايضا في بعض المواضع إلى وجه دلالة الصورة على المعنى، برغم أن ذلك من مباحث "علم البيان" ، يقول "السكاكي" في مفتتح القول في باب "الإنشاء" : "القانون الثاني من علم المعاني وهو قانون الطلب. قد سبق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد فلا تتكلم هناك وإنما تتكلم في مقدمة يسند عليها المقام من بيان ما لابد للطلب ومن تنوعه والتنبيه على أبوابه في الكلام وكيفية توليدها لما سوى أصلها" (3)

قول السكاكي : "وكيفية توليدها لما سوى أصلها" بيان أن هذه المعاني إنماتولد من المعنى الأصلي" الوضعي: والتولد يفهم أنه غير منفصل عنه، وأنه بينهما ملابسة ، ومن ثم لا يكون من قبيل الاسقاط

والمتلقي ليس حرًا في أن يتوهم معاني لا تتولد من المعنى الأصلي في سياق إلبانة ، وفي التولد إشارة إلأن هنالك في النظم وسياقه وقرائنه ما يجعل هذه المعاني من مقتضيات الخطاب .

وفي بيان كيفيات هذا التولد وتوصيفه أهو من قبيل المجاز بمفهومه عند البلاغيين أم من قبيل الكناية أمن من قبيل آخر؟

ليس خفى أن هذه المعاني هي من قبيل "معنى المعنى" أو من قبيل "المفهوم" وماهي من قبيل المعاني العندية التي يمكن أن نسميها "الخاطريات" بدلا من "مستتبعات التراكيب" لأ، فإنني أذهب إلى الفرق بين "مستتبعات التراكيب" و"الخاطريات" :

الخاطريات هي معان عندية أي تخطر على فؤاد بعض السامعين عند ورد بيان على سمعه في حال ما ، وقد لا ترد عليه هو هو في حال آخر، فهنالك عوامل من غيرالنظم وسياقه وقرائنه المقالية والمقامية هي التي تستحضر معاني عند سمع قول كما على نحو ماعهد على ثلة من المتزهدين ، والعاشقين حين يسمعون شاعرا يشدو ببيت ، فيبكي ، لورد خاطر على فؤاده ليس هنالك علاقة بينه وبين ما أنشد ، وهذا أسميه "المعاني العندية" أو "الخاطريات" أما "مستتبعات التراكيب" فهي كما يقول عبد الحكيم في حاشيته على

(3) مفتاح العلوم: ص 145 .

المطول": تفهم من خصوصيات ومزايا تراعى فى التراكييب بعد اعتبار معانيها الاصلية " ولا توصف بحقية ولا مجاز، ولا كناية لأنها لا تأخذ من حاق المنطوق ، ولا من معنى حاقه بل من معنى المعنى ، وتأخذ من النفرس في كل عنصر من عناصر التركيب مادة، وتشكيلا، وجرسا، موقعه، وعلائقة العناصر ببعضها ، وسياقه وملابساته وقرائنه كل ذلك ذو حركة فاعلة في استشفاف تلك المعاني وإستنباطها من التركيب كله.

والأعلى أن ما هو من قبيل مستتبعات التراكييب لا يدخل في التقسيم الثلاثي للدلالة : المطابقة والتضمنية ، واللزومية ، لأنها ليست من قبيل الدلالة بهذا المفهوم بل هي من قبيل "الإفادة" التي لا تنقسم إلى حقيقة ومجاز ، فلدينا سبيلان : سبيل "الدلالة" وسبيل "الإفادة" : في "الدلالة" تدرج الحقيقة و المجاز والكناية، وما زاد على ذلك فهو من قبيل "الإفادة"

ولهذا لا أجري على أن هذه المعاني المفادة من صيغة "الأمر" من قبيل "المجاز" ولا من قبيل " الكناية" بل هي من قبيل "مستتبعات التراكييب" التي تتجاوز المجاز تضمنا ولزوما ، وتتجاوز الكناية، فهي من باب معنى المعنى التركيبي. وقد هدانا شيخنا في كتابه " دلالات التراكييب" إلى ذلك ، ف المثوبة إليه أكرم .

انتهت قولى في الفصل الأول

ويأتيك إن شاء الله تعالى القول في الفصل الثاني:

تثوير القول في أسلوب "النـهي"

الفصل الثاني
تنوير القول البلاغي
في أسلوب النهي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منزل "النهي" من "الأمر":

اسلوب "النهي" هو المقابل في حقيقة معناه اسلوب "الأمر" في معناه¹ فهما اسلوبان متقابلان .

وقد جاء عن سيبويه ما يهدي إلى أن منزل صيغة "النهي" من صيغة "الأمر" منزل "النفي" من "الإيجاب" ، فقولك " لا تَضْرِبْ " نفي لقوله: " اضرب " (١)

ومن ثَمَّ كان النَّهْيُ عند النَّحاة في قوَّة النفي : في كل منهما نفي :

الأول إخبار بنفي شيء في الماضي

والآخر طلب انتقاء شيء في الحال والقابل .

وكثيراً ما يردا في بيان الوحي متقارنين ، بل كثيراً ما يعطف أحدهما على الآخر:

قد يقدم الأمر بالشئ ويعطف عليه نقيضه ، وقد يكون النهي مقدماً والأمر بضد المنهي عنه معطوفاً عليه وفق اقتضاء السياق والمغزى ، وذلك مشغلة العقل البلاغي فلا تغفل عن الوفاء بحقه من هذا .

١ (الكتاب لسيبويه . تحقيق عبد السلام عارون - نشر الحانجي . ج: 1/136 ، وانظر الأشياء والنظائر في النحو للسيوطي . مراجعة فايز ترجيني . نشر دار الكتاب العربي . بيروت . ج: 1/304)

والأمرُ والنَّهيُّ معا قوام المعنى التكاليفي عقيدة وشريعة ومكارم أخلاق. فمن أحسن فقههما في سياقهما ، فقد تهيأ إلى أن يُحسن فقه شطر المعنى القرآني ، وكفاك بهذا فضلاً.. والقول العلمي في أسلوب "النهي" شبيه منهجاً بالقول في أسلوب "الأمر"

حقيقة معني النهي عند العلماء :

إذا ما كانت خلاصة القول في حقيقة معنى "الأمر" أنه "طلبُ إيجادِ فعلٍ غير كَفٍّ: فإن الأمر كمثلُه في "النهي" :

خلاصة حقيقة معناه عند جمهور أهل العلم : "طلبُ كَفٍّ عن إيجادِ فعلٍ"

وعبارة البلاغيين عن بيان حقيقة "الأمر" مختلفة ، فمنهم من جعله طلب الكَفِّ عن الفعل ، ومنهم من جعله طلب ترك الفعل :

السكاكي في "المفتاح" جعله "طلب" الترك

والخطيب القزويني في "التلخيص" و"الإيضاح" وإن لم يعرف "النهي" إلا أنه جمع بين "طلب الكف، وطلب الترك مقدماً طلب الكف قائلاً" وقد يستعمل في غير طلب الكف أو "الترك"

والخطيبي الخُلخالي في "مفتاح تلخيص المفتاح" جمع بين: طلب الكف وطلب التُّرك ، مشيرًا إلى اختلاف المذهبين: "ولفظ النهي حقيقة في القول الدال على طلب ترك الفعل ، وهو موضوع لطلب الكف عن الفعل على سبيل الاستعلاء أو طلب تركه على سبيل الاستعلاء على خلاف المذهبين" (1)

والسَّعد في "المطول" من بعد أن فرغ من القول في المعاني التي تستعمل فيها صيغة "الأمر" وأردفه بما عرض له "السكاكي" من اقتضاء "الأمر" الإيقاع على "الفور" و"التكرار" وهو ما أرجئ القول فيه ، عمد إلى القول في "النهي" قائلًا:

"ومنها أي من أنواع الطلبِ "النهي" وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء" (أهـ)
وهنا أمورًا لا تخفى عليك :

= منها أن قوله "طلب" دون قول "القول المقتضي كذا" مخرجه مذهب العقدي ، وما كان عند غيره من الإعراب بالقول في بيان حقيقة الأمر" على ما بينته قبل في مبحث "الأمر" .

1 (مفتاح تلخيص المفتاح . تأليف شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبي الخُلخالي ت 745هـ تحقيق هاشم محمد هاشم نشر المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة م. سنة : 2006 م ص 363

= ومنها أنّ أهل العلم منهم من يرى أنّ الكفّ حقيقة :
حبس النفس عن الفعل ، أيّ أنّ ليس بفعل بل امتناع عن
فعل. والامتناع لا يسمى فعلاً

ويقول "السّعد" : " وقد يستعمل في غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض أو طلب الترك كما
هو مذهب البعض. فإنّهم قد اختلفوا في أنّ مقتضى النّهي
كفّ النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك
الفعل وهو نفس ان لا تفعل . والمذهبان متقربان "(أهـ)
()

طلب "الكفّ" : الكفّ إنّما هو الانصراف عن الشّيء
قصداً بعد الميل إليه مع القدرة عليه . فإذا انصرفت عن
شيءٍ لست تميل إليه أو لست بقادر عليه ، فلا يسمى هذا
الانصراف كفّاً لأنّه ليس ثم ما كفّته .

ولذا قيل أنّ هذا يفيد أنّ الكفّ إنّما هو فعلٌ في الحقيقة
يتحقّق به شغل المنهي نفسه بما هو ضدّ ما نهي عنه ،
وهذا يستوجب أنّ يدرك المرء ما يكفّ عنه ، إذ كيف
يمكنه أن يكفّ عمّا لا يتصور ، فإن الفعل فرع تصور ما
يراد فعله ، وهذا مذهب الأشاعرة. فمن ترك عن غير

¹ (المطول/ومعه حاشية السيد الشريف عليه نشر مطبعة احمد كامل - تركيا عام1330

قصد نسيانا أو ذهولا فما امتثل . فمن قيل له : لا تفعل كذا، فلم يفعل لنسيانه أن يفعل أو شغل عنه أو منع منه ، فما امتثل للنهي . فالامتثال مرتبط بالاستشعار واستحضار ما سيكف عنه ، ومجرد التّرك ليس امتثلاً، بل لا بدّ من الكفّ الذي هو وليد استحضار وقصد.

فمن قصد فعل معصية ، ولم تقع منه لنسيانه أن يقتربها أو شغل عنها بغيرها فما هو بالتّراكمها ، فله - من الله تعالى تفضلاً- أن يرفع عنه الإثم ، ولا يحصل له الثواب بالطاعة ، فتارك المعصية حشية مع القدرة عليها له نعمتان : الأولى النجاة من العقوبة ، والأخرى المثوبة على الامتثال .

وقول الآخرين : " طلب التّرك " الترك يطلق على ثلاثة أشياء كما يقول عبد الحكيم الهندي في حاشيته على المطول :

= يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكفّ النفس عنه.

= ويطلق على فعل الضدّ أي ضدّ المتروك ، فمن فعل الضدّ ، فقد ترك ضده : من فعل السكوت فقد ترك الكلام.

= ويطلق على عم فعل المقدور قصداً ، لا ذهولاً أو نسياناً. (1)

أي عدم الفعل سواء كان ذلك عن قصد واستشاعر ، فإن عدم الفعل لا يستدعي الشعور به المهم أن الفعل لم يقع ، وعدم وقوعه يرفع العقوبة . وإن لم يسم ممثلاً ، لأنه ما ترك قصداً.

وقول السعد " المذهبان متقاربان " أي أنه يلزم من كف النفس عدمه ، وإن كان لا يلزم من عدم الفعل كف النفس ، فقد يعدم بغير قصد إلى عدمه ، فلا يتحقق الكف ، فالكف أمر مشروط فيه القصد .

مما هو غير خفي أيضاً أن ما دلّ على الكف مادة لا صيغة ، لا يدخل في النّهي من نحو قولك : كف عن كذا ... ، فذلك دالّ على الطلب بالصيغة ، وعلى " الكف " بالمادة ، فهو من قبيل " الأمر " لا من قبيل " النّهي " ومما هو غير خفي أيضاً أن ما قلّته في اشتراط " الاستعلاء " .

وفي مذاهب العلماء في هذا الاشتراط أو اشتراط " العلو " أو اشتراطهما معاً أو عدم اشتراط أي منهما كلّ الذي

¹ (ينظر حاشية عبد الحكيم السيالكوتي الهندي على المطول ، ومعها فيض الفتح لعبد الرحمن الشيبيني ج: 3/ 287)

قلته قبل في مبحث "الأمر" مستحضر هنا في مبحث "النهي".

بقي أن أشير إلى أنني أذهب إلى التفرق بين بيان حقيقة "النهي" في بيان الوحي قرآنًا وسنة ، وحقيقته في بيان الإبداع البشري :

حقيقة "النهي" في بيان الوحي قرآنًا وسنة عندي إنما هو : " القول الطالب كفاً ممكنًا مرادًا عن فعلٍ ممكنٍ مدلولٍ على ذلك بصيغة "لا تفعل" ونحوها ."

وحقيقة "النهي" في غير بيان الوحي إنما هو "القول الطالب استعلاء الكف الممكن المراد عن فعل ممكن مدلول على ذلك بصيغة "لا تفعل" ونحوها ."

في الأول أي في بيان الوحي علو الطالب واستعلاؤه ضرورة ، فلم أنص عليهما في التعريف

وفي الثاني "بيان البشر" العلو غير مطلوب والاستعلاء ليس ضرورة عقلية ، فكان النص عليه في التعريف ضرورة .

على أنني أرى أنه لا يستعلي من العقلاء إلا من كان عاليًا في نفسه علوًا منضبطًا بالشرع والعقل ، أما من لم يكن ، فإنه لا يتنفع ، فإن التنفج نقيصة ، والمتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبين زور ، كما جاء عن النبي - صلى الله

عليه وسلم - فيما رواه الشيخان في الصحيحين من حديث عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي ضَرَّةً ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُغَطِّيَنِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُغَطَّ كَلَابِيسٍ تُؤَبِّي زُورًا » .

فالذين يستعملون على غيرهم أمرًا ونهيًا وهم من دونهم هم الأولى بالأسماع إليهم ، وهم اليوم أكثر .

ومما هو جلي فيما اصطفيته من بيان حقيقة "النهي" أنني زدت وصف الكف بالإمكان مثلما وصفت الفعل المراد الكف عنه بالإمكان ، لأنه إذا نهى المرء عن فعل لا يمكن الكف عنه ، فليس ذلك بنهي حقيقة ، فثم أفعال ليس بمقدور المرء أن يكف عنها ، وهي التي لا دخل لها فيها ، وقد ينهى عن الشيء والقصد إلى النهي عن غيره كما في قوله تعالى :

(وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ) (البقرة: 132) .
فالمعنى كما يقول "الزمخشري" (ت: 538هـ) :

" النهي في الحقيقة عن كونهم على خلاف حال الإسلام إذا ماتوا، كقولك : "لا تصلّ إلا وأنت خاشع" فلا تنهاه عن الصلّاة ، ولكن عن ترك الخشوع في حال صلاته. فإن قلت : فاي نكتة في إدخال حرف النهي على الصلّاة وليس بمنهي عنها؟

قلت : النكتة فيه إظهار أنّ الصلّاة التي لا خشوع فيها كلا صلاة ، فكأنّه قال : أنهاك عنها إذا لم تصلّها على هذه الحالة.

ألا ترى إلى قوله عليه الصلّاة والسلام « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » (١) فإنه كالتصريح بقولك لجار المسجد: لا تصلّ إلا في المسجد: وكذلك المعنى في الآية إظهار أن موتهم لا على حال الثبات على الإسلام موت لا خير فيه، وأنه ليس بموت السعداء، وأن من حق هذا الموت أن لا يحل فيهم" (٢)

وقد عدّ الطيبي هذا النهي من الكناية التلويحية. (٣)

١ (النص رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي، وضعفه مرفوعاً أهل العلم، ينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للآلباني.ج:1/ 332 رقم (183)

٢ (الكشف ومعه حاشية قروح الغيوب ، ج : 3 / 101 ، 102

٣ (الكناية التلويحية هي ما كان بين المكنى به (المنطوق) والمكنى عنه (المفهوم) ومناطق كثيرة تمتد بها المسافة بين المنطوق والمفهوم ، فالتلويح إنما هو إشارة إلى غيرك عن بعد سواء كان ثم خفاء أو لم يكن ، فلا اعتداد في التلويحية بالخفاء ، بل يبعد ما بين المنطوق والمفهوم ، فإن كان المفهوم خفياً كانت كناية رمزية ، وعلى هذا فقد تكون التلويحية أيضاً رمزية .

وكذلك إن نهى عن فعل لا يمكن وقوعه منه ، فإن العبارة حينئذ ليست نهياً حقيقة ؛ لأنه إنما ينهى المرء عما يمكنه فعله ، ويدخل في ذلك النهي الموجه الى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، فقد جاء في بيان القرآن نهيه عن أفعال هو معصوم منها ، كالشرك بالله ، وكما في قوله تعالى :

(وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ) (سورة إبراهيم: 42)

إذا ما قلنا أن الخطاب في الآية للنبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

يقول الزمخشري "(ت: 538 هـ) : " فإن قلت: يتعالى الله عن السهو والغفلة، فكيف يحسبه رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو أعلم الناس به غافلاً حتى قيل: (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا)؟

قلت: إن كان خطاباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ففيه وجهان:

أحدهما: التثبيت على ما كان عليه من أنه لا يحسب الله غافلاً، كقوله: (وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [الأنعام: 14]، (فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) [الشعراء: 213]، كما جاء

في الأمر (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) [النساء: 136].

والآخر : أن المراد بالنهي عن حسبانه غافلاً، الإيذان بأنه عالم بما يفعل الظالمون، لا يخفى عليه منه شيء، وأنه معاقبهم على قليله وكثيره على سبيل الوعيد والتهديد كقوله: (وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) يريد الوعيد.

وإن كان خطاباً لغيره مثنً يجوز أن يحسبه غافلاً، لجهله بصفاته، فلا سؤال فيه.

وعن ابن عيينة: تسليية للمظلوم وتهديد للظالم، فقل له. من قال هذا ؟ فغضب وقال: إنما قاله من علمه. (1)
جمعة القول أنه لا يدخل في حقيقة النهي ما لا يكون من المخاطب عجزاً أو عصمة.

في ضوء ما مضى بانت لنا حقيقة معنى النهي مثلما بانت حقيقة معنى الأمر من قبل.

وإذا ما كان السعد قد عرض في مفتتح مبحث "الأمر" إلى اختلاف "الأصوليين" فيما وضعت له صيغة الأمر أ هي للوجوب أم للندب أم للقدر المشترك بينهما أم

(1) الكشاف ومعه فتوح العيب ج: 8/ 626 ، 627

للاشتراك اللفظي، فإنه لم يفعل ذلك في مبحث النهي، وكأنه استغنى بما ذكر في مبحث "الأمر" عن نكره في مبحث "النهي" تبعاً لتلخيص الخطيب.

ويمقدرون أن تستحضر ما قلته هنالك إلا أنك تستبدل بـ "الوجوب" "الحرمة" وبـ "التنب" "الكراهة". مع اعتبار "الإباحة" في كل عند من ذهب إلى القول بالقدر المشترك، أو الاشتراك اللفظي، فالإباحة تقوم في مبحث "الأمر" ومبحث "النهي" إلا أنها في "الأمر" إباحة الفعل، وفيهم ضمناً إباحة "الترك" وفي "النهي" إباحة الترك وفيهم ضمناً إباحة "الفعل".

الصيغة الدالة على النهي وضعاً:

القول في اختلاف العلماء إذا ما كان لمعنى "النهي" صيغة موضوعاً للدلالة عليه إذا ما أطلقت فهم معنى "النهي" من غير توقف على شيء غير التركيب الذي وردت فيه هذه الصيغة، أو ليس له صيغة موضوعاً للدلالة عليه على النحو الأنف هو كمثل القول في هذه المسألة في مبحث "الأمر"

والسعد الأشعري يتبع السكاكي المعتزلي ، ويذهب إلى
أن للنهي حرفاً واحداً ، وهو " لا " الجازمة في نحو " لا
تفعل " (أهـ)

و(لا) الناهية كما يقول أستاذنا العلامة "عضيمة" رحمه
الله تعالى : تستعمل في نهى المخاطب ، ونهى الغائب
إلا أن استعماله في المخاطب أكثر

وجاءت لنهي المتكلم نفسه في قراءة شاذة منسوبة للحسن
البصريّ والشعبي لقوله تعالى:

(فَيُقْسِمَانِ بِاللّٰهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا
قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ) (المائدة
:106) بجزم (نكتم) على أن(لا) ناهية

ومن هذا قول الشاعر:

إذا ما خرّجنا من دمشق فلا نعد

لها أبداً ما دام فيها الجراضم

ومنه قول الشاعر:

لا أعرفنّ ربرباً حوزاً مدامعها

مردفاتٍ على أعقابِ أكوار

وهو محدود عند بعض أهل العلم علانته مجاز مرسل أقيم
فيه المسبب مقام السبب على نحو ما جاء في "لاأرينك

هنا"اي لاتكن هنا، فأراك . فالنهي في الحقيقة إنما هو
المخاطب (1)

والسعد لم يلتفت هنا إلى اسم فعل النهي ، وكأنه المكثفي
بما ذكر في الأمر، أو كأنه المتابع للسكاكي في مفتاحه
والخطيب في تلخيصه وإيضاحه، أو كأنه يذهب إلى أن
اسم بعض فعل الأمر يمكن أن يؤول بالنهي ، كما
في "صه" فيمكن أن يؤول بـ "اسكت" فيكون اسم فعل
أمر، ويُمكن أن يؤول بالنهي "لا تتكلم" وكذلك "مكانك"
يمكن أن يؤول بمعنى "اثبت" وبمعنى "لا تتحرك"
و"عليك" يؤول بمعنى "الزم" وبمعنى "لا تهمل" ،
وهكذا ، والأمر قريب من قريب .

وهو من بعد أن يفرغ من القول بأن النهي حرفاً واحداً
وهو "لا" الجازمة، يصرح بأن النحاة يسمون صيغة
"لا تفعل" نهياً أيًا كان المعنى الذي تستعمل فيه، سواء
كان المراد بها طلب الكف على الفعل استعلاء، أو غيره
من دعاء والتماس ونحو ذلك، فتتووع ما تستعمل فيه
الصيغة ، لا يصرفها عن تسميتها نهياً ، وكأنهم يأخذون
بالأصل الذي وضعت له، ودلت على معناه بالحقيقة.

(1) راجع دراسات لأسلوب القرآن لأستاذنا عضيمة.ج: 523/2

والسعد يصرح بالمعاني التي تستعمل فيها صيغة " لا تفعل " بحسب المقام ، ويذكر منها " التهديد ، والدعاء ، والالتماس والثبات على الدوام على الفعل ، أو الدوام على التَّرك ، كما في قول الله تعالى:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (1) وَأَتَّبِعْ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (2) وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا (3) (سورة الأحزاب)

والخطيب في "الإيضاح" لم يذكر إلا "التهديد" و"البهاء السُّبكي" في "العروس" يذكر كثيرًا ثم يقول : " وغالب ما تقدم في من المعاني التي استعملت فيها صيغة "افعل " ممكن وروده هنا " (أهـ)

اقتضاء " النهي " "الفور" والتكرار

يذهب السعد في المطول" إلى أن " النهي " المطلق أي الخالي عن قرينة معينة يقتضي أمرين: "الفور" و" التكرار " ، ذلك أن المتبادر للفهم أن صيغة "النهي" : " لا تفعل " إذا أطلقت تبادر إلى الفهم وجوب الإسراع إلى الامتثال ، وإلى تكرار ذلك الامتثال، فإذا قيل "لا تسرق"

وجب الكف عن الفعل أو تركه ، وديمومية ذلك الكف أو التَّرك.

ولعل فيما رواه الشيخان بسندهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: « دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، إِنَّمَا هَلَاكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

والسكاكي يذهب إلى " الكلام في أن الأمر أصل في المرة أم في الاستمرار وأن النهي أصل في الاستمرار أم في المرة كما هو مذهب البعض ، فالوجه هو أن ينظر إن كان الطلب بهما راجعا على قطع الواقع ، كقولك في الأمر للساكن تحرك، وفي النهي للمتحرك لا تتحرك، فالأشبه المرة وإن كان الطلب بهما راجعا على اتصال الواقع كقولك في الأمر للمتحرك تحرك

ولا تظن هذا طلبا للحاصل فإن الطلب حال وقوعه يتوجه على الاستقبال ... ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالا، وقولك في النهي للمتحرك لا تسكن فالأشبه الاستمرار" ()

¹ (مفتاح العلوم للسكاكي نشر مصطفى الحلبي عام 1356 ص 153)

السكاكي التفت إلى حال الطلب في الأمر والنهي غير
مفرق بينهما في هذا :

يذهب إلى أن كان هنالك واقع قائم ، ويراد قطعه وتغييره
بالأمر أو النهي ، فالأشبه أمراً ونهياً أن الطلب أمراً
أونهيًا يقتضي إيقاع المطلوب مرة واحدة، ولا يقتضي
التكرار لأن الواقع قد قطع، وتغير من نحو أن يكون
المأمور ساكناً ، فتقول له " تحرك" فتحرك مرة، فقد أدى
المطلوب ، ولا يلزم الديمومة، وإن كان متحركاً فقلت
له: " لا تتحرك" فسكن ، ثم تحرك فقد استجاب ولا
يلزمه ديمومة السكون؛ لأنه أحدث ما طلبت منه وقطع
ما كان عليه السلام ، وغيره،

إن كان الطلب بهما راجعاً على اتصال الواقع ، كان
تقول للمتحرك : "تحرك" ، فالأشبه الديمومة على ما هو
قائم منه ومن هذا قول الله تعالى لرسوله صلى الله عليه
وعلى آله وصحبه وسلم :

(يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ
فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي
الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) (المائدة: 67)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ
الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (1) وَاتَّبِعْ مَا

يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (2)
وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا (3) (سورة الأحزاب)
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ
عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا
بَعِيدًا (النساء: 136)

والسكاكي يؤكد أنه هذا ليس من قبيل طلب الحاصل ؛
لأنه هذا طلب له في المستقبل ، والمستقبل لما يقع بعد .
والسكاكي على أن "الأمر" حقه "الفور" ؛ لأنه الظاهر من
الطلب، أي أن صيغة "الأمر" تدل على وجوب حصول
المأمور بمجرد سماع الأمر ، ودلالته على "التراخي" إنما
يكون بقرينة والذي هو أقرب أن صيغة الأمر لا تدل
على الفورية، فذلك إنما يفهم من السياق والقرائن،
فإدخال الفورية أو التكرار في مفهوم الأمر أو النهي غير
دقيق ، فهذه مدلولات سياقية . وما يستشهد به على
الفورية إنما يفاد من السياق والقرائن .

مناطق الخلاف إنما هو تحرير ما هو داخل في ماهية
"الأمر" وماهية "النهي" ، وما هو خارج عنها، ويفهم من
السياق والقرينة أي هو نظر فيما هو معنى وضعي لازم
، للصيغة، وما هو معنى سياقي ، فالنظر هنا ننظر

بلاغي أصيل ، فلا تحسبن أنه من أقحاح في النظر البلاغي ما ليس منه.

النظر البلاغي في البيان، ولا سيما بيان الوحي خاية اجتهاده ومجاهدته في استبصار المعنى من خلال الصور والسيياق والقرائن إنما هو إحالة المعاني المفقوهة إلى أعمال قائمة فاعلية في الحياة إعمارها. ليست الغاية أن تفقه المعنى من الصورة وسياقها. الفاية أن تحيلم الحسنتفقههإلى عمل صالح مصلح ، انتتواصى به وبالصبر عليه.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (3) (سورة العصر)

وهم أيضاً على أن في " النهي " المذاهب التي هي في حقيقة معنى الأمر :

= منهم من جعل حقيقته القول المقتضي طاعة المنهي من نهاء بالكف عما نهاء عنه .

= ومنهم من اشترط علو النّاهي فينفسيه ، فجعل حقيقة معناه : القول الدّال على طلب الامتناع من الفعل ممن تونه .

ومنهم من اشترط استعلاء النّاهي ، وإن لم يكن في نفسه عالياً علناً منهي ، فجعل حقيقة معناه : القول الدّال على طلب الامتناع من الفعل استعلاء .

= ومنهم من جمع بين اشتراط علو النّاهي و استعلائه () .

وكلّ ذلك مثله ما في المذاهب السّابقة في حقيقة معنى الأمر ممّا يُغني نكره هناك عن نكره هنا ، وكذلك الذي اصطفيه هنا هو كالذي اصطفيه هناك سواءً في بيان الوحي أم في غيره ، فحقيقة النّهي في بيان الوحي فيما أذهب إليه هي:

" القول الطّالب كفاً ممكناً مرّاداً عن فعلٍ ممكّنٍ مذلّولاً على ذلك بصيغة "لا تفعل" ونحوها .

1 - راجع: المطول للسعد: 241، الأطول: 1/ 249، شروح التلخيص: 2/ 234، والمصباح لابن الناطم: 91، والمعتمد لأبي الحسين البصري: 1/ 168، وشرح اللمع للشيرازي: 1/ 291، والبرهان للجويني: 1/ 283، والعدة لأبي يطي: 1/ 159، وكشف الأسرار للبخاري: 1/ 256، والتلويح للسعد: 1/ 319، وفواتح الرحموت: 1/ 168، وشرح مختصر ابن الحاجب للمضد: 2/ 95.

وحقيقته في غير بيان الوحي : القول الطالب استغلاء
الكفّ الممكن المراد عن فعلٍ ممكنٍ مثلاً على تلك
بصيغة "لا تفعل" ونحوها .

وغير خفيّ فرق ما بين الحقيقتين :

في الأول علو الطالب واستعلاؤه ضرورةً ومن ثمّ لم
أنصّ عليهما في التعريف .

وفي الثاني العلو غير مطلوب والاستغلاء ليس
ضرورةً عقليةً ، فكان النصّ عليه في التعريف ضرورةً

وجليّ أتى زنتُ هنا وصفت الكفّ بالإمكان مثلاً
وصفت الفعل المراد الكفّ عنه بالإمكان ؛لأنّه إذا نُهي
عن فعلٍ لا يُمكن الكفّ عنه ، فليس ذلك بنهي حقيقةً ،
فتمّ أفعال ليس بملك المرء أن يكفّ عنها ، وهي التي لا
دخلَ له فيها ، وكذلك النهي عن فعلٍ لا يُمكن وقوعه
منه وإن وقع من غير المخاطب ، فعبارة النهي حينئذٍ
ليست نهياً حقيقةً ؛لأنّه إنّما يُنهي عما يمكن فعله ،
ويدخل في ذلك النهي الموجّه إلى سيّدنا رسول الله صلى
الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم عن أفعالٍ هو مغموصٌ
منها ، كالشّرك بالله - سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ - وكما في قول
الله عزّ وعلا :

(وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ) (إبراهيم: 42)

إِذَا مَا قُلْنَا إِنَّ الْخُطَابَ فِي الْآيَةِ لَسَيَدُنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ، فَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِأَن يَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَنْهِي عَنْهُ ()

وكمثله قوله تعالى في فاتحة سورة "الأحزاب": (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (1) وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (2) وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا (3))

فما اشتملت عليه الآيات من أمر ونهي موجه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ليس على حقيقته من إيجاد فعل غير كف لم يكن متلبساً به أو يتوقع تخليه عنه، فيؤمر بالثبات عليه ولا نهيه عن فعل هو

1 - يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية : فإن قلت: يتعالى الله عن السهو والغفلة فكيف يحسبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أعلم الناس به غافلاً حتى قيل : { ولا تحسبن الله غافلاً } قلت: إن كان خطاباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ففيه وجهان. أحدهما التثنية على ما كان عليه من أنه لا يحسب الله غافلاً كقوله: { ولا تكونن من المشركين } { الأنعام: 14 } { ولا تدع مع الله إلهاً آخر } { الشعراء: 213 } كما جاء في الأمر { يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله } { النساء: 136 } والثاني: أن المراد بالنهي عن حسبه غافلاً الإيذان بأنه عالم بما يفعل الظالمون لا يخفى عليه منه شيء وأنه معاقبهم على قليله وكثيره على سبيل الوعيد والتهديد كقوله: { والله بما تعملون عليم } { البقرة: 283 } يريد الوعيد. ويجوز أن يراد: ولا تحسبنه يعاملهم معاملة الغافل عما يعملون ولكن معاملة الرقيب عليهم المحاسب على التقير والقطمير وإن كان خطاباً لغيره ممن يجوز أن يحسبه غافلاً لجهله بصفاته فلا سؤال فيه وعن ابن عيينة: تسلية للمظلوم وتهديد للظالم فقيل له من قال هذا فغضب وقال: إنما قاله من علمه

هو متلبس به أو متوقع أن يتلبس به، أو يتوقع أن يتوقف عن الكف عنه. حاشاه صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم ، إنما الأمر موجة إليه القصد به إلى أمته تمكيناً لعظيم طلبه والاستمسك بما طلب، لأنه غانماً كان رأس الأمة قد وجه إليه تلك الأمر والنهي، وهو القائم بما طلب فإمته هي الأولى بأن تبادر إلى أن تكون على ما هو عليه صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم وفوق هذا فيه كما علمنا شيخنا أن الأوامر والنواهي الموجهة إلى سيدنا رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم فيها معنى تقرير وحدانية الله تعالى ، فسيد الخلائق صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم يؤمر وينهى ، ومن أمر ونهى لا يصلح أن يكون إلهاً ، فكل ما عداه من الخلائق لا يصلح البتة أن يكون إلهاً. ولذا كثر في القرآن أمره صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم بـ "قل" إعلاما بأن ذلك ليس من عنده ، بل هو المأمور به ، وأنه عبدٌ مأمور مرسلٌ مكلفٌ . وهو معنى يقرره القرآن كثيراً في آياته ، لتبقى عقيدة التوحيد قويةً فتيةً صفاءً نقاءً . ()

(¹) عليك فريضة عين إحصائاً إلى فؤادك أن تحكف في روض مقالة شيخنا في تنبيه هذه لأبلى ، فبته لا يستقيم لي تلخيصها، ولا يغنيك إلا أن تخادن مقالة ، للتعلم أيضاً كيف يفكر وكيف يعبر . . كتاب: (من أسرار التعبير القرآني: دراسة تحليلية لسورة الأحزاب. " نشر مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الثانية عام 1416 هـ ، ص: - 4754

المُهمُّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ "النَّهْيِ" مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ
المُخَاطَبِ عَجْزًا أَوْ عَصَمَةً .

ويُخْرِجُ مِنْ حَقِيقَةِ النَّهْيِ مَا كَانَتْ الصَّيْغَةُ فِيهِ لِغَيْرِ
طَلَبِ الْكَفِّ ، كَالَّتِي تَكُونُ لِلتَّسْخِيرِ أَوْ التَّفْخِيمِ .

وَيَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ "النَّهْيِ" طَلَبُ الْكَفِّ عَنْ فِعْلٍ سَيَفْعَلُهُ
مَنْ الْمُخَاطَبُ تَحْقِيقًا أَوْ احْتِمَالًا .

صِيْغَةُ النَّهْيِ : لِلنَّهْيِ صِيْغَةُ مَوْضُوعِهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَيِ
حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ وَضَعًا تَحْقِيقًا ، وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيِ أَنَّ
صِيْغَتَهُ هِيَ " لَا " الْجَازِمَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيِ فِعْلِ مُضَارِعٍ
(١)

وَالْأَعْلَى أَنَّ " لَا " حَرْفٌ غَيْرُ مُرَكَّبٍ عَلَيِ خِلَافِ مَا
يَذْهَبُ إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ (٢) .

وَيَكْثُرُ دُخُولُ " لَا " النَّاهِيَةِ عَلَيِ مُضَارِعٍ رَافِعٍ ضَمِيرِ
خُطَّابٍ . كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا
تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ
وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ
الظَّالِمِينَ) (المائدة : 51)

١ (مفتاح العلوم للمسككي ص 52 نوالطول 240 والاطول 1/249 ، شروح التلخيص : 324/2)

٢ (ينظر مع الهوامع للسيوطي 56/2)

النهي في " لا تتخذوا " موجه الي المخاطبين المنادي عليهم بعنوان الإيمان الداعي الي الأسراع الي طاعة الناهي . وعدل عن مثل قولنا لا توالوا اليهود والنصارى الي النّهي عن إتخاذهم أولياء ففي الاتخاذ معنى التمكن والسعي الي الشئ والعناية بأمره تقول إتخذت فلانا صديقا ، ومنه (فأتخذت من دونهم حجابا) (مريم / 17) .

" وتتخذون من سهولها قصورا " (الأسراف / 74) فهو نهي موجه الي أعلى صور الموالاة تنفيرا وتقبيحا لجميع صورها فإنه نهج في بيان القرآن العظيم وجاء قوله " بعضهم أولياء بعض " ، " لتعليل النّهي وتأكيد إيجاب الاجتناب عن المنهي عنه أي بعضهم أولياء بعض متفقون علي كلمة واحدة في كل ما يأتون وما يذرون ومن ضرورته إجماع الكل علي مضانتكم ومضارتكم بحيث يسومونكم السوء ويبغونكم الغوائل فكيف يتصور بينكم وبينهم موالاة " ()

وهذا باق فيهم إلي يوم القيامة لم ينسخه شئ إذ أن سورة المائدة نزلت بعد صلح الحديبيه ولم ينسخ منها شئ عند جمهور أهل العلم ، فهو من الهدى المحكم

¹ (إرشاد الخلال لمسلم بتصوير أبي المصعود ج: 3/ 48)

وجاء قوله: (وَمَنْ يَتَوَلَّهْمْ مِنْكُمْ فَبِأَنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) بالغ الزجر والوعيد لمن والاهم من بعد ذلك ، ولا يفعلها إلا منافق في قلبه مرض .

وهذا النمط من صيغة النهي في الذكر الحكيم هو أكثر انماطها ورودًا .

وقد يكون مدخولا " لا " الناهية لمضارع الرفع ضمير غائب أو إسما ظاهرا إذ هو في قوة الضمير الغائب ومن ذلك قوله تعالى : (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ) (آل عمران 28)

القراءة بجزم الفعل (يتخذ) على أنه مجزوم بـ (لا الناهية) ()

يذهب مقاتل بن سليمان (ت: 150هـ) إلى أن الآية "نزلت في حاطب بن أبي بلتعة وغيره كانوا يظهرون المودة لكفار مكة فنهاهم الله- عَزَّ وَجَلَّ- عن ذلك " (١)

١ (معنى القرآن ، تأليف أبي الحسن الأخفش الأوسط (ان: 215هـ) تحقيق: الدكتور هدى محمود قراءة الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - ج: 214/1 و أحكام القرآن. تأليف الجصاص: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: 370هـ) تحقيق: محمد صادق القضاوي . الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت - طبع عام 1405هـ ج: 288/2

٢ (تفسير مقاتل بن سليمان. تحقيق: عبد الله محمود شحاته. الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة: الأولى - 1423 هـ ج: 270/1

وفي هذا النهي تحريم ملزم كل مؤمن أن يكون منه موالاته للكافرين أي كلمنن ليسبمسلم، ويدخل في أهل هذا أهلالكتاب ح فإنهم كافرون بما جاء به القرآن والسنة ،والهمماليس الذي أخبر بأسمائه وصفاته وأفعاله الكتاب والسنة،والذي اختصت سورة "الصمد" به .

وترك الموالاته لايعني البتة الاعتداء عليهم وظلمهم ،بل يعني موتهم في عقيدتهم ،أما أمور الدنيا شأنهم شأن غيرهم ما دام الأمر مبنيا على العدل .

والنظم قد بالغ في النهي عن هذه الموالاته، فهدد بقوله تعالى (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ) وهي عبارة تتخلع نها قلوب الفاقهين،فليس أشد منأن يهدد المرء بأنه ليس من الله في شيء فإذا لم يكن له من الله شيء ، فماذا بقي له إذن،إنه الهلاك والبوار مسيرًا ومصيرًا.

والآية لم تأذن لمسلم موالاته الكافرين إلا في حال واحد (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً) والتقاة التي تبيح للمسلم أن يتخذ من الملاينة معهم هي مايتعلق بنفسه وعرضه أماما يتعلق بدنياه فلا، فليست الدنيا كلها بأهللأن يركب متن موالاته الكافرين من أجلها، إنما يركب إذا ماخيق على اندثار الدعوة،أو تعرضاعراض المسلمين للانتهاك

أوأرواهم للإزهاقاو تلف بعض أجسادهم مما لا تصلح
الحياة بفقده أو لا يستقيم القيام بالفريضة والواجب بفقده،
فذلك الذي يركب متن الملاينة لى قدرها حفاظا عليه ،
ترقبًا لزوال الحامل على تلق الملاينة . التي تركها يلحق
ضرًا لا يطاق .

ومحاجزة عن الإفراط في الذهاب إلى التقية في هذا
قال سبحانه وبحمده (وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ
)، فكان في هذا ما يجعل المسلم بصيرًا بالأحوال التي
يضطر فيها إلى ركوب متن التقية.

وما جاء في سورة المائدة أشد في النهي عن موالة
غير المؤمنين وذلك أليق بسياق المائدة وبمرحلة التشريع
التي رأت فيها . فإن فيها إبلاغا في النهي حيث وجه الي
كل من كان له من الإيمان نصيب وأن لم يبلغ فيه مبلغ
الدروة ، فجاء البيان بقوله " الذين آمنوا " دون قوله "
المؤمنون " والفرق بينهما في مدرجة الإيمان بين في
الواقع وفي البيان القرآني ، وجاء البيان عن المنهي عن
موالته بقوله " اليهود والنصارى " دون قوله " الكافرين "
" ليعم كل من كان من هذين الفريقين ايا كان مقامه في

الاستمساك بهما فالانتساب الي أي منهما موجب
المفاضلة والمراد من الموالة وهذا أفسح مجالا من قوله
" الكافرين " لأنه قد يضمن أن من كان يهوديا أو
نصرانيا ليس بالبالغ مبلغ الملحد في الكفر فلا يكون مثلة
في النهي عن موالاته .

وذلك غير قويم ، فكل من كان غير مسلم ، فهو منهي
عن موالاته أيا كان موقعه في الكفر بالله أو برسوله
صلى الله عليه و سلم ، وإذا ما كان هذا مبلغ النهي مع
من كان يهوديا أو نصرانيا وهو من أهل الكتاب فإنه مع
من كان غيرهم أشد وأبلغ .

وهذا كله أنس بسياق " المائدة " وبموقعها في مدرجة
التشريع ، ولذا كان التحذير والوعيد فيها حد عظيم ولم
يستثن من النهي حالا من الأحوال .

بينما سورة " آل عمران " كان فيها البيان عن المنهي
موالاتهم بوصف " الكافرين " وجاء التحذير والوعيد
دون ما كان في المائدة " ويحذركم الله نفسه " ومن بعد
أن استثنى حالة الموالة الظاهرة تقية ، وفي هذه دلالة
علي أنه أسبق في باب التشريع مما في سورة المائدة ،
لأن فتح باب الموالة الظاهرية إتقاء فيه إشارة الي أن

المؤمن لا يلجه الا اضطرار وان ذلك نازل في حقية المهادنة .

ولذلك قال قوم من السلف : لا تقية بعد ان اعز الله الاسلام ، وقوله " من دون المؤمنين " يوحى ظاهره ان ذلك النهي مقيد بما اذا كانت هذه الموالة خاصة بالكافرين مقصورة عليهم اما ان كانت امرا جامعا بين موالة الكافرين والمؤمنين فليس من النهي عنه في شئ وفقا لما يمكن ان يؤخذ من ظاهر النص بسبيل مفهوم المخالفة (١) .

وهذا غير قويم اذا ان تحقيق موالة بين الفرقتين والجمع بينهما في غير ما تعارض لا يكون البتة الا اذا تخلى الكافرون عن منهجهم في العلاقة بالاسلام واهله ، وهو منهج معاندة ومناهضة ، او اذا تخلى المؤمنون عن حقيقة الايمان فلا يكون ايضا جمعا بين موالة الفريقين ، فلا يستقيم القول بآء المنهي عنه " إتخاذ الكافرين اولياء دون المؤمنين .

اي ولاية المؤمن الكافر التي تنافي ولايته المؤمنين ، وذلك عندما يكون في تولي الكافرين اضرار المؤمنين معنى المناصرة ، وهي لا تتحقق لكافر الا (ان مبا ؟)

اضرار بمسلم ما أن عاجلا أو آجلا فمناصرتهم دون
اضرار بأحد من المؤمنين أيا كانت صورة الاضرار
أمر لا يكون ، والله سبحانه وتعالى قد نهى في السورة
نفسها عن إتخاذ بطانه من دون الذين آمنوا :

" يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا
يألونكم خبالا " (الآيات / 118 – 120) .

وفي البطانة معني الداخلة والمقاربة وهي من دون
الموالاة والمناصرة ، والله عز وعلا لم يأذن لنا في الذين
لم يقاتلونا في الدين ولم يخرجونا من الديار الا بالبر
والقسط وهما غير الموالاة " لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تمروهم
وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين " (الممتحنة / 8)

والمقاتلة في الدين غير محصورة في المقاتلة بالسيف
وما ضارعه فإن صور المقاتلة كثيرة قد يكون السيف
أدناها ، فالفتنة والاحتكار والغش وتضليل الفكر وتزييف
الحق ونشر المرض الخ ، أعني وأنكي من ضرب
بسيف وما يفعله بالمسلمين اليهود والنصارى والملحدون
ومن شايعهم هو من المقاتلة في الدين .

فالقيد في قوله " من دون المؤمنين " إنما جاء مصورا
أعلى صور ما ينهي عنه ومن سنة البيان القرآني حين
ذهب إلى الإبلاغ في النهي عن الشيء أن يعتمد إلى أعلى
صورة وأشنعها فينهي عنها بغية الوصول إلى أن يقلع
عن الفعل كله ولا يلتبس المنهي بأي صورة من صور
الفعل وتلم مسلك من مسالك التربيـه والهداية والأبانة (1)

وهذا ما تراه جليا في معالجة الأمة في كثير من
الأدواء الموبقة كالربا :

" يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا أضعافا مضاعفه "
(آل عمران / 110) والزنا كما في قوله تعالى :
" ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء أن أردنكم تحصنا
لتبتغوا عرض الحياة الدنيا " (النور / 33) وموالة
الكافرين كما في الآية التي نحن معها . فإن هذه الأفعال
الربا والزنا وموالة الكافرين من المدمرات للأمة حسا
ومعنى .

وقد جاءت " لا " الدخلة على مضارع رافع إسما
ظاهر أو ضمير غائب أربعا و أربعين مرة على قراءة
حفص عن عاصم وبعض هذه الصور كان المعنى

علي نهى المخاطب ، وإن يكن ظاهر النظم نهياً لغيره ،
كما في قوله تعالى :

" ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر إنهم لن
يضرروا الله شيئا يريد الله ألا يجعل لهم حظاً في الآخرة
ولهم عذاب عظيم " (آل عمران / 176) فإنه من بعد
أن بين أن الذين يثبطون المسلمين عن القتال إنما هم جند
الشیطان يخفونهم أولياءه : أبا سفيان وأعوانه ، ونهى
المسلمين عن الخوف منهم وأمرهم بالخوف منه جل
جلاله ، وجه الكلام إلى قائد الأمة صلى الله عليه وسلم
فقال " ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر " فهو وإن
كان نهياً للذين يسارعون في الكفر عن أحزانه فإنه في
حقیقته نهى للنبي صلى الله عليه وسلم عن أن يحزن
بإسراعهم في الكفر فكأنه قال :

" لا تحزن بإسراعهم في الكفر وبين لهم أن إسراعهم
هذا لن يضر الله شيئا ففيه إبلاغ في نهية عن الانشغال
بهم تأثير في الأسلام والمسلمين أو الانشغال بمصيرهم
فكان قوله " إنهم لن يضرروا الله شيئا " كالعلة للنهي عن
الأول وكان قوله " يريد الله ألا يجعل لهم حظاً في
الآخرة ولهم عذاب عظيم " كالعلة للنهي عن الثاني .

وقد جاء مثل ذلك في أربعة مواضع أخرى من القرآن
كان النهي في جميعها دالا علي نهى النبي صلى الله عليه
و سلم و ظاهره نهى غيره .

وقد تكون " لا " النهاية داخلية علي المضارع رافع
ضمير خطاب علي قراءة وإسما ظاهرا علي قراءة
أخرى ، كما في قوله تعالى :

" ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم
إنما نملي لهم ليزدادوا إثما ولهم عذاب مهين " (آل
عمران / 178) قرأ عاصم والكسائي وحلف وأبو جعفر
ونافع وابن عامر ويعقوب بالياء في " يحسبن " علي أنه
نهي للذين كفروا وقرأ بقية العشرة : ابن كثير وأبو عامر
وحمزة بالتاء علي أنه نهى للنبي صلى الله عليه و سلم
أو لكل مخاطب .

وعلي القراءة الأولى " بالياء " فيه مشاكلة لما عطف
عليه من قوله تعالى :

" ولا يحزنك الذين يسارعون " فكلاهما نهى موجه
إلي غير المخاطب ، و فيه مناسبة دلالية فأن مال نهى
الذين كفروا عن الحسبان نهيم عن السرور بظاهر
إملائه تعالى لهم بناء علي حسان خيريته لهم وتحسيرهم
ببيان أنه شر بحث وضرر محض ، كما أن مال

المعطوف عليه نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن
الحزن لظاهر حال الكفرة بناء على أنهم قد يضرون
المسلمين بإسراعهم في الكفر وتبشيراً له صلى الله عليه
وسلم ببيان عجزهم عن ذلك بالكلية .

وعلى القراءة الثانية " بالتاء " يكون نهياً للنبي صلى
الله عليه وسلم عن فعل لم يقع منه فلا تكون الصيغة
دالة على حقيقة معنى النهي الذي حققناه لأن هذا
الحسبان لا يقع منه صلى الله عليه وسلم اذ الحسبان في
المعجم الدلالي للقرآن لا يستعمل الا في مقام الدلالة على
البعد عن الحقيقة والصواب فحيث ورد هذا الفعل "
حسب " فهو دالا على ضلال فاعله فيما ذهب اليه
بخلاف الفعل " ظن " فقد يأتي بمعنى اليقين أو ما قاربه
، والحسبان والظن ليسا متقاربين في الدلالة .

وفي النهي هنا تفضيع لحالهم وبيان لخسرانهم ففيه
تسلية للأمة حين ترى موفور زخرف الدنيا في أيدي
الذين كفروا فما ذلك إلا استدراج لهم " إنما نملي لهم
ليزدادوا إثماً ولهم عذاب مهين " .

* * *

وتم نمط آخر في العربية هو دخول " لا " الناهية علي
مضارع رافع ضمير متكلم وهو ما يعرف بأسلوب " لا
أرينك ههنا " وقد جاء في شعر النابغة الذبياني :
لا أعرفن ربربا حورا مدامعها

مرادفات علي أعقاب اكوار
وهو مما أقيم ففي المسبب مقام السبب والأصل لا تكن
هنا ، فأراك ، وفي قول النابغة مآلة لا تعتدوا علي حمي
النعمان فتنهب نساؤكم وأرهن يبيكين مرادفات خلف
الرجال.

ولم يقع لي هذا النمط في الذكر الحكيم علي القراءات
العشر ، وقد قرأ الحسن والشعبي قوله تعالى :
(ولا نكنتم شهادة الله إنا إذا لمن الأثمين) (المائدة /
106) يجزم " نكنتم " علي أن " لا " ناهية أي ينهان
أنفسه عن كتمان الشهادة .

ويقي عليه عطف " جملة النهي ط علي جملة الخبر "
لا نشترى " التي هي جواب القسم عند من يمنع عطف
الأنشاء علي الخبر .

وقد تأتي " لا " فتكون ناهية علي قراءة نافية علي
أخري ، وذلك كما في قوله تعالى :

" إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا : و تسأل عن أصحاب الجحيم " (البقرة / 119) قرأ نافع ويعقوب بحزم " تسأل " علي النهي ، وقرأ الباقر من العشرة علي الرفع علي أن " لا " نافية .

علي قراءة الجمهور يكون الكلام خبرا والجملة أما أن تكون حالية أو إستئنافية فإن تكن حالية فهي كقوله " بشيرا ونذيرا " أي وغير مسئول عن أصحاب الجحيم . ولا بعد في مجيئ الحال فعلية بعد حال مفرد فذلك غير قليل .

وإن تكن مستأنفة فإن ابن مسعود قد قرأ " ولن تسأل " وقرأ أبي بن كعب " وما تسأل " وذلك يؤكد حملها علي الاستئناف ، وفي الرفع تناسق بين الجمل السابقة عليها واللاحقة ، فكلها خبرية .

وعلي قراءة نافع ويعقوب فالنهي يراد به تهويل حال أصحاب الجحيم أي أنهم في خطر عظيم لا تسأل عنه ومن سنة العرب أن تنتهي عن السؤال عن الشيء حين تريد الإبلاغ في تهويله أو تفخيمه وتعظيوه ، ومن ذلك ما رواه الشيخان من حديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم :

" ما كان يزيد في رمضان ولا غيره علي إحدى عشر
ركعة يصلي أربعاً فلا تسئل عن حسنهن وطولهن "

فالكلام ظاهره النّهي وباطنه التعظيم ، وعلي ذلك
تكون " الواو " في الآية علي قراءة نافع ويعقوب عاطفة
جملة إنشائية لفظاً خبرية معني علي إنشائية لفظاً ومعني

الضرب الثاني من صورة معنى النّهي "الأسلوب"

هذا الضرب هو ما يدلّ على معنى النّهي "طلبُ الكفّ عن فعلٍ" كلالته عليه إنما هي دلالة سياقية، وتلقّي هذه الدلالة السياقية بنفاوت الناس في تلقّيها، خضورًا وغيابًا، واحكامًا واحتمالًا، ولذا كان للنظر البلاغي فيه قول فسيح، فكل ما كان للسياق فيه سلطان فتّي هو مشغلة العقل البلاغي، وكلما كان امتداد السياق بسيطًا فسيحًا كان الحاجة إلى الاجتهاد أشد.

أولاً: الاستفهام المفيد سياقًا معنى النّهي

وإذا ما كان الاستفهام معرباً ع الأمر فإنه قد يأتي معرباً عن الكف عما دخلت عليه أداة الاستفهام، فيفقد معنى النّهي، وذلك كما في قوله تعالى:

(يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله وأنتم تشهدون * يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون) (آل عمران / 70 - 71) .

فغير خفي أن القرآن ينكر على أهل الكتاب تلبسهم بتلك الأفعال وهم على حال توجب عليهم أن يكونوا على غير ما هم متلبسون به من كفر بآيات الله والبأس الحق بالباطل وكتمان الحق ، فهو وإن أعرب عن معني نهيم بالباطل هذه الأفعال فإن صورة الاستفهام إعرابا عما هو أعلى من النهي ، فيه من النّهي تبكييت وتقريع ، وتبيان للضلال وتعجب من حالهم التي لا تكون من عاقل اذ كيف يكفر بآيات الله تعالى من هو مشاهد صدقها وحقيقتها وكيف يلبس الحق بالباطل ويكتم الحق من هو عليم به ؟

ومن هذا الضرب أيضا قوله تعالى : (أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه ، وإن كنتم مؤمنين) (التوبة: 13) .

جاء صدر الآية مُعربًا عن معني الامر بالاستفهام في قوله (أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ .) معربا عن أمر بقتالهم بما يحمل كل عاقل على أن يكون المسارع إلى الامتنال بما أمر به منذا الذي يسمع قوله تعالى (قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ

الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَعُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ) ، أنكر عليهم تقاعسهم عن قتال من يستوجب فعله الاثيم قتاله ، ثم نهاهم عن خشيتهم ، فليسوا أهلاً لأن تخشوهم لإِنْ ما هم عليه من الباطل الزهوق والشر المتهاك أضعف من أن يخلف منهم فالله احق أن يخشى فهو القوي القدير القتال: (إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ) (الحج: 38) وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ (الروم: 47) (إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ) (51) يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ (52) (غافر)

الاستفهام المفيد سياقياً التقرير بأمر لا ينبغي أن يكون والتوبيخا عليه فهو متضمن حينئذ ضمنا معنى النهي عن ذلك الفعل ، لأنه ما قرر عليه ويوبخ إلا من أجل حثه علي الكف عنه ، وذلك عين النهي وعبد القاهر يبين أنه مما تكون له همزة الاستفهام التقرير بفعل قد كان ، والآنكار له لم كان ، والتوبيخ لفاعله عليه .

فمحض المعني في مثل هذا انه لينته السامع حتي يرجع الي نفسه فيرتدع لأنه هم بأن يفعل ما لا يستصوب فعله ، فاذا روجع فيه تنبيه وعرف الخطأ أو لأنه فعل ما لا ينبغي ان يكون منه خاصة أو منه ومن غيره فما كان الاستفهام الانكاري فيه علي معني لا ينبغي أن يكون هو متضمن

معني النهي عن ذلك ، والارتداع عنه فكأنه قيل في هذه الآية " فلا تخشوهم وأخشوني " (البقرة / 150) إلا أن ما عليه النظم في سورة التوبة أنس بسايقها من أنها سورة المفصلة والبراءة فكان الأمر بقتال المشركين بالغاً مؤكداً فكان الأنس به الإبلاغ في النهي عن خشيتهم . والتوبيخ علي ذلك .

ومن هذا الضرب في القرآن كثيراً كما قوله تعالى :
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (2) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (3)) (الصف) .

يروى أن أناساً من المؤمنين قبل أن يفرض الجهاد قالوا لو نعلم أحب الأعمال إلى الله لسارعنا إليه ، فنزل قوله تعالى " هل أدلكم على تجارة " فلما كان يوم أحد ، وكان ما كان من نكوص بعضهم نزل قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون " فنادهم بوصف يفرض عليهم إلا يكون منهم ما كان ، فإن الدخول في عقد الإيمان ملزم بفعل ما وعد ، فعرض بهم وأنكر أن يكون ذلك منهم فقوله " لم تقولون " في ظاهره سؤال عن علة قول لا يفعلونه ، وهي في واقعه انكار وتوبيخ وتقريع علي قول ما لا يكون منهم .

ويمكن أن يكونه قوله " يا أيها الذين آمنوا " مراداً به المنافقون أي آمنوا بالسنتهم ويكون معهم من فعل فعلهم من الاكتفاء بالقول .

ويكاد قوله " كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون " يوازر القول بأن المنادي هم المنافقون ، وهو المروي عن الحسن ، وظاهر كلام الزمخشري وابن عطية إلى إصطفاء الأول وترجيحه مما جاء بعده من أمر الجهاد والقتال () .

وينظر في الاستفهام في الآية : أهو إنكار متضمن للنهي عن قول ما لا يفعل أم هو متضمن للنهي عن عدم ما وعد به أو أخبر أنه سيكون، فيكون أمراً بفعل ما قيل وعداً ؟ .

إن قلنا أن الآية نزلت فيمن ينقج بما لم يفعل يقول فعلت كذا وكذا وهو لم يفعل ، فإنه لا يخفى أن المنهي عنه على هذا إنما هو قول ما لم يكن ، لأنه من الكذب وهو مقت لأنه يهدي إلى النار .

١ (يقول الماتريدي : " ويجوز أن تكون هذه الآية في كل مؤمن لأنه قد اعتقد كل من آمن بيمينه الوفاء بما وعده من الطاعة لله تعالى والامتثال له والخضوع ، فلما لم يف بما وعده ، خيف عليه في كل زلة أن يدخل في هذه الآية ، وليس أحد من المؤمنين قد وفى بما وعده كله ، والواجب عليه أن يتوب من ذلك توبة بليغة .) (تلويحات أهل السنة . تأليف : أبو منصور الماتريدي محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي (المتوفى : 333 هـ) تحقيق : مجدي بلالوم ، نشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1426 هـ - ج : 9 / 628

وهذا الوجه لا يتناسق مع ما بعده من بيان ما يحب الله في مقابلة ما يمقت .

وأن قلنا أن الآية فيمن وعد ولم يفعل فإن المعنى كما قيل علي أن مدار التعبير والتوبيخ في الحقيقة عدم فعلهم ، وإنما وجهها الي قولهم تنبيهها علي تضاعف معصياتهم ببيان أن المنكر ليس ترك الخير الموعود فقط ، بل الوعد به أيضا ، وقد كانوا يحسبونه معروفا ، ولو قيل : لم لا تفعلون ما تقولون لفهم منه أن المنكر هو ترك الموعود فكان ما عليه النظم هو البديع الجامع اذ بين لنا من خلال النهج التركيبي أنه اذا ما كان قول ما لا يفعل من الخير مقما كبيرا فكيف يكون ترك فعل الخير .

فكان نهيا عن امرين سيق النظم اليهما معا وكان الأول مسوقا له الكلام أصالة وهو ترك فعل ما وعد به الآخر سيق له الكلام تبعا وهو الوعد بفعل لا يفعل .

وأن كان ظاهر العبارة لما سيق تبعا وهذا نهج بياني لا يخفي في الذكر الحكيم

محصل القول أن إعراب أسلوب الاستفهام عن معنى النهي في الذكر الحكيم غير قليل من أن الاستفهام التوبيخي علي إيقاع ما لا ينبغي وكذلك الاستفهام التعجبي

من وقوع أو إيقاع ما لا يصح أن يكون إنما هو ظاهر
وافر في البيان القرآني .

ثانيا: الخبر المعرب عن النهي :

جمهور أهل العلم على أن الخبر المنفي قد يرد في سياق فيفد النهي عما دخلت عليه أداة النفي أو لازم ما دخلت عليه ، فلا يكون النفي على ظاهره . مثلما كان الخبر المثبت مفيدا لأمر بمضمونه في بعض المسافات ، وذكرنا ما أشار إليه السعد التفتازاني من وجه الدلالة في هذا .

ومما كان الخبر فيه معربا على النهي قوله تعالى :

وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ
وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ
وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ
إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ (83) وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا
تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرَجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ
أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ (84) ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ
وَتُخْرَجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تَقَاتُوهُمْ وَهُمْ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ
إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا
جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ

الْقِيَامَةِ يُرْثُونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ
(85) (البقرة : 83 - 85) .

لما كان قوله " واذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل " ، معرباً
عن أن ذلك الميثاق إنما هو تكاليف مضمنه أمراً أو نهياً
، وكان ما بعده تفصيلاً لذلك الميثاق كان قوله (لا تعبدون
) نفيًا معرباً عن معنى النهي عن عبادة غير الله الدال
علي وجوب اختصاص الله بالعبادة .

ولما كانت هذه الآية في مساق تعداد مقابح أسلاف
اليهود وما وقع منهم في عهد موسى عليه السلام إيماء
إلى أن نريتهم من بعدهم كذلك كان إخراج العبارة عن
نهيهم عن عبادة غير الله في صورة الخير أدل على
عظيم عنادهم وبعدهم عن طاعة الله تعالى.

وكان فيه دلالة على أن هذا النهي قد بولغ في طلبه
منهم وأعرب لهم عن عظيم أهميته وجليل محبة الله عز
وعلا طاعته فيه ، وعلى الرغم من ذلك ، فإنهم ما
أطاعوا الله سبحانه وبحمده فيما أبان لهم عن حبه أن
يطيعوا فيه ، فأخرج النهي في صورة خبر إيماء إلى أنه
من حقه ألا يكون منهم ، .

وفي هذا إعراب للذين آمنوا عما هو جدير ببني
إسرائيل الذين فيهم من قطع في إيمانهم بالنبي محمد

صلى الله عليه وسلم " أفطمعون أن يؤمنوا لكم " فإن
إسلامهم قد قست قلوبهم ولم يستجيبوا كما بلغ الله عز
وعلا في طلبه منهم . ومن كان كذلك فليس أهلا لأن
تطمعوا في خلفه أن يؤمن بدينكم .

ويؤيد القول بدلالة " لا تعبدون " قراءة أبي بن كعب
وابن مسعود : " لا تعبدوا " وكذلك عطف قوله .
(وقولوا للناس حسنا) عليه .

وصرح البلاغيون بأن الوصل كان لأن الجملتين إتفقتا في
المعنى وإختلفتا في اللفظ فهو من عطف الأمر على النّهي
وكذلك قوله في الآية من بعدها " لا تسفكون دماءكم ولا
تخرجون أنفسكم من دياركم " فإنه خبرٌ أريد به النّهي عن
سفك الدّم والإخراج من دارها ، فذلك لا يقع من عاقل ،
فينهي عنه ، بل المعنى على نهى المرء عن أن يسفك دم
أخيه وإن يخرج به من بيته ، وجعل فعل ذلك في أخيه فعله
في نفسه ، " بناء على جريان كل واحد منهم مجرى أنفسهم
لما بينهم من الاتصال القوي نسبيا ودينا للمبالغة في الحمل
على مراعاة حقوق الميثاق بتصوير المنهى عنه بصورة
تكرها كل نفس وتتفر عنها كل طبيعه " فالشأن في أي
مجتمع مؤمن في أي رسالة سماوية أنه قائم على أن ما هو
حق فرد من أفرادها إنما هو مآله حق الآخرين والمغايرة بين

حقوق أفرادها مغايرة تنتهي الي وحدة غائية ، فسافك دم أخيه سافك دم نفسه ومخرج أخيه من داره مخرج نفسه من دارها .

وفي هذ إعراب لهذه الأمة عن أنه اذا ما كان هذا مطلوباً مرغوباً فيه من بني إسرائيل في زمان موسى عليه الصلّاة والسلام فكيف هو فيكم في زمان النبي الخاتم الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم ؟

وهذا الوجه أنس بالمقام من الذهاب الي ان قوله " لا تسفكون " و " لا تخرجون " من إقامة المسبب مقام السبب ، فيكون نهياً عن الوقوع فيما يفضي الي سفك دمهم قصاصاً ، وإخراجهم من ديارهم فيكون مآل النهي لا تسفكوا دم غيركم فيسفك دمكم ، ولا تخرجوا غيركم من ديارهم فتخرجوا من دياركم .

والنهي عن المسبب وإرادة السبب وإن كان نهجاً في العربية والذكر الحكيم فالسياق هنا أنس بالوجه الأول ؛ لأعرابه عما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المؤمن في أي رسالة سماوية كما سبق ذكره .

وجاء هذا في سياق منمة بني إسرائيل تبياناً لأمة الاسلام أن أولئك الخالفين لهم من اليهود علي شاكلتهم من الابلاغ في العناد والعصيان ، فاذا كانوا قد عصوا الله تعالى فيما

نهامهم من سفك دماء بعضهم وإخراج إخوانهم من ديارهم
أقتطمعون أن يعصموا دماءكم ويحرصوا علي بقائكم في
دياركم ؟ ! .

ومن هذا الباب قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ
ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ
إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي
ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ
وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (البقرة: 228)

عطف قوله (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في
أرحامهن) علي قوله (يتربصن) فهو مثله خبر أريد به
الطلب فكان من عطف نهي علي أمر فكأنه قيل : ليتربصن
ولا يكتمن ، فكما أكد الأمر بالتربص فأخرجه في صورة
الخبر أكد النهي عن كتمان ما خلق الله في أرحامهن من
حيض أو ولد ، فأخرجه في صورة الخير ، اذ الغاية فيها
الابلاغ في دعوتهن الي الحرص علي إيفاء الرجل حقه في
الرجعة ، فإن حسن تربصها الاعلان بما خلق الله في
أرحامهن من حيض أو ولد ، كذلك إيفاء الرجل حقه فلا
فرط ولا تفريط من بعد أن جعل للأيلاء منهن حدا : تربص
أربعة أشهر ، فأوفي لكل حقه . ولما كانت الجملتان
"يتربصن " و " لا يحل لهن " مسوقتين الي الأعراب عن
فريضة العدل من الزوجة فيما الرجل من حق زمنم العدة ،

وجاء التهديد البالغ " أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر " ففي ذلك الشرط من الدلالة ما يعصم نفس المراءة عن الجنوح الي الانتقام والعاقبة الجائزة . فذلك شرط الي التهديد لا الي التقيد ، فكان " علي طريق المجاز الرسل التمثيلي ، كما يستعمل الخبر في التحسر والتهديد .

لا معني لتقيد نفي الحمل بكونهن مؤمنات ، وإن كن كذلك في نفس الأمر لأن الكوافر لا يتمثلن لحكم الحلال والحرام الاسلامي ، وإنما المعني أنهن إن كنتمن ، فهن لا يؤمن بالله واليوم الآخر ، إذ ليس من شأن المؤمنات هذا الكتمان ، وجئ في هذا الشرط بأن ، لانها أصل أدوات الشرط ، ما لم يكن هناك مقصد لتحقيق حصول الشرط فيوتئ بإذا فإذا كان الشرط مفروضا فرضا لا قصد لتحقيقه والا لعدمه جئ بأن ، وليس لان هنا شئ من معني الشك في الحصول الشرط و لا تنزيل إيمانهن منزلة المشكوك ، لأنه لا يستقيم "

وفي إصطفاء قوله (لا يحل لهن) للأعراب عن النهي إنباء بأن ذلك مما لا يحتمل التوقف في دلالة علي التحريم القاطع وأن الحكم فيه معصوم من إحتمال الوجوه التي يمكن حساباتها في صيغة النهي الصريح ، فقطيعة الدلالة في " لا يحل " أليق بالسياق هنا من طنية الدلالة التي تكون حيناً في صيغة " لا تفعل " فإن المقام للإعراب عما به استقامة حياة

الأمّة في علانق الزوجين حين يكون شقاق كيلا يستحصل الشقاق الي عدااء يرتع فيه المردة ، فتفسد حياة الأمّة .

والقرآن يعرب عما تقوم عليه الحياة في حال الشقاق بين أفرادها مثلما يعرب تقوم عليه في حال الوفاق ، فإنهما معا فطرة لا تخلو منهما حياة ، وحيث جاء نفي الحل في القرآن فمال المعني الي الإبلاغ في النهاية عما نفي حله .

ومن قوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَّمَّ الرُّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَنْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا اتَّيْنَكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (البقرة: 233).

جاءت في سياق تبيان الهدي فيما يقع من مفاصلة بين الزوجين وما لكل علي الآخر ، فكان في صدر الآية تبيان حق الوليد علي أمه وأبيه مضمنا تبيان حق كل من الوالدين في هذا ثم جاء قوله (لا تكلف نفس الا وسعها) في صورة

خبر يراد به النهي عن أن يكلف أحدهما الآخر ما ليس في وسعها فتلزم بالارضاع ولا تعطي حقها .

وهي منهية عن أن تكلف الأب ما ليس في وسعه ، فتمتنع من الارضاع أو تطلب فوق ما تستحق ، فهو تشريع ينهي عن التكليف بما لا يطاق في شتي شئون الحياة عامة وفي هذا المقام خاصة ، فهو تفسير لقوله " بالمعروف " .

فإن جعلناه تعليلاً له كان جملة خبريه لفظاً ومعنى أي وعلي المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لأنه لا تكلف نفس الا وسعها ، وفي الوجهين ابلاغ فأنه يفهم بدلالة الإشارة أنه اذا ما كان علة إيجاب رزقهن وكسوتهن بالمعروف انه تقرر عدم التكليف الا بما يطاق فذلك التكليف مما لا يجوز وكأنه مسلمة يعلل بها ، فالوجهان وإن اختلفا مسلكاً فأنهما يتلاقيان غاية .

وقوله (وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ) فيه تصريح بما فهم تضمننا مما قبله ، وهو تفصيل له وتقرير كما لا يخفى ، وفي قوله " لَا تُضَارَّ " وجوه من الاداء ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب والكسائي برواية قتيبة برفع الراء من تضارّ وقرأ الباقر بالنصب: النصب علي أن " لا " ناهية والفعل مجزوم ثم فتحت الراء لالتقاء الساكنين .

وقراءة الرفع علي أن (لا) نافية فهو خبر منفي في المعني النهي فقراءة الفتح تفسح لمعني الرفع في الأخرى والقراءات يفسر بعضها بعضا ، وإختلاف القراءتين في لصورة أنس باختلاف أحوال الأزواج ، فحينما يكون الخلاف بين الزوجين يسيرا فتكون صورة النهي الصريح في قراءة الفتح أنس بحالهما وحينما يكون الخلاف بالغاً فتكون صورة النهي المعرب عنه الخير أنس بحالهما في الإبلاغ في نهيهما عن المضادة .

ومما هو ظاهر في الأعراب عن النهي بصورة الخبر المتفي قول الله تعالى : (الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّجُوا فَإِنْ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ) (البقرة: 197)

جاءت الآية في سياق تبيان الهدي في شعيرة الحج فنص علي زمنه ليتخذ العبد أهبة بما هو رئيس في تحقيق صحته وقبوله ، ثم أعلن أن من فرض الحج وعزم عليه في ذلك الزمن كان عليه أن لا يرفث ولا يفسق ولا يجادل ، وهي ثلاثة أمور يرمز بها الي كل ما فيه مفسدة لثمرة الحج من إبلاغ التجرد من الأغيار الي الله عز و علا ، فمن اعتصم مما هو من باب الرفث والفسوق والجidal ، وأقم علي فعل الخيرات فقد فعل ما به تقبل الصالحات .

ولما كان السياق للتطهير من كل ما فيه اشتغال بالآغيار عن الله عز وعلا جاء النفي عن تلك المفسدات في صورة نفي لها ، ففي هذا الإخراج البياني إبلاغ في الحث علي القيام بحق ذلك وان مقتضي بالفطرة إبراز العبد تلك المهلكات فيما لا يكون منه لا فيما ينهي عنه حتي يكون عند حسن ما أخبر عنه لا عند حد ما كلف به .

وفقه دلالة الخبر المنفي في الآية حاضر ، في فهم السلف ، وذلك ما نراه من إعتراض بعضهم علي " ابن عباس " حين انشد بيتا وهو محرم فيه ذكر الجماع فقيل له :

ترفت وأنت محرم ؟ فقال : إنما الرفت ما كان من عند النساء ، فدل علي أنهم فهموا النفي من النفي في " لا رفت " و " ابن عباس " لم ينقض الفهم ولكنه قيد الحكم بعد أن فهموا أنه مطلق .

وفي أداء قوله " فلا رفت لا فسوق ولا جدال " وجوه .

قرأ ابن كثير وأبوا عمرو ويعقوب بالرفع في " فلا رفت لا فسوق " مع التنوين و " لا جدال " بالنصب .

وقرأ أبوا جعفر بالرفع والتنوين في الثلاثة .

وقرأ الباكون من العشرة بالنصب في الثلاثة .

أما قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب بالتفريق بين " لا رفث و لا فسوق " وبين " لا جدال " فهي علي أن " لا " بمعنى " ليس " .

فالمعني لا يكون رفث و لا فسوق فهو منهي عنه في صورة الخبر المنفي فلا يكون النظم فيهما أخبارا بانتفانهما بل هو الي النهي عن وقوعها .

وقوله " لا جدال " " لا " فيه نافية للجنس والخبر قوله " في الحج " والنظم فيه للأخبار بانتفانه ، فهو جدال خاص بما كان من قریش قبل نزول الآية ، اذ كانت تقف بالمشعر الحرام خلافا لسائر العرب فلما نزلت ارتفع الجدال أي الخلاف في هذا فكان قوله " " ولا جدال في الحج " أما استئنافه أو عاطفه خبريه لفظا ومعني علي خبرية لفظا إنشائية معني عند من لا يقول بمنع العطف بين الانشاء والخبر .

وفي مارواه الشيخان من حديث سيدنا أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ « مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » .

قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم هذا إعراب عن وجه الدلالة في هذه القراءة فإنه قد اشترط في الحديث عدم الرفث وعدم الفسوق ولم يذكر الجدال مما يدل

ظاهره على أن الجدال ليس مناط النهى فى الآية بل هو مخبر بارتفاعه بعد نزول الآية فهو الى جدال خاص كان من قریش .

وأن نكر أن " الطيبى " جعل عدم نكره فى الحديث من قبيل الاكتفاء .

وأما قراءة الرفع فى الثلاثة أو النصب فى الثلاثة فالنظم فىهما نفى أريد به النهى وأن اختلف نوع " لا " فىهما ، ففي الرفع " لا " بمعنى " ليس " وفى نصب " لا " نافية للجنس ، وقوله " فى الحج " خير فى القراءتين .

ومن هذا الضرب قوله تعالى : (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَسْنَحَابُ الْجَحِيمِ (113) وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ (114)) (التوبة) .

يقضى السياق العام لسورة التوبة والبراءة من أهل الشرك والنفاق والمفاصلة بينهم أن يكون النفي فى هذه الآية على غير ظاهره ، أى ليس إخبار بأن ذلك لا يكون على نحو ما هو ظاهر فى قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا) (آل عمران / 145) .

بل هو مصروف عن ذلك الى معنى النهي عن إيقاع الفعل الواقع في حيز النفي فهو نهى للنبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم والذين آمنوا عن الاستغفار للمشركين ، فكانه قيل : لا تستغفر أنت ومن معك من الذين آمنوا للمشركين ولو كانوا أولو قربى .

روي الشيخان من حديث 1360 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلَ بْنَ هِشَامٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَأَبِي طَالِبٍ « يَا عَمَّ ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ » . فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ يَا أَبَا طَالِبٍ ، أَنْزَعُبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَغْرُضُهَا عَلَيْهِ ، وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « أَمَا وَاللَّهِ لَاَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ، مَا لَمْ أَنُفِ عَنكَ » . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ) الْآيَةَ . أطرافه 3884 ، 4675 ، 4772 ، 6681 - تحفة البخاري عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة

دخل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وعنده أبوا جهل وعبد الله بن أبي أمية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأستغفرن لك ما لم أنه عنه فنزلت : ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد أن تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم " (١) .

فقوله " ما لم أنه عنه " مفصح عن أن قوله " ما كان للنبي " نهى بالغ عن الاستغفار للمشركين .

ومن هذا الباب قوله تعالى " وما كان لكم أن تؤنوا رسول الله ولا تتكحوا أزواجه من بعده أبدا إن ذلكم كان عند الله عظيما " (الأحزاب / 53) .

ولما كان السياق العام للمعنى في سورة " الأحزاب " إنما هو التشريف للنبي صلى الله عليه وسلم ، ومن التشريف له النهي عن الأيذاء العام ومنه البقاء في بيته ودخوله إلا بأذنه ، إتبع ذلك بالنهي عن أمر أشد إيذاء له صلى الله عليه وسلم : عن نكاح أزواجه من بعده وفي أرداف النهي عن الدخول بغير إذن والمكث بالنهي عن نكاح أزواجه فرق في الهدى والتأديب للأمة .

ولما كان الأول أدنى إيذاء والآخر أعلى وأنكى كان الأول نهيا صريحا في صورة نفي " ما كان لكم " ففي

هذا التركيب دلالة علي الخطر المؤكد ، فأدخل النفر علي " كان " والأتيان باللام فيه إعراب عن أن ذلك لا يكون في منطق الفطرة ، وأن ذلك مما لا يحتاج أولو النهي التصريح فيه بنهيهم عنه ، إذ هم معرضون عنه جبلة ، وفي اصطفاء وصف الرسالة في قوله " تؤنوا رسول الله " في مقابل اصطفاء وصف النبوة في الآية السابقة " لا تدخلوا بيوت النبي .

إعراب عنان الاعتصام من الترددي في تلك الموبقة إنما هو شكر عملي مستحق لرسول الله صلى الله عليه وسلم علي ما قام به من تبليغ الرسالة ، فحقه الأيؤذي في جميع شأنه ، وفي أزواجه خاصة ، ولذا كان التأكيد الأعظم البادي من قوله " أبدا " وقوله " إن نلكم كان عند الله عظيما " بكل ما فيه من عناصر التوكيد أفرادا وتركيبا ، وفي اصطفاء النبوة في قوله " لا تدخلوا بيوت النبي " إعراب عن أن نلك الفعل المنهي عنه وهو الدخول بغير إذن فيه تشويش علي القيام بحسن التلقي ، وأن من حقه ، بل من حق الدعوة والأمة الأيشغل عن القيام بحق تلقي الأنباء عن الله رب العالمين .

والنظر في هذا النمط من النهي البادي في النفي الداخل علي فعل الكون ودخول اللام علي الاسم المنهي عن الفعل أو علي الفعل المنهي عنه يهدي الي أن ذلك

فإذا كان المنهي عن الفعل عنه ذو خطر بالغ إذا لم ينته عنه ، فكان بالأبلاغ في الزجر عنه والدفع والنهي عن التردّي فيه .

وإخراج النهي في صورة الخبر المنفي عموماً في إبلاغ في النهي عن ذلك المنفي ، بل أن أبا الحسن الحرالي " ت 637 " يذهب إلى أن النهي في صورة النفي فيه مناقضة تهدم لا نخالفة تبعد صاحبها عن مقام من مقامات الطاعة .

يقول في آية " الحج " الأنف ذكرها " فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج " : وفي وروده نفياً لا نهياً إعلام بأنه مناقض لحال " الحج " حين نفي ، لأن شأن ما يناقض أن ينفي . وشأن ما لا يناقض ويخالف أن ينهي عنه ، كما قال فيما هو قابل للجدال : " ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن " (العنكبوت / 46) .

وبين خطاب النهي والنفي قوت في الأحكام الشرعية ينبغي الفقه في الأحكام على تحقيقه في تأصيلها والتفريع عليها " () .

ومن خلال التبصر في كثير من المنهيات الآتية في صورة نفي بدا لي أن تلك المنهيات ذات خطر عظيم في

الأمة فردا وجماعه إما لذاتها أو لمقامها وملابساتها ، بل أن صورة النهي المعرب عن النهي لتختلف باختلاف منزلة المنهي عنه ، فقله ما كان كذا ليفعل أو ما كان له أن يفعل ، غير قوله " لا يحل لك " وغير دخول " لا " النافية على الفعل المراد النهي عنه .

غير دخول " لا " النافية على الاسم المراد النهي عن إيقاعه ، فهي أنماط تختلف باختلاف المنهي عنه في ذاته أو في سبابة النظامي أو المقامي المشتمل على أحوال من ينهي وزمان النهي ومكانه والأحوال المكتتفة ذلك كله .

وإذا ما كان " الحرالي " ذاهبا إلى ما رأيت من دلالة النهي على الأبلغ في النهي عما فيه مناقضة تهتم وكان الجمهور العلماء على القول بخروج النهي في صورة الخبر فإن " أبا بكر ابن العربي الفقيه المالكي " ت 543 " وأبا القاسم السهيلي " ت 581 " يذهب إلى أن الخبر في بيان الكتاب والسنة خصصة نوعان : خبر وجودي ، أي خبر عن واقع موجود من قبل نزول القرآن وورود السنة . وخبر تشريعي لا يراد به الإعلام بوقوع شيء بل يراد به أن كان إثباتا الأخبار بتشريع وجوده ممن أسند إليه وإن كان نفيا الأخبار بتشريع الامتناع عنه ممن أسند إليه . والآيات التي من قبيل أنها خبر أريد به الأمر في الإثبات أو النهي في النهي إنما هي من قبيل الخبر

التشريعي أي الخبر عن حكم الشرع ، وما إستقر فيه وثبت في الديانة التي نحن مأمورون بها علي الجملة ، والخبر التشريعي لا يلزم عليه الكذب أن لم يتحقق في الأثبات أو إن تحقق في النفي .

كما يذهب القائلون بأنه خبر أريد به الأمر ، ولا يفرقون بين الخبر الوجودي والخبر التشريعي ، بينما التفريق بينهما في بيان الشريعة كتابا وسنة هو الحق ، ومن ثم كان تخلف الخبر الشرعي أمرا مشهورا فكم من مطلقة أو متوفي عنها زوجها لا تتربص بنفسها مقدار العدة ، وكم من حاج يرفث ويفسق ويجادل ، وذلك كلخ معصية ممن أخبر عنه تشريعا وليس كذبا فإن تخلف الخبر المجدي كذب وتخلف الخبر التشريعي معصية ()

والنظر فيما ذهب اليه " ابن العربي " و " السهيلي " ما ذهب اليه الجمهور في هذا يهدي الي ان الخلاف بينهما قريب ، فإن الامامين لا ينكران أن مأل الخبر التشريعي الأمر بما كان منه في سياق الأثبات والنهي عما كان منه في سياق النفي ، فأنها لما كانت اخبارا عما استقر في الشريعة وثبت في الديانة التي نحن مأمورين بتلك

الأفعال ، وغن لم تكن علي صيغ الأمر والنهي في المقال كما يقول السهيلي .

فأن قلنا أن ما عليه الأمامان من قبيل الأخبار التي لا يراد فائدتها بل لازم الفائدة فهو عند المحققين من علماء البيان من قبيل الكناية المركبة أو التعريض المركب إماما عليه الجمهور فهو مما يسمى بالمجاز المرسل المركب وقد بحث فيه بعض المحققين (١) .

ثانياً الأخبار عن الفعل أو صاحبه

الاعراب عن النهي عن الشيء بالأخبار عن الفعل أو صاحبه بنم ذلك الفعل أو فاعله أو ترتيب عقوبه عليه أو إخبار بانتفاء حبه الي غير ذلك مما يفهم منه أن الله ينهي عن فعله وهو كذلك في الذكر الحكيم .

يقول الحق عز و علا : " لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم وكان الله سميعا عليما " (النساء / 148) .

فصيغة " لا يحب " وأن تكن إخبار بانتفاء حب معمول الفعل " الجهر بالسوء من القول " فإنه يلزمه تحريم ذلك

النفي حبه فهو في معنى " لا تجهرُوا بالسوء من القول " لا أن التنفير فيما عليه النظم أعلي من التصريح بالنهي فما عليه النظم فيه تصوير لمن يقدم علي ذلك في صورة من هو مقدم علي ما يغضب الله فهو ملق بنفسه في التهلكة فيكون ذلك ادعي الي النفور .

وكان اصطفاء هذا النمط من الاعراب عن النهي عن ذلك الفعل من أن أثر الجهر بالسوء من القول في تنافر الأمة جد عظيم ، فكلمة السوء جد فاعله في قطع الأواصر ، والسورة سورة تواصل الارحام لمن كان مظلوما أن يجهر بما ليس فيه عدوان وبما ينفس عما في صدره من ضيق لظلمه برءا لما هو أشنع فقد يؤدي كتم قول السوء في صدور المظلوم الي الأقدام علي فعل لا يليق فرخص له كما رخص للمسلمين التخاصم الي ثلاث .

ولكنه لما رخص للمظلوم أن يجهر - دون عدوان - يقول السوء لمن ظلمه جاء بقوله وكان الله سميعا عليما تحذيرا من الاعتداء في الجهر ممن كان مظلوما وترغيبا له في أن يكتم فإن الله سميع عليم بما كان من ظالمه ثم ندبه الي الخير والعفو " إن تبدوا خيرا او تخفوه او تعفوا عن سوء فإن الله كان عفوا قدير " وذلك أيضا نمط من أنماط الأمر بالخير والعفو عن السوء .

ومن هذا الباب قوله تعالى : " مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا بنس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله والله لا يهدي القوم الظالمين " (الجمعة / 5) .

في سياق سورة " الجمعة " المسماة بإسم اليوم الذي عرض علي اليهود فلم يقبلوا وأختاروا " السبت " فكان وبالا عليهم ، جهالة وهم أهل الكتاب ، وردا لأختيار الله وهم الزاعمون أنهم أحباء الله . في سياق هذه السورة جاء من بعد استفتاحها بإمتنان الله علي هذه الأمة أن بعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وأخبر أن ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فكان لهذه المة .

فجاء قوله " مثل الذين حملوا التوراة " تحذيرا لهذه الأمة التي أوتيت من الفضل الي لم يؤت مثلها حتي لا تقع فيما وقعت فيه اليهود حين اعطيت فضلا فردته ، وحين حملت فضلا فلم تنتفع به ، فكان هذا التمثيل البديع البالغ في تحقير وإزدراء ما وقعت فيه يهود إبلاغا في النهي هذه الأمة أن يكون جهدها في حمل كتاب ودرسه واستفراغ الجهد في تفصيل وتحليل ما فيه من هدي وجمال في شتى مناحي الحياة ثم لا يكون له في حياتهم وحركتها أثر فإذا الانقسام المقيت البالغ بين الواقع الفكري والواقع السلوكي فإذا هم

أنمة في فقه التدين ، فمثل هؤلاء مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها .

أي تنفير من الوقوع في مثل هذا الذي لا يقوم عليه عاقل أبليغ منه ؟

أنه البيان البالغ في التحذير والنهي عن التلبس بشيء من ذلك المثل ذلك مال المعني الذي نحن فيه قاصدون وله قائمون ولسنا الي ما في هذه الآية من خصائص التمثيل البديع .

المهم أن النهي عن حمل كتاب الله دونما إنتفاع به إنما جاء علي هذا النحو البياني : إخبار عن حال اليهود مع التوراة ، وحكم علي ذلك الحال ، إنما كان لأنه لا يحمل النهي عن حمل الكتاب دونما إنتفاع به فحسب بل هو يجمع اليه الأبلاغ في تحقير حالهم والتشنيع به والتنفير منه والأزدراء له ، فقتل من القلوب التطلع الي ما كان عليه اليهود ، وهم الذين كانوا مناط تطلع العرب ، فكانه قوله " بنس ثل القوم الذين كذبوا " إجمالاً بالغاً في التنفير منهم ونهيهم عن الاقتداء بهم .

والقرآن حين يعمد الي نم أفعال وأصحابها أو يتوعد عليها أو يقرن مصير الخسران بها والنجاة يتركها وإجتنبها إنما يضرب علي أوتار النفس فيلهبها رعباً وجزعاً من

التردي فيما نم أو توعد فرار مما نم الي ما أحب ورضي
ليكون العبد حيث يحب الله له أن يراه جعلنا الله عز و علا
حيث يحب منا ان نكون .

الأمـر بالشئ وجوبا يستلزم النهي عن ضده " :

المذاهب التي سبق ذكرها في إستلزام النهي بشئ معين الأمر بضده هي التي عليها أهل العلم في إستلزام الأمر بشئ معين وجوبا النهي عن ضده (١) إلا أن ثم أمرين مختلفين :

" الأمر الأول " أنه اذا كان المأمور به وجوبا له اضداد كثيرة فإنه يستلزم النهي عن جميع تلك الأضداد ضرورة أنه لن يكون مطيعا لما صرح له بالأمر به الا اذا ترك كما فعل يناقض القيام من جلوس ونوم وركوع وسجود وإضجاع ... الخ .

وهذا مخالف لما اذا كان المصريح بالنهي عنه له اضداد كثيرة فإن السياق يستلزم أمرا واحدا من هذه الأضداد ، فإن فعل شئ من تلك الأضداد محقق لما صرح بالنهي عنه ، ولذا فإن ذكر الأمر من بعد التصريح بالنهي عن أضداده فائدته غير فائدة ذكر النهي من بعد التصريح بالأمر بضده اذا ما كانت الأضداد عديدة في الحالين : قولنا : لا تتم وأجلس غير قولنا اجلي ولا تتم : (في الأول) كان ذكر " إجلس " بعد النهي عن النوم

(١) .

يجمع الي تأكيد النهي عن النوم تخصيص ما يبيح من الأضداد .

فإن للمخاطب قبل عطف الأمر " إجلس " علي النهي أن يفعل غير الجلوس ليكون محققا للنهي عن النوم " وفي الثاني " كان الذكر " لا تتم " تأكدا للجلوس فهو يضيف قوة الي طلب الجلوس فصار الأمر بالجلوس بالغا ، فلو أنه حينئذ " قام " لكان عاصيا وهذا فيما كانت أضداده عديدة ، وله فوائد غير ذلك اذا غير ذلك اذا ما كان الضد واحدا .

ومثل هذا ينفع غن شاء الله في فقه دلالة عطف النهي علي أمر تضمن الدلالة عليه ، وفقه دلالة عطف أمر علي نهى تضمن الدلالة عليه في الذكر الحكيم في حالي تعدد الأضداد وعدم تعددها ، وهو باب واسع في فقه الدلالة ليس هذا البحث معقودا به فيبسط القول فيه .

" الأمر الآخر " أن من أهل العلم من قال بأن الأمر بالشئ نهى عن ضده ولكنه سكت عن أن يكون النهي عن شئ أمرا بضده وبعضهم صرح بمنعه (١) وفي هذا تفريق بين استلزام الأمر والنهي عن الضد واستلزام النهي الأمر بالضد ويبدوا لي أن ذلك من أن النهي كف

(١) .

والأمر فعل والكف لا يستزرم فعل النقيض فان الكف عن
الأساءة مثلا ليس فعلا للاكرام بينما فعل الاكرام كف
عن الاساءة فان قيل : لا تكذب فان ترك الكذب قد يتحقق
بالصمت عن الحق والباطل معا فلا ينطق ولا يمكن ان
يقال أنه عصي النهي ولا يقال أنه صدق .

والذي هو حق أن البيان القرآني لا انفصال فيه بين
التصريح والنهي واستلزامه الأمر بضد المنهي عنه ،
فالتصريح بالأمر واستلزامه النهي عن ضد المأمور به ،
الأ أن السياق يقضي حيناً بأيراد المأمور به مورد الكناية
فيصرح بالنهي عن ضده ، وحيناً بأيراد المنهي عنه
مورد الكناية فيصرح بالأمر بضده وقد يجمع بين
التصريح بالنهي والتصريح بالأمر بضده ويعطف
أحدهما على الآخر .

وقد يقدم الأمر بشئ ويعطف أحدهما على الآخر ، وقد
يقدم الأمر بشئ ويعطف النهي عن ضده وقد يكون عكس
ذلك . ويظهر لي أن عطف النهي على أمر تضمنه أكثر
في البيان القرآني من عطف على نهى تضمنه ويكثر هذا
فيما كان المصريح بالأمر به أولاً ذا شأن بالغ يراد
الاعراب عن وجوب الاحتفال به والاعتناء بحقه
واستفراغ الجهد في إيقاعه ففي قوله تعالى مثلاً : "
فأذكروني أنكركم وأشكروا لي ولا تكفرون " (البقرة /

152) عطف قوله " لا تكفرون " علي قوله " إشكروا لي " وهو متضمن له فإن شكر النعمة يستلزم الكف عن ضد الشكر وهو مفر النعمة .

في التصريح بالنهي عن الكفر دلالة علي وجوب استقصاء جميع ضروب شكر النعمة ، وإستمرار هذا الشكر ، فإن شكر النعمة قد يكون باللسان وقد يكون بعدم تبخيرها وبحسن اتفاقها والتصدق بها فحتي لا يقتصر علي وجه من وجوه الشكر صرح بالنهي عن كفرانها لأن من ترك وجهها من وجوه الشكر وقع في وجه من وجوه كفران النعمة والفعل في سياق النهي والنفي كالنكره يعم كل ضروره وفي الوقت نفسه يستلزم الدوام عليه فإن وقع فيما نهى عنه في وقت فقد عصي بينما المأمور به إن فعله مره حقق الأمر ، فكان في التصريح بالنهي علي النقيض الذي تضمنه الأمر السابق وعطفه عليه فائدة تأسيسية نضاف الي فائدة تأكيد دلالة الأمر المصرح به في صدر العبارة .

وفي قوله تعالى : " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا " (آل عمران / 103) عطف قوله " لا تفرقوا " علي قوله " إعتصموا " الأمر بالاعتصام بحبل الله إنما هو أمر علي نحو خاص هو الاعتصام الجمعي ، لا يكفي في تحقيقه اعتصام كل فرد من الأمة بكتاب الله وسنة

نبيه صلى الله عليه وسلم أو بالاسلام عقيدة وشريعته فإن ذلك لا يحق المأمور به .

بل الأمر منظور فيه الى الاعتصام الجمعي المتحقق تمسك كل فرد بالكتاب والسنة في نفسه وفي من يتولي الولاية عليه ومن مناصرة ومناصرة بقية الأمة والتواصي بالحق وبالصبر وبالذبح عنها والذب عن حرمانها وتقوية شوكتها سوادها فينصر كل أخاه ويحفظه في غيبته ويؤازره في دعوته ويناصحه ويتعاون معه على البر والتقوي .

تلك حقيقة ما هو مأمور به قوله " واعتصموا بحبل الله جميعا " فإن قوله " جميعا " عنصر رئيس في بناء معني الأمر لا يتحقق بغيره . ولما كان ذلك قد يغفل عنه أو يتهاون فيه ن فيظن أن الجمعيه في الاعتصام ليست ركنا ركننا الا يتحقق الأمر بغيره جاء قوله " ولا تفرقوا " مصرحا بالنهي اعلاما بأن الاعتصام الجمعي هو الغاية .

ففي النهي التفرق دلالة نصية علي وجوب الجمعية التي كانت الدلالة عليها دلالة ظاهرية محتمله القطعية والظنية . وفي هذه الآية إنكار بالغ علي من يظن في إلزامه الفردي تحقيقا بحبل الله دونما القيام بالمناصرة

والمناصرة والتواصي الذي به يتحقق الوجود الحق للأمة
وبه يتشكل الكيان الراسخ لها وانصار الباطل وبطانة
الخطايعوت يعرفون ذلك ، ولذا لا يقاومون التمسك
الفردى بالكتاب والسنة ، وينادون دائما أنهم لا يمنعون
الناس من الصلاة والعبادات ، لأنهم يعلمون أن أثر ذلك
عليهم غير عظيم ، ولكنه يقاومون الاعتصام والتناصر
بالحق والتواصي بالثبر عليه ، فإن فيه تقويضا لباطلهم .

()

(¹) .

استكمال الجزء الثالث في باب النّهي
لطلاب السنة الثانية تمهيدي ماجستير
بقلم محمود توفيق

جمهور أهل العلم على أنّ صيغة "النّهي" المجردة من القرائن الصارفة عمّا وضعت له تدل على "التّحريم" المستوجب لزوم الامتنال، وعقوبة من أعرض عن ترك ما نُهي عنه من الأقوال والأفعال والأحوال ، وكفت النفس عن أن تجعل للرغبة فيه عليها سلطانا .

وهذه الصيغة ترد في مساقات من القول ، وتكتنفها قرائن تصرفها عن الدلالة على ذلك المعنى "التحريم" لتفيد معاني أخرى، لكل سياق ما ينلاءم معه، وعلى المتلقي هذا البيان أن يحسن التنبصر بمساقات القول وقرائنه ، ومقتضيات ذلك واستحقاقاته ، والعلم متفاوتون في التّصريح بهذه المعاني، وليس فيهم زاعمٌ انها محصورة في عدد معين، فذلك زعمٌ لا يقوم إلا على ادعاء الإحاطة بالسياقات التي يرد فيها أسلوب النّهي ، والإحاطة بالقرائن التي تكتنفه، واستقضاء حقها إفادياً، ومن ادعى فقد استجهل أو استحمق ؛ ذلك أن مساقات القول لا سبيلَ إلى حصرها فهي ولاند حركة الحياة خارج الإنسان المبين، ووليدة حركة النفس في داخله ، وتلك التي لا يُحيط بها إلا الله سبحانه وبِحَمْدِهِ .

وهذه المعاني المفادة سياقيًا يُمكن جعلها ضربين :

الأول : ما ترى فيه شيئاً من طلب.

والآخر : ما يظهر لك فيه شيءٌ من طلبٍ على مذهب من يرى أن صيغة الأمر والنّهي كـ " أدوات المعاني " إذا أفادت معاني في سياقاتٍ غير ما وضعت له، فهي لا تتخلّى كلية عن معنى "الطلب" بل هو حاضر على نحو ما في أيّ من هذه المعاني المفادة سياقيًا ، وذلك على نسق القول بأن أدوات المعاني (حروف المعاني) وضعت لمعاني تدلّ عليها حين يجرّد البيان المدرجة فيه

من القرائن الصارفة عنها ، وأن هذه المعاني الوضعية حاضِرٌ شيءٌ منها في كِل معنى إفادته الأداة سياقياً، فكذلك الصِّغ تستصحب شيئاً من معانيها التي وضعتُ لها ، فلا يكون المعنى الذي أفادته سياقاً صرفاً بل به شوبٌ من المعنى الوضعي للصيغة. ودونك بعضاً من تلك المعاني المفادة بصيغة النهي سياقاً.

أولاً : الكراهة :

الكراهة نقيض المحبة ، وهي مرتبة دون الحرمة ، فهي أشياء تركها خير من فعلها ، من تركها تعبدًا أجر ومن فعلها لم يَأْتَم ، وهي أيضًا لا تكون إلا لما لا يرجى خيره عاجلاً أو أجلاً، وهي في شرعة الناس إنما تكون لما لا يكون ضرره بليغاً نفياً محيطاً ، إلا أن النفس قد تطيقه. وقد في بيان النبوة تصريحاً بكراهة الله تعالى أفعالا أو صفات ، وظاهر الأمر أنها دون الحرمة، كما فيما رواه البخاري في كتاب " الزكاة " من صحيحه عَنْ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنْ أَكْتُبَ إِلَيْ بِشْيءٍ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . فَكَتَبَ إِلَيْهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ « إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا قِيلَ وَقَالَ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ » .

فقد يقال هذه الأفعال إنما هي على سبيل الكراهة دون الحرمة بدلالة ما رواه البخاري أيضًا في كتاب (الاستقراض) من صحيحه عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأَمْهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَ وَهَاتٍ ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ » .

جعل الحرمة لثلاثة : «عُقُوقَ الْأَمْهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَ وَهَاتٍ»

ثم جعل الكراهة لثلاثة : « قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ » .

أيدل التفريق في العبارة (حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) أولاً ، و(كَرِهَ لَكُمْ) ثانياً على مفارقة اصطلاحية أم يدلّ على أن مستوى الحرمة أولاً أشدّ من مستواها ثانياً ، وأنّ كلاهما هو حرامّ يجب تركه ، ولا يمكن القول بأنّ السنّة من قبيل الكراهة .

وفي رواية لمسلم في كتاب (الأقضية) من صحيحه بسنده عَنْ وَرَادٍ قَالَ كَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ :

سَلَامٌ عَلَيْكَ ، أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ حَرَّمَ عَفْوَ الْوَالِدِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَلَا وَهَاتِ . وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ » .

فهذه رواية قائمة على الضم والنشر المرتبين :
ضمّ الحكمين بغير تبين ثم بينن كلّ حكم ، ممّا يهدي إلى أنهما ليسا سواء

وفي صحيح مسلم في كتاب "الأقضية" بسنده " وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا . وَلَمْ يَذْكُرْ وَلَا تَفَرَّقُوا . "

وفي الموطأ للإمام مالك في كتاب "الكلام" بسنده : عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ :

« إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَأَنْ تَتَصَحَّحُوا مِنْ وَلَاءِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ وَيَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ » .

وفي مسند أحمد من حيث أبي هريرة رضي الله عنه بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- :
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ - :

« إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا :
يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ
جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ
وَيَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ».

جاء البيان بقوله (يسخط) دون (يكره) مما يفيد شدة البغض ، وأنها
كراهة تحريم أي يفضي فعلها إلى الوقوع في جزاء الوقوع في
الحرام أو مقاربته.

رغبت في أن أبسط شيئاً من البيان في هذه الثلاثة الأفعال :
« قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ » لما لهذه الأفعال
الثلاثة من حضور في مسلكنا ، فلا يكاد يسلم منها غير النبلاء
، وقليل ما هم .

وأمر آخر قد تجرأ غير قليل على مصطلح " الكراهة " فإذا نظر
في كتاب من كتب أحكام الشريعة أو بيان الوحي ورأى هذا
المصطلح تجرأ على اقتراحه ، زاعماً أنه لما كان مكروهاً وليس
بحراماً، وأنه لا يعاقب على فعله ، وجهل أنه وإن لم ينصب له
عقوبة حسية، فإن أول عقوبة يبلى بها فؤاده أنه تباعد به عما يحب
الله، وأرداه فيما يسخطه، فإن دعا لا يستجاب له ، وكفى بذلك عقوبة
لمن فقه ، وغير قليل لا يحسنون فقه مصطلحات الفقهاء والعلماء
وما يرد في بيان الوحي ، إنك لتجد العالم يقول في شيء " لا يعجبني
" أو لا أراه " ، " غيره أحب إلي " ونحو ذلك ، فيظن أن يبيحه ،
وما بذلك ، وهذا ما ندب إليه الأعيان من أهل العلم إلى أن يعتمد
كل واحد منهم إلى بيان مدلولات الكلمات والمصطلحات التي
يتداولها عالم في أسفاره، فيعمد عالم إلى أسفار الشافعي مثلاً
يستخرج مصطلحاته وما يريد منها، ومدلولاتها في سياقاتها ،
وهكذا، فيمكننا بهذا أن نصنع أسفاراً في بيان الوجوه والنظائر في
مصطلحات العلماء والفقهاء ، وهذا عمل نافع ، وهو وإن كان ثقيلاً
فعله ، فإنه عمل نبيل أثره .

والأماجد إنما ينحتون من الجبال قصورا ، فأبرك الأعمال
الصالحات مثوبة أحمرها، وأنقر النفوس عنها.
وإذا ما كان الأحبة من أهل الدنيا يحرصون على أن لا
يقارفوا ما يكره الحبيب، فَلَمْ يَتَجَرَّأُ الْعَبِيدُ عَلَى مَا يَكْرَهُ السَّيِّدُ الْخَالِقُ
الرَّازِقُ الْمُحْيِي الْمُمِيتُ؟

جعل بعض أهل العلم النهي في قول الله تَعَالَى :
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ
مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ
تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (267) الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ
الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ
عَلِيمٌ (268) يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ
خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (269) [البقرة: 267-269]

قوله سبحانه وبِحَمْدِهِ : (وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ) نهى
يتبَيَّن مدلوله وفق نوع النفقة ، وقوله " الخبيث " لا يعني ما حرم
أخذه كما في (وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)
(الأعراف:157) بل الخبيث هنا رديء المال، والإعراب عنه
بالخبيث فيه من التنفير ما يقتلع من في قلبه أثارة من رشد أن يقدم
عليه ، وهذا من تثقيف النفس ما فيه،

ومدلول النهي هنا يتوقف على نوع النفقة : أفريضة لازمة أم نافلة؟
إن تكن فريضة، فالنهي للتحريم ، وإن تكن نافلة ، فالنهي للكرهية
، وهي عندي تراقى إلى الكراهة التحريمية.

فإن كانت واجبة، فالنهي للتحريم، فلا يجوز للمنفق أن يخرج كل
نفقته مما هو الرديء ، بل عليه أن ينفق ما هو الأوسط من ماله
وإن تكن النفقة نافلة ، فيكره أن يجعل نفقته مما هو الرديء :

ومن أهل العلم من ذهب إلى استحضار سياق المقام ، فذهب إلى
أنه ليس هذا من تحريم إنفاق الْخَبِيثِ (الرديء) مِنَ الثَّمَرِ أَوْ

السَّعِيرِ مِنَ الْقُوتِ، " وَإِنْ كَانُوا يَقْتَاتُونَ مَا فَوْقَهُ، وَهَذَا إِنَّمَا نَزَلَ فِي الْأَقْنَاءِ الَّتِي كَانَتْ تَعْلُقُ فِي الْمَسْجِدِ فَكَانُوا يُعْلِقُونَ، الْحَسَفَ. قَالَ: قَالُمَرَادُ بِالْخَبِيثِ هُنَا الْأَزْدَا " وهذا يكون النهي للكرامة فهو إنفاق نافلة وتطوع .

ولا يخفى عليك أن من تصدق بالخبِيث " الحرام " إنما هو مردودٌ عليه فإن الله سبحانه وبحمده طيبٌ لا يقبلُ إلا طيبًا .

روى مسلم في كتاب " الزكاة " من صحيحه بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) وَقَالَ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ) ». ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ ».

أولئك الذين يقتربون من الأعمال ما هو مقطوع بحرمة وما هو مختلف في حرمة بين الأعيان الأثبات من جهة، والناشئة في طلب العلم من نحو ما يسمى باغناء والفنون وأنواعها ، وما يقيم الناس في مباحة عن ربها سبحانه وتعالى، وما يثور شهواتها وحيوانيتها، وما يشغلها عن واجبها إزاء دينها وقومها ووطنها وأمتها، وما يصرقها عن التصدي للظالمين الذين يستعجون الضعفاء كل أولئك إنما يكتسبون ما هو إلى الحرام القطعي

روى الدارمي في " الرقاق " من سننه بسنده عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ : « يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ إِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ ».

وروى الترمذي في سننه من كتاب " الصلاة " بسنده عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-

« أَعِيذُكَ بِاللَّهِ يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ مِنْ أَمْرَاءِ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي فَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ فَصَدَّقَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْخَوْضِ وَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ أَوْ لَمْ يَغْشَ فَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ فِي كَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ وَسِيرِدُ عَلَى الْخَوْضِ.

يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ ، الصَّلَاةُ بُرْهَانٌ وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ حَصِينَةٌ وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ.

يَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ إِنَّهُ لَا يَزْبُو لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُخْتٍ إِلَّا كَانَتْ النَّارُ أُولَى بِهِ .»

ومسالك الاسترزاق الحرام جدٌ عديدة ومتنوعة ووسيلة معبدة وميسرة مغرٌ بها في زماننا هذا مما استوجب بسطة في الإعراب عن خطره.

ومن هذا قول الله سبحانه وبحمده :

(وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا * وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا) (الإسراء : 36 ، 37)
في كلِّ آية من الآيتين نهي :

في الأولى نهْيٌ عَنِ أَنْ يَقْفُوَ الْمَرْءُ فِي أَيِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ حَيَاتِهِ فِي عِلَاقَتِهِ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ وَبِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ، وعلاقته بالحياة كونًا وإنسانًا على عمومهما بما ليس له به علمٌ حقيقٌ وثيقٌ .

" الاقتفاء " هو الاتباع المباشر للمقفو ، فكأنه في قفاه لا يبعد عنه ، وفي هذا دلالة على أنه لا يدع التابع بينه وبين مَنْ يَتَّبِعُ مسافةً تتيح له حسن البصر ، فالابتعاد عن المنظور قليلاً يمنح قدرة على حسن البصر به ، وهذا يحمل المرء على التفكير والتبصر . فمن اتبع غير بيان الوحي قرأنا وسنةً دون تبصر ومناقدة تكشف عن حقائق الأشياء فهو في مظنة أن يَضِلَّ ، وهو إنما يضع في عنقه قلادة

يَجْرُهُ مِنْهَا مَنْ هُوَ تَابِعُهُ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ ذَلِكَ "تَقْلِيدًا" وَمَا التَّقْلِيدُ إِلَّا أَنَّ الْمُقْلِدَ قَدْ وَضَعَ فِي عُنُقِهِ قِلَادَةً "قِيدًا"

مَنَاطُ النَّهْيِ لَيْسَ "الِاقْتِفَاءُ" مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنَّمَا مَنَاطُهُ اقْتِفَاءُ غَيْرِ مُؤَسَّسٍ عَلَى عِلْمٍ حَقِيقٍ وَمِفَاتِشُهُ ، وَمُنَاقَدَةٌ وَمُنَازَرَةٌ وَمُقَاسِمَةٌ، وَاسْتِبْصَارٌ تَفْهِيمٌ فِي أَغْوَارِ الْأَشْيَاءِ، وَلِذَا جَاءَ نَظْمُ الْآيَةِ: (مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) تَبَصَّرَ قَوْلُهُ (لَكَ) أَتَبَصَّرَ مَا فِي هَذِهِ "الِلَامِ" لَامِ الْمُلْكِيَّةِ؟ يَحْتَكُ عَلَى أَنْ يَكُونَ عِلْمُكَ أَنْتَ ، أَنْتَجِهَ فَوَادَكَ الرَّشِيدُ الْمُسْتَبْصِرُ ، وَلَيْسَ عِلْمًا اسْتَجْدِيئَةً عَنْ غَيْرِ عَجْزٍ مِمَّا أَنْتَجِهَ غَيْرُكَ ، وَمَنْ اقْتَفَى عِلْمًا أَنْتَجِهَ غَيْرُهُ ، فَفَاتَشَهُ ، وَسَبَّرَهُ وَاسْتَبْصَرَ مَا فِيهِ وَمَا فِي بَرَاهِينِهِ وَمَآلَاتِهِ ، فَانْتَهَى إِلَى تَمَكُّنِهِ مِنَ الصَّوَابِ ، فَهُوَ حِينَئِذٍ غَيْرُ مُقْلَدٍ مِنْ أَنَّهُ مَا قُلْدٌ إِلَّا عَنْ بَصِيرَةٍ بِهِ وَبَرَاهِينِهِ، فَكَانَهُ عِلْمُهُ بِالْحِكْمَةِ ضَالَةً الْمُؤْمِنِ أَتَى وَجَدَهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا وَانْظُرْ قَوْلَهُ: (عِلْمٌ) هَذَا التَّنْظِيرُ الْمَعْرَبُ عَنْ أَنَّهُ عِلْمٌ نَوْ شَأْنٍ ، فَالتَّنْكِيرُ لِلتَّعْظِيمِ .

جَاءَ فِي الْآثَرِ لَا تَكُونُوا إِمْعَةً تَقُولُونَ إِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ أَحْسَنًا وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا وَلَكِنْ وَطِنُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ أَنْ تُخْسِنُوا وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَا تَظْلِمُوا .

وَحَقُّ النَّاسِ مَسَارَعَةٌ طَاعَةٌ لِهَذَا النَّهْيِ وَالتَّزَامًا بِهِ هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ وَطَلِبَتُهُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا تَعْلَمَ الْحَقَّ وَالْخَيْرَ وَتَعْلِيمَهُ بِلِسَانِ الْحَالِ ثُمَّ بِلِسَانِ الْمَقَالِ طَرِيقَهُمْ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ ، فَحَقٌّ عَظِيمٌ عَلَى كُلِّ أَنْ يَتَطَهَّرَ مِنْ دَاءِ التَّقْلِيدِ وَالِاجْتِرَارِ وَالْأَيُّ يَكْتَفِي بِحَمْلِ مَا لَا يَفْقَهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَلَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ نَسْخَةً رَدِيئَةً مَصْحُفَةً مُحَرَّفَةً خَدَاجٍ مِنَ الْآخِرِينَ

وَفِي الْآخَرِ جَاءَ النَّهْيُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا) لَيْسَ مَنَاطُهُ الْمَشْيُ، بَلْ مَنَاطُهُ حَالُ الْمَشْيِ (مَرَحًا) وَالْمَرَحُ فِي أَصْلِهِ انْبِسَاطُ النَّفْسِ فَرَحًا يَفْضِي إِلَى طَرَبٍ ، فَلَا يُمْكِنُ مَعَهُ مِنَ التَّمَاسُكِ وَالِانْضِبَاطِ ، وَالْعِلَاقَةُ الصَّوْتِيَّةُ وَالِدَلَالِيَّةُ بَيْنَ (مَرَحٍ)

و(فرح) : (إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ)
(القصص: 76)

والعلاقة الدلالية بين (المرح) و(الترح) وإن تكن علاقة تقابلي ،
فإن بينهما مشتركا، كلٌ فيه اتساع نشاط النفس اتساعاً لا يمكن معه
ضبطها، فإن كان نشاط مسرة فرح(مرح): (فرح) وإن كان نشاط
حزن ، فر(ترح)

وهذا المرح المنهي عنه هو ما لا يبقى صاحبه عن أن يقيم في مقام
العبودية ، ويلقي به في درك الكبر ، والأفعال بمآلاتها، فإذا كان
مآله ما حرم ، فالنهي عنها للتحريم، وإن كان مآله ما دون الحرمة
، فالنهي عنه كذلك دون الحرمة: " الكراهة"

والله تعالى قد جعل من حلية عباد الرحمن أنهم يمشون في الأرض
هوناً: (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا
خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) (الفرقان: 63)

النهي في قوله تعالى (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا) يختلف
باختلاف الفعل وفاعله، فقد يكون النهي هذا بالنسبة لواحد مفيداً
الحرمة، وبالنسبة لآخر مفيداً الكراهة... فسياق المقام هو الذي يعين
على تحرير مدلول النهي.

لتنظر في إحقاق القول : (كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا)
وتبصرت قوله (سيئه) والسيء ما كان في نفسه ، وفي أثره في
فاعله حاضره وقابله ، وفي أثره في الحياة

وكلمة (سيء) من السوء ، والعلاقة بين السوء، والسواد غير
خفية، ولذا يقال للمرأة السوداء السَّوَاء ، فالسينة سوداء الذات
والمال، وسميت النار السَّوْءَى (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسَاءُوا السُّوْأَى
أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ) (الرُّوم : 10)

والمرح الذي لا يفضي إلى الفسوق من فسطاط العبودية لله تعالى
لا يخرم ، فكل ما انضبط بالشرع، وأبقاك في حظيرة " العبودية"
فهو من طيب القول والفعل والحال. ألا ترى أن التبخر في غير

سياق ملاقاته أعداء الله تعالى إنما يبغضه الله تعالى، بينما هو في مساق ملاقاته أعداء الله تعالى حميدٌ

روى البخاري في صحيحه من كتاب "أحاديث الأنبياء" بسنده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ خُسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»

وروى أبو داود في سننه من كتاب "الجهاد" بسنده عن جابر بن عتيك رضي الله عنه أن نبي الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «مِنْ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُ اللَّهُ فَأَمَّا الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي الرَّيْبَةِ وَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي يُبْغِضُهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رَيْبَةٍ وَإِنَّ مِنَ الْخِيَلَاءِ مَا يُبْغِضُ اللَّهُ وَمِنْهَا مَا يُحِبُّ اللَّهُ فَأَمَّا الْخِيَلَاءُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ نَفْسَهُ عِنْدَ الْقِتَالِ وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ وَأَمَّا الَّتِي يُبْغِضُ اللَّهُ فَاخْتِيَالُهُ فِي الْبَغْيِ».

يقول أبو بكر الجصاص الحنفي (ت: 370هـ) في أحكام القرآن: "وقوله تعالى (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا) الْمَرَحُ الْبَطَرُ وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ وَازْدِرَاءُ النَّاسِ وَالِاسْتِهْأَنَةُ بِهِمْ فَتَهَى اللَّهُ عَنْهُ إِذْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ بِنَفْسِهِ وَأَخْوَالِهِ وَابْتِدَاءُ أَمْرِهِ وَمُنْتَهَاهُ"

ومن الضرب نفسه ما روى مسلم في كتاب "الطهارة" بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أُيُنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

النهي في قوله: صلى الله عليه وسلم: «وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ» "فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ...." على الكراهة لا التحريم عند جمهور أهل العلم وإلا كان وضوءه فاسدًا فإذا غمسها قبل غسلها ثلاثًا.

يقول البدر العيني (ت: 855هـ) في عمدة القاري شرح البخاري: "قلت: مذهب عامة أهل العلم أن ذلك على الاستحباب، وله أن يغمس يده في الإناء قبل غسلها، وأن الماء طاهر ما لم يتيقن نجاسة يده، وممن روي عنه ذلك عبدة وابن سيرين وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وسالم والبراء بن عازب والأعمش فيما ذكره البخاري ...".

وابن حزم في "المحلى" إلى أن "النهي" للتحريم، وأنه إذا غمس من قبل أن يغسل ثلاثاً، فالوضوء باطل والصلاة التي صليت به باطلة.

يقول: "وَفَرَضَ عَلَى كُلِّ مُسْتَيِقِظٍ مِنْ نَوْمٍ - قَلَّ النَّوْمُ أَوْ كَثُرَ، نَهَارًا كَانَ أَوْ لَيْلًا، قَاعِدًا أَوْ مُضْطَجِعًا أَوْ قَائِمًا. فِي صَلَاةٍ أَوْ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، كَيْفَمَا نَامَ - أَلَّا يُدْخَلَ يَدُهُ فِي وَضُوئِهِ - فِي إِنَاءٍ كَانَ وَضُوءُهُ أَوْ مِنْ نَهْرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَسْتَنْشِقَ وَيَسْتَنْثِرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يُجْزِهِ الْوُضُوءُ وَلَا تِلْكَ الصَّلَاةُ. نَاسِيًا تَرَكَ ذَلِكَ أَوْ عَامِدًا. وَعَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَسْتَنْشِقَ كَذَلِكَ ثُمَّ يَبْتَدِيَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، وَالْمَاءُ طَاهِرٌ بِحَسَبِهِ. فَإِنْ صَبَّ عَلَى يَدَيْهِ وَتَوَضَّأَ دُونَ أَنْ يَغْمِسَ يَدَيْهِ فَوُضُوءُهُ غَيْرُ تَامٍ وَصَلَاتُهُ غَيْرُ تَامَةٍ." ()

وينسب القول بأن النهي هنا للتحريم إلى ابن جرير الطبري (ت: 310هـ) وقد كان ذا مذهب فقهي، إلا أنه لم يجد من يحمله، وهذا يبين لك فضل طلاب العلم على الأشياخ، فقد يكون الشيخ ممن يؤخذ عنه، ولا يجد من طلاب العلم من يحمل عنه، مما قد يضع على طلاب العلم في عصره ومصره مسؤولية بين يدي الله تعالى يوم القيامة لا يطيقون حملها.

ثانياً: الدعاء:

١ (المحلى بالآثار - تأليف : ابن حزم الظاهري: إبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (ت: 456هـ) النشر: دار الفكر - بيروت ، ج: 1/ 200

الدعاء في مدلوله اللغوي مطلق النداء ويغلبُ عليه أن يكون نداءً مديد الصوت ، ولعل صوت العين وصوت الألف ما يرمز إلى ذلك: في صوت العين وضوح وقوة ، وفي صوت "الألف" امتداد

، والدعاء في مفهومه الاصطلاحي الشرعيّ نداء المفتقر من هو مفتقر إليه في قنوت وتذلل وإقرار بأنه عبده أن يكون له لمدح فيما هو مفتقر إليه.

وهو العبادة روى أبوداود من سننه في كتاب "الوتر" بسنده عن الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ « الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ (قَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) (غافر: 60) ».

والبلاغي في مدارسته صيغة "الأمر" المفيدة معنى الدعاء يعني يتبصر أثر الخصائص التركيبية والتصويرية والإيقاعية في تصوير الواقع النفسي للداعي ، وما يعتلج في فؤاده من مشاعر الافتقار إلى خالقها ، وما يملأ فؤاده من جلال العبودية وجمالها ، فإن للعبد من جلال سيده وجماله نصيباً ، كما أنه يعني بمواقع ما يتوارد في أسلوب الدعاء وبناء بعضه على بعض على ما تراه في خاتمة سورة "البقرة" (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) (البقرة: 286)

وقد أقيم بين يدي هذا الدعاء ما يصور حال المداعي مع من يدعو سبحانه وبحمده ، فإن من أدب الدعاء أن يقدم الداعي بين يدي طلبته تزلفاً، وتحبباً، وإقراراً بالحاجة والعوز ، وخلاته من الحول والقوة : (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفِرُّ مِنْ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) (البقرة: 285) فمدارسة سياق الدعاء لها أثرٌ بالغٌ

إذا ما كانت سورة "البقرة" عمود المعنى فيها قوله تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) فالإيمان بالغيب هو المعنى القائم من تحت كل مكونات هذه السورة أحكام العقيدة، والشريعة، والقصص وغير ذلك.

في راس المعنى القرآني لسورة "البقرة" جاء هذه الدعاء، وسبقه بيان شأن المؤمنين مع خالقهم جَلَّ جلاله: (كُلُّ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَمَلَانِكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) وأبان عن ما كان من رحيمية الله تعالى (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) مثل هذا الثناء وإعلان القنوت والتزلف والتَّحَبُّبِ يَهِيءُ العبد العبد أن يكون أهلاً لأن يفتح له باب "الدعاء" فإذا ما فتح له ذلك الباب، فباب الإجابة إن شاء الله تعالى مفتوح.

جاء الدعاء مستهلاً بالنداء (ربنا) وقد طوي حرف النداء فيه إعراباً عن عظيم حضور آثار ربوبيته فيهم، وأنهم يعلنون اليقين بخصوصيته ربوبيته لهم، فليس لهم ربَّ غيره، وهذه الإضافة: (ربنا) فيها من التَّحَبُّبِ المفضي إلى التَّشَرُّفِ ما فيه، وكانهم يمهّدون بقولهم (ربنا) إلى أن هذا شأنه جَلَّ جلاله معهم من غير أن يستجدوه، فكيف شأنه معهم تربية رعاية وحماية، وهم يتضرعون إليه ويستجدونه، فمن أفاض عليك جليل عطائه من غير أن تسأل، فكيف بعطائه حلالاً وتكاثر إذا ما اجتهدت في الاستجداء والتوسل والتزلف والتَّحَبُّبِ والاستعطاب وإعلان الافتقار والعوز؟

ويأتي الاستجداء (الدعاء):

- 1) رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا
- 2) رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا
- 3) رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ
- 4) وَاعْفُ عَنَّا
- 5) وَاعْفِرْ لَنَا

6) وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا
7) فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ .

هذه سبعة جاءت الثلاثة الأول في صيغة النهي والأربعة الآخر في صيغة أمر ، وجاء في فاتحة كل دعاء أفادته صيغة النهي قوله (ربنا) بينا لم يتقدم الأربعة الآخر قولهم (ربنا) واستفتاح الدعاء بربنا كما أشرت قبل في تصوير لما يعتلج في صدر الداعي من خوالج ولواعج الافتقار إلى ما يستجديه من ربه سبحانه وبحمده . والمفاد استجداؤه بصيغة النهي سياقياً في هذه الآية لا تستقيم حركة الحياة دون تحققه له : فالنسيان والخطأ حلية العبد - لا يكاد ينجو منهما إلا نبي معصوم ، ومن أُوخذ بهما هلك ، فكان من جليل الحكمة أن يستفتح باستجداء ألا يؤاخذ العبد بأي منهما، وإلا هلك لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، والنسيان والخطأ وإن كان مغفوا عنهما فالمستجدي هو ترك المواخذة على سببهما : التفريط والإغفال، فهو من قبيل الإعراب بالمسبب عن السبب .

روى ابن ماجه في سننه بسنده عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ ».

وكذلك حمل الرُّب على العبد إصره إنما هو موقعه في بالغ الحرج، و"الإصر: العبء الذي يأصر حامله، أي: يحبسه مكانه لا يستقل به لنقله ، استعير للتكليف الشاق" كما يقول الزمخشري .

وجاء قوله تعالى (وَلَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ) هو تصريح بياني لقوله (وَلَا تُحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا) وتصريف البيان عن مطلب مبين عن عظيم أهمية تحقيق المستجدي.

وقد كان من شأن الله تعالى أن قرر أنه لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ،التكليف لهوجهان من المعنى: المشقة، والإلزام.

أما المشقة فقد تجرد منها الفعل في (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ونحوها لأنه قال (إِلَّا وُسْعَهَا) (فبقي معنى الإلزام ، أي لا يلزم نفساً بأمر إلا وهو العليم بأنها تطيقه ، ولذا كان من أصول شرعه أنه لا واجب مع العجز.

وإذا ما كان هذا شأن الله تعالى مع عباده فلم يبتهل المسلم ويستحدي ما هو مبذول له بغير استجداء ، لأنه الله تعهد له به تفضلاً.

كان هذا الاستجداء من المسلم لأمرين :

= الأول أنه على سبيل التوسع أي يتضرعون ألا يكون السبب، كيلا يقع عليهم منه عز وجلّ وعلا المسبب: أن يَحْمِلُ عَلَيْهِمْ إِصْرًا كَمَا حَمَلَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، وَأَنْ يَحْمِلَهُمْ مَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ.

فإنّ تدعو بالألا يكون الجزاء وتقصد ألا يكون منك الفعل الموجب للجزاء. في الدّعاء بالألا تكون العقوبة أدخل في المبالغة من الدّعاء بالألا يكون الفعل الموجبها. فإنه إذا لم يكن الفعل الموجب للعقوبة، فيقيئاً أنّ العقوبة لن تكون .

= والآخر: أن العبد يستعذب الطلب من سيده، وإن كان يعلم أن سيده سيقبل ما يطلب ، وإن لم يطلب ، علما من العبد أنه Y جلاله يخب أن يسأل ، ولاذ امر بأن يسأل ويدعا ، وجعل الدهاء هو العبادة لتحقق حقيقة العبادة والعبودية فيه (وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (غافر:

(60)

ثالثاً : الالتماس .

يفرق أهل العلم بينه وبين الدّعاء أن الالتماس إنما يكون من متعادلين كان يطلب أخ من أخيه أو عديله منزلة ومقاماً ألا يفعل شيئاً ، فهو مما لا يلتفت فيه إلى خضوع الطالب للمطلوب منه فهو

على سبيل التودد لا العلو أو الاستعلاء، فكأنه ضد المعنى الحقيقي للنهي

خذ مثلاً قول نبي الله هارون يخاطب أخاه موسى -عليهما السلام- بعد أن رجع موسى عليه السلام من تلقى الوحي، فوجد بني إسرائيل قد اختلفوا على نبي الله هارون عليه السلام وارتكبوا معاصي شديدة؛ فغضب سيدنا موسى عليه السلام، وأقبل على أخيه هارون عليه السلام يُعَنِّفه على كيفية سماحه لهم بذلك. فقال هارون لموسى -عليهما السلام- فيما حكى القرآن :

(قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِخَيْتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي) (طه 94).

لننظر قوله : (يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِخَيْتِي وَلَا بِرَأْسِي) ، فالنهي في قوله: (لَا تَأْخُذْ) المراد به الالتماس، لأنه ليس فيه استعلاء ولا إجبار ولا إلزام، وليس فيه في اللحظة نفسها- تذلل ولا خضوع؛ لأنه موجه من هارون إلى أخيه موسى، وكل منهما نبي من أنبياء الله، وصحيح أن موسى هو الأكبر سنًا، لكن الكلام من أخ لأخيه، وهما متساويان في الرتبة والمنزلة من هذه الناحية، من ناحية الأخوة. فهو يلتمس منه بهذا النهي عدم الغضب منه، أو إنزال العقوبة به، أو التشدد في خطابه؛ فقد خشي إن خرج عليهم، وإن تركهم غاضباً منهم، أن يتفرقوا. وفي إثارة التعبير بنسبته إلى الأم: { يَا ابْنَ أُمَّ } على الرغم من كونه أخاه لأبيه وأمه، قال: { يَا ابْنَ أُمَّ } : استعطاف لموسى وترقيق لقلبه.

والسير البلاغي وراء التعبير بصيغة "النهي": { لَا تَأْخُذْ بِلِخَيْتِي } في مقام "الالتماس" في الآية الكريمة هو: إظهار حرص هارون على ترقيق قلب أخيه، ورغبته القوية الأصلية في العفو والتسامح. فقد كان له عذرٌ أبداه له، وهو خشية التفريق بين بني إسرائيل.

ومن الالتماس: قول المتنبي لصاحبيه في وصف شجاعة سيف الدولة:

فلا تُبلغاه ما أقول فإنه شجاع

متى يُنكر له الطعن يشتق

يطلب من صاحبيه المستمعين له، يقول لهما: "لا تُبلغا سيف الدولة ما أقوله في وصف شجاعته، لأنه رجل شجاع، متى ذُكر له وصف الحروب اشتاق إلى الطعن والنزال". فهو إذاً يلتمس من صاحبيه أن يكتما عن سيف الدولة ما يقوله في وصف شجاعته، وحسن بلانه في الحروب.

وقد عبّر بأسلوب "النهي" في هذا المقام -مقام "الالتماس"-، إظهاراً لشدة حرصه على كتمان هذا الأمر عن سيف الدول. وفي ذلك ما فيه من: تهويل وتقخيم لشجاعته، وقوة فتكه بالأعداء. لكنك تلمس في قول المتنبّي لصاحبيه: أنه ليس على سبيل الاستعلاء، وليس على سبيل التذلل والخضوع، وإنما هو على سبيل مخاطبة الإنسان لنظيره وقرينه وصاحبه، والمساوي له في الرتبة.

ومن ذلك أيضاً في "الالتماس": قول الشاعر الآخر:

خليلي من بين الأخلاء لا تكن

حبالكما أنشودة من حباليا

"الأنشودة": هي الجزء من الحبل، أو الطاقة الواحدة من الحبل؛ ولذلك هي أضعف من الحبل. فهو يقول لصاحبيه أو لصديقيه: "لا تكن حبالاً وديكما ضعيفة. فحبال ودي نحكم قوّة". فهو إذاً يخاطب صديقين له متساويين معه، ويلتمس منهما ألا تكون مودتهما وصدّاقتهما وصلتهما ضعيفة واهية، بل لا بد أن تكون قوّة مثل صداقته وصلته ومودته.

وقد عبّر بأسلوب "النهي"، إبرازاً وإظهاراً لشدة رغبته في أن يتحقّق له ما يريده من قوّة الصلّة، ودوام المودة، وتلاحم الروابط بينه وبينهما. و"النهي" في: "لا تكن حبالكما أنشودة من حباليا" ليس فيه استعلاء، وليس فيه أيضاً خضوع ولا تذلل، لأنه خطاب من مساوٍ لمن يساويه؛ ولذلك يُخرّج على "الالتماس" دائماً حديث

الأصدقاء إذا ما جاء فيه "أمر" أو "نهي"، كما حُرِّج على الدعاء كل "أمر" أو "نهي" يكون من أدنى إلى أعلى على سبيل الخضوع والتذلل.

رابعاً : الإعلام بحقارة ما ينهى عنه .

يأتي النهي ولا يكون المنهي المخاطب بالنهي متلبساً بالفعل، ولا رغباً في التلبس به، ولا يتوقع أن يكون منه لما له من العصمة أو الحفظ بالحكمة والتوفيق ، فيكون القصد بالنهي إلى الإعراب عن فداحة حقارة ما يقع النهي عنه .

من هذا قول الله تعالى: (وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْثَنَّهُمْ فِيهِ وَرَزَقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى) (طه:131)

(وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ (87) لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ (88) (سورة الحجر)

في قوله تعالى (لا تمدن...) نهى يفاد منه تحقيق ما نهى عن مد العين إليه، وبأنه أحقر من أن يشغل العبد غيظه به، وفي قوله (عينيك) توسع، والقصد ما يكون بالعينين من نظر، والقصد من وراء النهي عن النظر النهي عن شغل الفؤاد به، أمّا من نظر اعتباراً ومقايضة بما أعطي الذين رضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها، وما أوتي الذين استجابوا لربهم وقالوا لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم سمعنا وأطعنا من توفيق إلى الحسنى والستر والمحبة فوق ما سيؤتونه يوم القيامة ، فذلك غير منهي عنه بل مندوب فعله بضوابطه.

وفي قوله (لا تمدن) بهذا التوكيد في الفعل المنهي عنه دون قولنا (لا تمد) من الرحمانية ما فيه، وكأن نزيراً من المد العارض معفو عنه (وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ)

وفي النهي عمّا هو حقيرٌ إفادة أن فيهما قد تنشغل به النفس الإنسانية على الرغم من أن حقارته قائمةٌ فيه الشأن فيها أن لا يحتاج المرء معها إلى أن ينهى عنه ، ولو أنه لم ينه ، وتبصر لانتهى دون أن يُنهى، وما هذا إلا لفتٌ إلى امرين :

الأول: فيما نهى عنه ، وهو حقيرٌ في ذاته ، فهذا يهدي إلى أنفيه ما يمكن أن تلتفت إليه بعض النفوس أو تلتفت إليه جمهرة النفوس في حال عارضٍ .

والآخر في شأن النفس المنهية ، فبعض النفوس ، وإن كانت ذات رشدٍ ، فعلى أصحابها أن يراقبوها، فقد يعتريها شيءٌ يجعلها في حال تلتفت فيه إلى ما لا يكون منها أن تلتفت إليه في أحوالٍ آخر كلٌ منا له من ذلك التلفت نصيبٌ .

وهذا يهدي إلى أن النفس الإنسانية – غير المعصومة - يجب ألا يطمئن إليها أصحابها ، وأن لها عليهم فريضة عين أن يراقبوا أحوالها ، ويحاسبوا قبل أن يحاسبوا وأن يزنوا قبل أن يوزنوا ، فإن لم يفعلوا فقد ضيعوا .

و كل واحد مكلف بالقوامة على شيءٍ رعاية وحماية ، وول ذلك نفسه التي بين جنبيه ، ثم لم يجهد في تحقيق ما كلف به فإنه عنه مسؤول بين يدي الله تعالى ، وكلمة "مسؤول " من الكلمات التي ترتعد منها أفئدة أهل الله : أهل القرآن ، أما الدهماء فيتفاخرون بأن فلانا مسؤولٌ كبير ، ولا أدري كيف يكون كبيرًا بمفهومهم ، وهو مسؤول ، ثم يبتهج ويتنفج؟

ومن هذا الباب الذي أفاد النهي حقارة ما يُنهى عنه قول الله تعالى : (وَلَا تُطِغْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا (الكهف: 28)

النهي وإن كان موجهاً في ظاهر الأمر إلى المخاطب الأول بالقرآن صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، فإن الأمة جمعاء مناط هذا النهي.

فيه إعلامٌ بالغُ بأن من أغفل الله تعالى قلبه عن ذكره ، وأتبع هواه وكان أمره فرضًا أحقر من أن يُطاع لما هو فيه من ضلالٍ مبينٍ مبيرٍ لا يخفي على من في قلبه قليلٌ من رشدٍ ليجتاج إلى أن ينهى عنه ، فما جاء النهي من أن المخاطب به يمكن أن يقع منه ذلك ، فإن له من الحكمة والنهي من يحاجزه عن أن يكون له أثارة من فعل ما يُنهى عنه. فهو لما عصم في أمانة من ذلك ، وما خوطب بذلك إلا تصويرًا لعظيم حقارة من ينهى المخاطب عن اتباعه، وحقارة فعله وشأنه .

ومثل هذا يمكنك أن تبصره في النواهي الموجهة إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم يمكنك أن تؤول معنى النهي إلى تصوير حقارة ما يُنهى عنه .

وإذا ما ناظرت هذا النهي في هذه الآية بسباقه (وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) تبين لك ما في الأمر (اصبر...) والنهي (ولا تعد عيناك) من إبلاغ في تصوير جل من جاء الأمر بالصبر معهم ، والنهي عن أن تعدو العين عنهم ، فمن أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وأتباعه أن يصبروا أنفسهم معهم ، ونهوا عن أن تعدوا أعينهم عنهم إنما هم بمنزل علي ومقام كريم،

وتبصر قوله: (اصبر نفسك) ولم يقل (اصبر مع) فجاء بقوله (نفسك) ليهدي إلى وجوب تحقيق الصبر على نحو مكين ، وكان فيه لفتًا إلبان منشأن النفس الإنسانية قد تجنح إلى أن يضعف صبرها مع أولئك، وتميل أن تعدو العينان عنهم.

ووما يمكن أن تجعله من هذا الضرب النهي القائم في قول
الشاعر:

قول الشاعر

أقول له ارحل لا تُقيمن عندنا

وإلا فكن في السر والجهر مسلماً

قوله " ارحل " دالٌّ على بليغ كراهة مقامه ، وأن بقاءه علماً
عليهم هذا الخلق القميء غير مرغوب فيه وقوله (لا تقيمن
عندنا) أدلٌّ على كمال الرغبة عن بقاءه فيهم من قوله: (ارحل)
ذلك أن قوله: " ارحل " مدلولٌ منطوقه طلبُ الرحيل ، وهذا لا
يفهم منه وحده أن الشاعر غيرُ راغبٍ في بقاء المخاطب ، فقد
يطلب الرحيل ممن لا يبغضُ بقاءه، ولما كان القصدُ إلى الإنباء
بكراهة مقام المخاطب وهو على ذلك الحال اقتضى أن يؤتى بما
يكونُ صريحاً في الدلالة على هذا القصد ، فجاء قوله " لا تقيمن
عندنا " ذلك أن هذا النهي أدلُّ على كمال إظهار الكراهة
بالمطابقة . ثم إن الطلب بأسلوب النهي أقوى دلالةً على المراد
من الطلب بأسلوب الأمر . وكذلك كان في : " لا تقيمن " تأكيدٌ
بالتون .

فليس القصد الرئيس إلى الإعراب عن بفض مقامه من حيث هو ،
بل من حيث هو متسم بأنه على غير ما لا يليق به أن يكون منه .
، فمن كان في الجهر مسلماً دون السر فذلك الذي هو المستحقر
مقامه في الناس ، والمنهي عن بقاءه

وقد جرى العرف أنه إذا قيل : لا تقيمن ، لا يكون القصد مجرد
الكف عن ذلك الفعل ، بل القصد إلى تصوير مقدار ما امتلاً به
الصدر من كراهة تلك الإقامة على هذا الحال ، وأنها أمر لا

طاقة للمتكلم على الصبر عليه ، فليس بُد من أن يُظهر تلك الكراهة، وذلك الضيق المُفعم نفسه.

وكلُّ ذلك لا يقتدرُ الأمر في "ارحل" على أن يوقيه حقه، فهو لا يتمتع بخصيصة "تمام الدلالة" التي اشترطها عبدُ القاهر لبلاغة الخطاب ، ومن ثمَّ كان قوله : " لا تقيمنَّ عندنا " أتمَّ دلالةً على المراد، فكان محلَّ العناية والقصد.

وهذا البيت وإن كان إباحة المنظومة أقرب، وابتعد عن شعرية البيان إلا أن فيه من تقرير أدبٍ الذي نحن بحاجة شديدة إلى أن نُعنى بتثقيف أنفسنا ومن نرعاهم به، فنحن نعيش في زمان العدوان على مكارم الأخلاق ، والتنفير منها، بدعوى الحرية الشخصية ، وهي حرية لا يمنحها الطغاة لمُستعجبيهم إلا في باب مكارم الأخلاق وباب العلاقة بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أما في مجال الحقوق السياسية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية... فأمرٌ على غير ذلك فهيئات هيئات .

من أدب الضيافة أن يلتزم الضيف فلا يدس أنفه في أمر المضيف إلا إذا رغب إليه المضيف أن يشارك فيما يعرض بين يديه.

ومن أدب الضيف ألا يبعث عينه ويغرسها في ما لا يليق أن يلقي بصره إليه ، فالشأن في بصر الضيف أن يكون خاشعاً لا يطوف في المكان الذي فيه. وأن لا يجلس في محلٍ من المجلس يستكره المضيف أن يجلس فيه لما قد يترتب عليه من كشف ما لا يحبُّ كشفه ، ولذا كان من الأدب أن ينتظر الضيف حتى يُشار له إلى المكان الذي يجلس فيه، وأن لا يجلس في مكان يُمكن أن يُقام منه إذا ما أقبل من هو أفضل منه .

ومن أدب الضَّيفِ ألا يحملَ ما يجري بين يديه أو على مسمع منه
عند المضيفِ إلى خارج نفسه، بل إن رغب فيما هو أمجدُ نفاه
عن أن يبقى في سمعه وقلبه، فإذا ما خرج الضَّيفُ من مجلس
المضيف خرج من ذاكرته كلُّ ما جرى في ذلك المجلس (فإن
المجالس بآماناتها) ولا يبقى في ذاكرته إلا ما هو من الذكر
الحسن، يحمله وينذعه في الناس .

فقول الشاعر: "وإلا فكنُ في السر والجهر مُسلماً " كلمةٌ عليّة
النفع.

تبصّر تقديمه السرّ على الجهر، وتعبيره بقوله (مُسلماً) أي مسالماً
أو إن شئت يكون المعنى مسلماً يسلم الناس من لسانه ويديه. وهو
لن يكون مُسلماً إذا ما بقي في ذاكرته شيءٌ ممّا يُكره من شأن
المُضيف. ولذا كان من مرغوبِ المُضيف عند رحيل الضَّيفِ بعد
إكرامه أن يعفو الضَّيفُ عن تقصيره في إكرامه على الوجه الذي
يليقُ به ، وفي هذا إشعارٌ للضَّيفِ بأنّه مهّمٌ بولوج في إكرامه،
فقدّره أعلى لا يطاقُ الوفاءُ به، فيرغبُ المُضيفُ في عفوهِ ، وهذا
أيضاً من قرى الضَّيفِ وجائزته. فشانُ الضَّيفِ أن يُشعرَ المُضيفُ
ضيافته أنّه على قدرٍ ، وأنّه هو المتفضل عليه بأن اختاره ليكونَ
في ضيافته ، وأنّه هو الذي بدأ بالإكرام إذ يَمُّ بيته لينزل فيه ضيفاً.
ولولا حُسْنُ ظنّ الضَّيفِ بالمُضيفِ ما اختاره من بين كثيرٍ غيره
كان يُمكنه أن ينزلَ عندهم ضيفاً. وفي هذا الاصطفاء من الإكرام
ما فيه.

خامساً: تحقير المخاطب وإهانته :

وقد يكون التَّحقير والإهانة لمن خوطب بالنَّهي ، والذي
سبق كان إعلاما بحقارة ما نهى عنه المخاطب .

هنا مناط تَحْقِيرِ المخاطب المنهي عن شيءٍ وهناك مناط التَّحْقِيرِ ما نُهي عنه المخاطب ، وليس المخاطب نفسه، بل المخاطب معلَّم مؤتَب بهذا مُرَشِّد .

يقول الحق - سبحانه وتعالى- في قول الذين دخلوا في النار: (قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا) (المؤمنون 106)، وطلبوا أن يُخرجهم الله تعالى منها، فقال - سبحانه وتعالى- في الرَدِّ عليهم: (قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون) (المؤمنون 108).

الحديث هنا حديث مع الكفار الذين غلب عليهم شقاؤهم في الدنيا، وكانوا قوماً ضالين فيها، ثم جاوزوا يوم القيامة يتمنون الخروج من جهنم بقولهم: {رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ} (المؤمنون 107)، فيجيبهم الحق: {اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون}. ومعنى {اخْسَئُوا} أي: نلوا في النار، وانزجروا كما تُزجر الكلاب. قال العلماء: {اخْسَئُوا}: كلمة تُستعمل في الأصل في زجر الكلاب، يعني: في طردها وإبعادها. يعني: عندما يقترب منك كلب تقول له: "اخسأ"، بمعنى: "ابتعد عني أيها الحقيِر!". ففيها إبعاد، وفيها إهانة، وفي القاموس: "خسأ" الكلب، بمعنى: طرده وأبعده وأهانته.

فالرَدَّ على هؤلاء الذين طلبوا الخروج من النار: {اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون}؛ ف"الأمر": {اخْسَئُوا}، و"النهْي": {وَلَا تُكَلِّمُون} في هذا السياق وبهذه العبارة: {اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون}: فيه "إهانة وتحقير" لهؤلاء الذين غلبت عليهم شقوتهم في الدنيا وعُذِّبوا في الآخرة.

السياق اللغوي والسياق غير اللغوي يُعطي معنى: الإهانة والتحقير: {اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون}.

ف {اخْسَئُوا} فيها: "إهانة وتحقير". {وَلَا تُكَلِّمُون} فيها: "إهانة وتحقير"، وفيها غضب عارم. وهذا كله مأخوذ من السياق.

وفي الإتيان بقوله (لا تكلمون) بعد قوله (اخسؤوا) تأكيد لما تضمنه معنى الأمر في (اخسؤوا) من تحقير للمخاطب وإهانته ، ومناطق التوكيد هنا لازم معنى (اخسؤوا) وجاء موصولاً بـ (الواو) وكان يمكن عربية أن يأتي على سبيل "كمال الاتصال" توكيداً إلا أن الوصل بـ "الواو" هنا فيه لفتٌ إلى تبصر ما في معنى التحقير والإهانة بسبيل النهي عن تكليمهم الله تعالى، وما في في معنى والتحقير والإهانة بسبيل الأمر بأن يخسؤوا. ففي المعطوف شيء ليس في المعطوف عليه، وهذا شأن عطف المؤكّد على المؤكّد أي العدول عن الا اتصال بترك العطف بالواو إلى العطف بالواو إبرازاً لما في "الواو" من معنى المغايرة، فـ "الواو" في مثل هذا ليست للوصل وتقوية العلاقة بين سباقها ولحاقها كما في ما يسميه البلاغيون "التوسط بين الكمالين" بل (الواو) هنا جاءت لفتاً للمباين سباقها "المعطوف عليه" ولحاقها "المعطوف" من مغايرة هي مناطق العناية، والمراد تمكّنها في الأفتدة.

قد يؤنن للمذموم المدحور أن يتكلم ، وإن لم يقبل ما يقول ، أما أن يمنع من الكلام كلية، فهذا يعني أنه قد بلغ الغضب والسخط عليه مبلغاً .

إذا ما كان الحرمان من إجابة ما يطلب هو من التحقير والإهانة الثقيلة التي لا تطاق ، فإن منعه من أن يطلب مجرد طلب لهو الأنكى .

ولو أنّ أهل النار لم يعاقبوا بغير هذين : {اُخْسِئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون} . لكفى ذلك عذاباً ، فمن منع أن يكلم ربّه سبحانه فقد منع الخير ، ولنا أن نعتبر بهذا في الدنيا أيضاً :

من يمنع أن يكلم ربّه تعالى فقد منع الخير كله، والعبد إنما يكلم ربّه تعالى في مساقات الدعاء ، والصلاة، وقراءة القرآن، فمن لم يوفق إلى أن يكون له من هذه الثلاثة النصيب الأوفى ، فقد صرف عن أن يكلم ربّه ، وما هذا إلا أن الله سبحانه يكره أن يسمع صوته ، أو أن يسمع هو كلام الله تعالى.

ومن "النهي" الذي جاء على سبيل التحقير والإهانة قول
الخطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

هذا البيت جاء في مساق في الهجاء والسلب وتقرير ذكر النقائص
النواقض للمكارم .

قوله (لا ترحل لبغيتها) تأكيد لمنطوق "دع المكارم" وجاء به
غير معطوف جريا على ما هو المعهود .

النهي في قوله : "لا ترحل لبغيتها" و"الأمر" في قوله: "دع"
و"اقعد"، و"النهي" جاء لتحقير المخاطب وإهانته، والإعراب
عن أنه ليس أهلاً بأن يكون من الساعين للمكارم، فإن ستتفر منه
نفارها من السبع المفترسها ، فإن مثله مثل من يأتيه حاجته من
مطعم ومشرب وكساء ، ولا يكلف أن يأتي بها لنفسه، لهوانه فكيف
يأتي بها لغيره؟

وقد بلغ هذا البيت في الطعن في المخاطب: الزبرقان بن بدر مبلغاً
حملة إلى أن يلجأ إلى أمير المؤمنين يشكوه.

يقول ابن قتيبة (ت: 276هـ) في "الشعر والشعراء" :

" كان الخطيئة جاور الزبرقان بن بدر، فلم يحمد جواره، فتحول
عنه إلى بغيض، فأكرم جواره، فقال يهجو الزبرقان ويمدح بغيضاً
:

ما كان ننب بغيض أن رأى رجلاً

ذا حاجة عاش في مستوعر شاس

جاراً لقوم أطلوا هون منزله

وغادروه مقيماً بين أرماس

ملوا قراه وهزته كلابهم

وجرحوه بأنياب وأضراس

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فاستعدى عليه الزبير قانُ عمر بن الخطاب رضى الله عنه،
وانشده آخر الأبيات [1] ، فقال له عمر: ما أعلمه هجاءك، أما
ترضى أن تكون طاعما كاسيا؟!
قال:إنه لا يكون فى الهجاء أشد من هذا
، ثم أرسل إلى حسان بن ثابت، فسأله عن ذلك، فقال: لم يهجه
ولكن سلح عليه! فحبسه عمر، وقال: يا خبيث لأشغلنك عن
أعراض المسلمين " (أهـ)
تبصر جواب سيجنا حسان رضى الله عنه (: لم يهجه ولكن سلح
عليه) جواب مصور ظيم أثر مقال الخطبنة في الزبير قان .
وعمر عليم بما في مقال الخطبنة من طعن نفيذ قتيل للذكر
الحسن ، وما هو بحاجة إلى أن ينش علما بذلك من إخبار
حسانا، ولكنه أراد أن يعلمنا أن نسند الأمر إلى من هو الخبير فيه،
ولا يدعي أنه العليم الخبير في كل شيء لمجرد أنه ولي أمر
شعبه الأعلى ، وهو العليم بأنه من دون كثير منهم .حكمة عمرية
يفتقر إليها كثير ؟

روى البخاري في صحيحه في كتاب "العلم " و"الرقاق عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ » . قَالَ كَيْفَ
إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ « إِذَا أَسْنَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ ،
فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ » . (النص من كتاب الرقاق)

ساسنا:التوبيخ

إذا ما كان التوبيخ في أصل دلالاته اللوم ، فإنه
الوم المعنغ المانئ
،والتوبيخ إنما يكون على أمر ما كان أن يكون من فاعله لما في
العقل الفطري ما يحاجز عنه إذا ما عصى الفاعل منطق العقل
الفطري ،كان قمنان يعنف ويوبخ .

ويتضمن هذا أيضًا إعلامًا أن ما وبخ المخاطب على فعله إنما هو
فينفسه جديرٌ بأن لا يقارف لما فيه من السوءى التي لا يفي على
ذي رشد.

يقول الشاعر:

لا تَنُةَ عن خُلُقٍ وتأتِي مثله

عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

النهى هنا عن الجمع بين النهي عن أمر وفعله ، فهذا من النقض /
فإذا كان الحق سبحانه في سورة " الصف " قد وبخ عن قول ما
لا يفعل ، فإنه في سورة البقرة قد وبخاً بضعاً إعلاناً يأمر المرء
بالبر ، ولا يأتيه ، فذلك مجلبة لغضب الرب سبحانه وتعالى . وليس
أحمق ممن يعرض نفسه لغضبه .

والشاعر كما ترى قد جعل النهي عن خلق ذميم وإتيانه عاراً عظيماً
أي مستجمعاً كل المقبوحات .

المعاني المفادة بصيغة النهي لاسبيل لي إلى أن أحصيها ،
وأهلاً لعلم قد ذكروا منها كثيراً ، ولم ينصوا على إحصائها ، فالغال
عليهم أنهم يقولون ومنها كذا ثم يذكرون مثلاً دون تبين لما فيه
من عطاءات جليل المعاني .

وقد اكتفيت بما ذكرت ، ولك أن تمارس ما بقي على نحو بلاغي
أمثل مما فعلت ، ولا تستصغرن نفسك لإقد يجري الله تعالى في
فؤادك الرشيد ، وعلى لسانك المبين ما لا يجريه علناً سنة أشيخ
أشياخك . (كَلَّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ
رَبِّكَ مَحْظُورًا) (الإسراء: 20)

روى الشيخان في صحيحيهما بسنديهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ
الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ « يَا نِسَاءَ
الْمُسْلِمَاتِ لَا تَخْفِرْنَ جَارَةً لِجَارَتِهَا ، وَلَوْ فَرَسِينَ شاةٍ » .

في هذا الهدي النبوي حث بالغ لنساء المسلمات أن يبذلن ما عندهن من الخير، فالأمر غير متعلق بمقدار ما يبذل من الخير بلمتعلق بصفاء القصد

النهي في قوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم « لا تَخْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا ، وَلَوْ فِرْسِينَ شَاةٍ » .فيه من الإرشاد والنصح والخث على مبادعة هذا الشعور المانع من إشاعة الخير والنفع في الناس ، فما تظن أنه لا يستفاد منه لقلته فغيرك قد يكون في حاجة إليه الأهم أمران:

الأول : أن تتوثق أن فيه خيراً ، ولا عليك إن كان قليلاً والآخر أن تتوثق من صفاء قصدك في بذلك

وهذا حرى بكل طالب علم أن يستصحبه، فيستحقر ما عنده من قليل العلم، فلا يبذله لمنهو بونه ،وكانه يربأه لا يبذل إلا إذا كان مليء ثري متدفقاً بالعلم والمعرفة ، من قام في صدره ذلك ، فهو أشبه بالمستحضر حظ نفسه من فعله ، ومن استحضر نفسه في فعله فسد عمله، ورد عليه .

روباحمد في مسنده 9164 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ « سَبَقَ دِرْهَمٌ دِرْهَمَيْنِ » . قَالُوا وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ :

« كَانَ لِرَجُلٍ دِرْهَمَانِ فَتَصَدَّقَ أَحَدُهُمَا فَأَنْطَلَقَ رَجُلٌ إِلَى عُرْضٍ مَالِهِ فَأَخَذَ مِنْهُ مِائَةً أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَتَصَدَّقَ بِهَا » .

ففي هذا تأكيد لمعنى « لا تَخْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا ، وَلَوْ فِرْسِينَ شَاةٍ » والله الهادي إلى سواء الصراط .

بقي مما هو مقرر على طلاب السنة الثانية في مرحلة الماجستير تخصص البلاغة في العام الجامعي (1441هـ) في باب (الأساليب الإنشائية) باب الاستفهام

وهذا يقوم الطلاب بمدارسته بأنفسهم لأنفسهم من كتاب (المطول للسعد) وكتاب (دلالات التراكيب) لشيخنا محمد

أبي موسى ، رفع الله بالقرآن ذكره بين عباده الصالحين في
الدارين، والحمد لله رب العالمين

الجزء الأول من محاضرات في الاستفهام في مطول السعد
لطلاب السنة الثانية تمهيدي ماجستير تخصص البلاغة العام الجامعي ١٤١٢ هـ

تثوير مقال
السعد التفتازاني (ت: ٧٩٢ هـ)
في أسلوب الاستفهام
في كتابه المطول

بقلم
محمود توفيق محمد سعد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله رب العالمين اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كما تحب وترضى إنك حميد مجيد^(١)

أما بعد ، فهذه محاوره عجل لما جاء به السعد التفتازاني في كتابه "المطول" في أسلوب "الاستفهام" تسعى هذه المحاوره إلى استفزازك إلى أن تهتم أنت محاوره مع هذه المحاوره لعلك تكون سبباً في أن تبين لنا ما لم يتبين من محاورتنا السعد، واعلم علم يقين أن محاوره الأعيان من أمثال "السعد" تغريك بأن تكون يوماً مثلهم، فبأي يوماً ما من يحاورك ، فتكون سعد زمانك ، وليكن حاضراً في فؤادك ما رواه البخاري في كتاب "الحبة" وكتاب "الأدب" ورواه مسلم في كتاب "الزكاة" كل في صحيحه بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قَالَ « يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةَ لِجَارَتِهَا ، وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٌ » أَرَأَيْتِ: « وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٌ »

فهي هذا الهدي النبوي حفز إلى إن تجود بما معك مهما كان صغيراً ، فليس في العمل الصالح صغير ، فريك - سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ - يره لك ، فيكون جليلاً، وإنما ترحح عن النار وتدخل الجنة بحسنة واحدة بفضل ربك - سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ - .

وروى الشيخان بسندهما عن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِ تَمْرَةٍ » يقول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: « وَلَوْ بِشِقِ تَمْرَةٍ » وهو في المدينة، وهي أوفر أرض الحجاز تمراً ..

هذه المحاوره تسعى إلى تثير ما هو مكنون في بيان "السعد التفتازاني" (ت: ٧٩٣) في هذه القضية ، وإلى إرفاده بما يزيد من عوائد فوائده ، فقال "السعد" في "المطول" منطلق ، وليس فسطاطاً يحيط بنا، لا نتجاوزها، بل هو حرك ابتداء القول ، فليكن لك ما تضيفه وما تجليه وما تنقذه وما تنقذه ، فإن إمالة الأذى عن الطريق صدقة ، وأولى الطرق بإمالة الأذى عنها طريق العلم والعمل الصالح.. فكيف بعميده وتوسيعه ؟ ولو أن ولاية الأمر العام فينا قهوا هذا لكانوا أحرص على شق الطرق إلى العلم والخير وتعميدها وتوسيعها وتأمينها ، فذلك هو الاستثمار الأمثل الأجدد الأحدث لإعمار البشر أجل من إعمار الحجر، وصناعة الرجال أشرف الصناعات ، والله المستعان على طاعته ، والحمد لله رب العالمين. وكتبه محمود توفيق محمد سعد . القاهرة - مدينة الشروق

(١) حرى بطالب العلم أن يقوم ما سيجده من أخطاء كتابية في هذه الأوراق بسبب من ضعف النظر وعجزه عن الإحاطة برؤية كل الكلم، فليكن منك إحسان إلى هذه الورقات بتصويب ما فيها من عوج وخطأ وخطيئة ، وأنت لذلك أهل على أن يصومك القصد ويتقن بك الصنع ، فبذلك يوم القيمة مسؤول عن التقير والمطمير، فرب حسنة ترحح بها عن النار وتدخل الجنة، ورب سيئة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما يجعل أو يجب على طالب السنة الثانية في تمهيدي الماجستير تخصص البلاغة في العام (١٤٤٢هـ : ٢٠ / ٢٠٢١م) اصطناعه في مدارسته أسلوب " الاستفهام : الخواص التركيبية والدلالية. وإعداد مدونة عميقة وسبعة محيطة بدقائق قضايا هذا الأسلوب تركيباً ودلالة ،تنظيراً عليها وتأويلاً بلاغياً

أستاذ المقرر : محمود توفيق محمد سعد

- (١) تحرير المصطلح ، والفروق الدلالية بين نظائره .
- (٢) موقع أسلوب الاستفهام من الأساليب الإنشائية ، وبيان أدواته وموقع بعضها من بعض وما تنفق فيه وما تختلف ، وأياها أصل وأياها فرع ومدى خلاء كل من مدلوله الوضعي عند تضمنه معنى غيره ، وأثر ذلك في معنى الاستفهام .
- (٣) الخواص التركيبية لجملة الاستفهام بالهمزة على سبيل الاستقراء لصور هذه الخواص وأثر ذلك في بناء جملتها : حذفها وحذف جزء من جملتها ، وحذف جوابها ، موافقة الجواب السؤال . فهم الاستفهام ضمناً دون التصريح بينيته .
- (٤) مذاهب العلماء في اجتماع همزة الاستفهام وحرف العطف . تأويل تلك المذاهب من واقع البيان البليغ إبداعاً ووحياً
- (٥) الخواص التركيبية لجملة الاستفهام بـ " هل " ومذاهب النحاة ، والبلاغيين في هذا وما جرى على الوضع ، وما عدل عنه ، ومقتضيات العدول وأثره في المعنى ومتلقيه .
- (٦) الخواص التركيبية لجملة الاستفهام بأسماء الاستفهام ومواقع هذه الأسماء إعرابياً .
- (٧) الخواص الدلالية لأدوات الاستفهام : لمعنى الوضعي للاستفهام : التحليل والتأويل والتعليل . والمعنى السياقي لأدوات الاستفهام ، وموقعه من الوضعي ، وطبيعة هذه المعاني السياقية ، وطريق دلالة الاستفهام عليها عند أهل العلم ، تقويم تلك المذاهب ، واصطفاء المذهب الأعلى من واقع البيان البليغ إبداعاً ووحياً
- (٨) العناية بالخواص الدلالية للاستفهام بالهمزة ، وما يمتاز به في ذلك عند بعض أهل العلم ومناقشتهم في ما ذهبوا إليه من واقع البيان البليغ : إبداعاً ووحياً .
- (٩) العناية بما تختص به كل أداة ضمننت معنى همزة الاستفهام ، وأثر السياق في اختيار كل في موضعه ، ومقتضيات العدول عن ظاهر الحال في الإعراب بأداة الاستفهام .

- (١٠) تقسيم المعاني السياقية إلى معانٍ خبرية، ومعانٍ طلبية، ومعانٍ إفصاحية
- (١١) تنوع رؤى العلماء في فقه هذه المعاني ، ومرجع ذلك التنوع .
- (١٢) تدير أسلوب الاستفهام تركيباً ودلالة في سياق سورة " الكهف " ومعلقة عنتره .

مصادر النظر العلمي:

دلائل الإعجاز - المطول - المصباح شرح المفتاح للسيد الشريف - شروح التلخيص : (الإيضاح - المختصر - العروس، المواهب، حاشية الدسوقي على المختصر) - شرح الفوائد الغياثية لطاش كبرى زادة ، دلالات التراكمب لشيخنا - الكشف ومعه فتح الغيب للطبي ، التحرير والتنوير - شرح المطلقات العشر - دراسات لأسلوب القرآن الكريم لأستاذنا الأجدد: محمد عبد الخالق عضيمة)

وللطالب أن يضيف وأن يحذف من هذه المصادر وفق ما يراه .

واعلمن أن التعلم التعاوني التشاركي من أهم ما يجب أن يتخذه طلاب العلم : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ) (المائدة: ٢) ، (وَارْكَبُوا مَعَ الرَّاٰكِبِينَ) (البقرة: ٤٣) ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) (التوبة: ١١٩) (عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « يَدْ اللَّهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ » (الترمذي : الفتن- ٢٣١٩)

أما قبل (بين يدي الشرح)
(حاجة بني لآدم للإستغهام)

يَأْتِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا إِلَى هَذِهِ الْحَيَاةِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا ،
فَامَنَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِمَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَعْلَمَ كُلَّ شَيْءٍ صَالِحٍ أَنْ يُعَلِّمَهُ إِذَا مَا أَرَادَ (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ
أُمَهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (النمل : ٧٨)
تَبَصَّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى (لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) وَمَا فِيهِ مِنْ عَمُومٍ سَائِغٍ ، فَكَانَ لِذَلِكَ كُلِّ مِنَّا مَفْتَقَرًا إِلَى أَنْ "
يَسْتَغْهِمُ " عَنْ كُلِّ شَيْءٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَعْلَمَ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ يُحَاجِزُ الْمَرْءَ عَنِ الْإِسْتَغْهِامِ عَنْهُ ، وَالتَّضَكُّيرُ فِيهِ إِلَّا
ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَيْفِيَّةُ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْغَيْبِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ تَعَالَى
بِعِلْمِهِ ، ذَلِكَ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ مَحَلًّا لِلْإِسْتَغْهِامِ وَالتَّفَكُّرِ فِيهِ مِنْ أَنَّ الْعَقْلَ الْبَشَرِيَّ عَاجِزٌ عَنْ
أَنْ يَمَارَسَ ذَلِكَ ، وَأَنْ يَصِلَ إِلَى مَا فِيهِ خَيْرُهُ ، فَخُورِجٌ عَنْ ذَلِكَ لِعَظَمِ مَا يُرِيدُ أَنْ يَفَكِّرَ فِيهِ وَجَلَالِهِ ،
وَلِعِجْزِهِ عَنْ أَنْ يَصِلَ إِلَى مَا فِيهِ خَيْرُهُ ، فَكَانَتْ مُحَاجَزَتُهُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ رَافِضِينَ : الْأَوَّلُ : أَنْ مِنْ يَرَادُ
التَّضَكُّيرُ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ ذَاتًا وَصِفَةً وَفِعْلًا .

وَالْآخَرُ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا ، وَلَيْسَ مِنْ وَسْعِهَا إِنْ تَفَكَّرَ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَيْفِيَّةِ
صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ .

لَحَقُّ عَلَيْنَا أَنَّهُ نَشْكُرُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَدَّدِهِ عَلَى أَنْ مَنَعَنَا أَنْ نَفَكِّرَ فِي ذَلِكَ ، فَمَنْ سَعَى إِلَى أَنْ يَفَكِّرَ فِي
ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَيْفِيَّةِ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ ، فَقَدْ كَفَرَ بِتَعَمُّدِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ ، وَكُلُّ مَا عَدَا ذَلِكَ ، فَمِنْ حَقِّ
نَفْسِكَ عَلَيْكَ أَنْ تَسْتَغْهِمَ أَيُّ أَنْ تَطْلُبَ الْفَهْمَ ، وَأَنْ تَجْتَهِدَ وَتُجَاهِدَ لَا لِتَعْلَمَ لِحَسْبِ بَلِّ لَتَفْهَمَ ، وَتَلْبِغَ
أَقْمَى مَا يُمَكِّنُ لِعِبَادِ أَنْ يَعْلَمَ وَأَنْ يَفْهَمَ . (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو
الْأَلْبَابِ) (الزمر : ٩) (١)

(١) عَلَى كُلِّ طَالِبٍ عِلْمٍ ، وَلَا سَيِّمًا الْعِلْمُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَضَلَعَ (نَعَمْ يَتَضَلَعَ) مِنْ مَعَانِي الْهَدْيِ الْمَكْنُوزَةِ فِي هَذِهِ
الْآيَةِ ، فَهَذَا التَّضَلُّعُ مَعِينٌ عَلَى النُّفُورَةِ الْفَتْيَةِ النَّقِيَّةِ إِلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَخِدْمَتِهِ ، فَذَلِكَ
عِبَاءٌ ثَقِيلٌ إِلَّا أَنَّهُ جَدُّ نَبِيلٌ ، حَبِذَا اسْتَبْصَارُكَ مَكْنُوزَهَا فِي سِيَاقِ سُورَتِهَا إِنَّهَا سُورَةُ
الزَّمَرِ " الَّتِي عُمُودُ الْمَعْنَى فِيهَا وَكَعْبَتُهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) أَيِ
مُخْلِصًا لَهُ دِينَكَ ، فَالَّذِينَ هُنَا مَعْنَاهُ الدِّينَ أَيِ مِمَارَسَةِ فَرَائِضِهِ وَنَوَافِلِهِ وَأَخْلَاقِهِ

قَضَى رَبُّكَ سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ أَنَّهُمَا لَا يَسْتَوِيَانِ ، وكان مقتضى ظاهر السياق أن يقال في غير القرآن : هل يستوى المهتدي والضال ذلك أن صدر الآية: (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةً رَبِّهِ) وخبر المبتدأ تقديره : وَمَنْ لَيْسَ بِقَانِتٍ ... أَوْ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وإنما طوي ذلك الخبر لأمرين رئيسين:

(الاول) : لقوة ظهوره ، فأتى لَن تَجِدَ ذا أَثَارَةٍ مِنْ عَقْلٍ يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يُصْرَحَ لَهُ بِهِ.
(والآخر) : الإعلام بأنه أحقر من أن يُصْرَحَ بِهِ ، فهو المطروح المنبذ ، لأنه اختار لنفسه ألا يكون قائماً...

عَدَلَ الْبَيَانُ عَمَّا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ الْحَالِ فَقَالَ : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) أقيم العلم مقام الهدى ، وأقيم عدم العلم مقام الضلال ، ليتمكن في القواد أن العلم يُقْضِي إلى الهدى ، وأنه لا يكون هدى إلا عن علم ، وأن انتفاء العلم يقضي إلى ضلال . وكل ذلك فيه من الإعلاء لشأن العلم وطلبه ، وتحقير لشأن انتفاء العلم وأهله .

وجاء ختم الآية (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) حاصراً التذکر في أولي الأبواب ، مؤكداً أن من عداهم خلاء من ذلك ، ومن كلن خلاء منه فهو إلى الأنعام أقرب . ولا يكون المرء ذا لب إلا إذا كان للعلم طالباً وبه متحققاً ، ولا يكون ذلك إلا إذا كان له نصيبٌ وفير من التساؤل والاستفهام عما لا يعلم ، فتحنُّ أحوال ما نكون إلى أن نستفهم : أن نطلب الفهم لما هو أهل لأن يفهم . فإذا رأيت مَنْ لَا يَسْأَلُ وَيَسْتَفْهِمُ ، فاعلمن أنه راضٍ بالآ لا يكون من أولي الأبواب . وراضٍ بالآ لا يكون له ما يميزه عن الأنعام على الرغم من الله سبحانه وبحمده قد أمتن عليه ، فكرمه : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَيْ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (الاسراء: ٧٠)

ورأس تكريمه أن جعله مؤهلاً لأن يتعلم ، ولذا استهل سورة "الرحمن" بقوله تعالى : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَيْهِ الْيَقَانُ) (الرحمن: ١-٤)

الاستفهام والتساؤل هو مفتاح خزائن العلم ، وإذا ما كان التساؤل يفتح لصانعه خزائن العرفان والعلم ، فإن فيه - أيضاً - عواناً للمسؤول على أن يستحضر من مخزونه العرفي ما يُجِيبُ به عن ذلك التساؤل ، فهو يرشد السائل والمسؤول معاً بكرم العطاء ، وقد كان الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي(ت

جميعاً ابتغاء مرضاة الله تعالى . احرصن على ما ينفعك، واستعن بالله تعالى ولا تعجزن ، فإن العجز معرة ، وقد استعاذ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالله تعالى منه لعظيم أثره المبير .

٢٤٣هـ) يصطحب تلاميذه في انطلاء ،ويقول سلوني، فيفجر السؤال منه فيضاً من العلم والحكمة وهذا يوجب على كل ذي ولاية تعليمية أن يمهّد سبيل التساؤل والاستفهام لمن يعول القوامه عليهم ، وأن يعطيهم أصول التساؤل وضوابطه وأدبه ، وأن يقيموا مسابقات لأفضل سؤال في كل فرع من فروع العلم والمعرفة ، ليكتسب الناشئة مهارة التساؤل المفجر ينابيع العلم والحكمة .

المرء مستفح بحياته بمقدار تساؤله، وبحته عن المعرفة، وبمقدار ما يكون لديه من الأرق المعرفي ما يحمله على أن يقرأ، فداؤه الأرق العقلي - وهو من أجل النعم - القراءة ،والفعلان : "أرق" ، و"قرأ" في العربية وهما وإن كانا متعاكسين أصواتاً، فـ"لام" هذا "فاء" ذاك ، ومتحدان "عيناً" فلينهما متراتبان متعاقبان فعلاً : كل يردف الآخر ، يقيمان صاحبهما مقام الحال المرتحل : إذا أرق قرأ ، وإذا قرأ أرق، وهكذا هو ما بين أرق عقلي (معرفي) وقراءة، فتتسع رؤيته للحياة، واتساعها عون له على حسن إعمارها كوناً وإنساناً ، وتلك هي الرسالة الآدمية، وتلك هي الفريضة اللازمة التي قد يسأل عنها كل واحد منا : أين أنت من إعمار الحياة التي جعلت فيها خليفة ؟ (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) (البقرة: ٣٠) تأمل قوله (جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ) ولم يقل (مِنْ الْأَرْضِ) ، وهذا من فرائد سورة "البقرة" ، وهي من أكثر سور القرآن فرائد .

والاستفهام من وجه آخر مقوم رئيس من مقومات الحوار الذي هو آية على احترام الآخر . الحوار قائم على أن يحور كل طرف من طرفيه إلى الآخر . والرجوع إليه آية على الإيمان بأنه أهل لأن يستمع إليه ، وإلا ما أنفق المرء تيراً من عمره وجهده في الرجوع إليه ، والاستماع إليه .

و"الحوار" كالمصوم من الرتبة التي يمكن أن يتتلى بها البيان "السردى" لما هو قائم على الصوت الفرد (صوت السارد)، فليس هنالك تجاذب أصوات فيما يُسمى بالسرد، بينما "الحوار" تجد فيه تنوعاً ، وتجادباً، وتوقعاً فالجيب يعيش لحظة من لحظات "التوقع" التي تشعل فاعلية "القلق" مما قد يفاجأ به من المستفهم (السائل)، فيتحرّز، وكذلك يفعل السائل "المستفهم" يعيش لحظة من التوقع ، وربما جاءه الجواب، على غير ما يتوقع أن يكون ، ولا سيما إذا كان المستفهم (المسؤول) على نحو غير مهيؤ للسائل (المستفهم) كما تراه في ما يُعرف بـ"أسلوب الحكيم" لهذا كان كل ما بني على نهج "الحوار" أبلغ في إيصال المعنى وتمكينه وفاعليته، وللاستفهام مكانة عالية في تحقيق ذلك التميز .

ومن ثمّ كان حرى أن تتلم ونُلم الآخرين أصول الاستفهام ، وتعلم ونعلم قدرات الاستفهام الدلالية في سياقات متنوعة بتنوع حركة الحياة القائمين فيها . من لا يحسن الاستفهام إلهاماً وفهماً لن يُحسن الحوار ومن لا يُحسن الحوار لا يُحسن الحياة .

والتبصر ببيان الوحي قرآنا وسنة يجد الاستفهام حاضراً حضوراً قتيماً فيهما، متنوعة عطاءاته، وكما تنوعت سياقات حضوره فيهما . وهذا آية بيّنة على قاطبة هذا الأسلوب المستغزى المثور ما في من يلقى إليه ، هو لا يُبقيك مخاطباً به في سكونك ، هو يفزك يثورك، وفي الاستغراز والتثوير حركة ونشاط ، وبهما تجدد الحياة . وبين يديك دراسة تعني بأسلوب "الاستفهام" في الكلمة الإنسان شعراً وثراً أدبياً، والكلمة الوحي : قرآنا وسنة، وهو أسلوب في البيانين معاً يثير من دقائق الفكر ورقائق القلب مما يحتاج إليه كل ذي لب ، وهي أيضاً دراسة تعني بالجمع بين التنظير والتأويل البلاغي للبيان العالي.

.....

منهج المدارسة : لا ريب أن المنهج ضربان :

= الأول منهج البحث عن الحقيقة وكشفها وتحقيقها وتحريرها .

وهو ما يسمى بالمنهج العلمي ، وهو منهج ذو أركان لا بد من تحقيقها أيّاً كان المجال العلمي المستعمل فيه فيما يعرف بالعلوم "الإنسانية" ومنها علوم اللغة. وهذه الأركان تمثل فيما يأتي:

♦ = الملاحظة والاستقراء والتصنيف

♦ = التحليل والتأويل والتعليل

♦ = (التركيب) : استنباط الكليات الضابطة للجزئيات.

وإنزال ما يستحدث على أصولها، فإن لم تستجب أجري تعديل في التركيب، فتطبيق الكليات على ما يستحدث فيه عائدة تفعل على المركبات (القواعد الكلية) بالتحديد والإضافة، وهكذا يستمر العلم في قواعده في حال تجديد وتحرير كما استحدث إبداعاً محط جديد من الإبانة من الأعيان عاد ذلك بالحسنى على القواعد والكليات، ولذلك لا تعرف العلوم الإنسانية "المعيارية" الصماء ، بل هي علوم سياقية في نشأتها وفي البحث فيها، وفي مناهج البحث وأدواته، فيبقى العلم متجدداً ما بقي في الحياة عقول تنزلق إلى الله تعالى بالبحث عن الحق والخير وما ينفع الحياة جمعاء كونها وإنسانها .

والآخر: المنهج القرآني للنصوص :-

_____ وهو المنهج الذي نمارس به قراءة النص، فكل نص يمكن أن يقرأ

من جهات عدة، فلغوي منهجه، وللتحوي منهجه، وللبلاغي منهجه..... ونحن هنا نمارس قراءة "البيان" بالمنهج البلاغي العربي المتمثل في التحليل الداخلي للنصوص ذلك المنهج الذي يتخذ من "النص" مادة رئيسة ، ينظر إلى كل كلمة فيه - دق مقدارها أو جل - باعتبارها عنصراً فيه ، لا باعتبارها جزءاً منه : عنصراً يتفاعل مع بقية العناصر تفاعلاً يتناول جرسه ومادته وصيغته وموقعه ومعناه وإيحاءاته ،

ليعطي مع بقيه العناصر بنية كلية ، كأنها أفرغت إ فراغاً واحداً ، ولا ينظر اليها قط جزء يقف بجانب
جزء آخر ينتهي الى هيكل قد يتداعي من بعد حين .

أولاً ترى أن العربي الأول في بنيته الكلمة ينظر إلى أصواتها الصامتة: "الحروف" والصائتة: "الحركات"
على أنها عناصر تتفاعل ، فيجري فيها ما يُحقق لها الموائمة، والقدرة على الإنباء وإن لطف، إلا فلم
اتسع في بيانهم ما يُستى عند أهل العلم بالتصريف (علم الصرف) بـ "الإعلال والإبدال" ؟ ذلك آية
مُبصرة على أن رؤية العربي الأول لعلاقات الأصوات في بنية الكلمة، ثم علاقة الكلمات في بنية الجملة
... إنما هي علاقة تفاعل واستجابات لمقتضيات الأنس، واستحقاقات اليسر أداءً والكمال دلالة .

من هذا كان هذا المنهج القرائي - بكل ما تحمله كلمة "قراءة" من استحقاقات وتكاليف ثقيلة الحل
نبيلة العطاء - يستبصر في كل عنصر بعدين :

(١) = بعداً يدو في حدة التفاعل مع بقيه العناصر في بوتقة النص كله.

(٢) = وبعداً يدو في دقة الاستخدام وعمق التناسب والتناسق المانع

البعد الأول يحقق له "الجزالة" و"القوة" والبعد الآخر يحقق له "الجمال" و"الملاحة"

وهو- أي المنهج القرائي - إذ يعمد في تناوله النص الى فصل العناصر بعضها عن بعض في أثناء
التحليل والتأويل إنما يفعل ذلك الفصل الموقوت كيما يتفرع على رصد كثير من ملامح هذا العنصر ،
وخصائصه ، وسماته للوقوف على مدي تناسبه مع بقيه العناصر الأخرى ، ومع النص بنية لسانية:
(مرآة جليلة لبنية فؤادية) تكون فيها العناصر على كثرتها وتعددتها وتنوعها متداخلة متفاعلة يستمد
كل عنصر أكسير حياته وكيانه وقيمه من سائر العناصر الأخرى، وفي الوقت ذاته يبعث هو فيها حياة
وقيمة تسوباها الى آفاق أرحب في عالم الكلمة النور.

هذا روح المنهج القرائي الذي تحاول هذه الدراسة أن تحبو على لا حبه ومهبطه ، دون عزوف منها
عن التزود بطليات منهج التحليل الخارجي المعني بالملايسات الخارجية للتصوص لكنها لا تأخذ منه
إلا خير زاد وعلى قدر الضرورة لما تطلبه من أثر فيل لمكونات هذا السياق الخارجي في صنعة البيان
إفهاماً، وصنعة تلقياً فهيماً.

وما هو جلي لا يخفى على من هو دونك في طلب هذا العلم أن العقل البلاغي العربي وإن تكن غايه
القصوى هي تحقيق حسن الفهم عن الله سبحانه وتحمده وعن رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
وسلم ، فإنه العليم بأن ذلك لا يتحقق له إلا بحسن فه الكلمة الإنسان شعراً وثراً أدبياً، ذلك أن بيان

الوحي إنما جاء على وفق معهود العرب في الإفهام والفهم، فمن أراد أن يلج في رياض بيان الوحي فهُمَا، فليس له مدخل إليه إلا فقه الكلمة الإنسان شعراً وثراً أدبياً عالياً . (١)

لذا كانت النصوص التي هي مناط النظر هنا قد تكون من ضربي البيان:

البيان الإبداعي للإنسان بما أنه وصيلة جليلة القدر، وفيرة العطاء

بيان الوحي بما أنها غاية نبيل السعي إليها والمقام فيها، والتأدب بما تجود به من الزاد في السفر الخيث إلى مرضاة الله تعالى .

وإذا ما كانت " ذخائر الله، وكنوز البر، ولذة الأنس، والشوق إليه والفرح والابتهاج به لا يحصل في قلب فيه غيره، وإن كان من أهل العبادة والزهد والعلم، فإن سبحانه أبي أن يجعل ذخائره في قلب فيه سواه وحمته ومتعلقة بغيره، وإنما يودع ذخائره في قلب يرى الفقر غنى مع الله تعالى، والغنى فقراً دون الله، والمرّ ذلاً دونه، والذل عزاً ومعه، والتّيم عذاباً دونه، والعذاب نعيماً معه، وبإجملة، فلا يرى الحياة إلا به، ومع الموت والألم والحزن إذا لم يكن معه، فهذا له جنتان جنة في الدنيا مُجَلَّة وجنة يوم القيامة " (٢)

وإذا ما كان لتلقي كل بيان أدواته بحسب حال ذلك البيان فإن لحسن تلقي بيان الوحي أدوات ليس كمثل بيان ذلك أنه بيان إلهي والمتكلم بهذا البيان سبحانه ويحمده يقول: (سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا

(١) رغوب في الإعراب بقولي " فقه الكلمة الإنسان " دون كلمة " تنوق " ونحوها
لأمرين رئيسين:

الأول: أن التنوق وما إليه من ممارسات قراءة الكلمة الإنسان البديعة إنما هو وسيلة إلى "الفقه"

والآخر: كلمة "فقه" هنا تحمل شيئاً من سموها وطهرها الذي اكتسبته من استعمالها في تلقي أحكام الشريعة الإسلامية، فكانت كلمة "فقه" بالغة القدسية، وهذا يهديك إلى أن موقفنا من الشعر والنثر الأدبي العالي إنما هو موقف إجلال لا تجد مثله في أي سياق علمي ومعرفي. العقل البلاغي ينظر إلى فقه الشعر إجلالاً مستمداً من جلال الغاية، فأقدار الوسائل من أقدار الغايات، أو لا ترى أن رسل الملوك في حكم الملوك احتراماً وإكراماً، كذلك كانت العرب، وكذلك كانت كل حضارة إنسانية.

(٢) الفوائد لابن القيم. نشر المكتبة القيمة بط (١) عم ١٤٠٠ هـ. ص: ١٩٠

وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَخَذُوا سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ * وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُعْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (الأعراف: ١٤٦، ١٤٧) (١) ومما يُصرف عنه الذين استكبروا فقه آياته تعالى (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) (غافر: ٣٥)

وهذا يهديك إلى أن من عوامل فقه كلام الله تعالى وفهمه التطهر من أدنى شائبة من شوائب الاستكبار، وعمود الكبر أمران كليان: "بطر الحق" و"غمط الناس" ويكاد يكون أحدهما أوهما معاً حاضراً في كثير من أوضاع حياتنا في بعض سياقات الحياة .

كل ذلك عوائق وكدَى وموانع تصريف الأفتدة عَنْ حُسْنِ التَّلَقِّي عَنْ اللَّهِ تعالى. فطهر قلبك منهما قبل أن تكتسب أي عوامل أخرى، فَإِنَّ تَرَكَ الْمُنْهَيَّاتِ مُقَدِّمٌ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورَاتِ ، فَالتَّحْلِيلُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى التَّخْلِيلِ. واجعل نصب عينيك وفي قوادك من قبل أن تعتمد إلى التهيؤ لتلقي عطاء الله تعالى فهماً في بيانه قول الله تعالى (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى • وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) (الأعلى: ١٤، ١٥) تأمل كيف أتى الله تعالى قَدَّمَ التَّزَكِّيَ عَلَى الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ ، والذكر هنا حضور جلال الألوهية وجمال الربوبية في القواد ، فيفيض على اللسان اسمه سُبْحَانَهُ وَيَجِدُهُ ، فذكر وصلاة لا يسبقهما تزكّي لا أثر لهما في فاعلهما.

ولما كان علم البلاغي العربي علماً قرآنياً ، يُعَقِّفُ النُّفُوسَ وَالْأَفْتَدَةَ ، وَيُهَيِّئُهَا لِحُسْنِ التَّلَقِّي عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَيَجِدُهُ ، وعلم تربية وتركيبية، وتذكية ، لحق علينا ألا نتلقاه كما نلتقي سائر علوم اللسان العربي الأخر ، وإن تكن هي من منابع وأصوله. فاتخذ لكل علم عدته ، وتطهر من عوائق تلقيه، فإن لم تفعل، فاتخذ لنفسك طريقاً إلى ربك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غير هذا

وفي كتابي "المعنى القرآني" بسطة قول في هذا ، فإن شئت مزيداً ، فانظره نظر مستبصر نقادة متأدباً بقول الله تعالى. (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (الإسراء: ٣٦) وجاء في كتاب "الزهد" لأبي داود أن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ائثروا الأمر من تدبير، ولا يكونن أحدكم إمامة، قالوا: وما الإمامة؟ قال: الذي يجري بكل ربح.

الزهد لأبي داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق البجلي (ت: ٢٧٥هـ) تحقيق: أبي غنم ياسر بن إبراهيم بن محمد ، وأبي بلال غنم بن عباس بن غنم ، الناشر: دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان - مصر. (ط: ١) عام ١٤١٤ هـ ص: ١٤٠، ١٤١ (أثر رقم: ١٣٢)

والله الهادي إلى سواء الصراط. والحمد لله رب العالمين.

(١) يحسن أن تنظر في تأويل هذه الآية : جامع البيان في تأويل القرآن ، لأبي جعفر الطبري (ت: ٣١٩هـ) تحقيق أحمد شاكر، نشر: مؤسسة الرسالة ، (ط: ١) عام: ١٤٢٩هـ ج: ١٣/١١٢، وتفسير ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ): المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (ت: ٥٤٢هـ) نشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ . ج: ٤٥٤/٢

(مفتح الشور)

يَقُولُ السَّعْدُ التَّنَازَانِي (ت ٧٩٢هـ) : (١)

[موقع "الاستفهام" من أساليب "الطلب"] (٢)

(ومنها أي من أنواع الطلب (الاستفهام) (٣)

(١) بحسن بك أن يكون حاضرًا في فؤادك فيض من المعلومات عن السعد التنّازاني ولا سيما تكوينه العقلي واللساني وما أنتجه من الأسفار وعقول طلاب العلم، فعقل الطالب من نتاج شيوخه، فهو كسفره، ولك أو عليك أن تتظر فيما قال محمود شاكر في مقمّة تحقيقه كتاب "أمرار البلاغة" (ص: ١٧): "كان الرجل يكتب لأهل زمانه وما ألفوا من العبارة عن علمهم وإن فيه من النظر الدقيق في البلاغة قدرا لا يستهين به أحدٌ يحمل في نفسه قدرا من الإنصاف" ومن قارن بيان السعد ببيان "السيد الشريف" وبيان "الحصام" يعلم منزل الرجل، فهو عندي خير علماء مدرسة المفتاح تفكيرًا وتذوقًا وتعبيرًا وهو عندي بطو البهاء المبكي في العروس متقديم البهاء عليه ضرب من العصبية. (أهـ) وللأسف في شأن بلاغة مدرسة المفتاح قول يحمل بك أن تقف عليه، لتتظره في كتابه (اليوميّات) ج: ٣٦٧/٢ - ٣٦٨ - طبع ونشر در المعارف - مصر وكذلك الأستاذ عباس حسن، في كتابه (المتنبى وشوقي وإمارة الشعر: عبس حسن ط (٣) سنة ١٩٧٦ - القاهرة، ص ٦٧)

ومن أجمع ونفع ما قرأت عن السعد وكتاب "المطول" كتاب "سعد الدين التنّازاني وكتابته المطول"، تأليف أد أحمد بن صالح المنديس، الأستاذ في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض، نشر مكتبة "الرشد" بالرياض عام ١٤٤٠هـ)

ومن بعده كتاب "التنّازاني وأراؤه البلاغية" تأليف ضياء الدين القاش، نشر دار النوادر، دمشق، بيروت عام ١٤٣١هـ

(٢) كل ما بين هذين: [...] هو من إضافتي

(٣) معهود أهل العلم في تفصيل ما هو مجمل أن يقولوا في التفصيل، ومنه ومنه...

وهذا آية علانهم لا يذهبون غلّانهم في مقالهم لا يزعمون الأحاطة تفصيلا، لما أنهم يعلمون أن الإحاطة بلسان العربية لفظا وتركيبا ومذهب إباء لا يحيط به إلا نبيّ كما يقول الشافعي: "ولسان العرب: أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه." (الرسالة، تحقيق شعور ص: ٤٣)

ولذا قال "الفرزدق" علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، لعلمه أن مذاهب الإبانة في العربية أوسع من هلم "النحاة" فلا يجعلون معلومهم حكما على ما جاءت به العرب غفي قول أهل العلم عند تفصيل المجمل: ومنه كذا ومنه كذا يغريك بأن تجتهد في استخراج صور آخر غير التي ذكرنا ولكننا استعذبنا أن نأكل من طعام غيرنا.

.....

الأهم أنني أذهب إلى أن "الاستفهام" يقع في مستوى تحقيق معنى "الطلب" فيه في المرتبة الثالثة من بعد "الأمر" و"النهي" أي أن الطلب على حقيقته أكثر ما يكون في بيان الوحي قرآنا وسنة إنما يكون في أسلوب "الأمر" و"النهي" ومن بعدهما أسلوب "الاستفهام" ثم "النداء" ثم "التمنى".

ولك أن تذهب إلى أن "التمنى" أقرب إلى أن يكون من باب "الإنشاء غير الطلبي: الإنشاء الإفصاحي"، ومثله الترجي....

وتجد "الاستفهام" دالا على معناه الحقيقي في بيان القرآن حين يكون محكيا ، فالله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لا يطلب ، فهو العليم الخبير بكل العالمين (ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (المائدة: ٩٧) وهو - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - حين يسأل ليطلب الجواب لا ليفهم - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بل ليبنى على الجواب أمورا (وَيَوْمَ يُخْشَرُهُمْ وَمَا يَغْبُتُونَ مِنْ نُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ) (الفرقان: ١٧)

والنداء الغالب عليه في البيان البليغ : بيان الوحي ، وبيان الإبداع شعرا ونثرا طلب الإقبال العقلي ، فإن جعلت معناه الحقيقي طلب الإقبال الجسدي أي انتقال المدعو إلى موضع المنادي ، فلا يكون النداء المراد به الإقبال العقلي من معناه الحقيقي.

والذي أذهب إليه أن دلالة الكلمة على المدلول الحسي والعقلي إنما هو بالوضع الأول "الحقيقي" فكلمة "الأعمى حقيقة في من كفت بصره، ومن كفت بصيرته (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) (الاسراء: ٧٧) فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّوْرِ) (المع: ٤٦)

ومن ثم فإني أذهب إلى أن "النداء" مرادا به الانتباه والتيقظ إنما هو استعمال في معناه الحقيقي. الأمر إليك في كل، فلا تقلد ولا تنقل على غير بصيرة . (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) (الاسراء: ٣٦)

بقي أمر نبه إليه "السكاكي" يهدي إلى الفرق بين حال المطلوب بـ "الاستفهام" والمطلوب بـ "الأمر" أو "النهي" :

في "الاستفهام" تطلب أن يكون ما هو حاصل في الخارج حاصلا في الذهن، بينما "الأمر" و"النهي" تطلب أن يكون ما هو حاصل في الذهن حاصلا في الخارج ، فحال المطلوب في الاستفهام غيره حال المطلوب في "الأمر" و"النهي"

(١) تلاحظ في عبارة "السعد" أنه نكر كلمة "صورة" وعرف كلمة "الذهن" : في "التنكير" شيوع أي طلب صورة أي صورة سواء كانت صورة مفرد من مفردات الجملة، وهو ما يُسمى بالتصور ، أم صورة نسبة وحكم بين هذه المفردات ، وهو ما يُسمى بالتصديق ، على ما سيأتيك — إن شاء الله تعالى - بيانه بعد ، و"التعريف" في "الذهن" إما أن تكون "ال" عهديه أي ذهن المستفهم "السائل" وإما أن تكون للاستغراق أي أي ذهن سواء ذهن السائل أم ذهن آخر على ما سيأتيك — إن شاء الله تعالى - بيانه بعد ، فعبارة "السعد" عبارة ثرة.

لنتنظر صنيعهم : جعلوا "المصطلح : الاستفهام" مشيراً إلى أعلى صور الفعل القلبى (الفهم) وجعلوا مفهوم "المصطلح" مشيراً إلى مبتدأ الفعل القلبى "إدراك صورة" ، فجمعوا لك بين المبتدأ والمنتهى، ليقولوا لك : الشأن في المستفهم "السائل" السوي أنه لا يمكث في البدايات : "إدراك صورة المستفهم عنه" ، بل هي منطلق إلى غاية الغايات "الفهم" فما بين إدراك صورة الشيء ، وفهمه أفعال يمارسها الفؤاد يكون في كل مجتهداً متعبداً متلذذاً باستطعام ما يمارسه من تلك الأفعال التي تجعل صاحبها فريداً عن سائر الكائنات، فكان الجدير بأن يكون الخليفة.

كذلك أفهم صنيع البلاغيين في اصفاء صيغة المصطلح، ثم في تفسيرهم مفهوم هذا المصطلح، فكانوا بها بلغاء، يُستبصر ببيانهم كما استبصروا هم بيان سلفهم البلغاء، فهل لنا أن يكون من صنيعهم ونحوهم ومذهبهم وسننهم نصيب حميد؟ قلت إن غاية المطلوب بها الأسلوب ليس مجرد إدراك صورة المستفهم عنه ، وإنما الغاية : "الفهم" ، وهو أعلى مرحلة يصل إليها الفؤاد من مراحل الإدراك الذي به يفارق الإنسان سائر الكائنات.

"الفهم" ثمرة استثمار "العلم" والبلاغيون حين يفسرون "الاستفهام" بأنه طلب حصول صورة المطلوب في ذهن الطالب ، يُدركون أن مجرد حصول هذه الصورة في الذهن لا يعني "الفهم" . كلاً، إنهم يعربون بهذا الحصول عن "الفهم" إعلماً بأن الشأن في كل بشر سوي إذا ما حصل في ذهنه أمر لا يكتفي بذلك الحصول، بل هو

يعمل فيه حتَّى يَصِلَ به إلى أعلى مراحل الإدراك : "الفهم" وذلك من شكر نعمة حصوله في الذَّهن ، فمن حصل في ذهنه صورةً شيء ما ثُمَّ لم يُعمل فيه فَوَادَه حتَّى يتصاعَدَ به إلى ذروة الإدراك البشري: "الفهم" فما هو بالسَّوي، وهو متلبس بشيء من كفران "النعمة"

هُم بالإنباء بهذا المصطلح ، دون ما هو دونه كـ "الاستخبار" ، و "الاستعلام" ... إنما يُذكرون بالمسؤولية وبالمغزى من الطَّلَب. فأنْتَ إذا ما قُلْتَ لمخاطبك : "ما اسمك؟" ، فليس منتهى القصد إلى تحقيق إدراك ما سُمي به ، وكفى . ما قيمة ذلك في تحقيق التَّواصل البشري الذي قد يصلُ إلى ذراه: "التَّأخي" : « وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » (البخاري: الأدب) ما وراء العلم باسمه أمورٌ جليلة، أدناها على عظمها "الموانسة" وأنعمَ بها خُلُقًا ، وإلَّا كان الطَّلَبُ عقيمًا ، وهكذا كل "استفهام" في شرعةِ الأسوياء . حصولُ الصُّورة في الذَّهن كمثل حصول الطَّعام في "معدة" المعافى من الأدواء ، ليس هو الغاية ، بل من وراء ذلك الحصول أعمال تجري في "المعدة" والأمعاء فتُحِيل الطعام غذاءً تتولَّد منه مادة تُستَبَقى بها "الحياة" و "قوة" بها تعمل الجوارح . حصولُ الصُّورة في الذَّهن من وارنه أعمالٌ يجريها الفؤاد إلى أن تَتَحَقَّقَ بها "الفهم" فمن لم يتحوَّل في ذهنه حصول الصُّورة فيه إلى "فهم" كان أشبه بالذي طعم ، ولم تعمل معدته وأمعائه في ما طعم ، فيسمى ما مُنِيَ به "عسر الهضم" وهذت العسر نظيره "عسر الفهم" ، و "الهضم" و "الفهم" سواء إلَّا أنَّ "الهضم" يعمل في "المطعومات" و "الفهم" يعمل في "المعنويات".

أداة "الهضم" في جوفك ، وأداة "الفهم" في قلبك. وبهذا تدرك لِم سُمي "استفهامًا" وطلب "الفهم" طلب أعلى مستويات الإدراك القلبِي، وتفهم لم أبان العلماء المصطلخ بقوله "حصول صورة المستفهم عنه في الذهن" فذلك من لقائيتهم. طلبُ "الفهم" إذن ينبئُ عَن أنَّ لدى المرء السَّوي أمرًا فحياً استقرَّه إلى ذلك الطَّلَب "الاستفهام" وطلبه أيةً على أنه في حاجةٍ أو عوزٍ إلى هذا الذي يطلبُ ، وإلا ما حمل نفسه مؤونة الاستفهام..

وهذا يدعونا إلى السَّعي في مدارسنا أسلوب "الاستفهام" في الكلام العالي إلى البَصَرِ بذلك المستقرَّه إلى أن يطلب ، ولا سيَّما أنَّ الشَّأن في المرء السَّوي غيرُ رغوب في أن يطلبُ ، وهو مَلِيٌّ مقتدرٌ على أن يحصل ما يحتاجُ بنفسه فإذا طلب ،

فذلك آية على أنه إنما فعل من بعد أن استقرغ وسعه في أن يحصل ما يحتاج إلا أنه لما يتيسر له ذلك على الوجه الذي يحتاج مما حمله ذلك - على رغبه - أن يستفهم .
ذلك هو الأصل في شرعة الأسوياء .

استحضار ذلك المستفهم المستفهم في الكلام العالي يعيننا على حسن رؤية المقتضي بناء جملة "الاستفهام" في سياقها على نحو خاص، وعلى رؤية اقتدار ذلك التركيب على الاستجابة لسلطان سياقه في توليد معاني من المعنى الذي وضع له ذلك التركيب. فالعقل البلاغي مغرم بفقه المعاني المتولدة من التركيب في سياقه ، ولا سيما في الكلام العالي ، فكيف به في الكلام العلي المعجز بل المبلس ؟

وهذه المعاني المتولدة إيصالها إلى قلب المخاطب وتمكينها فيه ، وتعمالها وتفعيلها يتحقق من ذلك التفعيل ممارسة ما يرد من المخاطب أن يمارس تحقيقاً لما فيه نفع المستفهم أو نفع المخاطب أو لهما معاً.

هذا يعني أن تلقى جملة "الاستفهام" في سياقها ليس بأمر غفوي ، بل هو مباحنة وتفتيش وتدسس ، ولا سيما ما كان في سياق إبداعى أثمرته موهبة ومهارة ورؤية خاصة للأشياء محسوسها، ومعقولها ، كآتي أحدس أن مدارس جملة الاستفهام في سياق إبداعات عنبرة ليست مثلها مدارس جملة "الاستفهام" في سياقات إبداعات "طرفة" مثلاً. وكذلك مدارس جملة "الاستفهام" في سياق إبداعات "بي فراس" ليست مثلها مدارس جملة "الاستفهام" في سياقات إبداعات "المتنبي" خطاباً لسيف الدولة الحمذاني .

نحن بحاجة فتيّة إلى استحضار موقف كل من "سيف الدولة" وبواعث "الاستفهام" في مخاطبته به ، فالدراسة الموازنة للخواص التركيبية والدلالية لجملة "الاستفهام" لدى شاعرين بينهما اتفاق واقتراق في المواقف، وفي الرؤية وباعث القول ممّا نحن مفتقرون إلى أن نقوم ببعض حقه .

وكنّاك الأمر في مدارس جملة "الاستفهام": تركيباً ودلالة في بيان الوحي ، استشعر حينئذ أن الأمر سيكون بالغ الرهبة مما يجعلني لا أشعر فحسب ، بل أوقن أن ما سأمارسه قراءة لما جاء به السابقون ، وما أمارسه قولاً على قول إن هو إلا نزيّر من متكاثر نجاج ، مما يقيمنا في مقام الشعور بعجز العبودية ، وهذا الشعور إزاء جلال البيان العلي المعجز نعمة تستوجب الشكر ، فكل ما يستحضر فيك الشعور بهذا المعنى

[بيان نوع الصورة المطلوب حصولها بالاستفهام] فان كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشئين أو لا وقوعها ، فحصولها هو "التصديق" وإلا فهو "التصور". (١)

النبيل يستوجب الشكر مخادنة ، والشكر ممارسة والشكر استنباطا واستنتاجا ، ثم الشكر استطعاما يرى أثره فيك عامرا ابن عامر الحياة كوننا وإنسانا وفق مراد الله تعالى الشرعي.

.....

(١) من بعد أن أوجز السعد بيان مفهوم "مصطلح الاستفهام، وكان رأس الأمر فيه" الطلب " وكان المطلوب حصول صورة عمد إلى بيان نوع " المطلوب "حصوله في الذهن وهذا من دقة النظر، وترتيب المسائل ،ومن بعد سيعمد إلى النظر فيما يطلب به "الأنوات"

وهذا يعلمنا منهجة إيراد القضايا والمسائل، وبناء بعضها على بعض، وهذا من حكمة لإيراد العلم، وسياسته. فاحرص على تلك المهارة ، فإنها المائزة بين كثير من طلاب العلم وخدامه. وإني كثيرا ما أغفل عنها ، بل وأخطئ فيها . فخذوا حذرکم..
لما نكر "السعد" كلمة "صورة" في بيان مفهوم مصطلح "الاستفهام" أفهم هذا أنها صوراً ولما كان أسلوب الاستفهام قائماً من بناء جملة في سياق ، وكانت الجملة مكونة من ثلاثة على الأقل "مسند إليه ومسند وإسناد ، وقد يكون مع بعضها متعلقات بالمسند، كان طلب واحد منها السؤال عنه " تصديقاً " (ثبوت أمرٍ لأمر أو نفيه عنه، وهو ما يسمى بالنسبة أو الحكم) فطلب حصول صورة النسبة والإسناد يسمى " تصديقاً " أي طلب تقرير وتوكيد واعتماد أحد الحكمين: ثبوت الأمر لشيء أو نفيه عنه ، فأنت في جوابك أما أن تقضي بثوب ذلك الحكم له بقولك(نعم) أو بنفيه عنه بقولك(لا)

وإن كان المطلوب غير ثبوت أمرٍ لأمر أو نفيه عنه ، كطلب حصول صورة أحد ركني الجملة في ذهنك ،أو واحد من متعلقات المسند فأنت تطلب فهذا الاستفهام طلب تصور هذه المكونات الباقية: المسند إليه والمسند ومتعلقات المسند.

وحسن أن تكون على ذكر أن الاستفهام نصوراً ليس الغاية هو مجرد حصول صورة أحد أجزاء الجملة في الذهن من حيث هو أيا جرداً من الحكم به أو عليه، كلا ،ما

قيمة ذلك، بل القصد إلى تصويره (حصول صورته في الذهن) من حيث علاقته بالحكم سواء كان محمداً به أو محكوماً عليه ، فإنت إذا تقول : " أ محمدٌ زارك أم خالدٌ ؟ " لا تريد حصول صورة محمد أو خالد في ذهنك، من حيث هو محمد أو خالد ، كيف، وانت تنطق باسمهما ، ولا تنطق إلا بما تعلم، ولكنك تسأل عن محمد أو خالد من حيث هوزائر . ولذلك فثبوت الزيارة لأحدهما أو انتفاؤها عنه الذي هو "التصديق" أمرٌ معلوم لك . فالسؤال تصوراً متضمن العلم بثبوت الحكم . كما أنَّ السؤال تصديقاً متضمن حصول صورة المحكوم به والمحكوم عليه ثبوتاً أو نفياً متحقق .

وحسنٌ ألا تجعل مذك ذلك التشقيق مزعج لك، فتلك مسؤولية التفكير العلمي. التحليل والتفكيك، والمفاصلة بين الأشياء ليحقق العلم بها، والعلم بما بينها من اختلاف واتفاق والاجتماع والافتراق، وإلا كانت حركة العقل حينئذٍ غير علمية.

وأنت تلاحظ أن "السعد" قدم القول في "التصديق" (ثبوت أمرٍ لأمر أو نفيه عنه) على القول في التصور (حصول صورة أحد أجزاء جملة الاستفهام: الركنين أو متعلقات المسند) ، من أن "الاستفهام" أولى به "التصديق" ، لأنه إدراك ثبوت علاقات بين الأشياء أو نفيها

وهذا هو الأولى بالاستفهام عنه، من الاستفهام عن "الأشياء" لتحصيل صورها في الذهن فالذي يعينك العلاقة بين الأشياء . وحاجتك إلى تعيين الأشياء المتعلقة أدنى من حاجتك العلم بنسبة بعضها إلى بعض إثباتاً ونفياً،

وهذا ضربٌ من "البلاغة" يقدم ما هو الأولى والمقدم في الباب. وبلاغة التقديم والتأخير والترتيب في عالم البيان إنما هو من اتساق حركة الفكر واتزانه وانضباطه، فإنما يقدم في اللسان ما هو المقدم في الجنان، ومن قدم شيئاً في جنانه، وأخره في لسانه فقد ظلم. والله تعالى لا يحب الظالمين، وإذا ما كان إنال الناس منازلهم عبادة يثاب العبد عليها من أن فعل ذلك من هدي النبوة، فالأمر كمثلته في عالم البيان .

"الهمزة" و"هل" و"ما" و"مَنْ" و"أَيُّ" و"كَمْ" و"كَيْفَ" و"أَيْنَ" و"أَنْتَى" و"مَتَى" و"أَيَّانَ" (١)

والأدوات الإحدى عشرة التي ذكر "السعد" ضربان: "حرفان" و"تسعة" أسماء: الحرفان "الهمزة" و"هل" و"الهمزة" هي الموضوع للاستفهام، فهي أمّ الباب، بينما هي في "النداء" ليست أمّ الباب، وهذا فرق بين وضعها للاستفهام، ووضعها للنداء، وهي لم ترد في القرآن للنداء.

و"هل" حرف وضع لمعنى "قد" الحرفية" ثم ضمن معنى "الهمزة" فهو يدلّ على الاستفهام بالتّضمنين، ولذا ذكرها البلاغيون بعد "الهمزة" وقدمت على ما ضمن من الأسماء معنى الهمزة؛ لأنها تشارك "الهمزة" في الحرفية، كما أنه لا تكاد تستعمل في غير الاستفهام، وقلّ استعمالها بمعنى "قد" الحرفية، فكان ذلك مقتضياً أن تذكر عقب "الهمزة".

وبقية الأدوات أسماء ضمنت معنى "الهمزة" وهي مبنية "غير معربة" لتضمّنها معنى "الحرف" وهي قسمان: "أسماء، وظروف".

الأسماء خمسة هي: ("ما" و"مَنْ" و"أَيُّ" و"كَمْ" و"كَيْفَ") والظروف أربعة هي: "أَيْنَ" و"أَنْتَى" و"مَتَى" و"أَيَّانَ"

كلّ ما ضمن معنى غيره الشّأن فيه أن يدع شيئاً مما وضع له، فلا يكون فيه تمام ما وضع له، وبهذا يمتزج فيه معنى الحرف الذي ضمنه في معناه الموضوع له، وبهذا يتحقّق للبيان تعدد الأدوات وتنوعها المفضي إلى تنوع المعاني المستفهم بها عنها، وفي هذا من اتساع المعاني ورحابتها وتكاثره، وهذا من عبقرية هذا اللسان العربيّ الذي شرف وحفظ بنزول القرآن به. وسيأتيك بعد ما تدعه "الهمزة" حين تضمن "هل" أو اسم من الأسماء التسعة.

(١) السعد كجمهرة البلاغيين ذكر إحدى عشرة أداة، "الهمزة" و"هل" و"ما" و"مَنْ" و"أَيُّ" و"كَمْ" و"كَيْفَ" و"أَيْنَ" و"أَنْتَى" و"مَتَى" و"أَيَّانَ" وقد اشرت إلى أن "الهمزة" وحدها هي التي لا يفارقها معنى "الاستفهام" فهم "أمّ الباب" وإذا حذف "أداة" الاستفهام فلا يقدر غيرها.

والسعد كالخطيب في التلخيص والإيضاح لم يلتفت إلى ما ذكر السكاكي في شأن (أيان): "وأيان بفتح الهمزة وبكسر ها، [لغة سليم] وهذه اللغة أعني كسر همزتها تقوي إباءً [منع] أن يكون أصلها أي أو إن"

يلفت السكاكي إلى أن (أيان) جاءت بفتح الهمزة وبكسر ها، وأن لغة "الكسر" تقوي مذهب من قال إن (أيان) مركبة من (أي) و(أوان) أو (أي) و(إن) أي هي للسؤال عن الأوان (الآن: الوقت)، فإذا قلت: أيان تسافر؟ أي أي وقت ستسافر؟ ، فقله: "كسر همزتها تقوي إباء أن يكون أصلها" معناه كسر همزتها تقوي من أباي : منع أن يكون أصلها، فكلمة "إباء" أي منع ، فما جاء في بعض نشرات المفتاح من تحريف (إباء) إلى (إيان) غير قويم، بل الصواب (إباء) أي منع .

وبعض أهل العلم يجمع إلى هذه الإحدى عشرة أداة حرفاً آخر هو "أم"، فتكون أدوات الاستفهام الحرفية المضمنة معنى "الهمزة" حرفان "هل"، و"أم" وذلك يفتقر إلى مراجعة تفصيلية:

مراجعة في شأن عدَّ (أم) أداة استفهام كـ "هل" :

جعل "أم" حرفُ استفهام مستقلّ ليس هو الأعلى لأنَّ (أم) المتصلة تطون معها (الهمزة) التي تعادلها : أمحمد فاز أم خالد؟) أو مقدرة (محمد فاز أم خالد؟) و(أم) المنقطعة بمعنى (بل) ويقدر بعدها الهمزة، فالدال على الاستفهام "الهمزة" المقدر بعدها، أما هي فلا يضرب ، ولفرق بين ما ضمن معنى حرف، وما قدر معه ذلك الحرف، فاهل العلم يفرقون بين التضمين و"التقدير".

يقول السيوطي (ت ٩١١ هـ) : "قال ابن الحاجب في أماليه : الفرق بين التضمين وبين التقدير ... أنَّ التضمين يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه، والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف..."

ومن ثم لا تكون "أم" المنقطعة مضمنة معنى "الهمزة" ، بل هي معها مقدرة عقبا كما في "أقرأت نحواً أم قرأت بلاغة" ، التقدير أم أقرأت بلاغة، اضربت عن الأول بـ "أم" ثم استفهمت ، ومن ثم يكون الجواب في : "أقرأت نحواً أم قرأت بلاغة؟"

جواب "التصديق" لا جواب "التصور" فليس معك هنا متعادلان، ذلك أنك بـ (أم) أضربت عن الأول إضراب إلغاء، فكأنه لم يكن ، فلا تحتاج معه إلى جواب .
والأدوات الإحدى عشرة الذي ذكرها السكاكي والخطيب والسعد ضربان: " حرفان
"وتسعة "أسماء":

الحرفان " الهمزة " و"هل" و"الهمزة" هي الموضوع للاستفهام، فهي أم الباب ،
بينما في "النداء" ليست أم الباب، وهذا فرق بين وضعيها للاستفهام ، ووضعها
للنداء، وهي لم ترد في القرآن للنداء.

و"هل" حرف وضع لمعنى "قد" الحرفية" ثم ضمن معنى "الهمزة" فهو يدل على
الاستفهام بالتضمنين ، ولذا ذكرها البلاغيون بعد "الهمزة" وقدمت على ما ضمن من
الأسماء معنى الهمزة ؛ لأنها تشارك " الهمزة" في الحرفية ، كما أنه لا تكاد تستعمل
في غير الاستفهام ، وقل استعمالها بمعنى "قد" الحرفية، فكان ذلك مقتضياً أن تذكر
عقب "الهمزة" .

وبقية الأدوات أسماء ضمننت معنى " الهمزة" وهي مبنية "غير معربة" لتضمنها
معنى "الحرف" وهي قسمان: " أسماء، وظروف". الأسماء خمسة هي: ("ما"
و"من" و"أي" و"كم" و"كيف") والظروف أربعة هي: "أين" و"أنى" و"متى" و"أيان"
ومما هو طريف مدهش أن ما كان "ظرفاً" ضمن معنى "الهمزة" كان مستفتح بنيته
صوت "الهمزة": "أين" و"أنى" و"متى" و"أيان"

ألا يكون من وراء ذلك حكمة ؟ وهل يكون في أداة البيان الذي علمه الرحمن الإنسان
أمراً ليس من وراءه حكمة ؟ فهل لنا أن نسعى إلى استبصار شيء من تلك الحكمة ؟
وهل لنا أن نهتئ أفئدتنا لتكون أهلاً لأن ينفثَ فيها الله - سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ - شيئاً
من تلك الحكمة ؟ وإذا ما كان الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أعلم حيث يجعل رسالته ، فهو
- سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ - أيضاً أعلم حيث يجعل نعمة الفهم عنه، وهي من أجل النعم :
(وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (البقرة: ٢٨٢) أرايت إلى قوله تعالى
:(وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ) وقد عطفه على محنوف ؟

طوى ذكره تفخيماً، وتعظيماً، لتذهب النفس فيه كل مذهب، مما يحقق للمعنى اتساعاً
في نفس المتلقي ، فإذا ما اتسع لم ينق فيها محل لما يخالفه.

(توزيع الأدوات بين طلب التصور والتصديق)

(بعضها يختص بطلب "التصور" وبعضها بطلب "التصديق" وبعضها لا يختص بشيء منها ، بل يعم القليتين . وبهذا الاعتبار صار أهم ، فقدمه "المصنف" (١)

وإذا ما كان "التابع/ المعطوف" هو (يُعلمكم الله) وقد أسند التعليم إلى اسم الجلالة مما يجعل التعليم فعلاً ربّانياً والمعلم (الحقائق) مكتسباً من اسم الاعظم (اسم الجلالة) ما تعجز الكلمات عن الإشارة إليه فضلاً عن وصفه ، - إذا ما كان ذلك ، فكيف بـ "المتبوع/ المعطوف" ، وكلّ إنما هو جزاء تحقيق الأمر: (وَاتَّقُوا اللَّهَ) ؟. ثم لا تغفل عن ما ختمت به الآية : (وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) أرايت : "بكل شيء" ؟

ولا تغفل عن الإعراب باسم الجلالة ثلاث مراتٍ متتالية ، وكان يُمكن عربية أن يعرب عنه ثانياً وثالثاً بالضمير ، وهو يعلمكم ، وهو بكلّ شيءٍ عليم ، ولكنه استحضار جلال الألوهية في فؤادك ، تيسراً عليك سبيل تحقيق (اتقوا) إنهم فبض جمال الربوبية. والقول بأنّ التصريح بالاسم الظاهر "اسم الجلالة" في الجمل الثلاث من أنّها جملٌ مستقلةٌ قولٌ غيره الأعلى والأولى والأنجع في التربية.

اتَّبِعُوا فَهَا وَتَادِبًا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ عَطَاءٌ . هل استطعتم شيئاً؟ أبقى فيك ما يصرفك عما يهيوك لأن تكون مُتَنَزِّلٌ تعليم الله تعالى: التَّقْوَى؟!!!!

.....

(١) من بعد ما أورد "السعد" أدوات الاستفهام ، ونسقتها على ما بيّنت لك تبعاً لسابقه ، عمد إلى بيان ما يطلب بكل من "التصور" أو "التصديق" ، فأبان أنها ثلاثة أقسام :

الأول (ما لا يطلب به إلا التصور : وهو الأسماء والظروف المضمنة معنى الهمزة "

والثاني : ما لا يطلب به إلا التصديق (إثبات أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه) ، وهو "هل" الموضوع أصلاً لمعنى ما وقعت له؟ قد" الحرفية،

والثالث: ما جمع بين طلب "التصديق" في سياق، وطلب "التصور" في آخر، وهو "الهمزة" أم الباب، ولأنها أم الباب كنت محيطة بطلب كل صور "المطلوب من "

تصور" أو "تصديق" فهي لك كيف ما كان الذي أنت تطلب ، أليست أمّا ، وهل رأيت أمّا تعطي بعضاً وتمنع بعضاً.

ولما كانت طلب التصديق هو الأليق بالاستفهام من أنه لا يكون طلب تصديق (الحكم) إلا إذا كان قد تحققت صورة المحكوم عليه ، وما يُحكم به فإنه لا يمكن أن يطلب المستفهم " الحكم/ النسبة" وهو لا علم " المحكوم عليه و" المحكوم به" - كان طلب التصور طلباً للجزء ، فإذا تحقق كان مرتباً عليه طلب التصديق ، ولا يمكن طلب التصور تعييناً إلا إذا كان ثم تحقق للتصديق على الإجمال ، فمن قال : أ جاء محمد ؟ يطلب تقرير ثبوت مجيئه أو انتفائه، لا يمكن أن يطلب ذلك ، وهو لم يتحقق له تصور المجيء من حيث هو ، ومحمد من حيث هو ، وهو يطلب تصديق إثبات المجيء الذي يتصوره لمحمد الذي يتصوره أو تصديق انتفائه.

يبين "السعد" أنَّ من أدوات الاستفهام ما خلص لطلب التصور وهو الأسماء والظروف التي ضمنت معنى الهمزة ("ما" و"مَنْ" و"أَيُّ" و"كَمْ" و"كَيْفَ" و"أَيْنَ" و"أَنْتَ" و"مَتَى" و"أَيَّانَ") فلما تضمن كل معنى "الهمزة" ، وكان كل من المتضمن والمتضمن إنما يدع للآخر شيئاً مما هو له ، يتخلى عنه ليتحقق بينهما الموازنة ، والموازنة (لاحظ العلاقة الصوتية والمعنوية بين " الموازنة ، والموازنة) فـ"الهمزة" تركت تهيؤاً أن يطلب "التصديق" وبقيت على طلب " التصور" وكل واحد مما تضمن "الهمزة" واحتواها وصار لشطر معناها وعاء إنما يطلب به تصور شيء لا يطلب به الآخر، فما تطلب تتصور بـ"أين" ليس الذي تطلب تصور بـ"متى" بل ما تطلب تصوره بـ"متى" ليس هو الذي تطلب تصوره بـ"أين" على الرغم من أنهما معا للظرفية الزمانية ، وما تصلح فيه "متى" قد لا تصلح فيه "أين" ، فلا يليق أن تقول لصاحبك: "أين تأكل أو تنام" .. ولكن يليق أن تقول متناكلاً أو تنام، فـ"أين" إنما يسأل بها عما هو ذو شأن، إلا أنه يليق بك أن تقول لصاحبك: "أَيَّانَ تأكل؟" ، و"أَيَّانَ تنام؟" إذا أردت التعريض بأن هذين الفعلين عنده هي حياته لهما المكانة العليا.

ويبين السعد أنَّ ما يطلب به التصديق وحده هو "هل" المضمَّنة معنى "الهمزة" : وهي لا تجتمع معها وهي باقية على الاستفهام . لا يتوارد حرفان لمعنى واحد فما جاء من قول الشاعر:

سائل فوارس يزبوعٍ بشئنا ... أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم

فالأعلى أنه (هل) هنا بمعنى (قد) والاستفهام بالهمزة. ويكون استفهاما تصديقيًا أي عن تحقق وقوع ذلك الفعل من فاعله .

يبقى تساؤل : أما كان يغني عنه لو قال (هل راونا) ؟ على أن ثم رواية (أم هل) فلا يكون في البيت شاهد. ولعلك تقول إن (هل) مؤكدة معنى (الهمزة) كما جاء من تورات واللام على اللام ، والكاف على الكاف ، كما في قول الشاعر

فَلَا ، وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلَا لِيَلْمَا بِهِمْ أَبَدًا نَوَاءً

وقول الراجز خطام المجاشعي :

لَمْ يَبْقَ مِنْ أَيِّ بَهَا يُخْلَيْنِ
غَيْرَ رَمْلٍ وَخُطَامٍ كُنْفَيْنِ
وَعِزَّ وَدَّ جَانِلٍ أَوْ وَثْنَيْنِ
وَصَالِيَتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ

ولكن يبقى بيان المقتضي هذا التوكيد ، وإلا كان قولاً غير بلاغي أي لا يقوله " بلاغي " ، فالبلاغي لا يقول بوجه أو احتمال إلا إذا بين المقتضي (بكسر عين الكلمة) وأثر ذلك في المعنى. فإذا نكر احتمالاً أو وجهاً ، ولم يبين هذين الأمرين، فما هو ببلاغي ، بل هو ناظر في اللغة من حيث صواب الاستعمال وصحته، لا من حيث بلاغة الاستعمال وثناء عطائه . وفرق بين النظرين .

ولما كانت "هل" بمعنى "قد" الحرفية التي تكون للتحقيق والتقرير الذي لا يكون إلا إذا كان طرفي الحكم المقرر "المحكوم عليه"، و"المحكم به" متحققاً تصورهما - لما كان ذلك تخلت " الهمزة " الحالة في "هل" عن بعض ما لها، هدية حلولها في "هل" لتعقد معها عقد مواعمة فكان "هل" لطلب التصديق

ومما هو طريف أستحضره لك مقالة لأبي فهر: محمود شاكر " يحسن بك أن تتبصرها. يقول: "اعلم أن لكل حرف معنى، وأن اشتراك الحروف نوات المعاني في الكلمة الواحدة يسقط بعضها معاني بعض، ومصطفى من المعنى الأصلي ما يتمثل به في الحروف المجتمعة معنى آخر يجتاز عليهما أو يستمد منهما، وعلى ذلك فعليك أن تنظر إلى هذه الأحرف على الأصل الذي نحاول بيانه لك: (جمهرة مقالات الأستاذ محمود

محمد شاكر) جمعها وقراها وقدم لها: الدكتور عادل سليمان جمال، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م. ج: ٢ / ٧٢٩

.....

ثم بين السعد أنّ ما يُطلبُ بهِ التّصديق أو التّصور إنّما هو " الهمزة " أمّ الباب، ولَمّا كان الأصل أن يكون الاستفهام للتّصديق كان العدول عنه يحتاج إلى قرينة لفظية (أم المتصلة) أو قرينة حالية، فالمدول إليه عن الأصل الشّأن أن يكون في البيان قرينة تهدي إليه فحضور "أمّ" المتصلة مع "أمّ" التي للتّصور آية على أن الأصل هو "التّصديق بدأ في البيان الجُمليّ بالإشارة إلى ما هو مختصّ بطلب "التّصور" على الرغم من أنّه ليس هو الأصل في الطلب بالاستفهام، ثمّ ما يُطلبُ بهِ " التّصديق " لينتهي إلى ما يصلح لطلبهما معا ، فيكون في هذا تهيئة للبدء بالجامع بينهما في سياق التفصيل . لما في الابتداء به تفصيلا ما يُعين على سرعة إدراك ما هو جزء . وفوق هذا ف كانت البداءة تفصيلاً بـ " الهمزة " المتهيّأة أن يُطلب بها التّصور أو التّصديق لما أنّهما أمّ الباب، وهي الحاضرة تضمنا في سائر الأدوات الأخر، فهي قائمة في كل جملة استفهامية ، وأن اختلف حضورها أصالة وتضمنا .

(١) الهمز والغمز واللمز متقاربة، وبينها فروقٌ دقيقة، وأدناها "الهمز" وأعلاها "اللمز" (وَيَلُّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ

بذهب بعض أهل العلم إلى أنّ "الهمزة" حرف هجاء أصلها "الألف" فإذا تحركت "الألف" صارت "همزة" ، فالهمزة هي "الألف" متحرّكا ، فقولهم للهمزة "ألف" إنّما هو من قبيل التوسع لا التحقيق، وهي إذا سهلت صارت ألفاً ، ، كان تحريك "الألف"

يُحيلها من أنها حرف علة ومد إلى أنها حرف "صحيح" شأنها شأن "الباء"

والسابقون من أهل العلم على أنّ " الهمزة " صوت مجهور، والأصوات "المجهورة" هي التي أشبعت الاعتماد في مواضعها، ومنع النفس أن يجري حتى ينقضى الاعتماد ويجري الصوت " ومن ثم تهتز الأوتار عند خروجه " والهمزة أيضاً صوتٌ " شديد"، " الشدة أن يمنع الحرف الصوت أن يجري فيه فلا تستطيع أن تمده معه" ولكي تمد الهمزة لا بد أن يتلوها "ألف" وهو صوت "منفتح" "مستقل"

والمحدثون على أنه صوتٌ حنجري انفجاري (يغلق مرّة غلقا تمام، ثم يحدث انفجار، فيحقّق له الشّدة) ،

وقال: (فـ" الهمزة" لطلب "التصديق) أي إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها ، وهذا معنى "الحكم"
و"الإستاد" وما يجري مجراها،(١)

والجهر والشدة يحققان في صوتها القوة والوضوح كما أنه صوت لا يخالطه غيره،
فكان صوتًا ، فاجتمع لصوت "الهمزة" القوة والوضوح والصفاء .
وبعض القبائل تميل إلى تسهيل الهمزة في غير صدر الكلمة ، فـ"قريش" أميل إلى
التسهيل منها إلى التحقيق.

ولا تحسب أن هذا الذي ذكرت إجمالًا في الدرس البلاغي، فـ"الصوت" مفردًا
ومركبًا عاملٌ من عوامل تصوير المعنى على اتساع المعنى وتنوعه ولا سيما
المعاني النفسية (الشعورية) . كثيرا ما يستشعر السامع من صوت المتكلم لا من نظم
جملة معاني نفسية ما لا يقتدر النظم حملها إليه ، وكثيرًا ما نفرق بين جملة
الاستفهام وجملة الخبر بالأداء (التنظيم) والدراسة البلاغية لأثر التنظيم "التغني" في
تصوير المعاني، ولا سيما المعاني النفسية "الشعورية" مما يحسن أن تكون محل
عناية ، وثم دراسات عن التصوير الصوتي للمعاني فعلينا أن نعنى بفقهِ مخارج
الأصوات وصفاتها، وعلاقاتها ببعضها في الأداء وما يجري بينها من الإعلال
والإبدال وأثر ذلك في المعنى والدلالة عليه . وعظم القراءات القرآنية وأكثرها مناط
التنوع بينها هو التنوع الصوتي ، وليس النظمي..

(١) "الهمزة" هي "أم الباب" وهي حاضرة في كل جملة استفهامية، إن كان المصرح
به من أدوات الاستفهام غيرها، بينما غيرها من أدوات الاستفهام لا يكون حاضرا إلا
في جملته، وحضور "الهمزة" في جملتها حضور أصيل ، بينما حضورها في جملة
غيرها استفهاما إنما يكون تضمنا.

وهي إذا تحضر تضمنا في جملة غيرها استفهاما ، فإنما يكون لما يناسب شأن ما هي
متضمنة فيه، ففي "هل" تحضر دالة على طلب "التصديق" ولا تصلح حينئذ لطلب
"التصور" وهي حين تحضر فيما بقي من الأدوات تحضر دالة على طلب "التصور"
ولا تصلح حينئذ لطلب التصور، وحضورها في سائر أدوات الاستفهام تضمنا يحقق
ليبان ضربًا من الإيجاز ، يثمر اتساع المعنى في فؤاد السامع المستبصر.

استهل السعد حديثه عن "الهمزة" بطلبها "التصديق" مبينه بأنه " إدراك وقوع النسبة
أو لا وقوعها" (أي إثبات أمرٍ لأمرٍ أونفيه عنه) ، وهو روح معنى الجملة ، فهو

كقولك : "أقام زيدٌ؟" و"أزیدُ قام" فأنتِ عالمٌ بأنَّ بينهما نسبةٌ إما "الإيجاب" أو "السلب" وتطلبُ تعيينهما، (١)

عنصر رئيس في بنية الجملة ، بل هو الميثاق الغليظ بين ركني الجملة (الأسرة اللغوية) : " (المسند إليه/ الزوج رجلاً) و(المسند/ الزوج امرأة) ويكون الردُّ على السؤال بما يفيد الوقوع (إيجاب: نعم) أو ما يفيد عدم الوقوع (النفي: لا). لاحظ أن في كلمة الإيجاب (نعم) جزمٌ وقوة ، تلاحظها في صوت "الميم" ، فهو صوت جَمُوعٌ ، وتلاحظ في كلمة "النفي" (لا) طلاقةً ، وامتداد ، ويلزم من امتداد قوة الحدث، فهناك نُلٌّ على قوة الحدث بصوت حرف "جَموع" (الميم) وفي النفي نُلٌّ على قوة "الحدث" بطلاقة "الصوت" الأخير من كلمته (الألف).

(١) = قوله : " فأنتِ عالمٌ بأنَّ بينهما نسبةٌ إما "الإيجاب" أو "السلب" وتطلبُ تعيينهما" هادٍ إلى أنَّ المستفهم/ السائل متحقِّقٌ عنده علم بشيءٍ من حكمي النسبة إلا أنَّه يطلبُ التَّعيين، فهو ليس بجاهل كلِّ شيءٍ، إنما هو جاهل بتعيين أحد الحكمين المتعادلين في وعيه، فيطلب من المستفهم/ المسؤول أن يعينه بما عنده من العلم ، المستفهم تصديقًا هو عالمٌ بثلاثة أمور ، وجاهل بواحد:

هو عالمٌ بركني الجملة: "المسند إليه والمسند" على التعيين، ذلك انه لا يمكن أن يطلب العلم بحكم شيءٍ على شيءٍ والطالب جاهلٌ بما يُحكم عليه وما يُحكم به، فكل طلب تصديق متضمنٌ طلبه هذا إنباءً بأنَّ طرفي الحكم المطلوب ممَّا هو معلومٌ للطالب.

وهو - أيضًا - عالمٌ بالحكم على الإجمال لا على التعيين: الإيجاب أو النفي. وهو جاهلٌ بشيءٍ واحد هو تعيينٌ واحد من الحكمين المتعادلين في علمه حال الاستفهام.

ذلك بيانٌ لحال المستفهم تصديقًا ، وفقه السَّامع حال المتكلم/ المستفهم وهو يستفهم، معيَّنٌ له على حسن الجواب بما يحتاج إليه المستفهم، فيكون ذلك ضربٌ من تفريج الكروب، وسعي في حاجة المحتاج. وذلك من نفع العمل

= مثل " السعد " للتصديق بجمليتين : الأولى فعلية : "أقام زيدٌ؟" والأخرى اسمية المصدر فعلية العجز "أزیدُ قام" ليبين لك أنَّ "الهمزة" إذا كان في جملتها الفعل كان دخولها عليه هو الأولى ، وليس مانع أن لا تدخل عليه ، ومناطق التساؤل ليس

الفعل، وليس "الاسم/ الفاعل" بل العلاقة التي بينهما (النسبة) ولما كانت "النسبة" مكوناً من مكونات الفعل (الحدث - الزمان - النسبة) كان لإيلاء الفعل الهمزة أولى، ولكنه ليس بواجب . والأصل في الجملة في العربية هي الجملة "الفعلية" وليست الجملة الاسمية، بل الجملة الاسمية محولة عن الجملة الفعلية، سواء كان عجز الاسمية فعل (زيد قام) أو (اسم مشتق): "زيد قائم" لأنه الاسم المشتق وثيق العلاقة بالفعل، ولذا يعمل عمله أحياناً: "أقائم محمد؟" ووجه هذا ان "الجملة الاسمية" تدل على أشياء زائدة عما تدل عليه الفعلية، وما دل على أصل المعنى دون زيادة هو "الأصل" وما ل على ما هو زائد على الأصل هو محول على الأصل.

والعربي مهوم بالأحداث لا بالذوات، فالذي تعمر به الحياة هو الأفعال ، فالجملة الفعلية هي التي تنبئ بالأحداث واقعة من ذوات أنت بحسبك (فعلك) لا بنسبك (ذاتك) (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ » (مسلم المبرور والمصلحة حديث رقم ٢٧٠٨)

والسعد لم يذكر الجملة "الاسمية" الصدر والعجز: أزيد قائم ذلك أنه إذا أخر الفعل (أزيد قام) فتأخير الاسم (أزيد قائم) أولى وهذا مسلك من مسالك الإبانة يُسمى "الحن الخطاب" و" فحوى الخطاب" كالذي تراه في قوله تعالى: (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحْذِهِمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) (الإسراء: ٢٣)

وقد يقال: ألا يمكن أن يفهم من قوله (أقام زيد؟ ...) أن المسؤول عنه هو ما ولي "الهمزة" ، فيكون "تصوراً" لا "تصديقاً" ؟

قلت : الأصل في "الاستفهام" طلب "التصديق" لا "التصور"، فإذا عدل عن الأصل كانت قرينة دالة على العدول عن الأصل : " طلب التصديق" إلى "طلب التصور" هذه القرينة تكون لفظية ، وهو الغالب: " أم المتصلة" : " أقام زيد أم قعد؟ " أو تكون قرينة حالية سياقية.

ومما يُلحظ أنَّ السَّعد والبلاغيين من قبيله ومن بعده، وهم يُبينون القواعد يعمدون إلى ذكر أمثلة صناعية ؛ ليكون ذلك أعون على تقرير القاعدة وتبيينها، فالمثال الصناعي لا يكون متأثراً بما يتأثر به القول البليغ من السياق ، ممّا قد لا يحقّق كمال العناية

أو "التصور" أي إدراك غير النسبة (١) كقولك في طلب تصور المسند إليه "أدبس في الإناء أم غسل؟" فإنك تعلم أن في الإناء شيئاً، والمطلوب تعيينه (٢)

بتقرير القاعدة ، وتقريرها ، فإذا قُدرت وتجلت في وعي القارئ جاء بيانها في السياق المقالي والمقامي . وهذا من حكمة العلم ، يُجرد المثال من العوامل التي قد تعيق أو تشغل عن كمال تقرير القاعدة وتحريرها وتجليتها ، تلك حكمة حضور المثال الصناعي، فهم لا يصنعون أمثلة من قلة حضور الأمثلة من البيان البليغ وحيًا أو إبداعًا. كلاً، إنما ذلك نزولٌ على مقتضى الحكمة ، فلا تلتفتن إلى من يهمز ويلمز بأن البلاغيين راغبون عن مدارس العلم في السياقات البيانية وحيًا وإبداعًا، أن العقل البلاغي العربي عقلٌ معياري لا عقلاً سياقياً ، فمن قال ذلك فما يهرف بما لا يعرف . يقول الإمام الشافعي (١٥٠-٢٠٠م) في "الرسالة" : " ومن تكلفت ما جهل ، وما لم تثبته معرفته: كانت موافقته للصواب - إن وافقه من حيث لا يعرفه - غير مخمودة، والله أعلم؛ وكان بخطئه غير معذور، وإذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه. " (الرسالة: تحقيق أحمد شاكر. الناشر: مكتبة الطلي، مصر، (ط: ١) عام: ١٣٥٨ هـ، ص: ٥٢)

(١) قوله (إدراك غير النسبة) تحرير العبارة إدراك غير وقوع النسبة أو لا وقوعها، بيد أنه لما كان هذا أمرًا لا يشكل على مثل قارئ المطول لم يلتفت إليه السعد ، ولو أنه التفت إليه لكان أعلى .

وفوق هذا جلي لا يخفى أن إدراك "النسبة" من حيث هي لا يلتفت إليه ، وإنما يلتفت إلى النسبة باعتبار تحقق وقوعها أو لا تحققه ، فهو إنما عبر بقوله (إدراك غير النسبة) اعتمادًا على ذلك.

وقوله (غير النسبة) يهدي إلى إداك كلّ مكون من مكونات الجملة ، فلا ينحصر في المسند إليه (الموضوع/ المحكوم عليه) أو المسند (المحمول/ المحكوم به) بل هو يتناول متعلقات (المسند /الفعل /الاسم المشتق) فكل ذلك محل استفهام تصوّري. .

(٢) "الدبس" بسكون "العين/ الباء" هو عصارة" التمر أو ما يسيل من رطبه ، و"العسل" لعاب النحل و رضابه ،والعرب تذكره، وأجوده (العسل الجبلي). أما "العسل الأسود" : فدبس قصب السكر بعد غليه . والعرب قبل لا تعرفه.

.....

وفي طلب تصور "المسند": "أفي الخابية دبسك أم في الزق" فإنك تعلم أن "الدبس" محكوم عليه بالكنونة في "الخابية" أو "الزق"، والمطلوب هو التعيين (١)

قوله: "طلب تصور المسند إليه" أدبس في الإناء أم غسل؟ فإنك تعلم أن في الإناء شيئاً، والمطلوب تعيينه أي تعيين ذلك الشيء من بين المتعادلين، فهو "يشير إلى أنك حين تطلب المسند إليه فأنت تنبئ بأنك عليه بالحكم أي غليم بأن في الإناء شيئاً من شينين تتردد بينهما، فجهالتك التي تريد رفعها ليست مطلقة فأنت تحدد للسامع مطلوبك، وفي ذلك إحسان له، وإحسان لمعناك من قبل

أنت متصور الدبس، ومتصور "الإناء"، ومتصور "الغسل" ومتصور أن في الإناء أحدهما الدبس أو الغسل، وليس مجهولك إلا أيهما هو الذي في الإناء. فإن حدثك المخاطب المسؤول عن "الدبس" أو "الغسل" أو "الإناء"، فما أحسن التلقي عنك، وتكون أنت قد أتيت من قبل السامع،

(١) "الخابية" وعاء من طين محروق مطلي بالقار يحفظ فيه الماء، وهو ما يعرف عندنا بـ "الجرة" و "الزق" وعاء من الجلد، يتخذ للسقاء،

ومثال طلب "المسند" تصوراً جاء بالدس معرفاً بالإضافة إلى "كاف الخطاب"، ذلك أنه ليس كما كان في المثال الأول، هنا "الدبس" ليس محلاً للجهالة، فناسبه التعريف، ومحل الجهالة موضع "الدبس"، فهو متردد بين "الخابية" و "الزق".

قوله: "والمطلوب هو التعيين" أي تعيين محل كون "الدبس" من المتعادلين في وعي المستفهم. فهو كما ترى تعين عنده المحكوم عليه "الدبس" وعرفه بالإضافة "دبسك" زيادة في التعيين، و تعين عنده - أيضاً - الحكم على المسند إليه بأنه كائن في واحد من اثنين متعادلين: "الخابية" و "الزق"، ومن ثم يطلب بالاستفهام تعيين واحد منهما، فلا يجاب إلا بتعيين واحد من المتعادلين: "الخابية" و "الزق"، فوجب على المجيب أن يختار واحدهما، وليس له بنة أن يقول: "نعم" أو "لا" وإلا كان غفولاً عما استفهم عنه.

يبقى تساؤل إذا ما كان المراد هنا تصور واحد من المتعادلين "المسند" أم ما يستحسن تقديم أحد المتعادلين وتأخير الآخر: أي أم فرق بين أن يقال: أفي الخابية

دبسك أم في الزَق؟ وأن يقال: "أفي الزَق دبسك أم في الخابية ؟ وهو في كلِّ إنمّا يستفهم تصوّرًا : (تعيين واحد من المتعادلين) ؟

أعرَضَ ناظرٌ لمسألة تساوي المتعادلين في طلب "التَّصور" أو رجحان أحدهما عنده على الآخر، بمعنى ما ذا لو أنّ لي أثارة من رجحان أن دبسه في الخابية أ يكون الأعلى أن أقول: أفي الخابية دبسك أم في الزَق ، فيكون مني إشارة للمستفهم "المسؤول" بما هو أقرب إلى الرجحان؟ أم يكون الأعلى أن الآخر ما له أثارة من رجحان؟

ربّما لا يتيسر لنا تحرير هذا ، وهل لنا أن نسقرا مواضع هذا النمط في القرآن الكريم ، ونظرنا في سياق كلِّ ؛ لنرى أثم ما هو الأرجح ؟ ذلك أنّ ترتيب مكونات الجملة الأعلى أن يكون ثم ما يقتضيه : فليس سواءً في منطق العقل البلاغي أن يتساوى قولك: جاء محمد وخالد ، وقولك جاء خالد ومحمد ، فالأصل أن يكون ثم ما يقتضيه تقديم ذكر محمد أولاً وتأخيرته ، فليس في منطق العقل البلاغي أمر في البيان العالي فكيف بالبيان المعجز ما ليس له مقتضى .

.....

في الاستفهام التصور الأعلى أن تكون "أم" مع "الهمزة" ليتعين المتعادلان .
"أم" المتصلة قرينة على أن "الهمزة" للتصور، فإنّ إن قلت: : أقام محمد؟" احتمال إذا لم تكن ثم قرينة أن يكون سؤالاً عن الحكم ، فيكون تصديقاً ، ويحتمل أن يكون تصوّر ما وقع من محمد ، وإن كان الأقرب أن يكون تصديقاً ، ومن ثمّ كان المستعلى في استفهام التصور بـ "الهمزة" أن تكون "أم المتصلة" ، لينكر بعدها المعادل للمذكور بعد "الهمزة"

= وأم المتصلة" ليست أداة استفهام، بل هي قرينة على أن " الهمزة" للتصور، فلو كان في السياق ما يعين أن "الهمزة" للتصور أمكن الاستغناء عن "أم" .

وسميت "متصلة" لأنّ ما بعدها متصل بما قبلها ، ومكمل له ، فتكون مع "الهمزة" بمثابة قولك أيهما فهي و"الهمزة" جملة واحدة ، فقولك : "أجاء محمد أم خالد" كأنك قلت : أيهما جاء؟ وقد تتعدد معها المتعادات : " أمحمد جاء أم خالد أم علي أم عمر ؟"

= والأصل في "أم" المتصلة أن يأتي بعدها مفرد لا يقدر معه ما يجعله جملة، كما في أمحمد جاء أم خالد؟ فلا تقدر مع خالد فعلاً مثل "أم خالد ذهب" مثلاً
 = إذا جاء بعد "الهمزة" فعل وبعد "أم" المتصلة فعل، وجب بلاغة أن يكون فاعلها واحداً، تقول: "أجاء محمد أم ذهب؟"، ولا تقول: "أجاء محمد أم ذهب خالد؟" على أن من النحاة كابن مالك الأندلسي من يذهب إلى جواز أن يكون فاعلا الفعلين مختلفين.

يقول في شرحه الكافية: "وقد يكون مصحوبها اسمين نحو: "أزيد عندك أم عمرو". أو فعلين لفاعل واحد من المعنى نحو: "أقام زيد أم قعد". أو فعلين لفاعلين متباينين كقول الشاعر:

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسَ ... أَمْ جَفَانِي بظَهْرِ غَيْبِ لَنِيمٍ" (أهـ)

وليس يخفاك أن "الهمزة" هنا ليست للاستفهام بل هي للتسوية.
 والأصل في "أم" المتصلة الأصل أن يكن معها من أدوات الاستفهام "الهمزة" و لا يكون معها "هل"

والرضي في شرح الكافية يذهب إلى أنه: "ربما تجئ (هل) قبل المتصلة على الشذوذ، نحو: "هل زيد عندك أم عمرو"، وإنما لزممت الهمزة في الأغلب، دون (هل)، لأن (أم) المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا، وهي، مع أداة الاستفهام التي قبلها، بمعنى: أي الشئنين، فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضا عريضة في باب الاستفهام، وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى (أي)، وأما (هل)، فإنها دخيلة في معنى الاستفهام، لأن أصلها (قد)" (أهـ)

الشيخ الرضي كما ترى قال "ربما" ثم قال "على الشذوذ" حاكما بالقلة على مجيء "أم" المتصلة بعد (هل) وحاكما بالشذوذ، فهل يعني هذا أنه على الرغم من قلته هو شاذ، فيفهم أن من القليل ما ليس بشاذ، فكل شاذ قليل، وليس كل قليل شاذ.

أو لنا أن نفهم ذلك؟

الأهم أن ما كان شاذاً عند النحاة من شعر الأعيان هو محل نظر من العقل البلاغي ليزي مقتضي ركوب الشاعر هذا المركب الشاذ. فيكون للعقل البلاغي مدارس التوجيه البلاغي لما حكم عليه النحاة بالشذوذ من الشعر، وهو أمر أراه جديراً بأن يفرغ له طالب ماجد مجيد لبحثه.

الشذوذ ليس خطأ يترتب عليه تعقيد لفظي يفسد المعنى، ولا ضعف في التأليف بل هو خروج على ما عهدت النحاة - أقول النحاة - من منهج العرب في الإبانة، فليس كل ما جرت عليه العرب في الإبانة والإفهام أحاطت به "النحاة" وليس كل ما قالت

فالمطلوبُ في جميع ذلك معلومٌ بوجهٍ إجماليٍّ، يطلبُ بهُ "الاستفهام" تفصيله. (١)

.....

[مقتضيات ما تطلب به الهمزة في بناء جملة الاستفهام بها] (٢)

النحاة عنه "إنه شاذٌ" لم تتخذهُ بعضُ العرب منهاجَ إبانةٍ ألا ترى أن الإمام "الشافعي" (١٥٠-٢٠٤م) وهو من هو في الإبانة بالعربية وهو الذي تؤخذ منه العربية، ويستشهد بلسانه في بيانه ما هو عند النحاة شاذٌ بينا هو الف صريح، وإن لم تعرفه النحاة، أو لا ترى أن الخليل قالها: "الشعراءُ أمراءُ البيان" أي ليس للنحاة على الشعراء سلطانٌ، أو لا ترى- أيضًا - أن "الفرزدق" قالها للنحاة حين اعترضوا على بعض شعره: "علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا" أي عليكم أن تبحثوا في بيان العرب بما يؤول إليه ما أقول، فإن الذي أقول متولد من أصل مكين من معهود العرب في الإبانة والإفهام. أنتم أيها النحاة لا تعلمون ما تعلم الشعراء.

= وتأتي "أم المتصلة" عقب "همزة" التسوية، وقد تسمى "أم" التسوية: سواء عليه أ محمد جاء أم خالد. والأسلوب هنا خبري لا إنشائي، فهو في صورة "الاستفهام" إلا أنه ليس باستفهام حقيقة.

ولـ "أم" المتصلة خصائص تميزها عن "أم المنقطعة" وأهل العلم ولاسيما "النحاة" قد بسطوا القول في تلك الخصائص والفروق بينها، ولا يليقُ بمثلك أن يرغب عن العرفان بذلك في مظانه من أسفار النحاة.

(١) يشير "السعد" إلى أن الاستفهام سواء كان تصديقا أو تصورا فإنما يطلب بذلك الاستفهام معلوماً إلا أن العلم به علم إجمالي، ولا يستقيم أن لا يكون معلوماً على أي وجد إذ كيف تطلب شيئاً لا تعلم عنه شيئاً ما، فالطلب نفسه لا يتحقق إلا من بعد تحقق شيء ما من العلم بالمطلوب، وأنت لا تستفهم لتطلب علماً ما، بل تطلب لعلم المطلوب على وجه التفصيل والتعيين من بعد أن كان لك به علم على الإجمال.

(٢) هذا مبحثٌ بالغ الأهمية في الوعي بخواص تركيب جملة الاستفهام بالهمزة فهي لما كانت أمَّ الباب، وكانت مما تصلح أن يستفهم بها تصديقاً، ويستفهم بها تصوراً كان ذلك أدعى أن يكون لكل حالٍ مقتضيات، لا بدَّ من مراعاتها في بناء جملة الاستفهام بها، ليكون ذلك آيةً للسامع على مراد المتكلم، فما صلح لأمرين أو أكثر

(ولهذا) أي ولحي. "الهمزة" لطلب التصور لم يقبَح في طلب تصور الفاعل ("أزيدُ قام؟") كما قبَح "هل زيدُ قام؟" ولم يقبَح في طلب تصور المفعول: "أمرأُ عرفت؟" كما قبَح "هل أمرأُ عرفت؟". ذلك لأن "التقديم" يستدعي حصول "التصديق" بنفس الفعل ، فيكون "هل" لطلب حصول الحاصل. وهو محالٌ بخلاف "الهمزة"، فإنها تكون لطلب "التصور" وتعين الفاعل أو المفعول وهذا ظاهرٌ في "أمرأُ عرفت؟" (١)

وجب - وفاء لحق المعنى أولاً، وحق السامع ثانياً - أن يكون في كل قرينة تهدي إلى المراد.

١ (الاستفهام بالهمزة تصوراً جعل لها صحة أن يستفهم بها عن الفاعل مع تقديمه على فعله ، إذ لا تعارض بين مقتضيات تقديم الفاعل على الفعل من الدلالة على توكيد وقوع الفعل أو تخصيصه ومقتضيات التصور ، فقولك: أحمدٌ قام أم خالذٌ ليس مناط التساؤل هو النسبة (الحكم) بل المحكوم عليه، ومن ثم لا تعارض، بخلاف الاستفهام بـ(هل) في(هل محمد قام). مقتضى(هل) أن الشك في الحكم، ومقتضى تقديم الفاعل أن الحكم مسلم بوقوعه، والشك في الفاعل، فكان تدافع، وتعارض. وهذا على وجه، وثم منازعة في هذا سيايتك بيانها بعد

وفي قولك: (أزيداً عرفت؟) كان تقديم المفعول مفيداً للحصر عند جمهرة البلاغيين ، وذلك قرينة تصرف العقل عن أن يتوهم أن السؤال عن النسبة إيجاباً أو سلباً ، ذلك أن تقديم المفعول لا يكون وفي النسبة شكٌ بته.

وهذا على من يذهب إلى أن تقديم المفعول على الفعل مفيد للحصر ، وهذا فيه نظرٌ، فمن أهل العلم من لا يذهب إلى وجوب دلالة على ذلك ولا أغلبيته ، بل هو من وجوه دلالاته المتنوعة ، فثم أغراضٌ آخر ، وعلى هذا قد يكون من أغراض المتكلم بـ (أزيداً عرفت؟) غير الحصر ، فلا يلزم حينئذ أن يكون هذا استفهام تصور ، بل قد يكون تصديقاً: "نسبة شيءٍ لشيءٍ أونفيه عنه" وهنا نكون مفتقرين إلى قرينة هادية إلى غرض المتكلم من التقديم لنبي عليه .

والافتقار إلى القرائن لفهم النظم أمرٌ يستوجب أن يكون هنالك وعيٌ من السامع بأحوال المتكلم ، ومقاصد كلامه، وملابساته ، ممّا يجعل مسألة إدراك المراد وفهمه

وأما في نحو "أزیدُ قام؟" فلا ، إذ لا نُسلِّمُ أنَّ تقدیمَ المرفوعِ يستدعي حصولَ "التصديق" بنفسِ الفعل . بل غايةُ أنه محتملٌ لذلك على مذهبِ عبدِ القاهر ، فيجوزُ أن يكونَ "أزیدُ قام؟" لطلبِ "التصديق" ، ويكونَ تقدیمُ "زید" للاهتمامِ ونحوه . ويدلُّ على هذا أنه علَّلَ قُبْحَ "هل زیدُ قام؟" بأنَّ "هل" بمعنى "قد" لا بآنه مُختصٌ بطلبِ "التصديق" كما سيجي؛ (١)

مسألة سياقية ، وليست مسألة معيارية نمطية . فالتركيب الواحد يتنوع إدراك معناه وفهمه بحسب تغير المساقات المقالية، والمساقات المقامية . ومن ثم يمكنك أن تقول: التركيب حمالٌ نو وجوه، والسياق هو الذي يقضي فهو سلطانٌ الذي لا يعصى ومن ثم فأنت لست حراً في أن تفهم من الكلام ما تشاء، كلاً . والنظم والسياق على اتساعه وتنوعه إليهما المرجع والمآب .

.....

(١) نحنُ في تقديم الفاعل على فعله (أزید قام ؟) إزاء أمور :
= إما أنك قدمت (الفاعل) لأنه محل السؤال، وليس ثبوت القيام له هو محله . أنت واثق أن القيام قد كان، وتسال أهو من زید. فيكون السؤال تصوراً، وبيانك حينئذ حسن الدلالة على مرادك .

= وإما أنك تقدمه اهتماماً به، فليس كل تقديم للمسند إليه على فعله يفيد الحصر ، بل قد يكون التقديم لأغراض أخر عدة ، وهذه الأغراض لا يترتب عليها إنباء بالعلم بثبوت النسبة وعلى هذا يكون تقديم (زید) لا يلزمه القطع بأن الفعل قد كان، وأنت تسال عن ثبوت نسبة القيام لزید أو انتفائها ، فيكون سؤالك تصديقاً، وهذا يفتقر فيه إلى قرينة.

= وإما أنك قدمته رامياً إلى تخصيصه ، فلا يكون الاستفهام إلا تصوراً على سبيل القطع . لأن التخصيص مفضٍ إلى أن ثبوت نسبة الفعل وقرينه وبين ما كان التقديم للاهتمام أن ماكان للتخصيص كان مقطوعاً بأنه للتصور، بينما ما كان لاهتمام فهو محتمل

وهذا يستوجب مراجعة مقال عبد القاهر في تقديم المسند إليه على المسند وكذلك مقال البلاغيين من بعده . كيما يتحقق في فؤادك الوعي بدلالة جملة الاستفهام بالهمزة في صور متعددة ومقاصد متعددة.

أما تقديم المنصوب (أزيداً أكرمت؟) فهو آية على أن الفعل مسلم وقوعه، فلا يكون الاستفهام للتصديق، على مذهب إلى أن التقديم هنا الغالب عليه الحصر، فلا يكون الاستفهام معه إلا تصوراً أما من لا يرى أن الغالب عليه التخصيص الحصري، فقد يكون لغيره، فلا يرى أن الاستفهام هنا للتصر على سبيل الحقطع، فثم احتمال أن كون تصديقاً، القرينة هي الهادية، الفارزة.

على أنك إذا قال: "أزيداً أكرمت؟" أي أنه شغلت الفعل بضمير المفعول به المتقدم عليه، فانت هنا إزاء استفهام يحتمل أن يكون تصديقاً، وأن يكون تصوراً، وبفصل بين الاستفهامين بالقرينة، ذلك أن قوله (أكرمت) آية على أن هذا الفعل المصرح به ليس هو عامل النصب في "زيداً" بل هو منصوب بفعل مقدر قبله، ومن ثم لا يكون في التركيب تقديم، فكان قوله: (أزيداً أكرمت؟) كمثل: (أكرمت زيداً؟) يحتمل التصور والتصديق، والقرينة فاصلة مانزة.

أما قولك (هل زيداً أكرمت؟) فهو قبيح، وفي توجيه القبح مذهبان: المذهب الأول ينظر إلى أن (هل) غنما هي للتصديق، وتقديم "زيد" دالّ على أن الفعل معلوم وقوعه، فيكون تعارض بين مطلوب (هل) ومدلول التقديم والمذهب الآخر أن القبح ليس من قبل أن (هل) للتصديق، فيتحقق التعارض، بل لأن (هل) بمعنى (قد) وقد مدخولها الأفعال، فكذا (هل) فحيث وجد الفعل في جملتها فهو الأولى بأن يليها.

وهذا المذهب ناظر إلى أن القول بأن التقديم مفيد للتخصيص الحصري في (هل زيداً أكرمت؟) ليس مقطوعاً به، فليس تقديم المفعول على فعله بمنحصر في غرض واحد هو "الحصر". كلاً. ثم أغراض أخرى، وحينئذ لا يكون تعارض بين مدلول التقديم، ومطلوب (هل) فلا يكون النظم قبيحاً.

إذا قلت (هل زيداً أكرمت؟) لم يكن ثم قبح ذلك أنه ليس هنا تقديم، بل هنا حذف العامل في (زيداً) وتقدير الكلام: "هل أكرمت زيداً أكرمت؟" وهذا لا قبح فيه على أي من التوجيهين السابقين.

[المسؤول عنه بالهمزة] (والمسؤول عنه بها) أي الذي يسأل عنه بـ"الهمزة" (هو ما يليها) كالفعل في "أضربت زيداً؟" (إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على "زيد" وأردت بـ"الاستفهام" أن تعلم وجوده ، فهي على هذا لطلب "التصديق" بصُدور الفعل منه. وإذا قلت "أضربت زيداً أم أكرمته؟" فهو لطلب تصور المسند: أضرب هو أم أكرم والتصديق حاصل بثبوت أحدهما ، فمثل هذا يحتمل أن يكون لطلب "التصديق" وأن يكون لطلب تصور المسند ، ويُفرق بينهما بحسب القرائن. (١)

١ (قوله) هو الذي يليها) كأن حكم عام غير مخصص ، وهو عندي يحتاج إلى شيء من التخصيص حين يكون الذي يليها "فعل" على ما سألناه لك بعد إنشاء الله تعالى: . لما كان المسؤول عنه بالهمزة ضربين: الأول ملفوظ به : أي كلمة من كلم الجملة: المسند إليه أو المسند أو متعلق من متعلقات المسند

والآخر: معقول ، وهو ما يُعرف بالنسبة (الحكم) . والضرب الأول إلا (المسند) ميسور إدراك دخول "الهمزة" عليه ، فيكون هو المسؤول عنه بها، فيكون الاستفهام حينئذ تصورياً. من هذا قوله: "أخالد مكرم جاره؟ أجاره أكرم خالداً؟ (الضمير في جاره) عاد على متلخر لفظاً لا رتبة (خالداً)، فليس في النظم ضعف تأليف أما إيلاء الهمزة للمسند (الاسم) كما في: "أكرم خالداً جاره؟" فتم احتمالان: الأول: أن السؤل عن "المسند" فيكون تصورياً، شأنه شأن السؤال عن المسند إليه ، وعن متعلقات المسند .

والآخر: أن المسؤول عنه هو النسبة القائمة في الاسم المشتق (مكرم) فهو كالفعل ، متضمن نسبة ، ولذا هو عامل في المفعول (جار) فكأنه الفعل (أكرم) وعلى هذا يكون الاستفهام تصديقاً.

والضرب الآخر (النسبة) أمرٌ معنوي ، ليس له لفظ ينطق به يخصه . هو قائم في "الفعل" وما في معناه من الأسماء المشتقة العاملة عمله على ما تعلمه قبل من علم "النحو"

ومن ثم كان السؤال عن النسبة مفضيًّا مفضيًّا إلى تقديم ما هي قائمة فيه: (الفعل) ، فإذا قلت: (أقام محمد) فأنت أمام احتمالين أن يكون القصد إلى الاستفهام عن الفعل ، فيكون من قبيل الاستفهام عن "المسند" وذلك تصور

ونحو قولك: "أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟" سؤال عن وجود نفس الفعل، ونحو "أكتب هذا الكتاب أم اشتريته؟" سؤال عن تعيين نفس المسند، وبهذا يظهر أن كلام "المصنف" لا يخلو عن تصف. (١)

ومحتمل أن يكون الاستفهام عن ثبوت "النسبة" القائمة في الفعل وانتفائها، وحينئذ يكون الاستفهام تصديقا، وعلى ذلك فليس من الإحكام أن يقال إن الاستفهام في: "أقام محمد؟" استفهام تصوري. كلاً. أنت بحاجة إلى تفصيل، على ما بينته لك. فإن كان المسؤول عنه النسبة، وكانت النسبة شيئاً معنوياً قائماً في المسند وكان المسند فعلاً، فإن الذي يلي الهمزة هو ما قامت فيه النسبة: "الفعل"، فيقال "أشرح محمد الكتاب؟"، فيكون السؤال عن "النسبة" أي يكون استفهاماً تصديقياً.

وأنت إن أوليت الهمزة الفعل، ليكون الفعل هو المسؤول عنه، فحسن الدلالة على مرادك أن تقول: (أشرح محمد الكتاب أم خُصمه؟) لتكون "أم" آية على أنك تسأل عن الفعل؛ إذا جعلت معادل (أم) فعلاً، فكان مدخول الهمزة المسؤول بها عنه هو أيضاً الفعل. وهذا من حسن الدلالة وتامها وإحكامها، والثلاثة: الحسن والتمام والإحكام من حقوق المعنى عليك، ومن حقوق مخاطبك عليه، فأفوا بالعقود والحقوق. ومن آيات المنافق: (إذا غادر غدر)

.....

(١) إنما كان قولك: "أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟" سؤالاً تصديقياً من أنك قلت: كنت تكتبه، فتسأل عن الفراغ أتحقق أم لم يتحقق، وذلك تصديق، بينا قولك: "أكتب هذا الكتاب أم اشتريته؟" فالسؤال تصور من أن في النظم قرينة دالة على ذلك: (أم) المتصلة بما بعد (أم) فعل معادل ما بعد الهمزة.

فإن قلت ألا يستقيم أن نقول إن (أم) ههنا منقطعة، والمعنى أكتب هذا الكتاب. ثم تستأنف بـ "أم" أي بل اشتريته؟

نقول هذا يحتاج إلى قرينة تصرف عن المعهود، ولمعهود عند العرب في هذا أنه للتصور، فإن أردت أن تعدل عن هذا المعهود ففريضة أن تكون قرينة، وإلا كان بيانك شيء الدلالة (تعقيد معنوي)

والفاعل في "أنت ضربت زيداً؟" إذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على "زيد".

والمفعول في "أزيداً ضربت؟" إذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب.

وكذلك سائر المتعلقات ، نحو "أفي الدار صليت؟" و"أيوم الجمعة سرت؟" و"أتأديباً ضربته؟" و"أراكباً جئت؟" ونحو ذلك. (١)

.....

تأصيل القول بما جاء عن عبد القاهر:

قال الشيخ في "دلائل الإعجاز": "وما يؤيد ذلك أنك تقول: "أقلت شعراً قط؟" ، "أرأيت اليوم إنساناً؟ فيصح ، ولا يصح أن تقول: "أأنت قلت شعراً قط؟" "أأنت رأيت إنساناً؟" إذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو، في مثل هذا ، لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص. نحو أن تقول: "من قال هذا الشعر؟" و"من بنى هذه الدار؟" وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين. فأما قيل شعر على الجملة، وروية إنسان على الإطلاق، فعالم ذلك فيه ، لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى تسأل عن فاعله." (٢)

وقوله : (وبهذا يظهر أن كلام "المصنف" لا يخلو عن تعسف) وجهه أن المصنف: الخطيب قال: (والمسئول عنه بها هو ما يليها، فنقول، أضربت زيداً إذا كان شك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده) فهذا يحتاج إلى تحرير حين يلي الهمزة الفعل، فلا يلزم أن يكون المسئول عنه الفعل مسنداً، بل قد يكون المسئول عنه هو النسبة، لما أن النسبة قائمة بالفعل، فما قدم الفعل بذاته لأنه هو المسئول عنه، بل لأنه هو القائم فيه النسبة، وليس للنسبة لفظ يخصه ليقدم ، بل هي مكنونة في الفعل.

(١) كل ما مثل به من نحو: "أأنت ضربت زيداً؟" ، "أزيداً ضربت؟" "أفي الدار صليت؟" و"أيوم الجمعة سرت؟" و"أتأديباً ضربته؟" و"أراكباً جئت؟" فالسؤال تصور ،

(٢) دلائل الإعجاز، تأليف عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر الناشر: مطبعة المنني بالقاهرة - دار المنني بجهة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ص: ١١٢

ما ذكره السعد في المطول فيه تصرف في مقال عبد القاهر تصرفاً لا يلحق بالنص
ضراً ، ولا يؤثر في الرأي الذي تضمنه كلام عبد القاهر في كتابه "دلائل الإعجاز"
ومثل هذا التصرف غير مردود.
وهو في مختصر المطول "لم يذكر ما نقله عبد القاهر.

وجه صحة تقديم الفعل في : "أقلت شعراً قط؟" ، "أرأيت اليوم إنساناً؟" وفساد
تقديم الفاعل في : "أأنت قلت شعراً قط؟" ، "أأنت رأيت إنساناً؟"،
أن الأول ليس فيه أن الفعل قد وقع ، وهو فعل عام بدلالة التنكير المؤكد بقوله (قط)
ولو أنك حذفت كلمة (قط) لبقى العموم ، ولذا قال عبد القاهر : "أرأيت اليوم إنساناً"
ولم يقل "قط" فقط ليست هي منشأ العموم كما قد يتوهم
بينما في الآخر "أأنت قلت شعراً قط..." تقديم الفاعل دل على أن الفعل المذكور قد
وقع ، وأنت تسأل عن فاعله، وهو فعل من شأنه ألا يقع لأنه عام ، والأفعال العامة
ليس لها فاعل يختص بها دون غيره، فيشار إليه، وأنت في صدر كلامك تطلب تعيين
الفاعل لهذا الفعل الذي لا يتعين فاعله.
ولولا أن تقديم الفاعل دال على أن الفعل المؤخر متحقق ما استفسد أهل العلم بالبيان
هذا النظم .

وفي هذا النص الجرجاني يتبين لك شيء من بلاغة حجاج عبد القاهر الذي يعتمد
فيه على الواقع الذي لا يمكن دفعه ، فمنطق العقل يقضي أنه إذا ما كان نظامان
مختلفين ، وكان أحدهما عند أهل العلم أحدهما مسترضى ، وكان الآخر عندهم
مدفوعاً فذلك دال على أنهما ليسا سواء في المعنى.

وهنا لابد من النظر في مناهج المفارقة النظمية، وهنا نجد المفارقة قائمة في تقديم
الفعل وهو عام، والآخر في تقديم الفاعل والفعل عام. وبهذا يتحرر مناهج الاستصلاح
ومناط الاستفساد

هذا المنطق في الاستدلال منطقي فطري ، وهو من أفضل مناهج النظر، وهو شائع
في أسفار الأصوليين ، بل هو من مناهج الاستدلال في القرآن وفي السنة ،
ومثل هذا لا يحتاج العقل العربي بلاغياً أو غيره إلى أن يستجديه من ثقافة أعجمية.

(انتهى بحمد الله تعالى الجزء الأول من تنوير مقال السعد في الاستفهام ويتلوه إن
شاء الله بقية القول)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء الثاني

من محاضرات في الاستفهام في "مطول" السعد التفتازاني
لطلاب السنة الثانية تمهيدي ماجستير تخصص البلاغة العام الجامعي ١٤١٢ هـ

المحاضرة الثانية

تطوير مقال السعد التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ)

في أسلوب الاستفهام في كتابه المطول

بقلم محمود توفيق محمد سعد

أخا العلم : واعلم علم يقين أن هذه الأوراق كسابقتها وكالتى أرسلت إليك في باب "الأمر والنهي".
إن هي إلا مرجع، وليست بمصدر ، فالاعتماد عليها وحدها لا يجوز بته ، بل عليك بالمصدرين القرينة:
المطول، ودلالات التراكيب في أساليب الإنشاء الخمسة: الأمر والنهي والاستفهام والتخييل والتداء) فأنت تصدر عن
(المطول ودلالات التراكيب) معاً ، فإن رأيت أنك لست بحاجة إلى الأوراق التي رقتها، وأرسلتها إليك ، وأنك
القدير على أن تفهم المصدرين بنفسك لنفسك وأن تأكل من عمل عقلك، فدعك من هذه الأوراق، وإن رأيت أنك
بحاجة ، فتزود منها بما تراك محتاجه.

كل باب الأساليب الإنشائية حرفاً حرفاً مقرر عليك من المصدرين: (المطول ودلالات التراكيب) ثم لك أن تقرأ
فوق ذلك من أي كتاب شئت. فالأمر إليك فانظر ما يفعله.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (أَمِ الْكِتَابِ)
اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَمَصْحَابِهِ وَوَرِثَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ،
وَأُمَمِهِ أَجْمَعِينَ ، كَمَا صَلَّيْتَ وَسَلَّمْتَ زِيَارَتَكَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ ، عَدَدَ خَلْقِكَ وَرِضَا نَفْسِكَ
وَرِزْقَ عَرْشِكَ وَمِدَادَ كَلِمَاتِكَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ "

[مقالة عَجَلَى في قضايا لم يعرض لها السَّعد في البناء التركيبي بجملة الاستفهام بالهمزة]

ثمَّ قضايا لم يعرض لها السَّعد في كتابه "المطول" و"مختصره" من قضايا أسلوب "الاستفهام"، وهي ذات نفع لطالب العلم ببلاغة العربية ، ولما كان القصد الرئيس إنما هو مدارسة الخواص التركيبية والدلالية لأسلوب "الاستفهام" في بيان العربية البليغ ، وليس القصد الرئيس الفريد شرح أسلوب الاستفهام كما جاء به السَّعد في المطول، فما كان "المطول" قطَّ فسطاطًا لا تُجَاز أقطارُهُ ، بل ما يكونُ بَنةً لطالِبِ عِلْمٍ رَشِيدٍ ولا سِتْمًا طلاب الدراسات العليا أن يتخذ سفرًا من أسفارِ العلم فسطاطًا يعتكف فيه لا يبرح أسواره كلاً ، ما "المطول" أو غيره من أسفارِ أهل العلم الأعيانِ إلّا منطلق رحلة في فضاءات العلم النفيج لا تنهى - لما كان ذلك كنتُ إلى أن أُعزج على قضايا بالغة الأهمية من قضايا الخواص التركيبية بجملة الاستفهام بالهمزة لها حضورٌ ظاهر وغني بالعطايا في بيان الوحي قرآنًا وسنة ، أكثر من حضورها في بيان الكلمة الشاعرة في زمن الوحي وما قبله ، وما قول سيدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ : «أَوْخَرَجِيْ هُمْ» حين قال له سيدنا ورقةُ بْنُ نوفلٍ رضي الله عنه في مفتاح البعثة: "لِيَتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ" (١) عنك بعيد ، فإن فيها من القضايا التركيبية والدلالية ما تستوجب على مثلك أن يعتكف فيها مستبصرًا.

(١) رواه الشيخان: البخاري في كتاب "بدء الوحي" وكتاب "التعديد" ومسلم في كتاب: "الإيمان" من حديث سيدنا عروة بن الزبير رضي الله عنه عَنْ خَالَتِهِ سَيِّدَتَا عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (

(اجتماع "همزة" الاستهام مع حرف العطف)

منطقُ العربية أنَّ "أدوات المعاني" الأصلُ ألاَّ تدخل أداةً على أداة ، فإن كان ، فذلك على ضربين:

= إما ألاَّ تبقى كلُّ أداةٍ على تمام ما كان لها فريدة ، بل تتجاوبُ مع ما أقيمت معه ، تزولاً على مقتضيات الصَّحبة ، وهذا ما تراه فيما ذهب بعضُ أهل العلم إلى ما قيل فيه إنه أداة مركبة من حرفي معنى لِكُلِّ في نفسه معنى ، فلما اجتماعا صارا إلى معنى آخر كما تراه في نحو "كأنَّ" و"إنما" هَلَاً لولا ، وإنما وكان

= وإما أن الأداة الأولى لا تعمل في الأخرى ، وإنما تعمل في جملتها ، فالأداة المدخول عليها عنصرٌ من جملة تعمل فيها الأداة الأخرى كاجتماع حرف العطف مع "هل" ومع أسماء الاستفهام: مَنْ ، وأين

= وإما تبقى كلُّ أداة على حالها كما تراه في اجتماع "الهمزة" وحرف النفي في بعض الصور ، فيكون استفهاماً عن النفي كما في قول الشاعر قيس بن الملوح

أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ ؟ ... إِذَا أَلَايَ الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي

وأبو علي الشلوين ينكر هذا القسم . (١)

روايةُ النبا للجلول كما ترى هي سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنه وهي يوم كانت أحداث النبأ لما تولد بعد ، فذلك هذا على أن الذي سلمها بهذا - نعم سلمها ، أو تفهّمها ؟ - إنما هو سيدنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، وهو نبا لم يترتب عليه أمرٌ لو نهى ، لكنه سلمها به ، قصَّ عليها طرفاً من سيرته العطرة ، وسيرة سيدة النساء أم المؤمنين خديجة ، رضي الله عنها وهي التي لم يكتمل معنى اسمها في أحد ، كما أكتمل فيها . نعم إنها خديجة (منقصة) كل امرأة في جنبها الشريف ، فسقمها لا يطول ، بل ولا تحدّث عاقلة نفسها أن تعول أن تعطس بخبرها ، ولم يكن من سيدتنا عائشة رضي الله عنها أن تطوي الخبر بكلاً ما فيه من تمجيد - لحكمة أم المؤمنين سيدتنا خديجة رضي الله عنه يوم أوزرتها لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، لسيدتنا خديجة وهي التي كانت تغار منها ولم ترها فهل تفهم النساء كيف تكون الزوج لزوجها ، وكيف يكون الاعتراف لأهل الفضل ؟

مثل هذا جدير بالآ تشغلنا مدارس الأساليب البلاغية فيه عن أن نستطعم ما فيه من معاني الهدى وهي التي نحن إليها أحرَج

(١) هو أبو علي الشلوين ، صر بن محمد الأزدي ، الأشبيلي (٥٦٢ - ٦٤٥ هـ) من تلاميذه ابن عصفور وابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع ترجمته في : بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ ، إنباء الرواة ٢/ ٣٣٢ .

ولما كانت "الهمزة" أمّ الباب كان لها من الخواص التركيبية في جملتها ولها من الخواص الدلالية ما ليس لسائر أدوات الاستفهام الأخر التي ضمنت معنى "الهمزة" ، فلما تضمنتها تخلّت "الهمزة" عن بعض خصائصها تأليفاً لما سكنته من هذه الأدوات .

وهذا يهدينا في وجودنا الاجتماعي إلى أن علينا إذا ما تلاقينا مع آخرين، أن تألفهم بالحق والخير لا بغيرهما ، فتنازل عن بعض ما هو لنا من عادات لا تمس عقيدتنا وشريعتنا والحق والخير تأليفاً لهم ، أو لا ترى أن قدوتنا وأسوتنا سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان أحياناً يخاطب بعض القبائل بلسانهم ، لا لأنهم لا يفقهون لسانه: لسان قريش، فذلك لسان تعرفه العربُ جمعاء ، وإنما يدع لسانه للسانهم تأليفاً لقلوبهم ، كأنه يقول لهم إني من أنفسكم ، فلا ترحشوا . ولا تتوجسوا . أفهمت ؟

وإذا ما كان مسلماً في معهود العربية أن "همزة الاستفهام" لها الصدارة في جملتها ، وأن للمستفهم عنه بها أن يليها كان ذلك مما يجعل جملتها ذات رحابة في حركة مكوناتها قديماً وتأخيراً.

ولما كان من سنن العربية أنه قد يلي "همزة" الاستفهام "حرف عطف" ولم يأت معها من حرف العطف سوى ثلاثة أحرف "الواو" ، و"الفاء" و"ثم" :
(أَفْطَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكَ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (البقرة: ٧٥)

(أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (البقرة: ٧٧)
(قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعِجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ . أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ) (يونس : ٥٠ ، ٥١)

اجتماع "الهمزة" و"ثم" في القرآن لم يرد إلا في آية سورة (يونس: ٥١) واجتماعها مع "الواو" جاء في ستة وخمسين موضعاً، وكانت "الواو" في بعضها "حالية" عند بعض أهل العلم كما في قول الله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا آَلَيْنَا عَلَيْهِ

أَبَاءَنَا أَوْلُو كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ (البقرة: ١٧٠) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْلُو كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ) (المائدة: ١٠٤) (١)

واجتماعها مع "الفاء" في ستة وعشرين ومائة موضع ، والغالب على "الفاء" في هذه المواضع أن تفيد مع "العطف" معنى "السببية" .

وحرف العطف سواء كان "واوًا" أو "فاءً" أو "ثمَّ" يأبى إلا أن يكون بين سباقٍ ولحاق، تحقيقًا لاستحقاقاته الوظيفية، فأنت حينئذٍ أمام استحقاقين :
(الأول) : استحقاق الهمزة الصدارة .

و(الآخر) : استحقاق حرف العطف أن يكون لحاقها المعطوف ، وسباقها المعطوف عليه ، فأبي الاستحقاقين أولى بالتقدمة ؟ . وما المسؤول عنه بالهمزة ؟ :
أمر سباقٍ العاطف ولحاقه معا أم لحاقها وحده ؟ أما سباقها ، فغير داخل في جملة المستفهم عنه بالهمزة ؟

أهل العلم في تأويل المسؤول عنه بالهمزة في ما جاء بعدها حرف عطف على مذاهب :
(الأول) : مذهب الجمهور وفي طليعتهم "سيبويه" المتمثل في أن حرف العطف مؤخرٌ من تقديم ، وحقه أن يقدم على "همزة الاستفهام" كما في قوله تعالى (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَافِرَ) (سبا: ١٧) والمسؤول عنه بالهمزة هو ما بعد "الواو"، وجملة الاستفهام جميعها : "المهمزة" و"المسؤول عنه بها" هو المعطوف . (٢)

(١) يقول الزمخشري: " (أَوْ لَوْ كَانَ أَبَاؤُهُمْ)، للواو للحال، والهمزة بمعنى الرّد والتعجيب، معناه: أوتبعوهم ولو كان أبائهم (لا يعقلون) شيئاً من الدين (ولا يهتدون) للصواب !

ويقول في آية "المائدة": اللوا في قوله: (أَوْ لَوْ كَانَ أَبَاؤُهُمْ) واو الحال قد دخلت عليها همزة الإنكار. وتقديره: أحسبهم ذلك ولو كان (أبائهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون)؟ والمعنى: أن الاقتداء إنما يصح بالمعلم المهدى، وإنما يعرف اهتلاؤه بالصحة. (الكشاف، ومعه فتح الغيب، ج: ٣/ ١٩٢، ج: ٥/ ٥٠٩)

وراجع تحقيق المسألة لدى استاذنا الشيخ محمد عبد الخالق حنيفة (ت: ١٤٠٤هـ) في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" الناشر: دار الحديث، القاهرة. ق: ١/ ج: ٦٧٧ ، ٦٧٨

(٢) ينظر هذا المذهب في الكتاب لسيبويه: "باب اللوا التي تدخل عليها ألف الاستفهام" ج: ٣/ ١٨٧ - ١٨١ . والمقتضب للمبرد ج: ٣/ ٣٠٧، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ص: ١- ١٢، شرح الكافية للرضي، ج: ٢/ ٢٦٨، التبيين في غريب إعراب القرآن لابن الأثير، ١٣٦، ١٣١، والتبيين في إعراب

وعلى هذا يكون الأسلوب مبنياً على "التقديم" و"التأخير": تقديم أداة الاستفهام ، وتأخير حرف العطف، و"التقديم" و"التأخير" كثيرٌ نضيرٌ في العربية ، معهود محمود .
 " يقول أبو سعيد السيرافي في شرحه "الكتاب" لسيديهِ: " أَلْفُ الاستفهام تقع من حروف العطف على "الواو" و"الفاء" و"ثم" وتقدمهن..... ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه سوى " الألف " على حرف العطف. بل حروف العطف تدخل عليهن وتقدمهن " (١)

وقال :- " إذا قال القائل: هل وجدت فلانا عند فلان؟ فقال المجيب: أو هو ممكن يكون عنده؟ فكلام المخاطب عطف على كلام المتكلم. " (٢)
 جعل جملة الاستفهام معطوفة على جملة سابقة، ويكون حرف العطف مؤخرًا من تقديم

...

(المذهب الثاني) أن المسؤول عنه بالهمزة هو سياق حرف العطف ولحاظه، وأن السياق محذوفٌ مقدرٌ بمعونة السياق ، فدخل "الهمزة" هو ركا العطف: المعطوف والمعطوف عليه

على ما تراه في قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم: (أَوْ مَخْرُجِيْ هَمْ ؟) فالأقرب أن النظم: " أمكبي ومخرجي هَمْ ؟) عطف (مخرجي) على مقدر (مكبي) ولما كان المعطوف عليه المقدر مما هو معهود وقوعه في الأمم ، بل في شأن كل من جاء بخير ما هو معهود ، أن يلتقى مكذبين ، بينا الإخراج في البلد ، فذلك الذي لا يُطاق ، ولا

القرآن للمكبري، نشر التوفيقية بالقاهرة، ط: ١٣٩٩ ، ج: ١/ ٥٤ البحر المحيوط لأبي حيان. ج: ١١٠/ ١ ، ٢٧١ ، ج: ٢/ ٢٤ ، ٦٨ ، ١٠٢ ، ١٩٦ ، ٣٣٦

(١) شرح كتاب سيديهِ، تأليف أبي سعد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ) المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت (ط: ١) سنة: ٢٠٠٨ م. ج: ٣/ ٤٤٦

(٢) السليق: ج: ٣/ ٤٤٨ ، ٤٤٩

يفعله إلا من أيقن أنه إن بقي خصمه معه ، فلا سبيل له إلى أن يتغلب عليه ، فلا يجد إلا أن يُخرجه.

وهذا آية على غلبة شعور الآخر بالقهر ، والعجز عن المدافعة ، فالإخراج مما هو أحق بالاستنكار والدهش ، فكان أليق به أن يذكر. ويعطف على ما هو كثير وقوة. يقول السهيلي (ت: ٥٨١هـ) في مبحث: "حُبِّ الرُّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ وَطَنَهُ":

بَقِيَّةٌ مِنْ حَدِيثٍ وَرَقَةٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَتَكْذِبَنَّهُ فَلَمْ يَقُلْ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ وَلَتَوْذِبَنَّهُ فَلَمْ يَقُلْ لَهُ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ وَلَتُخْرِجَنَّهُ فَقَالَ: "أَوْتُخْرِجِي هُمْ؟" فَبَقِيَ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى حُبِّ الْوَطَنِ وَشِدَّةِ مُفَارَقَتِهِ عَلَى النَّفْسِ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ حَرَّمَ اللَّهُ وَجَوَارِئَهُ وَبَلَدَهُ أَيْهِ إِسْمَاعِيلَ فَلِذَلِكَ تَحَرَّكَتْ نَفْسُهُ عِنْدَ ذِكْرِ الْخُرُوجِ مِنْهُ مَا لَمْ تَتَحَرَّكْ قَبْلَ ذَلِكَ فَقَالَ "أَوْتُخْرِجِي هُمْ؟" وَالْمَوْضِعُ الدَّالُّ عَلَى تَحَرُّكِ النَّفْسِ وَتَحَرُّقِهَا إِدْخَالُ الْوَاوِ بَعْدَ أَلِفِ الْإِسْتِفْهَامِ مَعَ اخْتِصَاصِ الْإِخْرَاجِ بِالسُّؤَالِ عَنْهُ وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ تَرَدَّدَ إِلَى الْكَلَامِ الْمَتَقَدِّمِ وَتَشَعُّرِ الْمُخَاطَبِ بِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ عَلَى جِهَةِ الْإِنْكَارِ أَوْ التَّضَجُّعِ لِكَلَامِهِ أَوْ التَّأَلُّمِ مِنْهُ: (١)

فكل من التكذيب والإيذاء لم يبعث في قواد الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم الدهش، والاستغراب من أن يكون ، فذلك معهود مشهود فيما هو دون ما جاء به، أما أن يخرج الرجل من وطنه فذلك الذي لا يطيقه الرجال، ومن ثم جاء هذا الاستفهام المصور عظيم دهشه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واستغربه . ولذا كان النفي من الوطن من جزاء المحاربين لله - سبحانه وتعالى - ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم :

(١) الروض الأنف في شرح المسيرة النبوية لابن هشام بتأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ) المطبوع: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ج: ٢٧٢/٧

(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُنَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٣) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَوْا أَنْ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٣٤) (سورة: المائدة)

وهذا الأسلوب مبني على "الحذف" وهو كالتقديم والتأخير من شجاعة العربية، وهو فيها كثير نضير معهود محمود ، بل ربما كان أكثر حضوراً من التقديم والتأخير في بعض مساقات القول .

وهو وإن كان عموداً من عمد الإيجاز الذي هو البلاغة كما قال سيدنا محار العبد رضى الله عنه، فإن التقديم والتأخير -أيضاً- من عمد " الإيجاز" إلا أن الحذف من الضرب الآخر من "الإيجاز" : إيجاز الحذف، ينأى "التقديم والتأخير" من قبيل الضرب الأول الألف: إيجاز القصر .

بهذا المذهب الثاني المبني على حذف المعطوف عليه (سباق حرف العطف) أخذ جمع من أهل العلم ، أشهرهم في هذا الزمخشري (ت : ٥٣٨هـ) في "كشافه" في بعض المواضع ، وفي مواضع أخر أخذ بالمذهب الأول .

ولتحديد أي المذهبين أعلى عنده نحتاج إلى استقراء آثاره العلمية جميعاً استقراء تاماً ، لنرى في أي السياقات يأخذ بالمذهب الأول ، وفي أيها يأخذ بالآخر، وهل لذلك مقتضى للاختيار في كل ؟

كل ذلك لا سبيل إلى القطع به الآن ، كما لا سبيل إلى القول بأنه تراجع عن المذهب الآخر المؤسس على حذف المعطوف عليه من المسؤول عنه بالهمزة، كما يقول ابوحيان : يقول: " وَقَدْ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ إِلَى قَوْلِ الْجَمَاعَةِ، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي شَرْحِنَا لِكِتَابِ التَّسْهِيلِ. " (١)

لا يقال بهذا التراجع إلا إذا ما تحقق واحد من أمرين:

(١) البحر المحیط: ٢٩٦/١

الأول: تصرّحه هو بآته تراجع عن المذهب القائم على حذف المعطوف عليه . وهذا ما لم ييسر لي العثر عليه .

والآخر: أن يكون المذهب الثاني هو الذي قال به في آخر مؤلفاته، ولم يلتفت فيه إلى الأول ، وهذا أيضاً لم ييسر لي القطع به، مما يجعلني لا أذهب إلى التسليم بآته تراجع عن المذهب الثاني واتخذ الأول معتمداً.

جرى الزمخشري على المذهب الأول الذي يجعل حرف العطف مؤخرًا من تقديم، وجملة الاستفهام معطوفة على سابق في تأويله قول الله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ* أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ (الأعراف: ٩٦، ٩٧)

يقول الزمخشري: (والفاء والواو في أَفَأَمِنَ وَأَمِنَ حرفا عطف دخلتا عليهما همزة الإنكار. فإن قلت : ما المعطوف عليه؟ ولم عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟

قلت : المعطوف عليه قوله : (فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً) وقوله : (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى إِلَى يَكْسِبُونَ) وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه.

وإنما عطف بـ(الفاء) ، لأن المعنى : فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيتهم بأسنا بياتاً وأمنوا أن يأتيتهم بأسنا ضحى؟

وفي تأويله قول الله تعالى: (أَوَلَمَّا أَصَابَكُمْ مِصْيَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (آل عمران: ١٦٥)

يقول: "الهمزة للتقرير والتفريع، فإن قلت: علام عطفت الواو هذه الجملة؟

قلت: على ما مضى من قصة أحد من قوله: (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ) [آل عمران:

[١٥٢]

ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف، كأنه قيل: أفعلتم كذا وقتلتم حينئذ: "أنى هذا " وفي قول الله تعالى (أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كُرْ هَاهُنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ) (السجدة: ٢٦) يقول: "الواو في (أَوْ لَمْ

يَهْدٍ) للعطف على معطوف عليه منوي من جنس المعطوف، والضمير في (لَهُمْ) لأهل مكة. وقرئ بالنون والياء، والفاعل ما دلّ عليه (كَمْ أَهْلَكَا) لأن (كَمْ) لا تقع فاعلة ... تقديره: أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون.

ويعلق "الطبي" في حاشيته عليه "فتوح الغيب" بقوله: "الواو في (أَوَّلَ يَهْدٍ) للعطف على معطوف عليه [منوي] من جنس المعطوف"، أي: ألم تنبهم ولم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم، يعني: قلنا لهم: سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلكم." (١)

وليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض أهل العلم من أن الرّخشري هو أول من قال بذلك المذهب القائم على الحذف، فقد رأيت أبا العلاء المعري في شرحه قول أبي تمام: أو ما رأت بُردِيّ من نسج الصّبي • ورأت خضابَ الله، وهو خضابِي؟ (٢) من قصيدة يمدح بها مالك بن الطّوق ، مطلعها :

لَوْ أَنَّ دَهْرًا رَدَّ رَجَعَ جَوَابِي ... أَوْ كَفَّ مِنْ شَأْوِيهِ طَوْلَ عَتَابِي
يقول "المعري": "أدخل همزة الاستفهام على "الواو" التي للعطف ، وكذلك يفعلون بـ"الفاء" ، فيقولون: أَوْ لَمْ ، أَفَلَمْ ، وَإِنَّمَا حملوا الكلام على أنه مقطوعٌ مِنْ شَيْءٍ متقدّم ، كأنه أراد في التقدير : ما عَرَفْتُ حقيقة الأمر ، وَمَا رَأَتْ بُرْدِيّ ، لحذف الكلام الأوّل ، وأدخل "الهمزة" على "الواو" ، فحلبت المعنى من "النفي" إلى حال "التقرير" أي قَدْ رَأَتْ بُرْدِيّ مِنْ نَسْجِ الصَّبِيِّ ، كما تقول للرجل إذا سمعته يشكو الفاقة: أَوْ مَا أَعْطَاكَ فَلَانٌ مَالاً؟ أي قَدْ أَعْطَاكَ" (٣)

(١) الكشف ومعه فتوح العيب للطبي، ج: ١٢ / ٣٦٠

(٢) يقول الشاعر أو ما رأت عاتقي لتي ما زلت في مقبل الثلبب رمز لهذا بقوله (بردي من نسج الصبي) أي هو في مقبل العمر، وليس بشيخ يحل على الهوى، وما يزال خضاب الله تعالى لرأسه هو السواد هو خضابه فهو لم يغير ما خضب الله تعالىه شعره، فهو ما يزال في بكرة عمره، فلي لها أن تحل وتقدر الكلام أما طمت عاتقي حالي وما رأت صباي . فقوله (ما رأت) معطوف على محذوف هو صدر منقول الهمزة

(٣) ديوان أبي تمام شرح الخطيب التبريزي ، تحقيق ج: ١ ص ٧٨

وتمن جرى على المذهب الثاني القائم على "الحذف" في بعض المواضع من نظره الزمكاني ، والبقاعي وأبو السعود وشيخنا أبو موسى وغيرهم .^(١)

نحن إذن إزاء مذهبين :

الأول : بني على التقديم والحذف .

والآخر : بني على "الحذف والتقديم"

وحركة الكلم والجل تقديماً وتأخيراً أيسر صنعة ، وتأويلاً من "الحذف" والتقديم ، فضاوت المتلقين في تأويل الحذف ، وتقديم المحذوف أشد طلباً منه في التقديم والتأخير.

ووجه ذلك أن في الحذف والتقديم تداخلاً بين صنعة المتكلم ، وصنعة المتلقي ، فهما خيطان مختلفان في رقعة نسيج المعنى ، ولا يستقيم البتة انسجام نسيج صورة المعنى إلا إذا كان الخيطان اللذان ينسج منهما النسيج : خيط المتكلم ، وخيط المتلقي من نوع ، أو متقاربين ، وذلك غير يسير تحقيقه ، لأن ثم استحقاق في موضع الحذف ، وفي نوع المحذوف وتقديمه ، وكل ذلك يستوجب تقارباً بين منهج التفكير والتعبير بين طرفي الرسالة البيانية " المتكلم / والمتلقي " .

أمّا "التقديم" فاستحقاقه أقل كلفة ، لأنه عمل في النسيج نفسه ، وليس في المنسوج والنسج معا .

في "التقديم" أنت تجرى صنعة في حركة المنسوج تقديماً وتأخيراً ، أنت لا تصنع شيئاً في هذا المنسوج . إنما صنعتك في منهج النسيج ، وما كانت استحقاقاته في باين كان أشدّ مما كانت استحقاقاته في باب واحد .

^(١) ينظر هذا في الكشف ومعه فتوح الغيب . ج: ٩ / ٩٩ ، ١٠٣ ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، تأليف ناصر الدين البيضاوي : أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت: ٦٨٥ هـ) المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ ج: ٨٦ / ٥ ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للبقاعي . نشر: دار الكتب العلمية - بيروت . ج: ٨ / ٧

من هنا كان ذهب الثلاثة الأولى إلى أنَّ التركيب لا حذف فيه، بل هنالك تقديم "همزة الاستفهام" وتأخير حرف العطف عن موضعه، والمفصلة بينها وبين مدخولها "المستفهم عنه" بحرف العطف. والمعطوف عليه في جملة أخرى، وبذلك يكون عمل "همزة الاستفهام" في شيء واحد هو ما ولي حرف العطف، وعمل حرف العطف في شيئين أحدهما "جملة الاستفهام" جميعها، والآخر في جملة سابقة، فيكون حرف العطف "حينذلك عطافاً جملة على جملة"، وليس عاطفاً جزءاً من جملة الاستفهام على جزء آخر منها. ذلك مخرج مذهب القائلين بأنَّ همزة الاستفهام مقدمة من تأخير، و"حرف العطف" مؤخر من تقديم.

.....

(المذهب الثالث): يذهب الطيبي في "حاشيته على الكشاف: "فروح الغيب" إلى أن "الهمزة" زائدة، وما بعدها معطوف على ما قبلها، يقول تعليقاً على تأويل الزمخشري قول الله تعالى: (أَوَلَمَّا أَصَابَكُمْ مِصْيَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَيْ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (آل عمران: ١٦٥)

يقول: "قلت: المعطوف عليه إن كان ما مضى فـ"الهمزة" داخله بين المعطوف والمعطوف عليه للطول مزيداً للإنكار، ولا بد إذاً من إنكار في الكلام السابق، ومضمون المعطوف عليه وهو جملة قوله: (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ) الآية، أكان من الله الوعد بالنصر على أعدائكم بشرط الصبر والتقوى، فلما فشلتم وتمازعتم في الأمر وعصيت أمر الرسول صلوات الله عليه، ونفر أعقابكم يريدون الدنيا، وأصابكم الله بما أصابكم و (قُلْتُمْ) حين أصابكم ذلك: (أَيْ هَذَا)؟ (قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ) أتم السبب فيما أصابكم." (أهـ)

(المذهب الرابع) يذهب الطاهر ابن عاشور في تأويله قول الله تعالى (أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) (البقرة: ٨٧) إلى أن "تقديم همزة الاستفهام على حرف العطف المفيد للتشريك في الحكم استعمال متبع

فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَظَاهِرُهُ غَرِيبٌ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِفْهَامُ مُتَسَلِّطًا عَلَى الْعَاطِفِ
وَالْمَعْطُوفِ وَتَسَلَّطُ الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى حَرْفِ الْعُطْفِ غَرِيبٌ فَلِذَلِكَ صَرَفَهُ عُلَمَاءُ النَّحْوِ عَنْ
ظَاهِرِهِ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ طَرِيقَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا طَرِيقَةُ الْجُمْهُورِ قَالُوا: هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ مُقَدِّمَةٌ مِنْ تَأْخِيرٍ فَالتَّعْدِيرُ فَأَكَلُوا
جَاءَ كُرْ رَسُولٌ قَلْبَ. وَقِيلَ: أَفَكَلَمَا جَاءَ كُرْ رَسُولٌ فَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَكُونُ الْإِسْتِفْهَامُ
مَعْطُوفًا وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةً عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا أَوْ مَعْطُوفَةً عَلَى مَحْذُوفٍ بِحَسَبِ مَا يَسْمَحُ بِهِ
الْمَقَامُ.

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ طَرِيقَةُ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» وَفِي «مُغْنِي اللَّيْبِ» أَنَّ الزَّخَّشِيَّ أَوَّلُ
الْقَائِلِينَ بِهَا، وَادَّعَى الدَّمَامِينِيُّ أَنَّ الزَّخَّشِيَّ مَسْبُوقٌ فِي هَذَا، وَلَمْ يُعَيِّنْ مَنْ سَبَقَهُ،
(١) فَإِنَّهُ قَدْ جَوَزَ طَرِيقَةَ الْجُمْهُورِ، وَجَوَزَ أَنْ تَكُونَ هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ هِيَ مَبْدَأُ الْجُمْلَةِ،
وَأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِحَرْفِ الْعُطْفِ، وَالتَّعْدِيرُ فِي مِثْلِهِ
أَتَكَلِّبُونَهُمْ، فَكَلَمَا جَاءَ كُرْ رَسُولٌ إلخ.

وَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ تَكُونُ الْجُمْلَةُ اسْتِفْهَامِيَّةً مُسْتَأْنَفَةً مَحْذُوفًا بَقِيَّتُهَا ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهَا مَا
عُطِفَ.

وَلَا أَرَى لِهَذَا إِلَّا فِي اخْتِلَافِ الْإِعْتِبَارِ وَالتَّعْدِيرِ فَأَمَّا مَعْنَى الْكَلَامِ فَلَا يَتَغَيَّرُ عَلَى كَلَا
الْإِعْتِبَارَيْنِ لِأَنَّ الْعُطْفَ وَالْإِسْتِفْهَامَ كِلَاهُمَا مُتَوَجَّهَانِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهُمَا.
وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ
عِمْرَانَ [١٦٥]: (أَوَلَمْ أَصَابِكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِنْهَا أَنْ الطَّرِيقَتَيْنِ جَائِزَتَانِ فِي جَمِيعِ
مَوَاقِعِ الْإِسْتِفْهَامِ مَعَ حَرْفِ الْعُطْفِ وَهُوَ الْحَقُّ وَأَمَّا عَدَمُ تَعَرُّضِهِ لِذَلِكَ عِنْدَ آيَاتِ
أَقْطَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) (البقرة: ٧٥) (أَفَلَا تَعْقِلُونَ) (البقرة: ٤٤) (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ
الْكِتَابِ) (البقرة: ٨٥) فِيمَا مَضَى مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ فَذَلِكَ ذُحُولُ مِنْهُ وَقَدْ تَدَارَكَهُ هُنَا.

(١) سبق أن عيلت لك من سبقه، وأنه أبو العلاء المعري في شرحه ديوان أبي تمام

وَعِنْدِي جَوَازُ طَرِيقَةٍ ثَالِثَةٍ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِفْهَامُ عَنِ الْعَطْفِ وَالْمَعْنَى أَتَزِيدُونَ عَلَى
مُخَالَفَاتِكُمْ اسْتِجَارَكُمْ كُلَّمَا جَاءَ كُرَّ رَسُولُ إِنْخٍ وَهَذَا مُتَأَتٍ فِي حُرُوفِ التَّشْرِيكِ الثَّلَاثَةِ
كَأَنَّ تَقْدَمَ مِنْ أُمْتِلَةِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنَّا بِهِ فِي (سُورَةِ يُونُسَ
[٥١]) وَقَوْلِهِ النَّابِغَةِ:

أَثُمَّ تَعَذَّرَانِ إِلَيَّ مِنْهَا ... فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُ وَقَدْ رَأَيْتُ (١)

فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُ وَقَدْ رَأَيْتُ

وَقَدْ اسْتَقَرَّتْ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ فَوَجَدْتُ مَوَاقِعَهُ خَاصَّةً بِالْإِسْتِفْهَامِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ كَمَا
رَأَيْتُ مِنَ الْأُمْتِلَةِ. (أهـ)

وما ذهب إليه الظاهر هو مما ذهب إليه الطيبي .

.....

(١) البيت من قصيدة مطلعها: أَلَا يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءَ مَيِّتٌ ** وما يغني عن الحدثنان أيت
وهي في تسعة أبيات (القصيدة رقم ٣٩) الديوان تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. نشر: دار المعارف بمصر (ط: ٢) ص ١٧٣-١٧٤

[ومن القضايا المتعلقة ببناء جملة الاستفهام بالهمزة حذفها في الاختيار]

"الهمزة" أداة يُحقَّق بها معنى إضافي يُحيل الجملة "الخبرية لفظاً ومعنى" إلى جملة طلبية لفظاً ومعنى أو طلبية لفظاً خبرية أو إفصاحية معنى.

وما كان كذلك الشأن فيه أن يكون حاضراً في بنية الجملة . إلا إذا كان في السياق ما ينهئ عنه ، مما يجعل المفاضلة بين الحضور والغياب ليست في تحقيق المعنى الإضافي الذي بها يكون أو غايه، بل تكون المفاضلة في غير هذا، وهو ما لا يستحمد، وهذا الغياب لفظاً لا لحظاً لا يكون تشبيهاً، بل ثم مقتضى يستوجب الإقدام على طي "الهمزة" من اللسان، لا من الجنان . فالحذف البلاغي لا يكون باعته الاختصار الأجرد أو مجرد "الاقتصاد" بل لا بد أن يكون هذا الطي من اللسان محققاً اتساعاً للمعنى في الجنان ، وإلا كان حذفاً لغوياً ، لا بلاغياً. أي يكون حذفاً لا يستحمد فاعله كما لا يسترذل . وما كان كذلك لا يعرج عليه العقل البلاغي ، بل ولا يلتفت إليه، فهو عقل لا يشغل إلا بما يحقق للمعنى عطايها لا تحقق له إلا به.

وأهل العلم منهم من لا يرى حذفها إلا في ضرورة الشعر مع وجود ما يدل عليها ، ومنهم من يرى حذفها في الاختيار، لأن وجود ما يرفع اللبس مغضٍ إلى حسن الدلالة ، ومتى تحقق ذلك لم يكن ثم ما يأجز عن الحذف ، والذي هو أعلى أنه يجوز حذفها ما كان في البيان وسياقه ما يعصمه من اللبس، ويحقق له حسن الدلالة على مراد قائله، وفي الحذف لإثارة للفؤاد تفكيراً ، لأن المعنى لن يستقيم فيه إلا إذا استحضر ما طوي لساناً ، فالحذف لا يعني طي المحذوف لساناً وجناناً بل يعني طيه لسانه ليسحضره الجنان ، فيكون آنس به ، من أنه هو الذي رعاه من بعد أن طوي لساناً. فيكون للفؤاد منة على المحذوف ن فيتآنس .

وجاء حذف همزة الاستفهام على بعض القراءات من ذلك قول الله تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إَفْكِهَمْ يَقُولُونَ (١٥١) وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (١٥٢) أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ (١٥٣) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (١٥٤) أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (١٥٥) أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ (١٥٦) فَأَتُوا بِكُلِّكُم مِّنْ أَهْلِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (١٥٧) (الصافات)

قرأ الجمهور: (أصطفى) على أن الهمزة همزة قطع مفتوحة هي همزة الاستفهام يننا همزة الوصل حذف للوصل، وقرأه أبو جعفر بهمزة وصل على أن همزة الاستفهام محذوفة. يقول الطبري: "يقول تعالى ذكره موبخاً هؤلاء القائلين لله البنات من مشركي قريش: (أصطفى) الله أيها القوم (البنات على البنين) ؟ والعرب إذا وجهوا الاستفهام إلى التوبيخ أثبتوا ألف الاستفهام أحيانا وطرحوها أحيانا، كما قيل: (أَذْهَبْتُ) بالقصر (طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا) يستفهم بها، ولا يستفهم بها، والمعنى في الحالين واحد، وإذا لم يستفهم في قوله (أصطفى البنات) ذهبت ألف اصطفى في الوصل، ويبتدأ بها بالكسر، وإذا استفهم فتحت وقطعت. وقد ذكر عن بعض أهل المدينة أنه قرأ ذلك بترك الاستفهام والوصل. فأما قرأ الكوفة والبصرة، فإنهم في ذلك على قراءته بالاستفهام، وفتح ألفه في الأحوال كلها، وهي القراءة التي نختار لإجماع الحجة من القراء عليها." (١)

والعقل البلاغي في تدبره البيان القرآني لا يحبس حركته في قراءة واحدة، بل الشأن المثل فيه أن يستجمع القراءات يرتشف من كلي ما أضافته إلى ما كان من أربابها، فالذين لا يعرجون إلا على قراءة واحدة كقراءة حفص عن عاصم رضي الله عنهما أولئك ظلموا أقتهم، وحرموها من أن تطعم ما في القراءات الأخرى، إلا إذا كان القصد إلى بيان الخواص التركيبية الدلالية لقراءة حفص عن عاصم خاصة. فهذا أمر آخر.

(١) جامع البيان في تلويل القرآن تليف: ابن جرير الطبري: محمد بن جرير بن يزيد الأملئ (ت: ٣١٠هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، النشر: مؤسسة الرسالة (ط: ١) علم: ١٤٢٠ هـ، ج: ٢١ / ١١٩

ونظر معه تلويل الكشف للآية: "أصطفى البنات" وتعلق الطيبي عليه في قتر الغيب (ج: ١٣ / ٢٠٩)

ولذا تجدد ممارسة التوجيه البلاغي للمتشابه الأدائي والكلبي والنظمي بين القراءات في الكلمة أو الآية الواحدة من الموضوعات الثرية الثرة، فاحرص على أن يكون لك من ذلك وفير عطاء يُغنيك، ويغني بك غيرك.

وحذف همزة الاستفهام في البيان النبوي وافر من ذلك ما رواه الشيخان- "البخاري" في الجنائز وغيره، ومسلم في الإيمان وفي الزكاة "من صحيحهما بإسندهما عن أبي ذر- رضي الله عنه - قَالَ : خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي إِذَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَمْشِي وَحْدَهُ لَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ ، قَالَ : فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ - قَالَ - جَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ ، فَالْتَفَتَ ، فَرَأَانِي ، فَقَالَ « مَنْ هَذَا » . فَقُلْتُ : أَبُو ذَرٍّ ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ . قَالَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ : مَعَالَهُ » . قَالَ : فَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً ، فَقَالَ : « إِنَّ الْمَكْثِرِينَ هُمُ الْمُقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا فَتَفَحَّ فِيهِ يَمِينُهُ وَشِمَالُهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا » . قَالَ فَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً فَقَالَ : « اجْلِسْ هَا هُنَا » . قَالَ ف : اجْلَسْنِي فِي قَاعٍ حَوْلَهُ حِجَارَةً فَقَالَ لِي « اجْلِسْ هَا هُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ » . قَالَ فَانْطَلَقَ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى لَا أَرَاهُ فَلَبِثْتُ عَنِّي فَأَطَالَ اللَّبْثُ ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ وَهُوَ يَقُولُ « وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى ؟ » . قَالَ فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا . قَالَ « ذَاكَ جِبْرِيلُ عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ فَقَالَ بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ . فَقُلْتُ يَا جِبْرِيلُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى قَالَ نَعَمْ . قَالَ قُلْتُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى قَالَ نَعَمْ . قَالَ قُلْتُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى قَالَ نَعَمْ وَإِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ » . (النص لمسلم في " الزكاة ")

قوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم : « قُلْتُ يَا جِبْرِيلُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى ؟ قَالَ نَعَمْ » . على أي دخل الجنة وإن زنى وإن سرق ؟ بدلالة قول جبريل عليه السلام : " نعم " وتكرير الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم : « قُلْتُ يَا جِبْرِيلُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى ؟ لَيْسَ اسْتِيعَادًا، وهو العليم بأن رحمت الله تعالى وسعت كل شيء، وإنما ذلك

التكرير تقريراً للمعنى لما له من أهمية بالغة، وكذلك كرهه ليتلذذ بهذا النبأ، فهو من أحب الأنبياء إليه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم : إنه بالمؤمنين رؤوف رحيم" وهذا الحديث لا ينفي دخول بعض العصاة ممن مات لا يشرك بالله شيئاً، لكنه يقرر أنهم لن يخلدوا فيها كالكفرة والمشركين والمنافقين ، بل سيخرجون من النار ثم يدخلون الجنة. وطرفة عين في النار لا يعدلها نعيم الدنيا كلها منذ أن خلقت إلى أن تقوم الساعة ، فلا تستسهلن طرفة عين في النار فقد رأينا فيزماننا من العصاة من يستسهل دخول النار ما دام سيخرج منها ويدخل الجنة، وهذا من الضلال المبين.

ومن هذا ما رواه مالك بن أنس رضي الله عنه في "كتاب الصوم" من "الموطأ" بسنده عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - فدخل عليها زوجها هنالك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وهو صائم فقالت له عائشة ما يمنعك أن تدنوا من أهلك فتقبلها وتلاعبها فقال أقبلها وأنا صائم ؟ قالت : "نعم".

قوله : "أقبلها وأنا صائم ؟" استفهام حذف أداها، ولذا قالت أم المؤمنين: نعم" وهذا الذي هدت سيدتنا أم المؤمنين ابن أخيها إليه فيه من تجديد حسن المودة والمؤانسة بين الزوجين ، وفيه أنه يجوز للرجل أن يقبل زوجته ، وهو صائم أن أمن علتفسها أو أمن عليها أيضاً إن كانت صائمة ، وفيه أنه يجوز له أن يقبل زوجته أمام بعض رحمه ، إن أمنت الفتنة، وفي زماننا هذا لا أراه حسناً للعامة ، فإ يمكن أن يقبل من قوم في سياق يمنع تقية منه آخرين في السياق نفسه، وهنا تكون سياسة العلم والفتوى ضرورة ، فليس كل من قرأ مسألة في الشريعة جاز له أن يفتي بها ، فإ علم الفتوى أدق وأخطر من كل علوم أهل الدنيا ،، إن دقت .

ومن هذا ما رواه أحمد في مسنده بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يَا أَبِي أُمِرْتُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ سُورَةَ كَذَا وَكَذَا ».

قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ ذُكِرْتُ هُنَاكَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا الْمُنْذِرِ قَرِحَتْ بِذَلِكَ ؟ قَالَ وَمَا يَمْنَعُنِي وَاللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ (قُلْ يَفْضُلُ اللَّهُ وَرَحْمَتَهُ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) ؟

قَالَ مُؤْمَلٌ قُلْتُ لِسُفْيَانَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي الْحَدِيثِ قَالَ نَعَمْ . (الحدث رقم: ٢١٧٣٥)
قوله (وَقَدْ ذُكِرْتُ هُنَاكَ؟) و(قَرِحَتْ بِذَلِكَ ؟) استفهام حذف أداته، كما يهديك السياق أو لا ترى أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لما قال له أبي (وَقَدْ ذُكِرْتُ هُنَاكَ ؟) قَالَ : « نَعَمْ » .

تبصر مسرة أبي رضي الله عنه بذكر الله تعالى له في الملا الأعلى أو لا ترى أن هذا طلبة كل طالب علم، فإن شئت أن يكون لك ، فاستمع ما رواه أبو داود في كتاب "العلم" بسنده عن كثير بن قيس قَالَ كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ لَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ إِنِّي جِئْتُكَ مِنْ مَدِينَةِ الرَّسُولِ -صلى الله عليه وسلم- لِحَدِيثٍ بَلَّغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- مَا جِئْتُ لِحَاجَةٍ. قَالَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ « مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجَنَّةِ وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أجنحتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ وَإِنَّ الْعَالَمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالْجِبَتَانِ فِي جَوْفِ الْمَاءِ وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطٍّ وَافِرٍ » .

أرأيت شرفاً فوق هذا ، فهل لك أن تكون من أولئك ؟

ومن هذا الذي حذف فيه همزة الاستفهام في السياق نفسه ما رواه أحمد رضي الله عنه في مسنده بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- لَجَاءَ شَابٌّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْبِلْ وَأَنَا صَائِمٌ ؟ قَالَ « لَا » . لَجَاءَ شَيْخٌ فَقَالَ : أَقْبِلْ وَأَنَا صَائِمٌ ؟ قَالَ « نَعَمْ » . قَالَ فَتَنَظَرَ بَعْضُنَا إِلَى بَعْضٍ فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- « قَدْ عَلِمْتُ لَمْ نَنْظَرَ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ إِنَّ الشَّيْخَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ ».

قول كل: أَقْبِلْ وَأَنَا صَائِمٌ؟ استفهام حذف أداته لحسن دلالة السياق على المراد، ولأن كان الجواب من سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ أولاً بـ(لا) وثانيابـ(نعم) وتلك هي الحكمة والسياسة الرشيدة..

ومن هذا ما رواه البخاري فيكتاب"الصوم" بسنده عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ « أَصُمْتِ أَمْسِ؟ » . قَالَتْ لَا . قَالَ « تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟ » . قَالَتْ لَا . قَالَ « فَأَفْطِرِي » .

قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ أولاً: « أَصُمْتِ أَمْسِ؟ » جاء الاستفهام مصرحاً بأداته، وهو كما ترى استفهام حقيقي تصديقي يطلب به سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ العلم بثبوت الصيام منها أمس أو امتنعه، فأجابت رضي الله عنها بالنفي، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ بعد: « تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟ » استفهام حذف أداته، والتقدير: أتريدين، والسياق والأداء يهدي إلى ذلك، وهو استفهام كسابقه حقيقي تصديقي

وفي هذا الحديث هداية إلى مكانه يوم الجمعة، فهو يوم عيد لنا ادخره الله تعالى لهذه الأمة بعد أن عرض على من سبقها فأختارت لنفسها غيره ، فكان عليها لا لها، واختاره الله تعالى لنا، فكان لنا عيداً، أرايت كم تفضل الله تعالى على وعليك ، فجعلنا من هذه الأمة المحمدية ألا يستحق هذا أن نستغرق في شكره شكراً عملياً، وأن يكون حالنا مع هذا اليوم من كل أسبوع غير حالنا مع غيره ، ولذا جعله الله - سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ - يوم رسوله ، نكثر فيه من الصلاة والسلام عليه وعلى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَصَحْبِهِ.

روى أبو داود في كتاب الصلاة "من سنه - بسنده عن أوس بن أوس قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ قُبِضَ وَفِيهِ النَّفْخَةُ وَفِيهِ الصَّعْقَةُ فَأَكْثَرُوا عَلَى مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ فَإِنْ صَلَّيْتُمْ مَعْرُوضَةً عَلَى» .
 قَالَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ تَعْرُضُ صَلَاتَنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرَمْتَ يَقُولُونَ بَلَيْتَ . فَقَالَ «
 إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ» .

علينا أن نحرص على أن نحقق فيه معنى العيد بكل ما تفعله هذه الكلمة من معاني جليلة وجميلة

ومما حذف فيه همزة الاستفهام في الشعر قول قول امرئ القيس:

أحار ترى برقاً أريك وميضه ... كلعع اليدين في حبي مكلل
 يضيء سنه أو مصايح راهب ... أهان السليط في الذبال المقتل
 قعدت له وصحبي بين حامي ... وبين إكام بعد ما متأمل

المعنى على أترى برقًا..، وليس في الكلام (أم) ؟

وقول الحضرمي بن عامر الأسدي وقد هلك أخوته فورثهم ، فقال جزء بن فائق من قومه يوماً: لقد أمسيت يا حضرمي جذلان أي جذلاً بميراثك منهم، فأنشد:

قد قال جزء ولم يقل جلاً ... إني تروحت ناعماً جذلاً
 إن كنت أزننتني بها كذباً ... جزء فلاقيت مثلها عجلاً
 أفرح أن أُرزا الكرام وأن ... أورث ذوداً شصائصاً نبلاً

"الذود" من الإبل: دون العشرة وأكثر ما يستعمل في الإناث. والشصائص "جمع شصوص": التوق التي لا ألبان لها ، و"النبل" الصغار ، والعظام ، فهي من الأضداد ، والسياق لمعنى "الصغار" أي أرث ذوداً بعضه كبير لا لبن له، وبعضه صغير.

قوله (أفرح) على معنى: أفرح ... على حذف همزة الاستفهام، وهو استفهام أنكاري تكديبي ، أي لم يكن ذلك قط.

ولن تجد في الكرام من يسرّ بفقد أحدٍ من أجل متاع ، فإن أخاك في الإنسانية فكيف في الدين ، وإن كان لك لاحقاً أو قاطع حبل ، أعظم لك نفعاً في مسيرك ومصيرك ، أو لا ترى أن الكرام والنبلاء ، وأولي الألباب، يرون في من لاحاهم نعمة عليهم، فيملاحاتهم تقوى عزائمهم على الحلم والصبر الجميل، وعلى العفو عند القدرة، وعلى الاتصاف إن كان الاتصاف منهم صلاحاً لهم كيما يكفوا عنه ، ويهودوا إلى الحسن ، كذلك النبلاء ، فكُنْ ، ولا تكن كأبناء زمانك يأكلون الدم (الدية) شعارهم :
"الفلوس فوق النفوس"

ومن ذلك قول الشنفرى في لاميته:

وَأَصْبَحَ عَنِّي بِالْغَمِصَاءِ جَالِسًا ... فَرِيقَانِ مَسْئُولٌ وَآخَرُ يُسْأَلُ (١)
فَقَالُوا لَقَدْ هَرَّتْ بَلْبِلٌ كَلَابِنًا ... فَقُلْنَا أَذْنُبُ عَسَّ أَمْ عَسَّ فُرْعُلُ (٢)
فَلَمْ تَكْ إِلَّا نَبَأَةٌ ثُمَّ هَوَمَتْ ... فَقُلْنَا قَطَاةٌ رَجَعَ أَمْ رَجَعَ أَجْدَلُ (٣)

قوله: " قَطَاةٌ رَجَعَ أَمْ رَجَعَ أَجْدَلُ " عاستهـام حذفـت أداتـهـ، وتـقـدير الكلام: قـلـنـا :أقـطـاة رجع أم رجع أجـدـل؟

(١) الغميصاء: موضع بنجد، والمعنى وأصبح يسأل عنى فريقان بالغميصاء جالسان أحدهما سائل والآخر مسؤل.

(٢) والهرير للكلب: نبله حين لا يكون صلباً موالفُ رُعل : ولد الضبع. أي تساءلوا لقد هرت بلبل كلابنا أرات ذنباً أم ضنباً أي أيهما ص بلبل فهرت كلابنا ؟ والأظهر أن "أم" منقطعة لأن كل واحد من المسند إليه: ذنب، فرعل قد جهل له مسند، ولو قال أذنب عس أم فرعل لكانت (أم) متصلة قولاً واحداً وكان الاستفهام للتصوير.

(٣) والنبأ: الصوت. وهومت أي نلست الكلاب ، ، ورجع: أفرج. والأجدل: الصقر.

والاستفهام هنا كسابقه إلا أن همزة الاستفهام في (قلنا قطاة رجع) حذفت أداته ودل عليه (أم) ، أم هنا منقطعة لأن بعدها جملة . ومن أهل العلم من يراها متصلة لأن المسند واحد، فلو قال: قطاة رجع أم صاح أجـدـل لكان منقعا، فورد جملة بعد (أم) لا يجعلها دائماً منقطعة، إنما تكون منقطعة إذا كان المسندان في الجملتين مختلفين: أمجد جاء أم أخوه هاب . أم أمجد جاء أم أخوه جاء ؟ (أم) متصلة

ومعنى البيت : ما كان من الأصوات إلا نبأ جعلت نوم الكلاب زللاً كزوال نوم القطاة والصقر ، فإن نومهما يفر بلدى صوت.

و(أم هنا) متصلة إذا كنا لانشترط في الجملة التي بعدها أن يكون المسند مختلفاً، أما إن اشترطنا أن يكون ما بعدها مفرداً، فإن لم يكن كانت منقطعة.

وربما يكون الأقرب عندي أنه إذا تغير المسند إليه وأخبر عن كل بمسند، (أحمد قاعد أم خالد قاعد" فإن تغير المسند إليه يفضي إلى مخالفة ما بين المسند في كل، فقولك " أكرمت محمداً، وأكرمت خالداً " غير قولك " أكرمت محمداً وخالداً " :

في الأول دلت على أن إكرامك محمداً ليس إكرامك خالداً مطابقاً له كما وكيفاً، بل بينهما مفارقة دلت عليها بتكرير الفعل وإلا ما كان لتكرير الفعل معنى سوى "التوكيد" والتأسيس مقدّم على التوكيد إلا إذا انتضى المقام توكيداً، فالأمر للسياق حينئذ . وكذلك قولك: "سَلَّمْتُ على محمد وخالد"، و"سَلَّمْتُ على محمد وعلى خالد"، و"سَلَّمْتُ على محمد وسَلَّمْتُ على خالد" هذه ثلاثة أنماط نظمية : في الأول كان السَّلام واحداً، فلا فرق بين السلامين نوعاً وكيفاً. وفي الثاني والثالث كان في كل إشارة إلى تنوع السَّلام على كل:

في الثاني إعادة "على" أشرت إلى أنه متعلق بغير ما تعلق به على الأولى، وفي الثالث صرح بالفعل، فدلَّ على أنه غير الأول. فكل شيء في النظم الشَّاء فيه أن يكون له مقتضى، وليس في البيان البليغ ما يُسمَّى بـ"التفنن" الأجرد من فائدة في المعنى جديدة. وبهذا تدرك الفرق بين قولنا: "اللهم صلِّ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه"، كما هو الغالب عند أهل السنة يميزون بين الصلاة عليه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم والصلاة على آله وصحبه، وبين قول القائل "اللهم صلِّ على محمد وآله"، كما هو الغالب عند الشيعة الإمامية، الذين يثبتون لآله ما يثبت له صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم حتى العصمة، وكذبوا، فليس كمثل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم من العالمين أحد.

ومن هذا ما رواه أبو داود بسنده عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ «يُضْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ ابْنِ آدَمَ صَدَقَةٌ تَسْلِيحُهُ عَلَى مَنْ لَقِيَ صَدَقَةٌ وَأَمْرُهُ

بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ وَأَمَاطَتُهُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ وَبَضَعَتْهُ أَهْلُهُ صَدَقَةٌ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ يَأْتِي شَهْوَتُهُ وَتَكُونُ لَهُ صَدَقَةٌ؟ قَالَ «أَرَأَيْتَ لَوْ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ حَقِّهَا أَكَانَ يَأْتُمُّ». قَالَ «وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ رَكْعَتَانِ مِنَ الصَّحَى».

قولهم: "يَأْتِي شَهْوَتُهُ وَتَكُونُ لَهُ صَدَقَةٌ"؟ استغهام حذف أدايته، وقد صرح بها في رواية مسلم في كتاب "الزكاة" بسنده عن أبي ذرٍّ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالُوا لِلنَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ يَصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. قَالَ «أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ إِنْ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ وَفِي بَضْعٍ أَحَدُكُمْ صَدَقَةٌ».

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ أَيْدِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ».

أوردت لك هذا الحديث لأمرين:

الأول إيماني والآخر علمي:

أما الإيماني فأن تتخذ منه زاداً تقوي به إيمانك، وتعلي به رصيدك من الحسنات، ولتعلم عظيم رحمة الله تعالى بك، وتيسيره سبل الجنة بين يديك، وتفهم شيئاً من الحكمة في استفتاح "أم الكتاب بقوله تعالى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١) اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣)" أَرَأَيْتَ إِلَى قَوْلِهِ (رَبِّ الْعَالَمِينَ... الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) استبصر معالم الربوبية، والرحمانية والرحيمية فيك، لعلم عظيم عطية الله تعالى لك، فلا تردن عطية الله تعالى لك بإهمال استثمارها على الوجه الذي هي له. (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (البقرة: ١٨٥) (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَعْلَمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (المائدة: ٦) أَرْضَيْتَ بِاللَّهِ تَعَالَى رَبًّا؟

وأما العلي فأن تكون على بصيرة إذا ما رأيت ظاهرة أسلوبية في كتاب الله تعالى ، فابحث عن نظائرها في القراءة الواحدة أو القراءات القرآنية الأخرى ، وناظر بين المتشابهات ، فإن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، وكذلك بيان النبوة . لا تكف بالنظر في رواية واحدة للحديث ، فإن رواية تفسرها أخرى ، وتفسير البيان بالبيان هو أوثق وأصدق ، وهو ما يسمى بالتفسير بالمأثور ، وهو من أدق وألطف وأصدق مناهج التفسير والتأويل .

يقول سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧ - ١٦١ هـ) : " الحديث درج ، والرأي مرج ، فإذا كنت في الدرج (أي السنة) فاحذر أن تزل قدمك ، فتدق عتقك ، وإذا كنت في المرج ، فسر حيث شئت ، وإن استطعت ألا تحك رأسك إلا بأثر فافعل " وحظ العقل البلاغي منه وفير إلا أنا - نحن البلاغيين - قلنا نلتفت إليه وكثيراً ما أقول إن دراسة التفكير البلاغي في كتب التفسير بالمأثور كتفسير ابن جرير الطبري ، وابن كثير ، وأشق من دراسة التفكير البلاغي في كتب التفسير التي عنت بدراسة الأساليب البلاغية ، كتفسير الزمخشري ، الرازي ، البقاعي ، والطاهر ابن عاشور ، فهل لك أن تتزلف إلى ربك - سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ - بإحياء الموات . أو تفهم ؟

ومن هذا ما رواه ابن أبي شيبه : أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن العباسي (ت : ٢٣٥ هـ) في كتابه " الأدب " بسنده عن أبي سويد العدي ، قال : كُنَّا بِبَابِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ ، حَانَتْ مِنِّي النِّفَاقَةُ ، فَرَأَيْتُ ، فَقَالَ : « ايْكُرُ الْمُطَّلَعُ فِي دَارِي ؟ » ، قَالَ : قُلْتُ : « أَنَا أَصْلَحَكَ اللَّهُ ، حَانَتْ مِنِّي النِّفَاقَةُ ، فَتَطَرْتُ ، فَقَالَ : « وَيَحِلُّ لَكَ أَنْ تَطْلُعَ فِي دَارِي ؟ » (أثر رقم : ٢٢)

قوله رضي الله عنه : « وَيَحِلُّ لَكَ أَنْ تَطْلُعَ فِي دَارِي ؟ » استفهام حذف أداته ، أي أو يحل لك ... ؟ وقوله : « يحل لك ... » معطوف على مقدر هو مدخول الهمزة المقدرة على مذهب بعض أهل العلم .

وفي هذا الأثر من الأدب ما نحن بحاجة إلّاء تأدب به، وأن ندعو إليه بلسان حالنا قبل مقالنا، وإن تكون الحرص على حرمة النظر في مت لا يحل لا النظر إلى ههنا بإذن صاحبه خلق سائد في مجتمعنا

روى البخاري في كتاب "الاستئذان" و"الديات" ومسلم في كتاب "الأدب" بسندهما عن سهل بن سعد الساعدي قال: أطلع رجل من حجر في حجر النبي - صلى الله عليه وسلم - ومع النبي - صلى الله عليه وسلم - مذكرى يحك به رأسه، فقال: «لو أعلم أنك تنظر لقطعنت به في عينك»، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر.

وفي كتاب "القسماء" من سنن النسائي بسنده عن أنس بن مالك أن أعرابياً أتى باب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فآلحم عيته خصاصة الباب فبصر به النبي - صلى الله عليه وسلم - فتوخاه بحديدة أو عود ليفقا عيته فلما أن بصر انقمع فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - «أما إنك لو ثبت لفقات عينك». (حديث رقم: ٤٨٧٥)

...

ومن حذف همزة الاستفهام قول الشاعر الكمي بن زيد الأسدي، ابن أخت الفرزدق (ت: ١٢٦هـ):

طربت، وما شوقاً إلى البيض أطرب ... ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعب
ولم يلهني دار ولا رمم منزل ... ولم يطرني بئان مخضب
ولا السافحات البارحات عشيّة ... أمر سليم القرن أم مر أعضب؟

ذهبوا إلى أن المعنى:

أو ذو الشيب يلعب؟ وهو كما ترى استفهام إنكاري، وهذا يحتمل وجهاً آخر يكون به البيان خيراً: "ولم أطرب شوقاً إلى البيض، ولا طربت لعباً مني وأنا ذو الشيب، وقد يلعب ذو الشيب ويطر، وإن كان قبيحاً به، ولكن طربي إلى أهل الفضائل والنهي، وهذا كما قال الكمي في موضع آخر

قد هُتِنَ الكاعب الرِّبْحلة ذَا الشَّيْب وَيَعْتَرِ صِيْدَهُ الْيَلْب (١)
والرِّبْحلة (بكسر الراء، وفتح الباء، وسكون الحاء على زنة (فِعْللة): الْعَظِيْمَةُ الجيدة
انْطَلَقَ فِي طَوْل، يُقَالُ فِي الْفَتَاةِ: سَبَحَلَةُ رِبْحَلَةٍ.
ولو شاء الشاعر أن يقول: أُوذِيَ الشَّيْبُ يَلْعَبُ؟ لكان أظهر دلالة على إرادة الاستفهام.
ويكون الحذف، والهمزة للتسوية كما في قول الشاعر:
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا ۝ ۝ ۝ بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ؟
والمعنى: أَسْبَعُ رَمَيْتُ أَمْ ثَمَانٍ، ف(أَمْ) عاصمة المعنى من اللبس، ... ولم يتقدم (أَمْ)
وهمزة التسوية ليست إنشائية، فهي صورتها صورة الاستفهام، والمعنى على الخبر.
وليس كل أهل العلم على الذهاب إلى حذف الهمزة في الاختيار، فجمع يرى أن ذلك
ضرورة (٢) ولكن كيف يفعلون مع الأحاديث النبوية، ولا ضرورة، ولا سبيل إلى
تأويل إلى الخبرية، ولست أجد ما يحمل على القول بأن حذفها يكون ضرورة، ما كان
الحذف مرهونة بما يعصم البين على التحقيد المعنوي والإلباس، فليس القصد من البيان
الذكر لمجرد الذكر إنما الذكر لتحقيق حسن الدلالة، وتتمامها، فإذا كان في البيان ما يحقق
حسن الدلالة وتتمامها وإحكامها، فالحذف غير مدفوع عنه.

.....

[حذف بعض المستفهم عنه لدلالة السياق عليه]

وليس حذف أداة الاستفهام وحده هو السائق الشائع في البيان البليغ، بل إن فيه
حذف الأداة وبعض المستفهم عنه، لدلالة السياق عليه، وتحقيق حسن الدلالة،
وتتمامها، ووسط مجال التأويل واتساع المعنى وتنوعه، ففي الحذف من تنوع المعنى، وفق

(١) ينظر: شرح أبيات مخفي اللبيب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٢ هـ) تحقيق: عبد العزيز
رياح - أحمد يوسف دقاق/ نشر: دار الملمون للتراث، بيروت، ج: ١/ ٣١

(٢) لتتظر: ضرائر الشعر تأليف ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد، الخضر مكي الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)
تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م. ص: ١٥٨

وكتاب شرح أبيات مخفي اللبيب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٢ هـ) المحقق: عبد العزيز
رياح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار الملمون للتراث، بيروت، ج: ١/ ٣٣

قدرات التلقين في الانضباط بالسياق ومغزى الكلام، واتساع أفق التصور عندهم، وفي هذا التنوع ما يثرى المعنى .

يذهب ابو القاسم السهيلي النحوي (ت ٥٨١هـ) إلى طريق يرى به أن (أم) التي لم تسبق باستفهام لاتأتي في القرآن مراداً بها الإضراب الذي بعده همزة، ولا ينبغي أن تكون فيه " وإن كانت فعلی جهة التقرير، نحو قوله (أم أنا خيرٌ من هذا الذي؟) . وأحسب جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها الأول من المعادلة. وإن لم يكن قبلها ألف استفهام، نحو قوله: (أم يقولون شاعرٌ) (الطور: ٣٠) و (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجبا) (الكهف: ٩) لأن القرآن كله مبني على تفرع الجاحدين وتبكيك المعاندين، وهو كله كلام واحد، كأنه معطوف بعضه على بعض، فإذا وجدت أم وليس قبلها استفهام في اللفظ، فهو متضمن في المعنى معلوم بقوة الكلام، كأنه يقول: أقولون كذا، أم تقولون كذا؟^(١) وهذا منه ذهاب إلى أمرين :

الأول أن (أم) التي للإضراب وتكون بمعنى (بل) لا تكون في القرآن . ولو أنه قال لا تكون في القرآن إلا محكية عن أحد من العالمين أما أن تكون من الله تعالى، فلا - لو قال ذلك لكن عندي أدق من أن يقول إنها لا تكون في القرآن. والآخر: أن (أم) هي في القرآن عاطفة، فإن لم يكن قبلها استفهام قدرت الهمزة مع بعض المستفهم عنه بها (المعطوف عليه) ويستلهم التقدير من السياق . وهذا الذي اتخذه السهيلي استرضاه ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١) ونقله وسطه في كتابه "بدائع فوائد في آخر الجزء الأول) وهو جدير بأن ترجع إليه مستبصراً . ومن المعهود أن عظم ما جاء في "بدائع الفوائد" من القول في العربية كان ابن القيم

^(١) نتاج الفكر في النحر للسهيلي، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ) تحقيق استاذنا أ.د محمد إبراهيم الهنا نشر دار الرياض للنشر والتوزيع. ص ٢٦١ (٦٩)

وإذا كان ابن القيم قد اتخذ من "السهلي" وهو لم يدع لنفسه ، وإنما استرضاه ، وذكره ،
فدل علته قوتي عنده . ولشهرة نسبه للسهلي لم تكن حاجة للنص علته للسهلي . فلا
تحسين أن ابن القيم يستلب من السهلي أو يختلس ، فابن القيم أجل من ذلك بكثير ، فما
هو من الذين يتنفجون ، ويلبسون ثوب زور .

وإذا كان ابن القيم قد استرضى ما ذهب إليه السهلي ، فإن عصري ابن القيم : أبا
حيان : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) لم
يرفض مذهب السهلي ، وقد نص أستاذنا العلامة عزيمة (ت: ١٤٠٤هـ) على ذلك ،
قائلاً: " وقد ضعف هذا الرأي أبو حيان في البحر ، ج١: ٤٠٠ - ٤٠١ ، ج ٢: ١٣٩ ، ج ٣:
٦٥ ، ج ٥: ١٥٨ ، ٢٠٨ " (١)

والخواص التركيبية والدلالية لـ (أم) في آثار أهل العلم ، مواقعها في الشعر ثم في بيان
الإبداع شعراً ونثراً أدبياً قيب الوحي ، ثم في بيان الوحي قرآناً وسنة مما يجبان يعد له
مشروع علمي يستقرئ ذلك ويبحثه بحثاً علمياً جاداً يقوم به جمهرة من أهل العلم . وذلك
خير من تلك البحوث الكنتشاردة المتقاطعة بل والمتضاربة في الباب الواحد ، فإن يد
الله مع الجماعة : (وَارْكُوعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِيْنَ) (البقرة: ٤٣) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ
وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) (التوبة: ١١٩) « يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ » . (الترمذي: الفتن)
«...فَعَلَيْكَ بِاجْتِمَاعٍ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذِّئْبُ الْقَاصِيَةَ» (سنن أبي داود)

.....

انتهى ما أردت قوله في القضايا المضافة إلى المطول ، ولك أن تبسط وأن تستثمر ذلك
في قراءة البيان العالي ، ففي مثل هذه القراءة ما يعد قضايا العلم ومسائله تحقيقاً وتحريراً
وتفعيلاً .

(١) دراسات لأملوب القرآن الكريم ، تأليف: محمد عبد الخالق عزيمة (ت ١٤٠٤ هـ) تصدير: محمود محمد
شكر مطبعة السمادة . (ط١: عام ١٣٩٢هـ القاهرة ج: ١/ ٢٩٨ ، ٢٩٩
(٧٠)

[الخصائص التركيبية لجملة الاستفهام بـ"هل"] (١)

.....

(و"هل" لطلب "التصديق" ، فحسب) (٢)

(١) ما بين المعقوفين [...] أضفته ، وليس في المطول
(٢) إليك أموراً يجدر بك طالب علم استحضارها في شأن القول في "هل" :
= أولاً : جمهرة أهل العلم على أن "هل" بمعنى (قد) الحرفية الدالة على التحقيق ،
فالفرق بينا وبين (قد) الحرفية أن (قد) تكون لمعان منها "التحقيق" و"هل" للتحقيق
وحده . فليس كل موضع كانت فيه (قد) الحرفية ، تقوم فيه (هل)
= ثانياً : يذهب سيويه في باب "باب تبيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام"
إلى أن "هل" إنما تكون بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلا في
الاستفهام . (الكتاب . تحقيق : هارون . ط : الخانجي) : ج ٣ / ١٨٩

وهذا قد يفهم منه أن (هل) لا تفيد هي الاستفهام لتضمنها معنى الهمزة ، بل هي
بمعنى (قد) ، والاستفهام دلت عليه "الهمزة" المقدرة قبلها ، فهي (هل قام محمد؟)
ليست (هل) أداة استفهام ، بل أداة الاستفهام مقدرة ، وليس في الكلام تضمنين .
وجمهور أهل العلم على غير ذلك : هم على أن (هل) تفيد الاستفهام بتضمنها
معنى الهمزة ، فالهمزة مضمنة ، لا مقدرة .

ويمحسّن بك أن ترجع إلى شرح الكتاب ، لأبي سعيد السيرافي في هذه
المسألة ، وكذلك إلى شرح المفصل لابن يعيش ، فإن يذهب إلى أن (هل) تفيد
الاستفهام أصالة كـالهمزة ، وليس تفيده بالتضمن ، فهو مقابل لما ينسب إلى سيويه .

انظر : شرح المفصل ، تأليف الموفق ابن يعيش (ت : ٦٤٣هـ) - نشر مكتبة المتني - القاهرة (د . ت) ج ٨ : ص ١٥٢-١٥٣

= ثالثاً : تعد "هل" الأداة الوحيدة الحرفية المضمنة معنى "الهمزة" على مذهب الجمهور
فهي حرف ضمن معنى حرف آخر ، وما بين المعنيين : معنى "هل" قبل
التضمنين ، و"الهمزة" تقابل : "هل" بمعنى "قد" ولا تكون "قد" إلا في خبر ، بينا
"الهمزة" موضوعة للطلب ، فإن يضمن حرف ذو معنى لا يكون إلا في خبر معنى حرف
موضوع للإنشاء ، فظاهر الأمر أن يحدث تناقض بين المعنيين الموضوعين . بيد أنا نجد
"الهمزة" حين ضمنت في "هل" تخلت وهي في رحم "هل" عن شيئين كانا لها قبل :

الأول استعمالها لطلب التصور ،

والآخر دخولها على جملة اسمية الصدر فعلية العجز. "أحمد يصلي؟"
وكذلك "هل" تختل عن دلالتها على تحقق ثبوت أمر لأمر حين كانت لمعنى "قد"،
كما في (قد جاء محمد) فصارت لطلب العلم بتحقيق ثبوت أمر لأمر أو نفيه عنه.
كذلك تصالها ، فلا يكون طلب التصديق بالهمزة، كمثل طلب التصديق بـ"هل"
في طلب التصديق بالهمزة كما في أقام محمد؟ أنت تطلب العلم بثبوت القيام لمحمد أو
نفيه عنه ، بينما في (هل قام محمد) أنت تطلب تحقيق العلم بثبوت القيام لمحمد أو تحقيق
نفي القيام عن محمد، فليس كل موضع صلحت فيه الهمزة لطلب التصديق تصلح فيه
"هل" حين يكون المطلوب تصديقاً هو تحقيق الثبوت أو الانتفاء بالمقام لـ"هل" وحين
لا يكون المطلوب التحقيق بل مجرد العلم بالثبوت أو الانتفاء بالمقام للهمزة، اترقا. وما
هذا إلا لما أحده التوهم بين مقتضيات معنى "هل" ومقتضيات (الهمزة) تصديقاً.

= رابعاً: جاءت "هل" في كتاب الله تعالى في ثلاثة وتسعين موضعاً (٩٣) و"الهمزة"
جاءت في سبعة وتسعين وأربعمئة موضع من كتاب الله تعالى على رواية حفص عن
عاصم ، وهي لم تأت في القرآن إلا للاستفهام، ولم تستعمل للنداء فيه، بينما استعمالها
في النداء وافرنى بيان النبوة. وهذا من آيات أن القرآن من عند الله - سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ -
بينما السنة وحى أعرب عنه النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم بيانه، وفي
البيان القرآني سنن بيانه يلزمها، بينما البيان النبوي لا يجري عليها، وكاستعمال القرآن
كلمة "حسب" الاعتمادية للاعتقاد الضال، واستعمال كلمة "الإنسان" في سياق الذم
، وهذا ما يلتزم به البيان النبوي.

= خامساً: الفرق بين "الهمزة" و"هل".

أهل العلم على أن بينهما فروقاً :

منها: أن هل خالصة للاستفهام تصديقاً

ومنها: أنها لا تكون إلا في الإيجاب بينما "الهمزة" تدخل على الإثبات والنفي: أصلي
محمد؟ ، أما صلى محمد؟ ولا يقال: هل لم يصل محمد؟

ومنها أن "هل" إذا جملت على المضارع خلصته للاستقبال، وجردته من الحالية. هل
يصلي محمد غداً؟ ولا يقال: هل يصلي محمد الآن؟

ومنها أن "هل" لا يجتمع معها بعدها "أم المتصلة" فإن جاءت ، فهي منقطعة ،
يقدر بعدها الهمزة. : هل هل جاء محمد أم جاء أبوه ، أو يكرر "هل" فيقال: هل جاء
محمد أم هل جاء أخوه؟

ويدخل على الجملتين : نحو "هل قام زيد؟" و"هل عمرو قاعد؟" إذا كان المطلوب "التصديق" بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو. (١)

ومنها أن "هل" لا تدخل على الشرط، والهمزة تدخل عليه .
(وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِيتٌ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا (٦٦) أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئًا (٦٧) (مريم)

ومنها أن "هل" لا تدخل على (إن) "الناطقة" والهمزة تدخل عليها:
(قَالُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (يوسف: ٩٠)
(قُلْ أَتَمَكُمُ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَتْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ (فصلت: ٩)

(ادعوك إلى أن تقرأ تأويل هذا الاستفهام في هذه الآية في كتاب شيخنا: آل حم غافر وفصلت .دراسة في أسرار البيان. نشر مكتبة وهبة - القاهرة ص: ٣٣٦-٣٣٩)

ومنها أن "هل" لا تدخل على جملة تقدم الاسم وتأخر الفعل مستنداً؟ لا يقال : هل محمد صلى، بينما يكون ذلك في "الهمزة" أحمد صلى؟
ومنها أن "هل" تكون نافية : (رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) (مريم: ٦٥) ، (قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُ لَهَا عَاكِفِينَ (٧١) قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ (٧٢) أَوْ يَبْصُرُونَكَ أَوْ يُضَرُّونَ (٧٣) (الشعراء الرحمن)

ومنها أن تكون بمعنى (قد) ولا يكون في الجملة استفهام عند بعض أهل العلم .
يقول ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) : "هل لفظه لفظ الاستفهام ، وهو بمعنى "قد" وكل ما في القرآن من "هل أتاك" فهو بمعنى "قد أتاك" (إعراب ثلاثين سورة من القرآن، نشر: دار مكتبة الهلال- بيروت، سنة ١٩٨٥م، ص ٦٤)

ومنها أن "هل" عند بعض أهل العلم أنها لا تكون استفهامية قط، والاستفهام المفهوم من جملتها هو من الهمزة المقدرة ، وبذلك لا تكون عنده متضمنة معنى الهمزة، بل الهمزة مقدرة .وقد سبقت الإشارة إلى ذلك

.....

(١) من بعد أن نص السعد كمثل سلفه على أن "هل" لا تكون إلا لطلب العلم بثبوت أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه، وهو ما يسمى سؤال "التصديق" الذي يلزمه أن طرفي الحكم: (٧٣)

المحكوم عليه، والمحكوم به ليس محل تساؤل أو جهالة، أبان عن أن "هل" تدخل على جملتين من أنواع الجمل : الأولى الجملة الفعلية "هل قام زيد؟" ، والأخرى "الجملة الاسمية صدرًا وعجزًا" "هل عمرو قاعد" أما الضرب الثالث من الجمل: الجملة الاسمية الصدر الفعلية العجز: "زيد قام" فإنها لا تدخل عليها، وبذلك تفارق "همزة" الاستفهام، سواء قلنا إن "هل" متضمنة معنى هذه الهمزة على ما عليه الجمهور، أو أنها تفيد الاستفهام أصالة لا بتضمنها "الهمزة" وسياتيك توجيه عدم دخولها على جملة اسمية الصدر فعلية العجز.

ومن البين لك أن الجملة الفعلية هي الصل، وما عداها محوّل عنها، لمقتضى ومغزى، فإذا رأيت جملة اسمية الصدر والعجز، أو اسمية الصدر فعلية العجز، فاعلم أن ثم مقتضى بحث عندك التحول، وأن من وراء ذلك معنى يراد إليه ليس بقائم في الجملة الفعلية، فلا تبرحن مكانك - إن كنت طالب علم بلسان العربية - حتى تستكشف ذلك المقتضى التحول عن ذلك الأصل إلى تلك الصورة القائمة فسمك وبصركن ثم تستطعم شيئاً من المعنى الذي يحمله النظم المحوّل إليه، تلك فريضة عين علي كل طالب علم بلسان. إن كل عدول عن الأصل ليس له مقتضى، ولا يترتب عليه إضافة معنوية وإنما هو قبح، فالشأن إلا تعدل عن الأصل إلا لأمرين مجتمعين معاً: الاقتضاء والفائدة. فالزم

.....

(١) **نما يحسن استجماعه هنا أمرٌ كلّي مهمٌ جداً .:**

لما كانت (هل)

لطلب التصديق ، وجب ألا يكون في جملتها وسياقها ما يتعاند مع ذلك التصديق من نحو "أم" المتصلة (هل محمد قائم أم خالد؟) أو ما يفيد أن ثبوت أمرٍ لأمر ليس محل تساؤل ، كما تراه في "التقديم المراد به التخصيص (قرآناً حفظت) أما الذي لا يراد به التخصيص بدلالة قرينة ، كأن تريد بتقديمه المبادرة به تلذذاً (شبخي لقيت) أو تريد بتقديمه إبراز العناية به أو تريد بتقديمه أن تنسق القول على نسق مسبق من مخاطب، تحقيقاً للتساوق بين الكلامين ونحو ذلك ، فمن سنن العربية أن يجري الجيب نظم بيانه الجيب به على نسق مخاطبه الأول، وليس له من وراء ذلك سوى تحقيق التوازن النغمي بين جوابه، وكلام من مخاطبه أولاً أو تحقيق التوازن النفسي بينكما أي أن تبث في نفس من تجيب على كلامه بأنك متآلف معه، لا تبغى بجوابك خلافاً، وإنما بيان الحق وهو

"ولهذا" أي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع "هل زيد قام أم عمرو؟" لأن وقوع المفرد بعد "أم" دليل على كونها متصلة ، و"أم" المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول "التصديق" بنفس الحكم ، و"هل" ليس إلا لطلب "التصديق" فينبغي أي "هل" و"أم" [تدافع ، فيمتنع (١) بخلاف ما إذا لم يذكر "أم عمرو" ، وقيل : "هل زيد قام" فإنه يقتضيه مولا يمتنع ، وسيجيء (٢)]

فإن قلت: التصديق مسبوق بالتصور ، فكيف يصح طلب التصور مع حصول "التصديق" في "أم" المتصلة ، نحو: "أزيد قام أم عمرو؟" قلت: التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد الذكورين ، والمطلوب تصور أحدهما على التعيين ، وهو غير التصور السابق على التصديق ، لأنه التصور بوجه ما . (٣)

ضرب من تأليف القلوب ، بما أن ذلك التأليف مسلك نافذ إلى تحقيق الغايات ، ولذا جعل تأليف القلوب مصرفاً من مصارف الزكاة ، ولولا أهميته ما جعل كذلك (١) ليس يخفى عليك التدافع ، فوقع المفرد بعد (أم) في سياق الاستفهام بـ"هل" التي لطلب التصديق ، هذا الوقوع آية على أنك تطلب التصور ، بينما (هل) تطلب (التصديق) فتعاود الطلبان :

صدر الكلام يقتضي التصديق ، وعجزه يقتضي التصور .
أما إذا جاء بعد (أم) في سياق الاستفهام بـ"هل" كما في : (هل جاء محمد أم ذهب خالد؟) فهذا آية على أن (أم) ليست متصلة بل منقطعة ، لأن (أم المتصلة) لا يكون بعدها جملة .

(٢) جملة اسمية عجزها فعل في حيز الاستفهام بـ"هل" هو حسن عن النحاة كسيبويه ، ولكنه قبيح عند البلاغيين ، والقبح بلاغة يعادل انخطأ نحواً ، فإذا قال البلاغي : "قبيح" فهذا يعني أنه مردود بلاغة وإن صح نحواً لعدم ترتيب سوء دلالة على أصل المعنى عند التحوي ، ولكنه يترتب عليه سوء دلالة على المعنى البياني عند البلاغي . وكل يشدو لليلاء .

(٣) السعد هنا يفترض اعتراضاً مؤداه كل تصديق لا بد أن يسبقه تصور ، فكيف لك أن تطلب التصور بـ(أم) المتصلة ، وأنت معك التصديق ، أي أن العلم بالتصديق آية على تحقق العلم بالتصور ، فكيف تطلب التصور بأم المتصلة ، أنت معك ما لزمه العلم بالتصور ، وهو التصديق ؟

ويجيب عن هذا بأن ثم فرقاً بين "التصديقين" الأول تصديق لا تعيين فيه لطرفيه علي ، وأنت في التصور تطلب التعيين والقطع ، فالذي تطلبه أولاً ليس هو الي تطلبه ثانياً ، فافترقا .

(ولهذا أيضا قبح "هل زيداً ضربت؟" لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون "هل" طلباً لحصول الحاصل وهو محال. (١)
وانما لما يمتنع؟ لاحتمال أن يكون "زيداً" مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أي "هل ضربت زيداً ضربت؟" لكنه يمتنع لعدم اشتغال المفسر بالضمير (٢)

وتخيل الاعتراض ثم الجواب عنه مخرجه أن ثم حواراً اقتراضياً، وإن القارئ الاقتراضي حين يقرأ ما كتب، ربما يثور في عقله تساؤل أو اعتراض، فيتخيله الكاتب أو المتكلم، فيعرضه، ويرد عليه، وهذا بالغ في التواصل العقلي بين المتكلم والقارئ الاقتراضي، وهذا من اتساع أفق الرؤية.

التصديق الحاصل مع طلب التصور تصديق مطلق، بينا التصديق، أن أنك لا تطلب تصور أحد الطرفين إلا ذفا كنت على علم بالتشديق: ثبوت أمرٍ لا أمر أو نفيه، فكل سؤال تصوري معه تصديق، فكيف تطلب التصور.

(١) بين السعد أنك لما قدمت "زيداً" في "هل زيداً ضربت" دل تقييمك هذا على أن لست في شك من وقوع ضربٍ ممن تخاطب، وإنما أنت تطلب تعيين من وقع عليه ضربك، فيكون هذا طلباً للتصور، و"هل" لا تكون به، بل تكون للتصديق، فكان ما بين مدلول "التقديم" ومطلوب "هل" تعاند، ولذا كان قبيحاً عن البلاغي، ولو قلت إن تقديم زيد لا يدل علاناً قرع الضرب من مخاطبك ثابت لكان تقديمك هذا لغير مقتضى ولا مغزى، ومثل هاذ قبيح طريق.

(٢) السعد يوجه عدم الحكم بفساد: "هل زداً ضربت؟" والحكم عليه بالقبح لقيام احتمال ألا يكون "زيداً" هنا مقدماً من تأخير، فهو ليس معمولاً لضربت، بل هو معمول لفعل محذوف دل عليه الفعل المذكور. وما كان عرضة للتحتمال، لا يحكم عليه بالفساد، وإن حكم عليه بالقبح

هذا الذي ذهب إليه السعد مطالب بأن يبين عن المقتضي حذف العامل في المفعول والذهاب إلى تفسيره. فهذا الحذف ثم التفسير لابد أن يكون له مقتضى وإلا كان هذا الاحتمال مرجوحاً، بل مجروحاً أو مطروحاً، وهو شبيه بما يذهب إليه جمع من النحاة في مثل قول الله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [الانشقاق] أن تقدير النظم: إذا انشقت السماء انشقت... من أن (إذا) الشرطية لا يليها الاسم، فإن كان قدر له فعل. وهنا يتساءل العقل البلاغي عن مقتضى العدول عن الأصل: (إذا انشقت السماء) إلى ما جاء عليه النظم القرآني. ما يترتب على هذا العدول في معانٍ، لا تتحقق إذا ما جاء النظم على الأصل.

وقيل لم يمتنع لاحتمال أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص . (١)
وفيه نظر؛ لأنه ، لا وجه حينئذ لتقييده سوى أن الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب أن
يقبح "وجه الحبيب أتمنى" على قصد الاهتمام دون التخصيص ، ولا قائل به (٢)
"تكون ضربته" أي لم يقبح "هل زيداً ضربته" ؛ لجواز تقدير المفسر قبل "زيداً" أي "هل ضربت زيداً
ضربته ؟" بل هذا أرجح ؛ لأن الأصل تقديم العامل على المفعول ، فلا يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل ، فيكون "هل" يطلب "التصديق" فيحسُن . (٣)

(١) هذا الاحتمال الثاني المعتمد على أن "التقديم" ولا سيما تقديم المفعول على عامله
لا يلزم أن يكون لأفادة الاختصاص الذي يلزمه اليقين بثبوت الحكم مما يجعله متعارضاً
مع "هل" إذا ما قلنا إن "التقديم" هنا لغير الاختصاص الحصري (القصر) ، فلا يكون
الحكم مقطوعاً به ، فلا تعارض مع السؤال عنه بـ "هل" وبذلك لا يمتنع على هذا
التوجيه: هل زيداً أكرمت؟

والسعد صدر هذا الاحتمال بقوله "قليل" وأخوه ، وكأنه يشير إلى أنه من دون
الأول.

ومن أهل العلم من يرى أن تقديم المفعول "المفعول" على فعله لا يلزم أن يفيد
الاختصاص الحصري وهو ما يعرف بالتخصيص في "الثبوت" ، وحينئذ ، فلا تعارض
بين "هل" ومدلول "التقديم" لغير التخصيص . (ينظر في وجوه الاهتمام المقابل للتخصيص في كتاب "شرح

القوائد النهاية لطاشكبرى زاده، ص: ١٠٣- ١٠٤)

(٢) يشير السعد إلى التوجيه بالقبح وعدم الامتناع بأن التقديم قد يكون للاهتمام
غير التخصيص سترتب عليه أن كل تقديم للاهتمام سيكون قبيحاً ، وغن لم يمتنع ،
وبهذا يكون قولك "وجه الحبيب أتمنى" قبيحاً ، لأن التقديم للاهتمام ، ولا قال بأن
ذلك من القبيح ، فالتعليل غير مطرد ، وبذا لا يصلح التوجيه عليه.

(٣) يشير السعد إلى أنك إذا قدمت المفعول وجعلته والياً لـ "هل" وجئت بالفعل
، وشغلته بضمير المفعول الذي أوليته (هل) فقلت (هل زيداً ضربته) لا يكون هذا
قبيحاً ، ذلك أن ليس في جملة الاستفهام تقديم الاسم على فعله ، بل في جملة
الاستفهام حذف للفعل ، وتفسير له بفعل شغل بضمير الاسم الذي ولي (هل) وهذا لا
يترتب عليه شيء من امتناع ، ولا قبح ، فالاسم الوالي (هل) مفعول لفعل وقع
بين (هل) والاسم ، وهذا الفعل المطوي فسره الفعل المشغول بضمير ذلك الاسم
، ويكون التقدير: هل ضربت زيداً ضربته ؟ .

وذكر بعض المحققين من النحاة : أنها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم ، وإن كان منصوباً بمضمر يفسره الظاهر ، فلا يجوز اختياري : "هل زيداً ضربته؟" بل لا بد من إيلائها إياه لفظاً . (١)

[مذهب السكاكي في قبح : هل رجل عرف]

(وجعل السكاكي قبح "هل رجل عرف؟" لئلا يكون لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ؛ لما سبق من أن اعتبار التقديم والتأخير في "رجل عرف" واجب ، وأن أصله "عرف رجل" على أنه بدل من الضمير ، كما في قوله تعالى (وأسروا التجوى الذين ظلموا) (الأنبياء: ٣) وإنما لم يحكم بالامتناع ؛ لاحتمال أن يكون "رجل" فاعل فعل محذوف (٢)

(١) من بعد أن أبان السعد أن (هل زيداً ضربته؟) ليس فيه ما يجعله ممتنعاً أو قبيحاً ، ترقى إلى مذهب آخر نص عليه بعض المحققين من النحاة ، يذهب فيه أن (هل زيداً ضربته؟) هو أيضاً لا يجوز في الاختيار ذلك أن (هل) لا ترضى أن يكون في الجملة فعل ، وليس بوالها ، وإن كان ذلك الفعل ليس عاملاً في الاسم الذي جاء بعده ، مجرد وجود ذلك الفعل لا ترضى هل أن يكون ذلك الفعل غير والها . وإن لم يكن ركا رئيساً من أركان جملتها .

وهذا النحوي هو الرضي : محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت : ٦٨٨ هـ) في شرح "الكافية في النحو لابن الحاجب : أبي عمر : عثمان بن عمر الكردي المعروف بابن الحاجب ، (ت : ٦٤٦ هـ) . قاله في (شرحه على كافية ابن الحاجب في النحو ، تحقيق : يحيى بشير المعصر ، نشر جامعة الإمام بالرياض . ص : ١٣٩١ ، ١٣٩٢) . وسأتيك مزيداً إن شاء الله تعالى

(٢) السكاكي يجعل التقديم في "رجل عرف" للتخصيص ، ذلك أنه لا يصح الابتداء بالنكرة فتقديمه هنا على نية التأخير أي أن القول بأنه مقدم واجب ، فلا يصح لك أن تعربه مبتدأ ، وهذا يستوجب عنده أن يكون التقديم للتخصيص أي أن تفيد به أن الذي عرف إنما هو رجل أو ، وليس امرأة ، أو رجل واحد لا رجلان ، فكانت قلت : "إنما عرف رجل لا امرأة" أو "إنما عرف رجل لا رجلان"

أما "زيد عرف" فالقول بأنه مقدم من تأخير بلس بواجب ، لأنه معرفة يصح الابتداء به ، فلا يجب عنده أن يكون التركيب مفيداً للتخصيص ، بل هو مفيد لتقوية الحكم ، بتكرير اسناد للفعل على ما لا يخفى على مثلك .

ومن ثم تعاند مطلوب "هل" مع مدلول التقديم في (رجل عرف) فلا يكون قولك (هل رجل عرف؟) إلا قبيحاً ، وهو لم يقل فاسداً لاحتمال أن يكون رجل (في "هل رجل عرف؟" مرفوعاً بفعل مقدر قبله ، دل عليه الفعل الي بعده ، ويكون التقدير

(ويُلزِمُه) أي السكاكي (أن لا يفتح "هل زيدٌ عرف" ؛ لأن تقديم المظهر المظهر المُعرف ليس للتخصيص ، حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مرَّ مع أنه قبيحٌ باتفاق النحاة . (١) وما ذكره صاحب "المفصل" من أن نحو "هل زيدٌ خرج ؟" على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد ، لا أنه شائع حسن . (٢) وههنا نظرٌ ، وهو أنا لا نُسلم لزوم ذلك ؛ لجواز أن يكون قبيحاً لعلّة أخرى ، فإن انتفاء علّة مخصوصة ، لا يوجب انتفاء الحكم مطلقاً ، فغاية ما في الباب أنه لا يلزم على ما ذكره "السكاكي" قبح "هل زيد عرف ؟" لا أنه يلزم عدم قبحه . (٣)

: هل عرف رجلٌ عرف ؟ وبذلك تكون (هل) داخلة على فعل مضمّر مقدر ، وليست بداخلة على جملة اسمية الصدر فعلية العجز....

(١) توجيه السكاكي قبح "هل رجل عرف ؟" يترتب عليه أن يكون قولنا: "هل زيد عرف ؟ قبيحاً ، لأمرين:

الأول ذكره السعد ، وهو أن تقديم (سعد) وهو اسم ظاهر ، لا يفيد التخصيص عنده بل التقوية ، وبذلك لا يكون مدلول التقديم متعادداً مع مطلوب (هل) وأهل العلم من قبله على أن (هل زيد عرف ؟) قبيح .

والآخر أن "زيد" يمكن أن يكون مرفوعاً بفعل مقدر بعد (هل) وقبل (زيد) فتكون (هل) داخلة على جملة فعلية ، لا جملة اسمية الصدر فعلية العجز .

(٢) قال الزمخشري في آخر مبحث: "إضمار عامل الفاعل" : "والمرفوع في قولهم: هل زيد فاعل فعل مضمّر يفسره الظاهر. وكذلك في قوله تعالى: " وإن أحد من المشركين استجارك " (التوبة: ٦) (المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله آبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق: علي بوملحم، نشر: مكتبة الهلال - بيروت. (ط: ١) سنة: ١٩٩٣. ص: ٤١) وشرحه لابن عيش (ت: ٦٤٣هـ)

ج: ١ ص ٨١

وما ما ذكره الزمخشري هنا ليس تسويغاً لهذا التركيب، بل هو تصحيح لوجه بعده. غير شائع في العربية، فإن وقع في بيان من يؤخذ عنه البيان، فيمكن تأويله على أن الاسم معمول فعل مقدر هو مدخول (هل) ويكون تقدير النظم: هل خرج زيد خرج ؟ إبلاغاً في تقوية الحكم وتوكيده ، ولا بد أن يكون لذلك مقتضى حتى يستساغ. فكلّ عدول عن الأصل لا يترتب عليه تعقيد (سوء الدلالة) لا يكون إلا وليد اقتضاء يبحث عليه، ولتحقيق معنى لا يكون مع البقاء على المعهود المشهود

(٣) يبين السعد أنه لا يلزم السكاكي ما قاله في قبح (هل رجل عرف) أن يكون قائم في (هل زيد عرف ؟) على مذهبه من أن القبح في (هل زيد عرف ؟) قد يكون (٧٩)

(وَعَلَّ غَيْرُهُ) أَيُ غَيْرُ السَّكَائِي (١) (قُبْحُهَا) أَيُ قُبْحُ "هَلْ رَجُلٌ عَرَفَ؟" و"هَلْ زَيْدٌ عَرَفَ؟" (بِأَنَّ "هَلْ" بِمَعْنَى "قَدْ" فِي الْأَصْلِ) وَأَصْلُهُ "أَهْلٌ" كَقَوْلِهِ : [خَطَامُ الْمَجَاشِعِيِّ خَطَامُ الرِّيحِ بِشَرِّ بْنِ نَصْرِ بْنِ عِيَّاضِ بْنِ يَرْبُوعِ الْمَجَاشِعِيِّ] :

أَهْلٌ عَرَفْتُ الدَّارَ بِالْغَرَبَيْنِ *** [لَمْ يَتَّقِ مِنْ آيٍ بِهَا يُحْلَلْنَ]
غَيْرُ خَطَامٍ وَزَمَادٍ كَنَفَيْنِ *** وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَقِنُ [(٢)]

لَعَلَّةٌ أُخْرَى غَيْرُ الَّتِي عَلَّ بِهَا السَّكَائِي (قُبْحُ) هَلْ رَجُلٌ عَرَفَ؟ مِنْ أَنَّ انْتِفَاءَ عِلَّةٍ مَخْصُوصَةٌ بِشَيْءٍ لَا يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْحُكْمِ فِي غَيْرِهِ ، لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ عِلَّةٌ غَيْرُهَا ، وَغَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَنْ يَكُونَ (هَلْ زَيْدٌ عَرَفَ؟ قُبْحُهَا ، لَا أَنَّهُ يُلْزَمُهُ عَدَمُ قُبْحِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قُبْحُهَا عِنْدَهُ لَعَلَّةٌ أُخْرَى ، فَلِإِذَا زَالَ عِلَّةٌ قُبْحُ (هَلْ رَجُلٌ عَرَفَ؟) عَلَى (هَلْ زَيْدٌ عَرَفَ؟) بَاطِلٌ وَهَذَا مِنَ السَّعْدِ تَحْرِيرِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَعِلَّتِهِ ، وَأَنَّ مَا يَكُونُ عِلَّةً فِي شَيْءٍ لَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ هُوَ عِلَّةٌ فِي شَيْءٍ أُخْرٍ ، فَطُلَّ الْأَحْكَامُ لَا تَتَخَصَّرُ فِي وَاحِدَةٍ تَطْرُدُ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ .

وَلَيْسَ هَذَا مَنَعًا لِلْقَوْلِ بِقُبْحِ (هَلْ زَيْدٌ عَرَفَ؟) بَلْ هُوَ دَفْعٌ لِلْقَوْلِ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ السَّكَائِي أَنْ يَكُونَ (هَلْ زَيْدٌ عَرَفَ؟) غَيْرُ قُبْحٍ / صَحِيحٌ يُلْزَمُهُ ذَلِكَ إِذَا قَالُوا إِنَّ الْعِلَّةَ فِي الْمَثَلِينَ : (هَلْ رَجُلٌ عَرَفَ؟) وَ (هَلْ زَيْدٌ عَرَفَ؟) وَاحِدٌ ، هُوَ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ .

مَا سَبَقَ لَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ ، وَلَا تَسَارِعَ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ تَوَرَّكَ عَقْلِي ، وَإِنْ هَذَا إِلَى الْمُنْطَقِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْبَلَاغَةِ ، ذَلِكَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ تَحْرِيرُ حَرَكَةِ الْعَقْلِ فِي فَتَاهِ الْأَسَالِيبِ ، وَضَبْطُهَا ، وَتَحْقِيقُ مَعْرِفَةِ مَا يَشْتَرِكُ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ نَمَّا لَا يَشْتَرِكُ ، وَمِثْلُ هَذَا رَأْسٌ مِنَ التَّفَكُّيرِ الْعِلْمِيِّ ، وَمِنْ ضَاقِ صَدْرِهِ بِمِثْلِ هَذَا فَلْيَبْحَثْ لَهُ عَنْ طَرِيقٍ أُخْرٍ غَيْرِ طَرِيقِ التَّفَكُّيرِ الْعِلْمِيِّ ، وَطَرِيقٍ إِلَى الْجَنَةِ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مَحْصُورَةٍ فِي طَرِيقِ التَّفَكُّيرِ الْعِلْمِيِّ ، فَقَدْ يَكُونُ السَّدَجُ أَسْبَقَ دُخُولًا إِلَى الْجَنِّ

هَذَا إِذَا كَانَ قَصْدُكَ بِطَلْبِ الْعِلْمِ دُخُولَ الْجَنَةِ لِتَرَى رَبَّكَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وَهِيَ أَجَلُ نَعَمِ الْجَنَةِ ، وَالتَّبَلُّاءُ لَا يَطْلُبُونَ الْجَنَةَ إِلَّا لَهَا ، أَمَّا إِنْ كَانَ سَعْيُكَ إِلَيْهِ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَلَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي .

(١) الَّذِي عَلَّ بِذَلِكَ هُوَ الرُّضْيِيُّ فِي شَرْحِهِ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مَبِيتِ "حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ"

(٢) مِنْ قَصِيدَةِ لَخَطَامِ الْمَجَاشِعِيِّ ، وَالْمَرَادُ بِالْغَرَبَيْنِ هُنَا مَكَانٌ بِالْكُوفَةِ ، وَالْغَرَبَانِ مَنَارَتَانِ بَنَاهُمَا الْمُنْذِرُ الْأَكْبَرُ عَلَى قَبْرَيْنِ لِنَدِيمَيْهِ وَكَانَ يَغْرِيهِمَا أَيُّ يَطْلِيهِمَا بِالْدَّمَاءِ .

(وترك "الهمزة" قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام "الهمزة" وتطقلت عليها في الاستفهام و"قد" من لوازم الأفعال ، فكذا ما هي بمعناها. (١)

والغريان، وهما بناءان طويلان، يقال هما قبر مالك وعقيل نديمي جذيمة الابرش. وسما غريين لان النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله إذا خرج في يوم يؤسه. الشاعر يصف منزلاً خلاً من أعليه وما بقيت إلا آثار يستدل عليهم بها، وتسحضر ذكريات العذاب، ومن تلك التي بقيت مذكرات مؤججات لواعج الشوق "أثافي" صليت بالنار كما صليت قلوب العاشقين عذاري تلك المنازل ، فاسوت الصاليات وما اودت أفئدة العاشقين، بل ذكوت أججت لواعجها.

قوله (كَمَا يُؤْتَقِنُ) على معنى (كثُل ما يؤْتَقِنُ) "ما" مع ما بعدها يؤول بمصدر، وهو مما يستشهد به على اجتماع حرفين بمعنى ، فيكون أحدهما زائداً أو يكون مؤكداً للآخر، كالذي في قول الشاعر:

(فَلَا وَأَبِيكَ لَا يَلْفِي لَمَّا بِي ... وَلَا لَهَا بِهِمْ أَبَدًا شِفَاءً)

ويحسن بك الرجوع السبصر إلى كتاب: "نزهة الأدب ولب لباب لسان العرب"، تأليف: عبد القادر بن عمر

البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخالجي، القاهرة، (ط: ٤) عام: ١٤١٨ هـ، ج: ١١ / ٢٦١

وجاء بقوله (أَلْ عَرَفْتَ الدَّارِ بِالْغَرِيِّينَ ؟) على أن (هل) جاءت على الأصل قبل التخفيف لكثرة الاستعمال المستعجلة التخفيف، وقد سبقت به (همزة) الاستفهام (أهل عرفت ... ؟) واجتماع حرفين بمعنى واحد غير مدفوع في العربية، فكيف إذا ما قلنا في (أهل عرفت ... ؟) إن (هل) هنا بمعنى (قد) والاستفهام من الهمزة ، لا من (هل).

(١) بين السعد أن مسلك السككي في تقبيح دخول (هل) على اسم مقدم عليه فعل، ليس هو المسلك الأوحده، بل لأهل العلم مسلك أقرب وأيسر، مسلك يدخل مدخلا آخر يمثل في النظر إلى أصل ما تكون له (هل)

(هل) عند أهل العلم بمعنى (قد) الحرفية، و(قد) كما يقول سيويه من الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها، ولا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، (الكتاب لسيويه. مخ: هارون ج: ٣ / ١١٤٠) . وما كلن بمعنى (قد) يكون كمثلها في أنها تدخل على الأفعال ، فكانت (هل) لذلك لا تدخل على الأسماء، سواء كانت خالصة لمعنى (قد) أو ضمنيت معنى "همزة الاستفهام" فإذا

قُلْتُ : هذا يقتضي أن لا يصح أو يصح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو " هل عمرو قاعدٌ؟ " وإلا فما الفرق بينه وبين ما إذا كان الخبر فعلاً نحو " هل زيدٌ قام؟ " **قُلْتُ** : الفرق أنها إذا رأيت الفعل في حيزها تذكرت عهداً بالحي وحثت إلى الإلف المألوف وعاقته ولم ترض بافتراق الاسم بـ [عنهما بخلاف ما إذا لم تره فيحيزها ، فإنها تسلت عنها ذاهلةً (١)]

دخلت على اسم قد بني عليه فعل كما " هل محمد جاء؟ " أو " هل رجلٌ جاء ؟ " فذلك قبيح

فالقبح آتمن استحقاق (هل) الدخول على الفعل كمثل استحقاق ما ه بمعناه: (قد) فدخولها على اسم قبيح ، لذلك ، لا لما ذكر السكاكي ..

(١) هنا يفترض السمع أن السامع لما سمع ذلك قام في عقله أن ذلك يجب أن يكون متحققاً سواء كان خبر الاسم الذي دخلت عليه (هل) اسماً أو فعلاً ، لافرق بين هل محمد قام؟ " و " هل محمد قائم؟ " في أن كلا كانت فيه (هل) داخل على اسم ، وهي (قد) لا يدخلان على الاسماء ، فكما لا يقال قد محمد قائم " كذلك يجب ، لا يقال: هل محمد قائم " فما الفرق بين (هل محمد قام؟ " طهل محمد قائم " قبيح الأول وستحمد ار ، بل جاء في البيان المعجز في مواضع عدة على ما لا يخفى على مثل .

هذا الاعتراض الافتراضي المستهل بقوله (فإن قلت...؟) و نهج في التأليف عند الأعيان ، يفترضون فيه أن مقابلهم السابق حين لنفذ في فؤاد السامع سيؤرقه ، فيتساءل ، فيتخيل المكلم التساؤل ، فيدبر بالجواب .

هنا يبين السعد عن الفرق بين (هل محمد قائم؟ " ز " هل محمد قام؟ " أنه الأول لم يكن ثم فعل فإذا لم يكن في حيز جملة (هل) فعل ذهلت ، وتسلت بغيره ، أما إذا كان فيحيز جملة فعل ، لإغنها تمن إليه لما يقتضيه العهد القديم ، فلا ترضى بغير أن يكون واليا الفعل ، الصاحب القديم ، فإذا كان فيجملتها ولم يليها فقد حرمت وظلمت ، وفكان من وراء ذلك الحرمان والظلم قبيح ، أما حين لا يكون فيحيز جملة فعل ، فهي تسلو ويتذهل ، فلا تذكر ، فلا يكون حرمان مما هو قريب منها ،

وهذا كما ترى تعليلي شعري ، وهو ليس من بنات السعد وقد سبق أن أشار إلى أن شبء شبيه بهذا وذكره أن مما ذكره بعض المحققين من النحاة

هاذ المحقق هو الرضوي : محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت : ٦٨٨ هـ) في شرح " الكافية في النحو لابن الحاجب : أبي عمر : عثمان بن عمر الكردي المعروف بابن الحاجب ، (ت : ٦٤٦ هـ) . قال عن " هل " : " فلما كان أصلها (قد) وهي من لوازم الأفعال ، ثم تطفلت على الهمزة ، فإن رأيت فعلاً في حيزها ، تذكرت عهداً بالحي ،

[اختصاص "هل" بالفعل ذي الزمن المستقبل] (١)

وحتت إلى الألف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة، ومع وجود الفعل، لا تمنع به مفسرا أيضا، للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختيارا: هل زيدا ضربته، كما مر في المنصوب على شريطة التفسير " (أ-ب-)

(شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ): تحقيق يوسف حسن عمر، طبع عام ١٣٩٥ هـ، الناشر: جامعة قارونس - ليبيا، ج: ٤ ص: ٤٤٦)

وانظر أيضا: القوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ن تأليف نور الدين عبدالرحمن الجامي (ت: ٨٩٨ هـ) تحقيق: أسامة طه الرفاعي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بالعراق . عام ١٤٠٣ هـ ج: ٣٧٨/٢، قد نقله عنه الرضي دون أن يشير إليه،

والرضي هنا يركب متن التخيل، يصور لك العلاقة بين "هل" و"الفعل" علاقة متعائين، لا يتباعدان، فحيث تنسم أحدهما أربح الآخر لم يأنس إلا بأن يكون لصيقه، فالكلم عنده كأنها لما كانت وليدة نفس حية، كانت كمثل ما تولدت منه حية، تتأنس كما تتأنس النفوس التي تخفضت عنها هذا إنما هو من كلام الرضي في شرحه الكافية فيمبحث " حرفا الاستفهام: الفرق بين الهمزة، وهل .

ونص كلامه: " الهمزة تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا، بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو: هل زيد قام، إلا على شذوذ، وذلك لأن أصلها: أن تكون بمعنى (قد)، فقيل: أهل، قال: " أهل عرفت الدار بالغيرين "

وكثر استعمالها كذلك، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها، استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى: (هل أتى على الإنسان) (سورة الإنسان: ١)، أي: قد أتى، قلنا كان أصلها (قد) وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفلت على الهمزة، فإن أت فعلا في حيزها، تذكرت عهدا بالحي، وحتت إلى الألف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة " وقد سبق أن نصصت على ذلك

(١) في هذا المبحث يبين لنا السعد خاصة من خواص (هل) كمثل اختصاصها قبل بالدخول على "الفعل" متى كان الفعل في جملتها.

هنا يبين لنا أن (هل) وأن تكن عاشقة أن يليها الفعل إذا ما كان فيجملتها، فإن العمل الذي هي له عاشقة الفعل المضارع، هي تخلصه للزمن الآتي، تجرده من الدلالة (٨٣)

(وهي أي "هل") (تخصّص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كـ "السين" و "سوف" (١) (فلا يصح "هل تضرب زيداً، وهو أخوك؟") كما يصح "أضرب زيداً، وهو أخوك؟" يعني أنه لا يصح استعمال "هل" لإنكار إثبات الفعل الواقع في الحال، بمعنى أنه لا ينبغي أن يقع، كما يصح استعمال "الهمزة" فيه، ذلك؛ لأن "هل" تخصّص المضارع بالاستقبال، فلا يصح لإنكار الفعل الواقع في الحال، فعلم أن التقيد لقوله "وهو أخوك" ليكون قرينة على أن المراد إنكار الضرب الواقع في الحال، لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل.

وقد صرح الشكاكي بذلك، وقال "في أن يكون الضرب واقعاً في الحال" (٢) و علم أن هذا الامتناع جارٍ فيما إذا دلّت القرينة على أن المراد إنكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال، أو حالية، كما في قوله تعالى: (أَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (الأعراف: ٢٨)، (يونس: ٦٨) وقولك: "أضرب أباك؟" و "أنتشم السلطان؟" فإنه لا يصح وقوع "هل" هنا الموقع في هذه المواضع. (٣)

على الزمن الحال الذي كان يدل عليها في غير جملة (هل)، فأت إذا قلت: "يكتب محمد الدرس" فلك أن تريد أنه يكتب الآن، وتدلل على ذلك بقرينة لفظية أو حالية، ولكن تريد أنه يكتب الآن، وفي ما هوأت، كما فيقول الله تعالى (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (البقرة: ١٨٥) أيريد بكم الآن وفي ما هوأت .

(١) قوله: "كالسين وسوف" أي هي في الطلب، كـ "السين" و "سوف" في "الخبر" فهما لا يكونان في الحال.

(٢) مفتاح العلوم، نشر مصطفى الحلبي القاهرة - عام ١٣٥٦ هـ ص: ١٤٨.

(٣) يشير السعد إلى أنك إذا ما أردت أن تتكر فعلاً قائماً بين عينك حدوثه وتوابع فاعله عليه، فلا تسلك السبيل إليه بـ "هل" بل بـ "الهمزة" فقوله (وهو أخوك) جملة حالية، فلولاً قولك (وهو أخوك) لصح قولك: (أضرب زيداً؟) مریداً به فيما هوأت من الزمان. فكل ما أفاد وقوع الحدث في الحال سواء كان قرينة مقالية كما في (وهو أخوك) أو حالية، فلا يستقيم الاستفهام بـ "هل" وإنما يستفهم بـ "الهمزة" كما قول الله تعالى: (قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ عِنْدَ كُرٍ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (٦٨) قُلْ إِنْ الَّذِينَ يُفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ (٦٩) مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نَذِقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ (٧٠) (سورة يونس)، (فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ (٧٦) قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَمْحُرْ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ (٧٧) (سورة يونس)

[نقد السعد مذهب القطب التحتاني] جعل العلة أن المستقبل لا يقيد بالحال

وبهذا ظهر فساد ما قيل إننا امتنع ذلك من جهة أن الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة ؛ لأن الواجب مقارنة الحال بوقوع الفعل، وانتفاؤها ههنا ممنوع.
ألا ترى إلى صحة قولنا : سيجيء زيد راجعا ، وسأضرب زيدا، وهو بين يدي الأمير. قال الحماسي :
سأغسل عني الغاز بالسيف جالينا ... غلّي قضاء الله ما كان جالينا ()

ففي هذه الآيات جاءت الانكار التوحيخي التسفيهي بـ "الهمزة" لفعل واقع في الحال، وما له في منطق العقل القطري أن يكون ، ولا يستقيم أن تقوم "هل" مقام الهمزة. فذلك مقام اختصت به "الهمزة" من دون "هل".

ولـ "الهمزة" مواقع اختصت بها لا يتستقيم أن تقوم بقاها "هل" ويحسن بك- إن كنت طالب علم - أن تستقري تلك المواقع في بيان الوحي وبيان الإبداع البشري، وأن تتبصر وتندبر ، فلك من ذلك ما لا يكون لك من غيره، في تجل على قوادك « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحْسِنَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ » . (مسلم: الزكاة. رقم: ٢٣٥٩)

(١١) قائل هذا البيت سعد بن ناشب العنبري المازني (ت: ١١٠هـ). شاعر إسلامي، وباعته على إنشاده هذه الأبيات أنه أصاب دماً فأحرق حفيد أبي موسى الأشعري : بلال ابن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه داره وهدمه . الشاعر يؤكد أنه لن يدع دفع العار عنه مهما كانت العواقب، ولذا استرسل في الأبيات بعدها مصوراً شأنه الذي لا يقيم على ضم.

وحسن أن تلبث عند قوله (سأغسل) حث عبر عن الإزالة بالغسل إيماء إلى أنه ذلك أمر بالغ السر عنده، وأن ذلكأمر طارئ، وأنهما بولغ في إيادته، فذلك إنما هو أمر لا يكلفه ثقيلاً وبيلاً، إن هو غسل كمن يغسل يده أو ثوبه مما تلطخ به، فالأمر عنده ليس بذي كلفة يحل لها ما

أرايت إلى علو الهمة واستسهال الصعاب لقوة عزيمته ، فهل لنا أن نستطعم شيئاً من ذلك ، ولا نرى أهون الكد في طريقنا عقبات عصية عتية لا تزال ؟
المسلم إذا استحضر آخر آية في سورة النحل وأقها في نفسه ، كان كل شيء مسخراً له ، كما هدت الآيات الثانية عشرة، والثالثة عشرة من سورة " الجاثية "

يقول المرزوقي : أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ) في شرحه الحماسة : " يروى : " قضاء الله " بالرفع والنصب، فإذا رفعته فإنه يكون

فاعلا لـ "جالباً علي"، و[يكون] قوله: "ما كان جالباً" في موضع مفعوله ، ويكون "القضاء" بمعنى الحكم.

والتقدير: سأغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الأعداء، في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه.

وإذا نصب "القضاء" فإنه يكون مفعولاً لـ "جالباً" وفاعله [قوله]: "ما كان جالباً"، ويكون [معنى] "القضاء" الموت المحتوم والقدر المقدور.. والمعنى جالباً الموت على جالبه.

ويقول الأعلام الشنتمري الأندلسي: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري: (٤١٠-٤٧٦هـ) "في شرحه الحماسة: يقول إن عيرت بهروني مما جنيت ، فسأجعل سيفي عاسلاً لما لحقني من العار بما أظهره من الانتقام والانتصار، ولا أبالي ما جرى علي في ذلك من القضاء، وأجلبه إلى من المكروه" (أه) شرح حماسة أبي تمام للأعلام

الشنتمري . تحقيق على المفضل حمدان. نشر: دار الفكر العربي - بيروت - دار الفكر - دمشق، (ط: ١) عام ١٤١٣هـ ، ج: ١ ص ١١٣

ويحسن بكان تقرأ المقطوعة كاملة، وتسحضرها في وعيك ، وفي سلوكك ، لتكون كمثل أياً

فهذه الأبيات مما يحسن أن تستحضر في ذاكرة أبناء المسلمين، فلا ينامون على ضمير، ولا ينظرون إلى العواقب نظفيرة معينة

وقد أحسن أ فيها من أشعار الحماسة مقوماً من مقومات بناء شخصية كل مسلم ولسعد بن ناشب أبيات يجابه فيها "بلال بن ردة" أوردتها أبو تام في الحماسة يقول:

لا تُوعِدنا يا بلال ، فإننا ... إذا نحن لم نشق عصا الدين أحرار
وإن لنا إما خشيناك مذهباً ... إلى حيث لا نخشاك ، والدهر أطوار

فلا نعملنا بعد ميم وطاعة ... على حالة فيها الشقاق أو العار

(١) يقول الحق - سبحانه وتعالى - (وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (غافر: ٦٠). قوله (دَاخِرِينَ) أي صاغرين ، حال من الفاعل في "سيدخلون" فالحال يأتي وصاحبه فاعل فعل مستقبل . وهذا ما لا يخفى

وتأمل كيف أن الجزء من جنس العمل "يستكبرون: داخرين" وهذا يهديك إلى أن تفقه شيئاً من حكمة الإعراب عن الجنة بأسماء عدة ، وعن النار بأسماء عدة في

وأعجب من هذا أن بعضهم لما سمع قول النحاة إنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في مبحث "الحال" فهم منه أن الفعل المقتد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال ، فلا يصح تقييد "هل تضرب؟" بالحال . وأورد قول النحاة دليلاً على كلامه ، وهو يُنادي على خطئه

ولم يُنقل عن أحد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال . (١)
ولعمري إن التعرض لأمثال هذه المباحث مما لا ينبغي أن يشتغل به ، لكننا نخاف على القاصرين أن يقعوا فيها من غير تأمل ، وبأخونها مذهبا .

.....

[بيان علة اختصاص "هل" بما هو زماني .]

(ولاختصاص التصديق بها) أي لكون "هل" مقصورة على طلب "التصديق" وعدم مجيئها لغير "التصديق" كما يقال : "نخصك بالعبادة" بمعنى "لا نعبد غيرك" . (٢)

سياقات متنوعة، ونعت العذاب بنوع عدة: أليم - مهيمن - مقيم - شديد - عظيم...، وهذا إنما هو موافق لما يكون جزاء له إن حسناً لحسن... فانت يمكنك أن تعرف شيئاً عن جزائك من البصر بأقوالك وأفعالك وأحوالك، فاختر لنفسك .
(١) وجه العجب أنه استدل بما هو عليه ، فالنحاة على أن جملة الحال لا تقيّد بما يقيّد الاستقبال ، وهو فهم وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال ، فلم يُحسن تلقي مقالة النحاة ، وجعل الحكم في غير محله ، فهو خطأ في الاستدلال .
يقول الرضي في شرح الكافية: "ويشترط في المضارع الواقع حالا: خلوه من حرف الاستقبال، كالسين ولن، ونحوهما، وذلك أن الحال الذي نحن في بابه، والحال الذي يدل عليه المضارع، وإن تباينا حقيقة لأن في قولك اضرب زيدا غذا يركب: لفظ يركب، حال بأحد المعنيين، غير حال بالآخر، لأنه ليس في زمان التكلم، لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة، أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقض ههنا حقيقة، ولمثله التزموا (قد) إما ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالا، مع أن حالته بالنظر إلى عامله، ولفظة (قد) تقرب الماضي من حال التكلم فقط، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: جاء زيد العام الأول ١ وقد ركب، فالجبي بلفظ (قد) ههنا، لظاهر الحالية، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك" (أهـ) .

(٢) بشير السعد إلى أن (هل) مقصورة، والتصديق مقصور عليه، فكأنه قيل ما "هل" إلا لطلب التصديق، أما التصديق فغير مقصور عليها، بل يأتي بالهمزة أيضاً. فالباء

(وتخصيصها المضارع) بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر) و"ما" موصولة و"كونه" مبتدأ خبره "أظهر" و"زمانياً" خبر "الكون" أي بالشئ الذى زمانيته أظهر (كالفعل) فان الزمان جزء عن مفهومه بخلاف الاسم فانه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له . (١)

في (بها) داخلة على المقصور، كما تقول اختصاصت محمـصا بزيارتي لأنه قصرتها عليه، ولم تزد غيره. وهنا يحسن بك طالب علم أن تكون على وعي بمدخول "باء" البدل، ومدخول باء الاختصاص كيما لا يختلط عليك الأمر، لإثبات بلاغي، ولكل كلمة مقال، ولكل مقام كلمة. وعمود البلاغة كما قال الخطابي في رسالته "بيان إعجاز القرآن" هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه: إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهاب الروق الذى يكون معه سقوط البلاغة ، ذلك أن فى الكلام ألفاظاً متقاربة فى المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية فى إفادة بيان مراد الخطاب " (أهـ)) وهذا الذى قاله فى شأن الكلمة هو قائم فى شأن التركيب والصورة، والدلالة والإيقاع ، فتبصر .

وما فى حاشية " البنية " على "الإيضاح" للصعيدى (ج: ٢/ ٣٧) من أنه " لا يخفى أن كون "هل" لها مزيد اختصاص بالفعل يرجع فيه إلى استعمال العرب، ولا حاجة إلى تكلف تحليل ذلك ، لأنه فى الحقيقة لا تأثير له فيه " (أهـ) فيه نظره، ذلك أنه وإن كان مزيد اختصاص "هل" بالفعل مرجعه استعمال العرب، فإن كل ما نحن فيه مرجعه استعمال العرب، ليس غيره، وبهذا يمكننا أن نقول فى كل مسألة: مرجعها استعمال العرب، ثم تمضي .

ذلك يكفي إن أردنا أن نخرج لصحة الاستعمال ، أما إن كنا فى سياق العلم بأسرار العربية ومقتضيات الاستعمال عند العربلى وجهه ، فهذا لا يكفي، لأنه لك أن تسأل بعد أن تقول، وهذا استعمال العرب، ولم استعملت العرب "هل" مع الفعل وحده؟ أليس ذلك حاجة إلأن ينظر فى المقتضى، ليعلم الفرق بين "الهمزة" و"هل" والعلم بالفرق فيه عون على حسن فقه الأساليب، وإلا استوى المستبصر بغيره، فبطل التفاوت بين الناس، ولا قائل بذلك.

(١) قوله " لها مزيد اختصاص " يراد بالاختصاص " التعلق " أي هي تتعلق بالفعل، أو يراد بالاختصاص الاستدعاء أي "هل" تستدعي أن يكون الفعل واليها : رديفها .

وقوله: "مزيد اختصاص" أي لها اختصاص زائد ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، وفي هذا عدولٌ عَنْ أَنْ تكونَ الصفة منكونها تابعة للموصوف في (اختصاص زائد) إلى كون الوصوف مضافاً إليها نالعدول عن الأصل (اختصاص زائد) إلى (مزيد اختصاص) فيه إبالغ في تقرير العناية بالصفة، وانها محل اعتناء. ومثل هذا مما يجب عليك أن لا تمر عليها غير مسنبصر، فتراكيب العلماء في بيان المسائل، كتراكيب الشعراء، قلعة العلماء الأعيان لها بلاغتها ، كلفة الشعراء إلا أن مناطات البلاغة في كل مختلفة، وفيمكنك أن تكتب رسالة علمية في منهج السعد في الإفهام في كتاب " مختصر المعاني: باب "المعاني" أو "البيان" وتعامل مع بيانه كأنك تعمل مع معلقة من المعلقات والسبع، وحينئذ ستجد نوعاً طريفاً لطيفاً من فنون البلاغة. ، فهلكك إلى أن تجتهد وتجاهد، كيلا تكون نسخة مكرورة من الآخرين. كن فريداً، ليسعى إليك ، فيحمل عنك العلم النفع .

وقوله (مزيد) يقيد أنها تدخل على الاسماء ذات الخبر الاسمي (هل محمد قائم) إلا أن دخولها على الأفعال أزيد . ولذا لم يقل لها اختصاص، بل مزيد اختصاص.

وهذا يعطيك أهمية دقة العبارة، وهو ما يسميه عبد القاهر تمام الدلالة ويبرجها. وتعلم من ذلك مهارة "الإفهام" فهي عديل مهارة الفهم ، ولا يكفي العالم ، وطالب العلم أن يفهم ، بل عليه من بعد أن يملك مهارة الإفهام، وأن يكون حكيماً في مهارة الإفهام، فلا يكون أفهامه مكشوفاً إذا ما كان مخاطبه في مثل مقامك أو فوقه، أما من كان دونك، فيمكن أن يكون أفهامه يبيان قريب عقله وفقهه ، فطلاب العلم في المستوى العالي بله الأعلى يضيق صدرهم بالبيان السافر المكشوف الذي لا يحمله على أن يجتهد في الفهم ، ليتلذذ بهذا الاجتهاد. فإن له لذة ليس كمثلها. فالمسائل المكشوفة ليست بطلبة النبلاء من طلبة العلم ، وظني الأحمذ أنك منهم أو ينبغي أن تكون منهم .

(١) يعتمد السعد إلى ذكرعتين لكون "هل" لها مزيد اختصاص بما هو زماني:

(العلّة الأولى): تخصيصها المضارع بالاستقبال، فتأثيرها فيه آية على أنها تفضل زماناً ما، ولولا ذلك ما جردته من زمن، وقصرته على آخر، فكان اقتضاؤها الفعل لذلك أظهر من أن الزمان من مكونات "الفعل"

(والعلّة الأخرى): قصرها على طلب التصديق ، دلالة ذلك على مزيد اختصاصها بالفعل أن التصديق حكم بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه ، ودلالة الفعل على ذلك

أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر. وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط
لأنك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات إنما يتوجهان إلى المعاني والاحداث التي هي
مدلولات الافعال لا إلى النوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي ؛ لأن "النوات" ذرات فيما مضى وفي
الحال وفيها يُستقبل (١)

أظهر ، ألا ترى أنها لا تحقق هذه النسبة إثباتاً أو نفياً إذا ما كان الاسمان ليس كون
أحدهما في معنى الفعل ، وإلا أول بمعنى الفعل ، فأنت في "محمد فهم" ، تجد أن في كلمة
" فهم " معنى الفعل المتحمل نسبة ، وفي قولك: " محمد أسد " ، تؤول كلمة " أسد
"بمعنى ، ليكون فيه معنى الفعل ، فتحقق النسبة .

ولذا لا يصح أن تدخل (هل) على جملة اسمية الصدر والعجز إلا وأحدهما فيه
معنى الفعل أو مؤول بمعنى الفعل . ومن ثم اقتضى قصرها على طلب "التصديق" أن
يكون لها مزيد اختصاص بما هو زماني "الفعل" .

مما أنت مدعو إلى العناية به أن تحسن البصر بطريقة الاستدلال وتبينه ، فذلك
ركن رئيس من مكونات العالم وطالب العلم ، فكثيراً ما يكون مع المرء دليل صحيح على
دعواه إلا أنه لا يحسن الاستدلال به على دعواه ، وذلك من نقص عدته ومهارته
في "الاستدلال"

أولا تراءنه قد سبق أن السعد قد عجب من شأن "القطب التحتاني" حين استدل
بقول للنحاة على ادعواه ، فكان استدلاله به عليه وليس له ، فقال السعد كما سبق: "
وأعجب من هذا أن بعضهم لما سمع قول النحاة : إنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن
علامة الاستقبال ، لما سنذكره في مبحث "الحال" فهم منه أن الفعل المقيّد بالحال
يجب تجريده عن حرف الاستقبال ، فلا يصح تقييد " هل تضرب؟ " بالحال . وأورد
قول النحاة دليلاً على كلامه ، وهو ينادي على خطئه . " (أهـ)

(١) السعد في استدلاله على أن " هل " أكثر تعلقاً بالفعل ، عمد إلى أمرين: الأول
فعلها في الفعل ، وهي لا تفعل فيه إلا إذا كان لها مزيد تعلق . والآخر موضعت له . فاتخذ
من عملها ومن ما يطلب بها دليلاً على مزيد اختصاصها بالفعل ، فكان ما استدل به من
واقع (هل) وأنت إذا ما كنت أدلتك على دعواك من واقع الدعوى ، وليس من خراج
عنها كانت أدلتك موضوعية ، لا إسقاط فيه ، وهذا منهج في الاستدلال .

وأنت - طالب علم - مدعو إلى العناية به أن تحسن البصر بطريقة الاستدلال
وتبينه ، فذلك ركن رئيس من مكونات العالم وطالب العلم ، فكثيراً ما يكون مع المرء
(٩٠)

دليلٌ صحيح على دَعَوَاهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الاستدلال به على دَعَوَاهُ ، وذلك من نقص عَدَتِهِ ومهارته في "الاستدلال"

أولاً ترى أَنَّهُ قد سبق أَن السعد قد عجب من شَأْنِ "القطب التحتاني" حين استدل بقَوْلِ النُّحَاةِ على ادْعَوَاهُ ، فكان استدلاله به عليه وليس له ، فقال السعد كما سبق: "وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمَّا سَمِعَ قَوْلَ النُّحَاةِ : إِنَّهُ يَجِبُ تَجْرِيدُ صَدْرِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ عَنْ عَلَامَةِ الْإِسْتِقْبَالِ ، لَمَّا سَنَدَكَرَهُ فِي مَبْحَثِ "الْحَالِ" فَفَهِمَ مِنْهُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَقِيدَ بِالْحَالِ يَجِبُ تَجْرِيدُهُ عَنْ حَرْفِ الْإِسْتِقْبَالِ ، فَلَا يَصِحُّ تَقْيِيدُ " هَلْ تَضْرِبُ ؟ " بِالْحَالِ . وَأُورِدَ قَوْلُ النُّحَاةِ دَلِيلًا عَلَى كَلَامِهِ ، وَهُوَ يَنَادِي عَلَى خَطئِهِ . " (أهـ) .

لَا تَحْسِنُ أَنَّ هَذَا الَّذِي مَضَى لَيْسَ مِنَ النَّظَرِ الْبَلَاغِيِّ فِي شَيْءٍ ، كَلَّا إِنَّمَا هُوَ مِنْ عَيْنِهِ ، فَقَدْ حَسِبَ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ أَنَّ عِلْمَ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّ مُنْحَصِرٌ فِي مَدَارِسَةِ الصُّورِ الْتَخْيِيلِيَّةِ ، وَالْمُحَسِّنَاتِ الْبَدِيعِيَّةِ ، وَالْخَوَاصِ التَّرْكِيبِيَّةِ الَّتِي تُتَوَلَّدُ مِنْهَا مَعَانٍ نَفْسِيَّةٌ ، هَذَا إِنَّمَا هُوَ جَانِبٌ تَمَّا يَشْتَغِلُ فِيهِ التَّفَكِيرُ الْبَلَاغِيُّ ، وَالْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي رُؤْيَا حَقِيقَةِ "عِلْمِ الْبَلَاغَةِ" .

التَّفَكِيرُ الْبَلَاغِيُّ لَا يَعْرِفُ بَنُوْعَ الْمَجَالِ الَّذِي يَصْعَلُ ، بَلْ مِنْ مَنَهِجِهِ وَأَدَوَاتِهِ وَمَقَاصِدِهِ . ذَلِكَ مَا يَفْرُقُ بَيْنَ التَّفَكِيرِ الْبَلَاغِيِّ فِي الْبَيَانِ وَأَيِّ تَفَكِيرٍ آخَرَ يَتَّخِذُ مِنَ الْبَيَانِ مَجَالًا صَنَعَةً .

وَمَنْ يُغْفَلُ عَنْ ذَلِكَ ، وَعَنْ اسْتِحْضَارِهِ فَإِنَّهُ سَتَزِلُّ بِهِ قَدَمُهُ ، وَتَضِلُّ طَرِيقُهُ ، وَأَوَّلُ دَعَاءٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) (أَمْ الْكَتَابِ) (حَاشِيَةٌ عَجَلَى : هَلْ لَكَ أَنْ تَنَاطُرَ بَيْنَ الْإِعْرَابِ عَنِ الطَّرِيقِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَيَاةِ بِـ "الصِّرَاطِ" فِي الْبَيَانِ الْقُرْآنِيِّ ، وَالْإِعْرَابِ بِـ "الصِّرَاطِ" فِي الْبَيَانِ النَّبَوِيِّ عَمَّا يَضْرِبُ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ : « ... فَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأَمَّتِهِ » (البخاري: الأذان ، والتوحيد، ومسلم: الإيمان)

مِنْ صَمِيمِ عِلْمِ الْبَلَاغَةِ " بَلَاغَةُ الْإِقْنَاعِ وَالْإِسْتِدْلَالِ " وَلِذَا لَمْ يَكُنْ نَظَرُ الْبَلَاغِيِّ مُنْحَصِرًا فِي الْبَيَانِ الْإِبْدَاعِيِّ الْأَدَبِيِّ الْمُبْنِي عَلَى التَّخْيِيلِ ، بَلْ إِنْ مِنْ مَجَالِ نَظَرِهِ الْبَيَانِ الْعَلَمِيُّ ، وَمَا فِيهِ مِنْ دَقَّةِ الْعِبَارَةِ ، وَلُطْفِ الدَّلَالَةِ ، وَمَا فِيهِ مِنْ مَنَهِجِيَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ ، وَنَقْضِ الْحُجَّةِ ، فَذَلِكَ عَدِيلٌ مَا يُمَكِّنُ أَنْ تُقَسِّمَ بَلَاغَةُ الصُّورَةِ أَوْ بَلَاغَةُ الْمَعَانِي النَّفْسِيَّةِ ، فَمِنْ بَلَاغَةِ " الْإِقْنَاعِ وَالْإِسْتِدْلَالِ وَالْمُحَاجَاةِ "

[وجه المبالغة في الطلب بدخول "هل" على جملة اسمية الصدر والعجز.] (١)

وبيان القرآن عن الوحدانية ، ونقض شبهات الكافرين إنما هو من قبيل بلاغة الإقناع، ولك أن تحسن قراءة سورة "النحل" مثلاً، لتعلم منهج القرآن في الإقناع والاستدلال على وحدانية الله تعالى.

قلت ذلك مرشداً لك أن ثم سبيل آخر ما يزال غير مطروق، وأرض لما تستزوع، فأنت مدعو إلى "إحياء الموات" ومن أحيأ أرضاً ميتة فهي له. روى أبو داود في كتاب "الخراج" من سننه بسندة عن يحيى بن عروة عن أبيه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ».

(١) إذا ما كان الأصل في "هل" أن يكون مدخولها "الفعل" ، لأمرين ، كما سبق:
= أنها مقصورة على طلب التصديق.
= وأنها تختص المضارع للاستقبال

كان العدول بها عن الجملة الفعلية إلى الاسمية صدرًا وعجزاً طلباً لأمر لا يتحقق مع دخولها على الجملة الفعلية. ذلك أنه لا يعدل عن الأصل إلى غيره مما يأذن سنن العربية، ومعهود العرب في الإبانة والإفهام إلا طلباً لأمرٍ كريم لا يتحقق بالجريان على الأصل

وهذا بين لك أن العربية لها من "المرونة" و"الانضباط" ما يعصم المتلقي عن أن يضل في الفهم بـ"انضباطها"، وما يحقق للمتكلم غايته بـ"موروثها":

في "موروثها" عون للمتكلم على الوفاء بحق "الأفهام"

وفي "انضباطها" عون للمتلقي على الوفاء بحق "الفهم"

وبذلك لا يؤتى السامع من قبل المتكلم ، ولا يؤتى المتكلم من قبل السامع ، كما هو حظ البلاغة على ما قرره الحفيد العباسي فيما رواه "الجاحظ" في "البيان والتبيين"

وتلك من خواص العربية في الإفهام والفهم ومن ثم كثر في العربية العدول عن الأصل عدولاً منضبطاً.

وهذا ما يجب عليك - طالب علم بالعربية - أن تبصره في كل نمط تركيبي أو تصوري أو إيقاعي قائم بين يديك بلسان العربية، ولا سيما في بيان الوحي قرآناً وسنة، وبيان الإبداع البشري شعراً ونثراً، ولا يكن همك حفظ ما تقرأ، وحمله ثم طرحه

(ولهذا) أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل (كان "فهل أنتم شاكرون؟" (الأنبياء: ٨٠) أدل على طلب الشكر من "فهل تشكرون؟" و"فهل أنتم تشكرون؟) مع أنه مؤكد بالتكرير ؛ لأن "أنتم" فاعل فعل محذوف (لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصوله) من إبقائه على أصله ، كما في "هل تشكرون؟"؛ لأنها داخلة على الفعل حقيقة ، وفي "هل أنتم تشكرون؟" داخلة على الفعل تقديرًا ؛ لأن "أنتم" فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر.

. (و) أيضًا "فهل أنتم شاكرون؟" أدل على طلب الشكر (من أفانتم شاكرون؟) (وإن كان للشبوت) باعتبار كون الجملة اسمية ؛ (لأن "هل" أدعى للفعل من "الهمزة" ، فتركه معها) أي مع "هل" (أدل على ذلك) أي على كمال العناية بمحصول ما سيتجدد . (')

كما هو في آذان السامعين، فلا تعدو أن تكون حامل ما ليس لك ، فلا تذكر إلا حاملًا منتج الآخرين، ولست بمنتج لهم شيئًا ، وإنما يكون العالم وارثًا بأمرين:
الأول : أن يكون صانع علم ومعرفة بحكمة وإتقان
والآخر: أن يكون ناشره في الناس احتسابًا بلسان حاله من قبل لسان مقاله أي أن يكون لسان حاله أبلغ من لسان مقاله.

.....

البلاغيون حين رأوا وفرة دخول "هل" على الجملة الاسمية صدرًا وعجزًا في بيان الوحي قرآنًا وسنة، وبيان الإبداع البشري شعرًا ونثرًا أدياء، كانت عنايتهم بالنظر في مقتضيات هذا العدول، ومغزاه، وكيفية دلالة هذا التركيب على ذلك المغزى، وهذا ما أنت تجد السعد بأسطه بين يديك.

(١) لما كان دخول (هل) على الجملة القطعية هو الأصل في معهود العرب في الإفهام لما سبق بيانه، كان العدول عن هذا الأصل عدولاً منضبطاً بأصوله أي عدولاً لا يترتب عليه سوء دلالة وتعثرها - لما كان ذلك كان لابد أن يكون لهذا العدول مقتضى ومغزى ومقصد يراد تحقيقه، وإلا كان عدولاً عبثاً ، فركوب المتكلم البليغ متن العدول عن الأصل لا يمكن أن يكون عبثاً، وهذا ما سعى أهل العلم لبيانه في عدول البليغ بـ "هل" عن أصلها إلى أن يكون مدخولها جملة اسمية صدرًا وعجزًا :

أولاً : المقتضى العدول عن الأصل إلى أن يكون مدخول (هل) جملة اسمية صدرًا وعجزًا هو إبلاغ المستفهم بـ (هل) (السائل) العادل بـ (هل) عن الأصل في تقرير أهمية تحقيقي المخاطب ما يطلبه السائل من المسؤول ، إما لنفع يرجع إلى المستفهم (السائل) أو لنفع يرجع للمخاطب (المسؤول) وإما لبيان عظيم شأنما يستفهم عنه في نفسه ، وأنه مما لا يليق إلا أن يعتنى بتحقيقه والديمومة على ذلك .
(٩٣)

ذلك هو المقتضي العدول عن الأصل في دخول (هل) على الفعلية إلى الاسمية صدرًا وعجزًا.

ثانيًا: وجه دلالة هذا العدول على هذه المقصد أن الجملة الفعلية المضارعية (هل يزورني محمد؟) تفهم إرادة تجديد الزيارة من محمد بما يحمله "الزمن" الذي يتضمنه الفعل المضارع، و"التجديد" فيه احتمال الانقطاع، لأن كل متغير أهل لأن يتوقف، وأهل لأن يضعف، وأن يتأخر.... إلى هذه العوارض.

ولما كان المستفهم (السائل) يريد أن يحمي طلبه من ذلك، ويريد أن يحقق له الأمان منها، والعصمة من الانقطاع عهد إلى ما يتحقق به الثبوت والديمومة وهو "الجملة الاسمية" التي خبرها اسم فيه معنى الفعل (المشتقات) (أو مؤول بمعنى الفعل) فالعدول إلى الجملة الاسمية على ما وصفت هاديك إلى أنه يريد لمطلوبه أن يتحقق تحققًا لا يعتره انقطاع أو تغير.

فأنت إذا قلت لصاحبك: "هل أنت زائري؟ كنت تنبؤه أنك عظيم الرغبة في أن يحقق لك ذلك، وأن يكون ذلك ديدنه وسنته، فيكون ذلك أشد تحفيزًا له على تحقيق ما تريد تحقيقه والديمومة عليه. فهو مسلك من مسالك التحفيز والإغراء بالاستجابة بالغ النجاعة في من كان ملك حسن تلق للبيان البليغ.

وهذا ما لا يتحقق إفهامه بقولك (هل أنت تزورني؟) عند من يرى جوازه من النجاعة بناء على أن المراد هل تزورني تزورني، طوي الفعل الأول وحده دون فاعله، فانفصل ضمير الفاعل، فصار هل أنت تزورني، فلا يكون قوله (تزورني) الملفوظ به خبرًا للضمير المنفصل، بل الضمير المنفصل فاعل لفعل مقدر، والفعل المصر به، مؤكد للفعل المقدر، وعلى هذا يكون عند العامل في "أنت" مقدر، وهذا العامل المقدر مؤكد بالفعل المصر به، وليس المصرح به خبرًا عن المضمير المنفصل.

وهذا التركيب "الافتراضي" قائم فيه من المؤكدات ما لا يخفى على من هو دونك في طلب العلم، ورغم من ذلك هو لا يرقى إلى أن يفهم المخاطب (المسؤول) أنك الرغب في أن تكون زيارته لك ديدنه وسنته المحفوظة التلا تتقطع، ولا تتغير، لأن الفعل: (تزورني) بما فيه من الدلالة على "التجديد" الذي هو عرضة للانقطاع... هو المهيم على مدلول العبارة

وكذلك قولك (أأنت زائري؟) لا يملك القدرة على أن يفهم المخاطب (المسؤول) ما أفهمه قولك: (هل أنت زائري؟) ذلك أنك في قولك: "أأنت زائري؟" لم تعدل

(ولهذا) أي ولأن "هل" أدعى للفعل من "الهمزة" (لا يحسن "هل زيد منطلق ؟" إلا من البليغ) أي الذي يقصد به الدلالة على الثبات وإبراز ما سيتجدد في معرض الوجود، بخلاف غير البليغ، لأنه لا يفرق بينه وبين "هل ينطلق زيد؟"، فكان الأولى به أن يدخله على الفعل، كما هو أصله (١)

عن الأصل ، فـ"المزة" مناصولها أنها تدخل على جملة فعلية، وجملة اسمية الصدر فعلية العجز، وجملة اسمية صدرا وعجزاً، ليس ثم عدول معها.
والعدول عن الأصل قرينة على أنك إنما ترغب في الدلالة على أمر لا يتحقق إلا بهذا العدول. وهذا ما لم يتحقق في "أنت زائري؟" بينما تحقق في : هل أنت زائري؟"
وبذلك نفهم ما قاله عبد القاهر في "الدلائل": "أن تأتي المعنى من الجهة هي أصح لتأديته" وهو بين لك في مفتاح دلائل الإعجاز عن خصائص الكلام البليغ (راجع مسرراً).
دلائل الإعجاز، ج: ٤٣، ص: ٤٣، (قرة: ٣٥).

(١) هذا من البلاغيين إعلام بأن العبرة في القول ببلاغة البيان ليست بمنحصرة في البيان نفسه، بل لا بد أن ينظر في حال المتكلم به، وأقاصد إلى ما جاء عليه نظمه أم أن الأمر جاء تقليداً أو نحوه، وهو لا يدرك ما في نظمه من دقائق ولطائف وطرائف؟

فمن شروط الحكم ببلاغة البيان امتحان حال قائله: أهو عليم بما فيه قاصد إليه إو إلى أصوله الكلية أم هو ممن يقلد، ويتكلم بما لا يحسن فهمه إن عرض عليه ؟
بلاغة المتكلم بالبيان شرط في الحكم للبيان بأنه بليغ، وبهذا تدرك أن البلاغيين في هذا يستحضرون المهدي النبوي: (إنما الأعمال بالنيات) وتدرك أنهم يرون أن من قال بما يسمى "موت المؤلف" إنما هو مردود منبوذ. فمراعاة حال المتكلم ركن من أركان القول ببلاغة البيان، فنحن البلاغيين ننظر إلى القول وقائله. ونعتد بشأن "النص" و"الناص": المتكلم. كما أن البلاغيين يذهبون فاقهين محسنين إلى أن الكلام البليغ من المتكلم العليم ببلاغته القاصد إليها ، لا يفعل في السامع، ولا يثر إلا إذا كان "السامع" بلغاً في تلقيه عليمًا بما في ما يسمع من الدقائق واللطائف والطرائف، ومن هنا اشترط السكاكي في مفتاحه بلاغة السامع قائلاً:

" هذا التركيب متى وقع موقعه رفع شأن الكلام في باب البلاغة على حيث يناطح السماك وموقعه أن يصل من بليغ عالم بجهات البلاغة بصير بمقتضيات الأحوال ساحر في اقتضاب الكلام ماهر في أفانين السحر على بليغ مثله مطلع من كل تركيب على حاق معناه وفصوص مستبعا ته فإن جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تغلو ولا تشتري بثمنها ولا تجرى في مساومتها على سننها ما لم يكن (٩٥)

[نوعاً "هل" مِنْ حيث التركيب وغيره] (١)

(وهي) أي هل (قسيان :

= "بسيطة" وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أو لا وجوده (كقولنا: هل الحركة موجودة) أو لا موجوده؟ (٢)

المستخرج لها بصيرا بشأنها والراغب فيها خبيراً بمكانها وثنى الكلام أن يوفى من أبلغ الإصغاء وأحسن الاستماع حقه وأن يتلقى من القبول له والاهتزاز بأكل ما استحقه ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالماً بجهات حسن الكلام معتقداً بأن المتكلم تعمد لها. في تركيبه للكلام عن علم منه، فإن السامع إذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه وربما أنكره وكذلك إذا أساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسبة في تركيبه ذاك على الخطأ وأنزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة (مفتاح العلوم: نشر مصطفى الحلبي - القاهرة . عام ١٣٥٦ هـ) (مبحث: اعتبارات

القول وما يتعلق به) (ص: ١٠٨-١٠٩) وانظر معه (المصباح شرح المفتاح للسيد الشريف، تحقيق بوكسل جليك، نشر: استانبول - تركيا

سنة ٢٠٠٩ م / ص ٢٥٠)

(١) النظر في "هل" من حيث التركيب وغيره، ليس نظراً في تركيبها، كالذي تراهني نظرهم في "تركيب" إنما "و" "هلا" و"ألا" ونحو ذلك مما ذهب بعض علماء اللغة إلّا أنها أدوات ركيتمتأدوات أفادت معاني لا تستفاد من أجزائها، بل تخلفت منمعانياًجزائهامعاني أخر

النظر هنا في (هل) نظر في تركيب المطلوب بها وعدم تركيبه، .

(٢) البسيط في أصل اللغة هو المتسع، الممتد الأطراف، ولذا يقال للأرض "البسيطة" أصل ما رضع له هذه المادة (ب س ط) ، هو الامتداد، فكل ممتد بسيط، ولكن العرف استعمل البسيط فيما ليس له أجزاء يتركب منها أي هو من جزء واحد، وربما يطلق على ما كانت بساطته نسبية، أي هو ذو أجزاء إلا أنه بالنسبة لغيره الأكثر منه أجزاء بسيط، فهناك بساطة حقيقية، وهو ما لا أجزاء له، بل هو شيئاً واحد لا يتجزأ، وما هو بسيط نسبي، وهو ما لها أجزاء أقل من أجزاء نظيره ومن هذا "هل" فهي بسيطة نسبياً .

والسعد تبعاً لسابقه على أنّ قولن: هل الحركة مودودة عد بسيطاً لأنه مركب من شيء أو كالتبيين، فهو مركب من "الحركة": (المحكوم عليه: الموضوع) ومن الوجود (المحكوم به: المحمول) ومن الوجود رابطاً بين المحكوم عليه، المحكوم به، ولما كان هذا الرابط هو المحمول عدا شيئاً واحداً فليل إن المطلوب بها هنا بسيط. ف(هل) البسيطة هي التي يطلب بها وجود الشيء: هل محمد موجود؟

=("مركبة" وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء) أو لا وجوده له (كقولنا: هل الحركة دائمة؟) أو لا دائمة؟ ، فإن المطلوب وجود التوأم للحركة أو لا وجوده لها. (١) وقد أخذ في هذه شيئين غير الوجود ، وفي الأولى شيء واحد فلنا كانت مركبة بالنسبة إليها ، ف"الوجود" في "البسيطة" محمول ، وفي المركب راجعة" . (٢)

(١) والمركبة أي التي كان مطلوبها مركباً من أكثر من شيئين في التي لا يطلب به وجود شيء على صفة ما، كما في هل الحركة ممتدة، فأنت تطلب ثلاثة أشياء على التحقيق: الحركة، وجودها، وامتدادها. فإذا قست (هل الحركة موجودة؟ إلى (هل الحركة ممتدة؟) كان المطلوب في قولك: "هل الحركة موجودة" بسيطاً بالنسبة إلى قولك (هل الحركة ممتدة).

(٢) ومن أجل العلم من يرأى القول بهذا التقسيم ليس خاصاً بـ(هل) بل هو متحقق في "الهمزة" ومن ثم لا يعد من خصائص (هل)، حتى يذكر في مباحثها، ولو أنه ذكره أولاً في مباحث "الهمزة" ثم أشار إليه في "هل" لكان أولى تصنيفاً، لعل ل حكمة من التأخير أشير غليه بعد إن شاء الله تعالى

وفوق هذا فإن العقل البلاغي لا يشتغل بمثل هذا . وإن كان في نفسه مفيداً البصر بحقائقها يطلب بأداة الاستفهام، والفرق بين الأشياء المطلوبة وفق نصها. ليكون الجواب متحققاً ملاءمته للسؤال.

(حكمة تأخير القول في التركيب وغيره) كأني بالمؤلف قد أحر القول في الانقسام إلى بسيط ومركب، ليكون حسن تخلص إلى القول فيبقى الأدوات حيث سينتقل إلى القول بما يطلب ببقية "الأدوات" والقول في بقية الأدوات ليس للخواص التركيبية فيه نصيب كالذي كان في "الهمزة" و"هل" بل عظم القول فيما بقي من أدوات الاستفهام "الأدوات الاسمية" إنما هو في ما يطلب بكل، فكان ختم القول بما يطلب بـ"هل" كأنه حسن تخلص ، وهذا يرجع إلى مراعاة حسن تصنيف مباحث القول في القضية مناط النظر .

وحسن التصنيف والترتيب من أصول البيان البليغ وهذا يرجع إلى ما يمكن أن تسمي بلاغة الأسلوب العلمي في "التأليف"

والله - سبحانه وتعالى - المرتجي قبوله وإقباله عليا بالرضوان إنه ولي ذلك والقادر عليه، والمستجدي تفضله به جل جلاله والحمد لله رب العالمين .

هذا آخر ما أرسله إليك من القول على مقال السعد في الأساليب الإنشائية في المطول، وعليك فريضة عين لازمة لازية ان تستكمل مدارس ما بقي من باب الاستفهام في المطول، وكذلك مدارس باب "التمني" و"النداء" كل ذلك في المطول، ومعه كتاب "دلالات التركيب لشيخنا) هذان: المطول ودلالات التركيب هما المصدر الرئيس، وما أرسلته إليك من أوراق في باب "الأمر والنهي" والاستفهام، إنما هو بمثابة مرجع ترجع إليه إذا أردت عوناً واسترشاداً، وأنت بالخير إما أن ترجع إلى هذه الأوراق إن رأيت أنك بحاجة إليها أو فيها ما ينفعك، وأما أن تستغني عنها بعقلك وفؤادك، إن رأيت في عقلك وفؤادك اقتداراً على أن تفهم بنفسك لنفسك، فتطعم من عمل عقلك، واستعن بالله ولا تعجز، ولا تشغل نفسك بما سيكون عليه الاختبار، ونتائجه، فكل ذلك قدر مقدور قبل أن تولد، فانشغل بما عليك، ودع الأمر لخالقك، نصحتك، فاختر لنفسك (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ * (البقرة: ١٥٣) (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ) (النحل: ١٢٨)

(وكتبه :

(محمود توفيق محمد سعد)

مدينة الشروق في يوم الأحد :

١٤٤٢/١٠/١١ هـ

٢٣ / ٥ / ٢٠٢١ م